

أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبْنِ مَالِكٍ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَائِلِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيى الدين عبد الحميد

الجزء الأول

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للناسر

المكاتب: البناية المركزية - هائف: ٢٤٤٧٣٩ - صر: ١١/٧٠٦١
٨٣٨٢٠٢ | ٣٩٠٦٦٣ هائف: شارع عبدالنور - هائف: ٨٣٧٨٩٨
برقياً: فكيو - تليكس: ٤١٣٩٢ فكيو FIKR 41392 LE

بيروت
لبنان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الكبير، وصلى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه
قوى الدرجات الملى والقدر الخطير، وسلم تسلياً كثيراً متواصلاً إلى يوم الدين .
هذا زُبْدَةٌ ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب « أوضح المسالك »، إلى
ألفية ابن مالك « الذى صَنَّفَه أنعمى النحاة الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين
ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى، المصرى، المتوفى فى عام ٧٦١
من الهجرة، قصدتُ به تقريب مباحثه، وإيضاح مشاكله، وتيسير شواهدہ،
وتسهيل مراجعته؛ فجمعت خلاصة ما كنت كُتِبَتْ عليه أيام كُتِبَتْ دراسته
منذ ثلاثين عاماً، جانبت فيها الإفراط والتفريط، واكتفيت فيها باللمحة الدالة
والإشارة للقصة، إلى أن يأذن الله جَلَّتْ قدرته فَيُتِمِّحَ لى إخراج ذلك الشرح
البسيط على أصله الذى كُتِبَتْ، فإنه الذى يَحُلُّ للقارى قدرة ابن هشام وسعة علمه
وواسع اطلاعه، والذى تظهر فيه موارث أسلافنا من أئمة العربية فى أبهى
حُلُمٍ وأجل زينتہا .

وقد سميت هذا الشرح « عُدَّة السالك »، إلى تحقيق أوضح المسالك .

وقد عُنِيت فى هذا الشرح الذى أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد
الكتاب، وضممتُ آلفها إليها، وإعرابها إعراباً واضحاً، وتخريجها، وذكر
ما للعلماء فى ذلك من مَذَاهِبَ وآراء؛ مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه،
ثم يكال مباحثه، وتعليل مسائله، وليس هذا العمل باليسير؛ فشواهد الكتاب
كثيرة، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العدد .

ولا أقصد من ذلك كله — كما لم أقصد فى كل ما أخرجته من قبل من
كتب السلف — إلا أن يَطَّلِعَ أبناء العربية على علوم أوائلهم فى معرضِ

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية
يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

« إن ابن هشام على علم جم يشهد بمُلُو قدره في صناعة
النحو ، وكان ينفخ في طريقته منحة أهل الموصل الذين
اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مضطجع تعليمه ؛ فأتى من
ذلك شيء عجيب دال على قوة ملكته وإطلاعه » .

ابن خلدون

بِهِ تَرْضَى عَنْهُ نَفْسُهُمْ ، فَإِذَا هُمْ يُقْبَلُونَ عَلَيْهَا وَيَنْتَفِعُونَ بِهَا ؛ لِيَرْتَبَطَ
حَاضِرُهُمْ بِمَاضِيهِمْ ، وَلِيَدْرِكُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ لَمْ يُقْصَرُوا ، وَإِنْ رَمَاهُمُ النَّاسُ
بِالتَّقْصِيرِ ، وَمَا مِنْ أَمَةٍ رَغِبَتْ فِي الْخَيْرِ وَحَرَصَتْ عَلَى أَنْ تَقَالَ حَقْلُهَا مِنْ
الْحَيَاةِ ، ثُمَّ سَلَكَتْ لِهَذَا طَرِيقًا يَفْطَعُ صِلَةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَاضِيهَا إِلَّا ضَاعَ سَمِيُّهَا
وَتَقَطَّعَتْ بِهَا الْأَسْبَابُ .

رَبِّ هَبْ لِي الصَّبْرَ عَلَى مَا جَلَّتْهُ أَوْ كَدَّ آمَالِي وَغَايَةُ سُؤْلِي ، وَوَقِّفْنِي إِلَى
الْخَيْرَاتِ ، إِنَّهُ لَا تَوْفِيقَ إِلَّا تَوْفِيقُكَ ، وَأَنْتَ الْكَرِيمُ الْوَهَّابُ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك »

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأعيان من يأتي بعده ،
الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح
الورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن
هشام ، الأنصاري ، المصري .

وُلد بالقاهرة ، في ذي القعدة من عام ثمان وسبعائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩
من الميلاد) .

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على
أبي حيان ديوان زهير بن أبي سُلي المزني ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره ،
وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له
إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاذبية ، وتفق على مذهب
الشافعي ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي قبيل وفاته بخمس سنين .

تمخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لنفع الطالبين ، وانفرد
بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات المجيبة ، والتحقيق البارع ،
والاطلاع المفراط ، والافتقار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة
يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مستهيا وموجزا ، وكان — مع ذلك
كله — متواضعا ، برا ، دمث الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام طلى علم جم يشهد بملو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه » .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علام الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذبوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر على مآكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حدث به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع الأضل ، كما طبع شرحه مراراً .

(٢) الألفاظ ، وهو كتاب في مسائل نحوية صنفه خزانة السلطان الملك الكامل ، طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز مطبوع ، وثانيها بسيط ، وهذا الذى بين يديك زبدة ما أودعته إياه ، وثالثها وسيط ، طبع مراراً .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .

- (٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطي .
- (٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و « أيضاً » و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .
- (٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة في مكتبة برلين .
- (١٠) رفع الخُصاصة عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطي ، وذكر أنه أربع مجلدات .
- (١١) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني .
- (١٢) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .
- (١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطي ، ولعله شرح « بانت سعاد » الآتي .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله
- (١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، يوجد في مكتبة ليدين .
- (١٩) شرح قطر الندى وبل الصدا الآتي ذكره ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .
- (٢٠) شرح اللوحة لأبي حيّان ، ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب في تجميع صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطي ، وذكر أنه في مجلدين .

(٢٢) قَوْحُ الشَّذَا فِي مَسْأَلَةِ كَذَا ، وهو شرح لكتاب « الشَّذَا فِي مَسْأَلَةِ كَذَا » تصنيف أبي حيان ، يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .

(٢٣) قطر النداء وبل الصدا ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطي .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطي .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف من الكشف » ، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفريّة في النحو ، ذكره السيوطي .

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه .

(٢٩) موقد الأذهان وموقف الوَسْنَان ، تفرض فيه لكثير من مشكلات

النحو ، يوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس

من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

رحمه الله تعالى ، ورضى عنه وأرضاه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمّان الأكمّان على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين ، ^(١) وعلى آله وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاماً دائماً بدوام السموات والأرضين .

أما بعد حمد الله مستحق الحمد ومُلهمه ، ومُنشئ الخلق ومُقدّمه ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكرمه ، المموت بأحسن الخلق وأعظمه ، محمد نبيه ، وخليفه وصفيّه ، وعلى آله وأصحابه ، وأحزابه وأحبابه ، فإن كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي — رحمه الله ! — كتاب صَفَرُ حَجَمًا ، وَغَزَرُ عَلَمًا ^(٢) ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألفاظ .

وقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يُدّانيه ^(٣) ، وتوضيح يسايره ويُبَارِيه ، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأحلُّ به تراكيبه ، وأنقح مبانيه ^(٤) ، وأعذب به موارده ، وأعقل به شوارده ^(٥) ، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أُرتميل ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل ، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .

وسمّيته : « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » .

وبالله اعتصم ^(٦) ، وأسأله العِصْمَةَ مما يَصِم ^(٧) ، لا ربَّ غيره ، ولا مأمول إلا خَيْرُهُ ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

-
- (١) الغر : جمع أغر ، وهو ذو الفرة ، وأصلها بياض في جبهة الفرس . والمجل : أصله الفرس يكون في قوائمه بياض ، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء ، وهذه الفقرة من قوله صلى الله عليه وسلم « أنا قائد الغر المحجلين يوم القيامة »
- (٢) غَزَر - بضم العين وهي هنا الزاى - كثر (٣) يدانيه : يقاربه (٤) أنقح : أذهب (٥) أعقل : أمتع ، والشوارد : النوافر ، واحداها شارد أو شاردة
- (٦) اعتصم : أمتنع (٧) يصم : يعيب

هذا باب شرح الكلام ، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام - في اصطلاح النحويين - عبارة عما اجتمع فيه أركان :
اللفظ ، والإفادة .

والمراد باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروف ، تحقيقاً أو تقديرأ .

والمراد بالفيد ما دلَّ على مَعْنَى يحسنُ السكوتُ عليه .

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين : كـ « زَيْدٌ قائمٌ » ومن فعل واسم .
كـ « قامَ زَيْدٌ » ومنه « اسْتَقِمَ » ؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن
ضمير المخاطب المقدَّر بأنَّ (١) .

(١) ينبغي لك أن تعلم قبل كل شيء أن مراد النحويين من قولهم « أقل ما يتألف
منه الكلام اسمان أو فعل واسم » أن هاتين الصورتين أقل الصور التي يتألف منها
الكلام المفيد أجزاء ، وليس معناه أن الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم ،
فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً - وهي إحدى عشرة
صورة تفصيلاً - وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، وإما من فعل واسم ، وإما من
جملتين ، وإما من فعل واسمين ، وإما من فعل وثلاثة أسماء ، وإما من فعل وأربعة
أسماء ، فهذه ست صور على وجه الإجمال .

وأما على وجه التفصيل فاللؤاف من اسمين له أربع صور ، لأن الاسمين إما مبتدأ
وخبر نحو « زيد قائمٌ » وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو « أقامَ الزيدان » وإما
مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو « أمضروب زيد » وإما اسم فعل وقاعله
نحو « هبَّات العقيق » .

وللؤاف من فعل واسم له صورتان ، لأنه إما من فعل وفاعل نحو « قام زيد » .
وإما من فعل ونائب فاعل نحو « قطع الفصن » .

وللؤاف من جملتين له صورتان ، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو
« أقسم بالله لأكرمنك » وإما جملتا الشرط وجوابه نحو « إن تجتهد تنجح » .

وللؤاف من فعل واسمين له صورة واحدة وهي « كان » أو إحدى أخواتها مع
اسمها وخبرها نحو قولك « كان الجو حاراً » و« أصبح الجو بارداً » .

والكلم : اسمُ جنسٍ جَمْعِيٌّ ، وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ^(١) ، وهى : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٌّ أنه يدل على جماعة ، وإذا زيدَ على لفظه تاء التأنيث فقول « كَلِمَةٌ » تَقْصُصُ معناه ، وصار دَ الأ على الواحد ، ونظيره « لَبَنٌ وَلَبَنَةٌ ، وَنَبَقٌ وَنَبَقَةٌ » .

وقد تبين - بما ذكرناه فى تفسير الكلام : من أن شَرْطَه الإفادة ، وأنه من كلمتين ، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكلم عمومًا وخصوصًا من وَجْهِ^(٢) ؛ فالكلم أعمُّ من جهةِ المعنى ؛ لانطلاقه على المفيد

= والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهى « ظن » أو إحدى أخوانها مع فاعلها ومفعولها نحو « ظننت الوقت متسعا » .

والمؤلف من فعل وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضا وهى « أعلم » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو « أعلمت زيدا عمرا غلصا » .

(١) اختلفوا فى لفظ « كلم » فقيل : هو جمع مفردة كلمة ، وقيل : هو اسم جمع ؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجوع المحصورة المشهورة ، والصحيح أنه اسم جنس جمعى - كما قال المؤلف - واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادى ، وهو « ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد » وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس . والثانى : اسم جنس جمعى ، وهو « ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء غالبا » وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء ، وذلك مثل كلم وكلمة ، وبقر وبقرة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، ونبق ونبة ، وقولنا « غالبا » للإشارة إلى شيئين : أولهما أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء المشددة نحو روم ورومى ، وزنج وزنجى ، وترك وتركى ، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنا بالتاء والفرد دخليا منها ، عكس الغالب ، نحو كم وكماة ، وذلك النوع فى الرية قليل جدا .

(٢) ضابط العموم والخصوص الوجهى : أن يجتمع اللفظان فى الصدق على شئ كاجتماع الكلام والكلم هنا فى الصدق على « زيد قام أبوه » لأنه مفيد وقد تركب من أربع كلمات ، وينفرد كل منهما بالصدق على شئ ، كاتفراد الكلام بالصدق على « قام زيد » لأنه مفيد وليس مركبا من ثلاثة ألفاظ ، واتفراد الكلم بالصدق على « إن قام زيد » ؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيدا ، فتبين ذلك .

وغيره ، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين ،
فنحو « زيد قام أبوه » كلام ؛ لوجود الفائدة ، وكَلِم ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة ،
و « قام زيد » كلام لا كَلِم . و « إنَّ قَامَ زيد » بالعكس .
والقول عبارة عن « اللفظ الدالُّ عَلَى مَعْنَى » ؛ فهو أَعْمُ من الكلام ،
والكلم ، والكلمة ؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وَجْهِ^(١) .
وتطلق الكلمة لغةً ويُراد بها الكلامُ ، نحو : (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ
قَائِلُهَا »^(٢) ، وذلك كثير لا قليل .

فصل : يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها : الجر ، وليس المرادُ به حرفَ الجر ؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على
ما ليس باسم ، نحو « عَجِبتُ مِنْ أَنَّ قُمْتَ »^(٣) ، بل المرادُ به الكسرةُ

(١) ضابط العموم المطلق : أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء ، وينفرد واحد
منهما - وهو الأعم - بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر .

(٢) الضمير في « إنها » وفي « قائلها » من الآية الكريمة إشارة إلى قوله تعالى
حكاية عن الإنسان (رب ارجعون لى أعمل صالحا فيما تركت) من الآيتين ١٠٠ و ٩٩
من سورة المؤمنين ، ومثل الآية الكريمة قوله عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة
قالها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * » وتقول : حفظت
كلمة زهير ، تريد قصيدة له بطولها .

(٣) ومن ذلك ، عند جمهرة النحاة ، قول بعضهم - وقد بشر بأننى - : والله
ما هى بنعم الولد ، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء - نعم السير
على بشى العير ، وسيأتى تخريجها على هذا المذهب في باب « بشى وبشى وما جرى
مجرهما » وذهب الكوفيون إلى أن « نعم » و « بشى » اسمان بمعنى المدح والمذموم
مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في هذا الكلام ونحوه ، وليس ما ذهبوا إليه
بسديد ، وستعرف تفصيل ذلك في الباب الذى وضع لهما في هذا الكتاب .

التي يُحْدِثُهَا عاملُ الجرِّ ، سواء كان العاملُ حرفاً ، أم إضافةً ، أم تَبَعِيَّةً ، وقد اجتمعت في البَسْمَلَةِ^(١) .

الثانية : التَّنْوِينُ ، وهو : نون ساكنة تلحق الآخر^(٢) لفظاً لا خطأ لغير توكيد ، نخرج بقيد السكون النونُ في « ضَيْفَيْنِ » لِطَفَيْنِيٍّ ، و « رَعَشَيْنِ » لِلْمُرْتَعَشِ ، وبقيد الآخرِ النونُ في « انْكَسَرَ » و « مُنْكَسِرٌ » وبقولِي « لَفْظًا لَا خَطَا » النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَافِي ، وستأتِي ، وبقولِي « لغير توكيد » نونُ نحو (لِنَسْفَعَا)^(٣) و « لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ » و « لَتَضْرِبُنْ يَا هِنْدُ » .
وأنواع التنوين أربعة :

أحدها : تنوين التمكين ، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ ، وفائدته الدلالةُ على خِفَةِ الاسمِ وَتَمَكُّنِهِ في باب الاسمية ؛ لكونه لم يُشَبَّه الحرفَ فينبى ، ولا الفعلَ فيمنع من الصرف .

الثاني : تنوينُ التَّنْكِيرِ ، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ للدَّلالةِ على التَّنْكِيرِ ؛ تقول : « سَيَبُوءِيهِ » إذا أَرَدْتَ شَخْصًا معيَّنًا اسْمُهُ ذَلِكَ ، و « إِيَّاهِ » إذا اسْتَزِدْتَ مُحَاطَبَكَ من حديث معيَّن ؛ فإذا أَرَدْتَ شَخْصًا مَّا اسْمُهُ سَيَبُوءِيهِ أو استزادةً من حديثٍ مَّا نَوَّنتَهُمَا^(٤) .

(١) ويبان ذلك أن لفظ « اسم » مجرور بالحرف وهو الباء ، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتبعية لأنه نعت .

(٢) المراد بالآخر الذي يلحقه التنوين ما كان آخرًا حقيقة كالـ « زيد » والراء من « عمرو » أو كان آخرًا حكمًا كالـ « يد » و « غد » واليم من « دم » والحاء من « أخ » والباء من « أب » فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتبارًا : أي لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أو آخر لها حكمًا .

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٤) ومما جاء من اسم الفعل غير ممنون قول ذى الرمة :

الثالث : تنوين المُقَابَلَة ، وهو اللاحقُ لنحو « مسلماتٍ » جَمَلُوهُ في مُقَابَلَة النون في نحو مُسْلِمِينَ .

الرابع : تنوين التعويض ، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ^(١) ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء ، وَلَإِذْ في نحو : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٢) عوضاً عن الجملة التي تضاف « إِذْ » إليها^(٣) .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم .

وزاد جماعة تنوين التَّثْنِ ، وهو اللاحقُ للقوافي للمُطْلَقَة ، أي : التي آخرها حرف مد ، كقوله :

= وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِ
وكان الأصمعي يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلا منونا ، ويخطئ ذا الرمة في الإتيان بإيه غير منونة في هذا البيت ، ولكن الأثبات من العلماء لم يقرروه على ذلك ، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا ، قال ابن سيده « والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تتون ، وإذا عنيت بها النكرة نونت . وإما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اهـ
(١) المراد بنحو « غواش » كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر ، سواء أ كان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو « غواش » ، وجوار ودواع ، ونواه « أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو « أعيم » ، ويعيل « أصلهما تصغير أعمى ويعلى ، ثم سمي بهما فصارا علمين موازين لنحو أبيضر ويبيطر مضارعى يبطر .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم

(٣) أكثر النحاة يذكرون « إِذْ » لفظا واحدا في هذا الموضع ، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجملة التي من حق إِذْ أن تضاف إليها ، والتقدير في الآية الكريمة « ويوم يغلب الروم فارسا يفرح المؤمنون » فحذفت الجملة =

١ - أَقْلَى اللّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ وَقَوْلِي إِنَّ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَنِ
الأصل « العتابا » و « أصابا » فجاء بالتنوين بدلا من الألف ، لترك الترميم .

= الأولى - وهى « يغلب الروم فارسا » - وعوض عنها التنوين ، وبقيت إذ مبنية لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين أو فى الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها .
ويذكر بعض النحاة فى هذا الموضع « إذا » أيضاً ، فقد تحذف الجملة التى من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين ، نحو قوله تعالى : (وإذا لا يلبثون خلافاك إلا قليلا) وقوله جل شأنه (إذا لأذقناك ضعف الحياة) وقوله تباركت كلمته (وإذا لا تتيانهم) وقوله سبحانه (إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق) ولهذا نظائر كثيرة ، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع ، بل هى الظرفية الشرطية .

١ - هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الحطفى ، أحد شعراء العصر الأموى .

اللفظة : « أقلى » فعل أمر من الإقلال ، وهو فى الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بنة ، وهو المراد ههنا « اللوم » هو العذل والتوبيخ « عاذل » هو مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل ، وهو اللوم والتوبيخ « والعتاب » هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد هنا اللوم فى تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « عاذل » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبنى على الضم - أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم - فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتابا » الواو حرف عطف ، العتاب : معطوف على اللوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « وقولى » الواو عاطفة ، قولى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة على جملة « أقلى اللوم » وكلاهما لا محل لها من الإعراب ، أما الأولى فلسكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأن المعطوف كالمعطوف عليه فى الحكم الإعرابى =

وزاد بمضمهم التنوين الفاعل ، وهو : اللّاحِقُ لَمَّةٍ وَافٍ الْمُقَيَّدَةُ زيادةً على
الوَزْنِ ، ومن ثمَّ سُمِّيَ غالياً ، كقوله :

= « إن » حرف شرط جازم : « أصبت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر
في محل جزم ، والتاء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ،
والتقدير : إن أصبت فتولى - إلخ . وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب
معتزة بين فعل الأمر ومفعوله . « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير :
والله لقد ، وقد : حرف تحقيق « أصابا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من
الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول
به فتولى .

الشاهد فيه : قوله « التائب » وقوله « أصابن » حيث دخل تنوين التثنية
عليهما ، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصاً بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية
ما يدخل عليه كتنوين التذكير مثلاً . وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضي في « أصابن »
ودخل على الاسم المقترب بآل في « التائب » ، والمختص بالاسم لا يدخل على واحد
منهما ، أما أن ذلك مستقيم في الداخل على الفعل فظاهر ، وأما في الداخل على
المقترب بآل فلأن التنوين المختص بالاسم يتأق « آل » لأن آل تدل على معرف الاسم
وتعيينه ، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شيعة وعدم اختصاصه بفرد معين من أفراد
جنسه ، فلو كان تنوين التثنية من الأنواع الخاصة بالاسم لكان في الكلمة الواحدة
علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى ، وهذا مما لا يصح أن يذهب
إليه العرب في كلامهم الفصيح .

ومن أمثلة تنوين التثنية قول النابغة الذبياني :

أَفِدَ الرَّحْلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْرِنَ

قد لحق هذا التنوين « قد » وهو حرف ؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصاً
بالاسم ، وهو ظاهر .

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

٢ - ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وينشدون قبله :
 قَالَتْ سَلْمَى كَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنُّ بِفَسْلِ جِلْدِي وَيُنْسِي بَيْنِي الْحَزْنَ
 وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع في مدينة ليسك فلم أجد هذا
 الرجز في أصل الديوان ، وقد ذكره ناشره في ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من
 الرجز في كتب الأدب واللغة ونحوها وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه .
 اللغة : « سلمى » تصغير سلمى ، وهو اسم امرأة « بعلا » زوجها « معدما »
 اسم الفاعل من مصدر « أعدم الرجل » إذا كان فقيراً لآمال له ، ومعنى هذا البيت
 قريب من قولهم في مثل « زوج من عود ، خير من قعود » .
 الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات »
 فاعل قال مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة « يا » حرف نداء « سلمى » منادى مبني على ضمة مقدرة على الألف منع من
 ظهورها التعذر في محل نصب « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، وإن : حرف شرط
 جازم « كان » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور في البيت السابق « فقيراً » خبر كان
 الناقصة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « معدما » صفة لفقير ، وجواب الشرط محذوف
 يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه
 سياق الكلام أيضاً . وتقدير هذه المحذوفات : قالت بنات العم : يا سلمى ، إن كان
 غنيا موسراً ترضين به ، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به « قالت » قال : فعل ماض ،
 والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعلها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود
 إلى سلمى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط
 وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام ، والتقدير : قالت : إن كان غنيا موسراً
 أرض به ، وإن كان فقيراً معدماً أرض به .

الشاهد فيه : قوله « وإن » في الموضعين جميعاً ، حيث لحق التنوين فيهما القافية
 المقيدة . زيادة على الوزن ، وإن حرف بغير خلاف ، ولحق هذا التنوين الحرف في هذا
 البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .
 =

والحق* أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف ، كما زِيدَت نون « ضَيْفَنِ » في الوصل والوقف ، وليسا من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتهما مع « أل » ، وفي الفعل ، وفي الحرف ، وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوصل ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَفُ بالتنوين ، إلا من جهة أنه يُسَمَّيْهُمَا تَنْوِينَيْنِ ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا .

الثالثة : النداء ، وليس المرادُ به دخول حرف النداء ؛ لأن « يا » تدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : (يَا كَيْتَ قَوْمِي)^(١) (أَلَا يَا اسْجُدُوا)^(٢) في قراءة الكسائي^(٣) ، بل المرادُ كونُ الكلمةِ مناداةً ، نحو : « يَا أَيُّهَا » = ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمَخْتَرَقِنِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَلْفَقِنِ
فقد ألحق هذا التنوين قوله « الخفق » وقوله « المحرق » وكل منهما اسم على بآل ، والكلام في دلالة هذا على أن التنوين العالي ليس خاصا بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله « العتابن » فارجع إليه تكن على بصيرة .

(١) من الآية ٢٦ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ومضى بتخفيف اللام في « ألا » على أن كلمة « ألا » حرف تنبيه . فيكون « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف . واسجدوا فعل أمر ، وكأنه قيل : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على (أَلَا يا) ثم يبتدىء (اسجدوا لله الذي يخرج الحب) وقرأ قوم بتشديد اللام في « ألا » على أنهما كلمتان : الأولى أن المصدرية ، والثانية « لا » النافية ، فيكون بعدها « يسجدوا » وهو فعل مضارع ، والياء فيه ياء المضارعة ، وهو منصوب بأن المصدرية ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من « أعمالهم » أي فزين لهم الشيطان أعمالهم ، زين لهم عدم عبادة الله - إلخ ، وكتابتها في المصحف (ألا يسجدوا) تؤيد ذلك .

الرجلُ ، وَيَأْفُلُ ، وَيَا مَكْرَمَانُ^١ .
 الرابعة : أَلْ غَيْرُ الموصولةِ ، كالفرس والغلام ، فأما الموصولة فقد تدخل
 على المضارع ، كقوله :
 * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّزَيُّ حُكُومَتُهُ *
 ٣ -

(١) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء ،
 ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التي ذكرها إلا النداء ، ومعنى « يافل » يارجل
 أو يا امرأة ، ونظيره « ياملأمان » و « يا خباث » وبابه ، وسيأتى في باب النداء
 ٣ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ *

وهذا بيت للفرزدق يقوله في هجاء رجل من بني عذرة ، وكان هذا الرجل قد
 دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه ، وعند عبد الملك جرير والأخطل
 والفرزدق ، وهو لا يعرفهم ، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بني أمية ، فعرف
 عبد الملك الأعرابي بهم ، فقال على الفور :

فَيَا إِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ
 وَجَدْتُ الْفَرْزَدَقَ أَتَمَسَ بِهِ وَدَقَّ حَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلَ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالَ الزُّورِ وَأَخْطَلَ

ومن بعده البيت المستشهد بصدده .

اللغة : « أبا حزره » هي كنية جرير بن عطية « الجندل » الحجر « يا أرغم الله
 أنفًا أنت حامله » أصل أرغمه بمعنى غفره بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن
 الإذلال والإهانة « الخنى » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب « الحكم »
 الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست بالرجل الذى يؤبه لكلامه أو يعتد به ، فإننا لم نحكمك فيما
 بيننا من خصومة ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأى ،
 ولا بصاحب اللسن الذى يقوى على الخصومة .
 =

= الإعراب : « ما » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الترضى » ال : اسم موصول بمعنى النهى ، نعت للحكم مبنى على السكون فى محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو فى محل جر تبعاً للفظه ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « حكومته » حكومة : نائب فاعل ترضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة . وهو مضاف وضمير القائب مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى أيضاً « ذى » معطوف بالواو على الحكم ، مجرور بإلية نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « رأى » مضاف إليه « والجدل » الواو حرف عطف ، الجدل : معطوف على رأى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث دخلت « ال » الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن « ال » الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم فى نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما فى هذا البيت ونحوه من الشواهد .

ونظير هذا البيت - فى دخول ال الموصولة على الفعل المضارع - قول ذى الحرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَلْقُ ، وَأَبْفَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الِيجْدَعُ
وقول ذى الحرق أيضاً :

فَيَسْتَخْرِجُ الِيزْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الِيمْتَقَصِّمِ
وقوله الآخر :

مَا كَالِيزُوحُ وَيَبْدُو لَاهِيًا فَرِحًا مُشْمَرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزَمَ ذُو رَشَدٍ
وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة .

خامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة ، وذلك كما في « قُمتُ »^(١) و « أنا » في قولك « أنا مؤمن » .

فصل : يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل ، متكلا كان كـ « قُمتُ » أو مخاطباً نحو « تَبَارَكَتْ » .
الثانية : تاء التأنيث الساكنة ، كـ « قَامَتْ » ، وَقَعَدَتْ » ، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة^(٢) .

= واعلم أن دخول «أل» الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة ؛ فذهب ابن مالك وجهرة الكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلا ، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت (انظر شرحنا على الأشموني ١ - ١٦٩) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : إنه من أقبح ضرورات الشعر .

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم ، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم .

(١) يريد « وذلك كالتاء التي في قولك قمت » وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم ، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخرا كما في « قمت » أو يكون المسند إليه متقدما كما في « أنا مؤمن » كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلا كما في « قمت » أو أن يكون المسند اسما كما في « أنا مؤمن » .

(٢) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة ، وهذه تختص بالاسم كما قال ، وإما أن تكون حركتها حركة بناء ، وهذه تدخل على الحرف في لات وربت وتمة وتكون في الاسم أيضا نحو « لاقوة » ومن شواهد دخول تاء التأنيث على « رب » قوله :

وبهاتين علامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى^(١) ، وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية نعم وبئس^(٢) .

= مَاوِيَّ يَا رَبِّمَا غَارَةَ شَفَوَاءَ مِثْلُ اللَّذَعَةِ بِالْمِيسَمِ
وقول الآخر :

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمَّ لَمْ تَعَارَا
ومن شواهد دخولها على ثم قوله :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثَمِ يَسْتَبِي فَضَيْتُ مُنَّمْتُ قُلْتُ لَا يَمْنِينِي
وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا «لات» وورد في القرآن الكريم (ولات حين مناص) وقال الشاعر :

نَدِمَ الْبُعَاةُ ، وَلَاتَ سَاعَةً مُنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَفِيهِ وَخِيمُ
وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءَ

(١) ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف ، لكونها دالة على النفي مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجي مثل لعل ، والصحيح أنهما فعلان ، بدليل قبولهما تاء التأنيث في نحو ليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا ، وتاء الفاعل في نحو (لست منهم في شيء) ونحو (فهل عسيتم إن توليتم) ، وما بدل على فعليتهما أيضا أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا وعليها على الراجح ، و«ما» لايجوز معها إلا مجيء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها.

(٢) تقدم قريبا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن «نعم، وبئس» اسمان ، مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فقد حكوا أن أعرايا بشر بولادة امرأته أنثى فقال «والله ما هي بنعم الولد» وحكوا أن أعرايا ذهب لزيارة أحبائه على حمار بطيء السير فقال «نعم السير على بئس العير» وقدرد عليهما بأن حرف الجر في التقدير داخل على اسم، وجملة «بئس العير» معمولة للاسم المقدر ، وتقدير الكلام : والله ما هي بولد مقول فيه نعم السير على عبر مقول فيه بئس العير ، والدليل على أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ على الفعل الذي انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر :

الثالثة : ياء المخاطبة كقومي ، وبهذه رُدَّ على من قال إن هاتِ وتعالِ
اسما فعلين .

الرابعة : نون التوكيد شديدة أو خفيفة ، نحو : (لَيْسُ جَنَّ وَلَيْسَ كُونًا) ^(١) ،
وأما قوله :

٤ - * أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة .

= وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطٍ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ
فقد أجمعنا على أن « نام » فعل ماض ، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخلة
على اسم ، ويكون التقدير : والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، وحيث لزم ههنا فليلزم
مثله في نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التانيث وتاء الفاعل عليهما .
(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

٤ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ،
ولا يوجد في ديوانه ، ولكنه نشر في زيادات الديوان ، وقد أورده السكري في أشعار
الهذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا مُرَجَّجًا لَا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
وَلَا تَرَى مَا لَا لَهُ مَعْدُودَا أَقَاتِلْنِ

اللغة : « أملودا » بضم الهمزة وسكون الميم - هو الناعم « مرجلا » أصل الكلام
مرجلا شعره ، غذف المضاف - وهو الشعر - وأقام المضاف إليه - وهو الضمير المجرور
محلا بالإضافة - مقامه ، فارتفع واستر « البرود » جمع برد - بضم الباء وسكون الراء -
وهو ضرب معروف من الثياب .

المعنى : قال ابن دريد : أتى رجل من العرب أمة له ، فلما جبلت جعد أن يكون
جبلها منه . فأنشأت تقول له هذه الأبيات . وحكى غيره في بيان معاني الأبيات : أخبرني
إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن اللبس كأنه العنصر الناعم ليتزوجها ،
أفأنت موافق على ذلك أمر يا حضار الشهود ليحضروا عقد زواجها ؟ ينكر ذلك منه ،
يعني أن الاستفهام إنكارى .

فصل : ويُعرفُ الحرفُ بأنه لا يحسنُ فيه شيء من العلامات التسع ؛ كهل وفي ، ولم .

وقد أشير بهذه المثل إلى أنواع الحروف^(١) ؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= الإعراب : « أقائلن » الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين في لاسم المفرد ، وأصل الكلام : أنتم قائلون ، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلون ، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد ، وحذف النون الأولى لتخلصا من اجتماع ثلاثة الأمثال ، فصار قائلون - بتشديد النون - ثم حذف الواو لتخلصا من التقاء الساكنين « أحضروا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « الشهودا » مفعول به لأحضروا ، والألف للاطلاق . والجملة في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة ، وحققها ألا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر ، والذي سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر ، وينسب إلى رؤية أيضا :

* أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا *

وكثير من الناس ينسكرون هذه الرواية في البيتين ، ويدكرون أن الرواية في البيت المستشهد به « أقائلون » وفي البيت الذي أنشدناه « أشاهرون » بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين في الاسم المفرد ، ولا شذوذ في واحد من البيتين على ما ذكرنا ، ولا ضرورة في واحد منهما .

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به ، يعني أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر لأن الجر هو الذي يخص الأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذي يخص الأفعال ، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئا ، =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كهـل ، تقول : « هل زيد أخوك ؟ » و « هل يقوم ؟ » ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كـنـي ، نحو : (وفي الأرض آيات)^(١)

= وهذا هو الأصل ، فما جاء عليه لا تطلب له علة ، فحروف الجر التي تجر الأسماء والتي مثل لها بـفى لا يسأل عن علتها ، وحروف الجزم التي مثل لها بـلم لا يسأل عن علتها ، والحروف المشتركة المهيمة التي مثل لها بهـل لا يسأل عن علتها ، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر ، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم ، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت ، ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت ، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت ، فهذا خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل ؛ فلا بد لمجيئها على خلاف الأصل من علة .

ومن النوع الأول - وهو الحرف المختص بالاسم الذي يعمل غير الجر - « إن » وأخواتها ، وعلة عملها النصب والرفع أنها أشبهت الأفعال : في لفظها بمجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر ، وفي معناها للدلالة « إن » على معنى أوكد ، ودلالة « كأن » على معنى أشبه وهلم جرا .

ومن النوع الثاني نواصب المضارع فإنها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم في اللغة الفصحى ، بل عملت النصب ، وعلة ذلك على ما ذكره النحاة أن لن أشبهت لا النافية للجنس في معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقي عليها .

ومن النوع الثالث - وهو الحرف المشترك الذي يعمل - « ما ، ولا » اللتان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبهتا ليس في المعنى ، فعملتا عملهما .

ومن النوع الرابع - وهو الحرف الذي يختص بالفعل وقد أهمل - قد ، والسين ، وسوف ، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن - مع ذلك - شيئاً وعلة إهمالهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

ومن النوع الخامس - وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل - حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم في لغة حمير ، وعلة إهماله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزوه .

(١) من الآية ٢٠ من سورة النازيات

(وفي السماء رزقكم) ^(١) ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ ، نحو :
(لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) ^(٢) .

فصل : والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها : المضارع ، وعلامته أن يَصْلُحَ لأن يلى « لم » نحو « لم يَقُمْ ، ولم يَشَم » ، والأفصح فيه فتحُ الشين لاضْمُها ، والأنصحُ في الماضي شِمَتْ - بكسر الميم - لافتتحها ، وإنما سمي مضارعا لمشابهته للاسم ؛ ولهذا ^(٣) أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخوَيْه .

ومتى دَلَّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم ^(٤) ، كأوَّة : وأف

(١) من الآية ٢٢ من سورة الذاريات (٢) من الآية ٣ من سورة الصمد

(٣) « لهذا » أى لمضارعه للاسم - والمراد بالاسم الذى أشبهه المضارع اسم الفاعل - وقد اقتضت مضارعه للاسم شيئين : الأول الإعراب ، لأن الإعراب أصل في الأسماء ، والثاني التقديم على الماضى والأمر في الذكر ، لأن الاسم أشرف الأنواع ، وقد أشبهه الفعل المضارع فنال منه شرف التقدم ، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل في اللفظ والمعنى ، أما شبهه إياه في اللفظ فلأنه يجرى معه في الحركات والسكنات ، وفي عدد الحروف ، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة ، وانظر إلى « ينصر » مع « ناصر » وفي « يضرب » مع « ضارب » نجد ذلك واضحا ، وأما شبهه إياه في المعنى فلأن كل واحد منهما صالح للحال والاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية تخصصه بأحدهما .

(٤) فإن قلت : فقد دلت كلمات على معانى الأفعال المضارعة ولم تقبل « لم » وليست - مع ذلك - أسماء أفعال ، بل هي حروف ، ومن ذلك حرف النداء ، فإنه يدل على معنى أدعو ، وحرف الاستثناء ، فإنه يدل على معنى أستثنى ، وأشباه لهذا كثيرة .

فالجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلمة بهيئتها - لا بصيغتها - على معنى المضارع ، وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته

بمعنى أتوجع وأنصجر.

الثانى : الماضى ، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس ،
أو تاء التأنيث الساكنة كنيتم وبئس وعسى وليس^(١) .

ومتى دأت كلمة على معنى الماضى ولم تقبل إحدى التائين فهى اسم كهنات
وشثان ، بمعنى بعد وافترق^(٢) .

الثالث : الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الأمر ، نحو
« قَوْمَنْ » فإن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأمر فهى فعل مضارع ، نحو
(لَيْسَ جَنَّ وَلَيْسَ كَوْنًا)^(٣) ؛ وإن دأت على الأمر ولم تقبل النون فهى اسم

(١) ظاهر ما ذكره المؤلف من التمثيل أنه يرى أن « تبارك » لا تدخل عليه
إلا تاء الفاعل ، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلا تاء التأنيث ، وأن عسى وليس
تدخل عليهما التاءان ، أما فى « تبارك » فهو تابع لابن مالك فى شرح الكافية ، وقد
خالفه غيره من النحاة فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فتقول « تباركت
يا الله » وتلحقه تاء التأنيث أيضا فتقول « تباركت أسماء الله » وأما فيمابقى فما يدل
عليه ظاهر كلامه صحيح ، فنعم وبئس لا تقترن بهما تاء الفاعل ، وبمن نص عليه ابن
مالك فى شرح الكافية ، وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول « لست ذاهبا ، وعسيت
أن تفعل كذا » وتلحقهما تاء التأنيث فتقول « لست هند بمفلحة ، وعست زينب
أن تزورنا » .

(٢) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضى ولا تقبل التائين ، وهى مع ذلك أفعال
وليست أسماء أفعال ، وذلك مثل حبذا فى المدح ، ومثل ما أحسنه فى التعجب ، ولا يضر
ذلك ، لأن عدم لحاقهن إحدى التائين عارض لا أصلى .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقد قبل كلمة النون ولم تدل على الأمر ،
ولا تكون - مع ذلك - فعلا مضارعا ، وذلك كفعل التعجب الذى على صورة الأمر
نحو « أحسن يزيد » ونحو قول الشاعر :

* فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرَجَ *

فإن الأصل « وأخرين » فقبلت نون التوكيد ألفا .

كَتَزَالَ وَدَرَكَ^(١) ، بمعنى أَنْزَلَ وَأَدْرَكَ ، وهذا أولى من التمثيل بَصَهْ وَحَيَّهْلَ
فإن اسميهما معلومة مما تقدم ؛ لأنهما يقبلان التنوين .

هذا باب شرح للمرب والمبني

الاسم ضربان : مُقَرَّب ، وهو الأصل ، ويسمى مُتَمَكِّنًا ، ومبني ، وهو
الفرع ، ويسمى غير متمكن^(٢) .

ولما يُبْنَى الاسم إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة :
أحدها : الشبه الوَضْعِي ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين^(٣) ،

(١) الكلمة التي تدل على الأمر ولا تقبل النون إما أن تكون اسم فعل كتزال
ودراك ، فإنهما بمعنى انزل وأدرك ، ولا تقبلان نون التوكيد ، وإما أن تكون مصدرا ،
نحو قول الشاعر :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا تَيْلُّ اَنْطُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ
فإن المعنى اصبر في مجال الموت ، ولا تقبل كلمة « صبرا » نون التوكيد

(٢) هذا الذي تقيده عبارة المؤلف من أن الاسم منحصر في هذين النوعين المرب
والمبني - هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين ، وذهب
بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء التكلم نحو أبي وأخي وغلامي قسم ثالث لا مرب
ولا مبني ، أما أنه ليس معربا فلائنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة ، وأما أنه ليس
مبنيا فلائنه لم يشبه الحرف ، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع للمرب ، والحركات
مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم
المقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء التكلم وهي الكسرة .

(٣) سواء أ كان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن - على الراجح ، فما كان
ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا ، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا ، وما كان
ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبل وقد ، ومن الأسماء المشبهة لها كم ومن ،
واضح للشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما
حرف لين ، وهو خلاف ما يراه المحققون .

فالأول كتاء « قُمْتُ » فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولامِهِ وواو العطف وفائه ،
والثاني كفاء مِنْ « قُمْنَا » فإنها شبيهة بنحو قَدْ و بَلْ .

ولمّا أعرب نحو « أب ، وأخ » لضعف الشبه بكونه عَارِضاً ؛ فإن أصلهما
أَبَوٌ وَأَخَوٌ ، بدليل أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ .

الثاني : الشبه المعنوي ، وضابطه : أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف ،
سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ ، أم لا .

فالأول كمَتَى ، فإنها تستعمل شرطاً نحو « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وهي حينئذ شبيهة
في المعنى بِإِنْ الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو (مَتَى نَصُرُ اللَّهَ ؟)^(١)
وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام .

ولمّا أعربت أَى الشرطية في نحو (أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَصِيتَ)^(٢) والاستفهامية
في نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ)^(٣) لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها
للاضافة التي هي من خصائص الأسماء^(٤) .

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنعام

(٤) فإن قلت : فلماذا بنيت « لدن » مع أنها ملازمة للاضافة مثل أَى ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكر أولاً بأن للعرب في لدن لفتين إحداهما الإعراب
وهي لغة قيس ، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيماً ، وهو أن
الإضافة التي هي من خصائص الأسماء إذا لازمت كلمة ، وكان في هذه الكلمة شبه للحرف
عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب ،
واللغة الثانية في لدن البناء ، وهي لغة عامة العرب ، ويستدر عن هذه اللغة بأن هؤلاء
قد وجدوا في لدن شهاً للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها « لد » فهي على
حرفين ، كما وجدوا فيها شهاً معنوياً لأنها موضوعة لمعنى نسبي وهو أول الغاية في الزمان =

والثاني نحو «هنا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب ^(١) له حرفاً ، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه كالخطاب والتنبية ، فهنا مستحقة للبناء لتضمنها معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع .

ولمّا أعرب «هذان» وهاتان «- مع تضمنهما معنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء ^(٢) .

= أو المكان ، ووجدوا فيها شبا استعماليا وهو لزوم استعمالها في وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها ، بخلاف «عند» التي بمعناها فإنها تجيء فضلة وتجيء عمدة ، فلما وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة . (١) قد يقال : إنهم نصوا على أن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنا ، وهي حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفا هو آل العهدية ، غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

(٢) اعلم أولا أن للنحاة في «هذين» و «هاتين» نصبا وجرأ و «هذان» و «هاتان» رفعاً - مذهبين : أحدهما أنها مثنيات حقيقة ، وأنها معربات بالألف رفعاً وبالباء نصبا وجرأ كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية . وثاني المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقة ، وأنها مبنية ، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين ، الأول : أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقل في حالة الرفع هذان وهاتان ، كما يقال : فتين ، ولقل في حالتى النصب والجر : هذين وهاتين ، كما يقال : فتين ، والثاني : أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تثني زيدا العلم حتى تعتقد تنكيهه ، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه ال فقلت : الزيدان والزيدان ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير محال . فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال : إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء ، غاية ما في الباب أن العرب وضعوا للمشار إليه في حالة الرفع إذا كان مثنى هذان وهاتان وله في حالتى الجر والنصب هذين وهاتين ، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادئ الأمر ؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من المذهبين ، فصدره =

الثالث : الشبه الاستعمالي ، وضابطه : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينبؤ عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه ، وكان يفتقر افتقاراً متصلاً إلى جملة^(١) .

فالأول كـ « مَهْمَات ، وَصَه ، وَأَوَّه » فإنها نائبة عن بُعد وأسكنت وَأَتَوَجَّعُ ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتأثر به ، فأشبهت « ليت ولعل » مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبان عن « أتمنى وأرجى » ولا يدخل عليهما عامل ، وأحترز بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو « ضَرَبَا » في قولك « ضَرَبَا زَيْدًا » فإنه نائب عن « أَضْرِبُ » وهو مع هذا معرب ، وذلك^(٢) لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه ، تقول : « أعجبني ضربُ زيدٍ ، وكرهت ضربَ عمرو ، وعجبت من ضربِهِ » .

والثاني كإِذَا وَإِذَا وَحَيْثُ^(٣) والموصولات ، ألا ترى أنك تقول « جئتُك إِذْ »

= يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ ، وعجزه يوافق المذهب الثاني القائل بينائهما . حق قال الشيخ خالد : « إذا جمع بين طرفي الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه » اهـ .

(١) يقوم مقام الجملة شيان : الأول الوصف الصريح مع الـ الموصولة نحو « الضارب والمضروب » والثاني التنوين المعوض به عن الجملة في إذ نحو (وبومئذ يفرح المؤمنون) وفي إذا نحو (وإذا لا يكونوا أمثالكم)

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن المصدرية والفعل ، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل ، وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر .

(٣) فإن قلت : إن إذ وإذا ملازمان للإضافة . وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء ، فلماذا لم يعربا كما أعربت أي الشرطية والاستفهامية للملازمة الإضافة .

فالجواب عن ذلك أن نيين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين ، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد ، وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف . وبسببه أعربت أي ، لأنها =

فلا يتم معنى « إذ » حتى تقول « جاء زيدٌ » وَنَحْوُهُ ، وكذلك الباقي ، واحترز بذكر الأصول من نحو (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(١) فيوم : مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب ، ألا ترى أنك تقول : « صُمْتُ يَوْمًا ، وَسِرْتُ يَوْمًا » فلا يحتاج إلى شيء ، واحترز بذكر الجملة من نحو « سُبْحَانَ » وَ« عِنْدَ » فإنهما مفتقران في الأصول لـ « سُبْحَانَ » إلى مفرد ، تقول : « سُبْحَانَ اللَّهِ »^(٢) وَ« جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ » .

وإنما أُعْرِبَ « اللذان ، واللتان ، وأى » للموصولة « في نحو « اضرب أيَّهم أساء » لضعف الشبهة بما عارضه من الجيء على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة^(٣) .

= ملازمة للإضافة إلى مفرد والثاني ملازمة للإضافة إلى جملة ، وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف ، وإذا يلازمان الإضافة للجملة ؛ فلا يعارض ذلك مشابتهما للحرف ، لأن الإضافة للجملة في تقدير الانفصال ، فكأنه لا إضافة ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن « سبحان » ملازم للإضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو ، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف ، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى :
 طي استعمله غير مضاف بقول الأعشى :
 طي استعمله غير مضاف بقول الأعشى :
 طي استعمله غير مضاف بقول الأعشى :

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاحِرِ

وهو شاذ عند الأولين .

(٣) أما قوله « لضعف الشبهة بما عارضه من الجيء على صورة التثنية » فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب « اللذان » و « اللتين » وهو كلام يجري فيه نفس الكلام الذي ذكرناه في « هذين » و « هاتين » . وأما قوله « ومن لزوم الإضافة » فهو راجع إلى « أى » وحاصل ذلك أنه وجد في « أى » الموصولة شبه الافتقار لأنها =

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعربٌ ، وهو نوعان : ما يظهر إعرابه ، كَأَرْضٍ ، نقول : « هذه أَرْضٌ » ، ورأيت أرضاً ، ومررت بأَرْضٍ « وما لا يظهر إعرابه كَأَلْفَتِي ، نقول : « جاءَ أَلْفَتِي ، ورأيت أَلْفَتِي ، ومررت بأَلْفَتِي » ، ونظيرُ المتي سُمّا - كهْدَى - وهي لغة في الاسم ، بدليل قول بعضهم : « ما سُمّاك ؟ » حكاه صاحب الإفصاح ، وأما قوله :
 * وَاللَّهُ أَتَمَّاكَ سُمّا مُبَارَكًا *
 - ٥ -

= مفتقره افتقاراً متأصلاً إلى جملة تكون صلة لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، لكنها لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد - على ما سيأتى في باب الإضافة - وكانت الإضافة من خصائص الأسماء ، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضى الإعراب ؛ فلذلك أعربت .
 ٥ - هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني - بفتح القاف والنون الخففة - نسبة إلى قنان ، وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى العسيلة ، وبعده قوله :
 * أَتَمَّرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيْثَارَكَا *

اللفظة : « أسماك » يريد ألهم آلك أن يسموك « سما » بضم السين مقصوراً كهْدَى وتقى وضحى - الاسم ، وستعرف ما فيه « آثرك » ميزك واختصك « إيثاركا » هو مصدر ، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله ، على ما ستعرفه في إعراب البيت وبيان معناه .

المعنى : إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسماً ميموناً مباركاً ، وإن إله سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم ، كما آثرك بالعقل والحكمة والفضل ، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا .

الإعراب : « الله » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « أسماك » أسمى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى « سما » مفعول به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر ، كما سنبينه في ذكر الاستشهاد « مباركا » نعت لسما منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « آثرك » أثر : فعل ماض ، =

فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مُنَوَّن ، فيحتمل أن الأصل سُمُ ثم دخل عليه الفاصبُ ففتح كما تقول في يدٍ : « رأيت يداً » .

= ضمير المخاطب مفعوله « الله » فاعله « به » جار ومجرور متعلق بآثر « إيتاركا » إيتار : مفعول مطلق عاله آثر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلا بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر ، والأصل : إيتارك الناس بالخير والمعروف ، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولا للمصدر وقد حذف الفاعل ، والأصل : إيتاره إيتاراً بالحقبة والعقل والفضل ، وعلى الأول محل الضمير رفع ، وعلى الثاني محل الضمير نصب ، والألف على الظالمين الحذف الإطلاقي .

الشاهد فيه : قوله « سماء » فإنه لغة في الاسم من ثمان عشرة لغة سندكرها ، وورود هذه اللفظة في هذا الموضع لا يصلح دليلاً على أن الكلمة مقصورة مثل « هدى » لأنه يحتمل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم وريد ، فإنك تقول في هذه الألفاظ في حالة النصب : رأيت أباً وأخاً ودماً وريداً ، وهي حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، كما يحتمل أن تكون كلمة « سماء » في البيت مقصورة مثل هدى وتقى وضى ، فإنك تقول : اهتديت هدى ، كما قال الشاعر : اسماءك سماء ، وهي حينئذ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف المذووفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، نعم لو قلت « هذا سماء مبارك » تعين أن يكون مقصوراً ، إذ لو كان صحيح الآخر لقلت وهذا سم مبارك ، ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم « ما سمائك » إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال « ما سمك » بضم الميم - فتدبر هذا .

ويحتمل الوجهين أيضاً قول الشاعر :

لأوضحِهمَ وجْهاً وأكرمِهمَ أباً وأتمجِّهمَ كفاً وأجدها سماء

أما لغات الاسم فهي ثمان عشرة لغة جمعها الملامة الدنوشري في بيت واحد من

الطويل فقال :

سُماءَ سِمَّ واسمُ سِماءَ كذا سِماءَ وزِدْ سِماءَ ، وانثُ أوائِلَ كلامِ

فصل : والفعل ضَرَبَانٍ : جَنَى ، وهو الأصل ^(١) ، ومُغَرَّبٌ ، وهو بخلافه .
فالمبنى نوعان :

أحدهما : الماضي ^(٢) ، وبنأؤه على الفتح كضَرَبَ ، وأما « ضَرَبْتُ » ونحوه ، فالسكون عارضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهَتُهُمْ تَوَالِيَّ أَرْبَعِ متحركات فيما هو كالـكلمة ^(٣) [الواحدة] وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة لمقاسبة الواو .

(١) المراد بالأصل في هذا الموضع الغالب ، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، وكل شيء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي وفعل الأمر ، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهي مشابهته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب ، وإنما كان الأصل في الفعل البناء لكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٢) قد عرفت أن الأصل في الفعل البناء ، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة بحيثه كذلك ، واعلم أن الأصل في المبنى أن يكون بنأؤه على السكون لحقيقته كما سيذكره في الفصل التالي ، فما بنى على حركة معينة يسأل فيه سؤالان ، أولهما : لماذا بنى على حركة ولم يبن على السكون ؟ وثانيهما : لماذا كانت الحركة هي بخصوص الفتحة مثلا ؟ وإنما بنى الماضي على حركة لكونه أشبه المضارع للمغرب في وقوع كل منهما صفة وصلة وحالا وخبراً ، وإنما كان بنأؤه على الفتح لكون الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلا بسبب دلالة على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بنى على الضم لأجتمع فيه ثقلان ، فطلبوا في نطقهم التخفيف من أحد التقليل فجاءوا به مفتوحا .

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالـكلمة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلا ، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلا ، فإذا رأيت في الكلام كلمة تتوالى فيها أربعة متحركات فاعلم أن =

والثاني : الأمر ، وبناءؤه على ما يُجْزَمُ به مضارعُه ^(١) ، فنحو « اضرب » مبنى على السكون ، ونحو « اضرباً » مبنى على حذف النون ، ونحو « اغز » مبنى على حذف آخر الفعل .

والمغرب : المضارعُ نحو « يَقُومُ » لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد ^(٢) المباشرة ، فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون ، نحو (وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبِّصْنَ) ^(٣) ، ومع نون التوكيد المباشرة مبنى على الفتح ، نحو (لَيُنْبَذَنَّ) ^(٤) ،

== لذلك علة ، ومن ذلك قولهم بقرة وشجرة وكلة ، فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ، ومن ذلك قولهم « علبط ، وهديد » بضم ففتح فكسر فيهما — فإن أصل هاتين الكلمتين « هدايد ، وعلابط » بألف ساكنة بعد ثانيهما ، لحذفت الألف وهي مقدرة الثبوت . وبما يدلك على أنهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا « ضربت ، وضربنا ، وضربن » بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك سكنوا آخر الفعل للعلة التي ذكرنا ، فإذا أرادوا المفعول قالوا « ضربنا زيد » فلم يسكنوا آخر الفعل ، بل أبقوه على فتحه ، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ، ويقولون « ضربك ، وضربه ، وضربها » بفتح الباء فيهن .

(١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة . فأصل قم واقعد اتقم ولتقعد ، لحذفت لام الأمر ، ثم حذف حرف المضارعة ، وارتضى المؤلف في معنى اللبيب مذهبهم .

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي ، فنحو يرضعن أشبه أَرْضَعْنَ ، وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب ، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون ، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٤ من سورة الهمزة

وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً ، نحو (لَتُبْلَوْنَ^(١)) ، فَإِمَّا تَرَيْنَ^(٢) ،
وَلَا تَتَّبِعَانِ^(٣) .

والحروف كلها مبنية .

فصل : وأنواع البناء أربعة ؛ أحدها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى
أيضاً وقفاً ، ولغفته دَخَلَ في الكلم الثلاث ، نحو : هَلْ ، وَقُمْ ، وَكَمْ .
والثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ فلذا دخل أيضاً في الكلم
الثلاث ، نحو : سَوَفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ . والنوعان الآخران هما الكسر
والضم ، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما ، ودَخَلَ في الحرف والاسم ،
نحو لام الجر و « أَمْسِ » ونحو « مُنْذُ » في لفة من جرّ بها أو رَفَعَ ، فإن
الجارّة حرف والرافعة اسم^(٤) .

(١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٨٩ من سورة يونس

(٤) الخلاصة في هذا الموضوع أن الأصل في الحروف وفي الأفعال البناء ، والأصل
في الأسماء الإعراب . فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل ، ويسأل
عن علة بناء الاسم ، وقد علمنا أن علة بنائه شبهه بالحرف في أحد وجوه الشبه الثلاثة ،
ويسأل عن إعراب الفعل المضارع ، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابته للاسم
في وقوعه خبراً وصفة وصلّة وحالاً ، ثم الأصل في المبنى أن يكون بناؤه على
السكون ، فلا يسأل في المبنى على السكون - سواء أكان اسماً أو فعلاً أو حرفاً - لم
كان بناؤه على السكون ، فإن كان واحد من الثلاثة قد بنى على حركة سئل
فيه سؤالان : لم بنى على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوصى الفتحة =

فصل: الإعراب^(١) أثرٌ ظاهر أو مُقدّر يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو «زَيْدٌ يَقُومُ»، وإنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» وجَرٌّ في اسم نحو «لِزَيْدٍ» وجَزْمٌ في فعل نحو «لَمْ يَقُمْ» ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالأنف، وتخفّض بالياء، وهي «ذُو» بمعنى صاحب، والْقَمُّ إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والْحَمُّ، والنَّهْنُ، ويشترط في غير «ذُو» أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو (وَلَهُ أَخٌ)^(٢)، و (إِنَّ لَهُ أَبًا)^(٣)،

= أو الضمة أو الكسرة، ومن أسباب البناء على حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس، ومنها كون الكلمة على حرف واحد كتاء المشكلم، ومنها كون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو «لزيد أكرم من عمرو» ومنها أن يكون للكلمة حالة إعراب كما بنيت قبل، وبعد على حركة لأن لها حالة يعربان فيها، ومنها شبه الكلمة المبنية بكلمة معربة كما بنى الفعل الماضى على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع العربى، فتفطن لذلك، وكن منه على ثبت.

(١) رد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعان كثيرة أشهرها ستة، الأول البيان، تقول «أعرب فلان عما في نفسه» تريد أبان، والثانى الإجادة، الثالث الحسن، ومنه قولهم «امرأة عروبة» بفتح العين، الرابع التغيير، الخامس إزالة الفساد عن الشيء، تقول «أعرب فلان كذا» تريد أنه أزال فساده، السادس التسكلم باللغة العربية. والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوى «هو تغيير أواخر السكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها» وبناء على أنه لقطى هو ما ذكره المؤلف بقوله «أثر ظاهري أو مقدر - إلخ»

(٢) من الآية ١٤ من سورة النساء (٣) من الآية ٧٨ من سورة يوسف

و (بَنَاتُ الْأَخِ) ^(١)، فأما قوله :

٦ - * خَالَطَ مِنْ سَلَى خَيَاشِيمَ وَفَا * *

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج ، وهو غير موجود في أصل ديوان أراجيزه ، وبعد البيت قوله :
* صَهْبَاءُ خُرْطُومًا عَقَارًا قَرْقَفًا * *

اللغة : « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف « فا » أراد به فاهها « صهباء » هي الحمر « خرطومها » هي الحمر أول عصيرها « عقارا » هي الحمر أيضا ، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها « قرقفا » هي الحمر أيضا ، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف ، ولم يرد بها مجرد الاسمية .

المعنى : يريد أن نكهة سلى طيبة ، وأن الريح التي تنبعث من فيها ذكية أرجة لأن ريقتها كأنها مزجت بالبحر ، ووصف ريح الفم بالطيب مما كثر في الشعر العربي ، ومن شواهد النحاة :

وَأَبَى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا دُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

الإعراب : « خالط » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحمر ، والحمر مما يجوز تذكره وتأنيته وإن يكن الأكثر فيه التأنيت « من سلى » جار ومجرور متعلق بخالط « خياشيم » مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة « وفا » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على خياشيم ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والمضاف إليه محذوف على ما ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت « صهباء » حال من الضمير المستتر في خالط « خرطومها عقارا قرقفا » أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر .

ان شاهد فيه : قوله « وفا » فإن هذه الواو حرف عطف ، وقد عطفت « فا » على « خياشيم » المنصوب على أنه مفعول به لخالط ، كما تبين لك في الإعراب ، وهذا المعطوف من الأسماء الستة ، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة : إن شرط إعراب هذه =

فهاذ ، أو الإضافة منوية ، أى : خياشيمها وفهاها ، واشترط فى الإضافة أن تكون لغير الياء ، فإن كانت للياء أعريت بالحركات المقدرة ، نحو (وأخى هارون)^(١) (إني لا أملك إلا نفسي وأخى)^(٢) ، و « ذو » ملازمة للإضافة لغير الياء^(٣) ، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها .

= الأسماء الستة بالواو رضى وبالألف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة ، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة فى شيء ، وللنحاة فى الرد على هذا الاعتراض وجهان ، الأول : أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل فى كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأنه لا يعترض به على القواعد الثلثة للطردة فى كلام النصحاء . والثانى : أنا لا نسلم أن « فا » فى هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المهيوبة محذوفا مع أنه منوى الثبوت ، وأصل الكلام على هذا « خالط من سلمى خياشيمها وفهاها » فحذف الضمير من اللفظ وقدره موجودا ، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذى يقتضيه وجود المضاف إليه ، وكل ما فى الباب أننا نتوسع فى شرط الإضافة فنقول : سواء أ كان المضاف إليه مذكورا فى اللفظ وهو الغالب أم كان مقديرا وهو قليل ، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر ، فهو من القليل ، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأخفش ، وتبعه عايه ابن مالك صاحب الألفية ، وعنهما نقل المؤلف هذا التخريج بقوله « أو الإضافة منوية » وهذا الذى قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبنى على أن العبارة « أو الإضافة » وفى نسخة « والإضافة منوية » بالواو ، فيكون جوابا واحدا وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٥ من سورة المائدة

(٣) اعلم أولا أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس - أى أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات - فلم يتيسر لهم ذلك ، لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشق ، فاتخذوا كلمة « ذو » وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس ، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف ؛ لأنه لو كان اتسم الجنس وصفا لما احتيج فى الوصف =

وإذا كانت « ذو » مَوْضُوعَةً لزمته الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

٧ - * فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

= به إلى صلة ، ومن هنا تعلم أن « ذو » لاتضاف إلى الأعلام ، ولا إلى الضمائر ، ولا إلى الصفات ، ولا إلى الجمل ، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا في نحو « أنا الله ذوبكة » ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذا في قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُوهُ

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا في نحو قولهم « اذهب بذي تسلم »

٧ - هذا الشاهد من كلمة لمنظور بن سحيم الفقعسي ، وقوله :

وَأَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْىِ أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْسَى وَأَبْسَى الْبَوَاكِيا
فَإِذَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي ... البيت ، وبعده :
وَإِذَا كِرَامٌ مُفْسِرُونَ عَذَرَتْهُمْ وَإِذَا لِثَامٌ فَأَذَّخَرْتُ حَيَاتِيَا
وَعِرَضِي أَبْقَى مَا أَدَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللمة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح . تقول : هجاء بهجوه هجوا وهجاء « في القرى » القرى - بكسر القاف مقصورا - إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسببها ، يريد أنه لن يهجو أحدا بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع ، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعوه إلى ترك هجائه « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب الغنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللاثام « موسرون » : ذوو ميسرة وغنى وعندهم ما يقدمونه للضيفان « موسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما قابلنى كرام « موسرون » نعت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع . ذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من =

== الإعراب مفسرة «خسبي» الماء واقعة في جواب الشرط ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذى» اسم موصول بمعنى الذى مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز العكس ، وهو أن يكون حسب مبتدأ ، والاسم الموصول خبرا «كفانيا» كفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو ما .

الشاهد فيه : قوله «من ذى عندهم» فإن «ذى» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النحاة من رواها «خسبي من ذو عندهم» بالواو مع أن الكلمة فى محل جر بمن ، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات ، ومنهم من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذى» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى هى من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها عربية ، وأنها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية ، واستدل بها لما ذكرناه ، والذي عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور فى لسان العرب «وأما قول الشاعر :

* فَإِنْ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِيعٍ بِهِ *

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال . وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد المذكر والمؤنث . ومن أمثلة العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى : الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى هـ . وفى كلامه شاهد كالذى معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا ، فإن قوله «ذو سمعت به» نعت لبیت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» معربة لقال : فإن بیت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه براها مبنية .

وإذا لم تفارق الميمُ النَمَّ أعرب بالحركات (١).

فصل : والأفصحُ في المنِّ النَّقصُ ، أى : حَذَفُ اللامِ ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث : « مَنْ تَعَزَّى بِعِزِّاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوه مِنْ أَيْدِيهِ وَلَا تَكْنُوهَا » (٢) ويجوز النَّقصُ في الأبِ والأخِ والحلمِ ، ومنه قوله :

٨ — بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدَى فِي السَّكْرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(١) تستعمل كلمة « فم » بالميم مضافة ، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة ، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم « لحلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ونحو قول الراجز :

* يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ *

ومن معيها غير مضافة قولهم « هند أطيب الناس فمًا » وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفقى والعصافى قوله :

يَا حَبِذَا وَجْهُ سُلَيْمَى وَالْفَمَا وَالْجِيدُ وَالنَّحْرُ وَتَذَى قَدْ نَمَّا

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لكان بضم الميم

(٢) تعزى - بوزن تجلى - أى انتسب وانتمى ، وهو الذى يقول « بالفلان » ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ، وأعضوه - بهمزة قطع وكسر الميم وتشديد الضاد - أى قولوا له « اعضض على هن أليك » ومعنى « لا تكنوا » قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقاراً لما دعاكم إليه .

٨ — من النعاة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وذكر أنه يمدح فيه عدى بن حاتم الطائى . ولا يوجد البيت فى ديوان أراجيز رؤبة ، وإن ذكره ناشره فى زياداته . وقبل هذا البيت قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُنْتَقِمُ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمٍ

اللغة : « الحليم » وصف من الحلم ، وهو ضد الحفة والطيش والجهل « تصدع بالحق » تجاهر به وتعلن أمره للناس ، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه « ظلم » =

= بضم الظاء وفتح اللام - جمع ظلمة « اقتدى » يريد أنه جعله قدوة له وإماما فصار سيرته واتبع أثره « فما ظلم » أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا ، وأصله قوطم فى المثل « من أشبه أباه فما ظلم » وانظر الميداني الإعراب : « بأبه » الباء حرف جر . أب : مجرور بالباء . وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق باقتدى الآتى « اقتدى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « عدى » فاعل اقتدى مرفوع بالضمة الظاهرة « فى » حرف جر « السكرم » مجرور بنفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبني على السكون فى محل رفع مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : حرف نفي « ظلم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : فما ظلم أمه ، على ما بيناه لك فى لغة البيت ، والجملة من الفعل الماضى المنفى بما وفاعله ومفعوله المحذوف فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » وقوله « يشابه أبه » حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة ، جحر الأولى بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانية بالمتعة الظاهرة ، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب ، وهذه لغة من لغات العرب فى الأسماء الستة : يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغيرياء المتكلم ، وتسمى هذه اللغة لغة النقص ، كما أن إعرابها بالحروف - الواو والألف والياء - تسمى لغة الإتمام ، وستأتى لغة ثالثة نبينها فى الشاهد التالى ، وتسمى لغة القصر وعلى لغة النقص التى جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال فى تثنية الأب : أبان ، وفى تثنية الأخ : أخان ، جعلوا الباء والحاء آخر الكلمة ولم يكثرثوا باللام المحذوفة ؛ وذلك كما قيل =

وقول بعضهم^(١) في التثنية: «أَبَانِ» و«أَخَانِ». وتصرُّهُنَّ أولى من نقصهن كقوله:

— ٩ — * إِنَّ أَبَا وَأَبَا أَبَا * .

== في ثنية يدوم: يدان، ودمان، وقيل في جمعه جمع المذكر السالم - مع أنه ليس وصفا ولا علما - أبون، وأيين، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَسَكَيْنَ وَقَدْ بَلَّغْنَا بِالْأَبِينِ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: «العرب تقول: هذا أبوك، وتقول: هذا أباك، وتقول: هذا أبوان، ومن قال هذا أبك، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال في التثنية: هذان أبوان، ومن قال هذا أبك قال في التثنية: هذان أبان» انتهى للإيضاح يسير.

(١) يريد أن من نقص أب وأخ قول بعضهم في التثنية: أبان وأخان، ووجه ذلك ما ذكرناه آخر الكلام على المعاهد السابق رقم ٤٠ حيث قلنا ذلك للإيضاح الله تعالى بغير ولو فقال: «أبِلان»، وأخان» كما تقول في ثنية يد: «يدان» فدل ذلك على أنه ثني أبأ وأخأ محذوف اللام من خير لئن يرد لهما اللام المحذوفة، ولو كان ثني أبوك وأخوك أو ثني أبأ وأخأ برد لامها - على ما هو الأصل في نظائرها لوجب أن يقول «أبوان وأخوان» وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك: «أبان، وأخان» لا يحتمل إلا وجها واحدا هو أن يكونا ثنية أب وأخ، وأما أبوان وأخوان فيحتملان وجهين، لذلك كان «أبان وأخان» دليلا على لغة النقص.

٩ - نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبي النجم الفضل بن قدامة المعجل الراجز، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج. وزعم اللحي أن أبازيد رواه بسند عن أبي الفول منسوباً إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين. وفي نوادر أبي زيد (ص ٥٨) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبي الفول الطهرى، ولكن بيت الشاهد ليس من بينها، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به:

وَأَمَّا لِرَبِّائِ ثُمَّ وَأَمَّا وَأَمَّا هِيَ اللَّحْيَى لَوْ أَنَّنَا نَلْنَاهَا

لَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَقَاهَا بِشَمَنِ تَرْضَى بِهِ أَبَاهَا

= إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

اللغة : « واها » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، وهي اسم فعل مضارع معناه أعجب ، قال الجوهري في صحاحه : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واها له ما أطيبه » اه كلامه « لريا » يروى في مكانه « لسلى » ويروى « ليلي » وكلهن أسماء نساء « المجد » الشرف ورفعة النسب . قال ابن السكيت : « الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اه .

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف « واها » مثل سابقه « واها » تأكيد له « هي المني » مبتدأ وخبر « لو » حرف شرط معناه امتناع الجواب لامتناع الشرط « أتنا » أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « ثلناها » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع بقع فاعلا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت نيلنا إيها ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو ثبت نيلنا إيها لكان ذلك غاية المني . « إن » حرف توكيد ونصب « أباه » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى سلى مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على أباه السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله ، وهو مضاف وأبا من « أباه » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » بلغ : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور متعلق ببلغ « غايتها » غايتا : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة من يلزم اللثني الألف في أحواله كلها ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر .

وقول بعضهم : « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا يَبْطُلُ » ^(١).

= الشاهد فيه : في هذه الآيات عدة شواهد للنحاة ، والمقصود الاستشهاد هنا بقوله « وأبا أبلها » حيث أتى بأبائها مجرورا بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافا لتعريضه التكلم ، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط ، إعراب المقصور من نحو فقي وعصى وأشباههما ، وهي أمة التعرير على ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق .

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللفظة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعها خفض بإضافة « أبا » الثانية إليها ، أما الكامتان الأولى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللفظة والإجراء على لفظة الإتمام التي هي أشهر اللغات الثلاث ، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى ، فيجوز أن يكون نصيبهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات ، ويجوز أن يكون نصيبهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على ما هو لفظة القصر التي نحن الآن بصدددها ، لكن ينبغي لك أن تجرهما على لفظة القصر ، وذلك لأن الكلمة الثالثة تتعين فيها لفظة القصر ، ولا يجوز أن تجعل البيت ملفقا من لفتين . فأنهم ذلك وتدره .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميداني مرتين : إحداهما في حرف اليم (٤١١٧ في ٣١٨/٢) والأخرى في حرف التاء في أثناء شرح قولهم في المثل « مثل أرامها ولدا » (٧٧١ في ١٥٢/١) وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه . وأصله أن رجلا اسمه بهيس من بني فزارة بن ذيلان بن بغيض كان صاحب سمكة إخوة له ، فأغار عليهم ناس من أشجع وهم في إبلهم ، فقتلوا إخوته جميعاً ، وبقي هو وحده ، وكان أصغرهم ، وكان محقاً . وغبر على ذلك دهر ، ثم أخبر أن أخاها من أشجع في غار يشربون ، فانطلق بحال له يقال له أبو حنش ، فقال له : هل لك في غار فيه طياء لعلنا نصيب منها ؟ وانطلق بهيس بحاله حتى أقامه على فم الغار وهو يقول : ضرباً أبا حنش ، فقال بعضهم : إن أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : مكروه أخاك لا يبطل ، هكذا روى الميداني ، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك ، على أن أبا حنش هو الذي دفع بهيساً في الغار ، ولعله هو الصواب ، فإنه ينسب إلى التمس قوله :

وقولهم للمرأة «حَمَاءٌ» (١).

== قيل : وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال على بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه على ولم يحاربه ، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما تمثل به عمرو .

الإعراب : « مكره » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « أخاك » أختا : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأختا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لا » حرف عطف « بطل » معطوف بلا على مكره ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل « مكره » مبتدأ ، وتجعل « أخاك » نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمداً على نفى أو استفهام ، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفى أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع ، سواء أجزيت على مذهب البصريين فجعلت « أخاك » مبتدأ مؤخر أم جازيت على مذهب الكوفيين فجعلت « أخاك » نائب فاعل بمكره سد مسد خبره - ومجىء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن للتسكلم اعتبر رفعه بضمة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة .

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز :

إِنَّ الْحَمَاءَ أُولِمَتْ بِالْكَنَّةِ وَأُولِمَتْ كَنَّتُهَا بِالْهَنَةِ

والكنة : امرأة الابن ، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى « حمات » فإنهم يقولون للمذكر حمات - بألف مقصورة - إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا « فتي » وفتاة « وأنت تعرب « الفتي » بحركات مقدرة على الألف ، = (٤ - أوضح المسالك ١)

الباب الثاني : المثنى ، وهو : ما وُضِعَ لاثْنين وأُغْنَى عن المتعاطفين^(١) ، كالزيدان والهندان ؛ فإنه يرفع بالالف ، وَيَجَرُ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها .

وحملوا عليه أربعة ألفاظ « اثْنَيْنِ » و « اثْنَتَيْنِ » مطلقاً ، و « كِلَا » و « كِلْتَا » مضافين لمضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهر كَرِمَتْهُمَا الألف .

= وتعرّب الفتاة بحركات ظاهرة على التاء ، لأن الإعراب الذى كان على ألف الفقى لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هى آخر الكلمة ، فافهم ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات فى الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب ، ضرب فيه لغة واحدة وهو ذو معنى صاحب والقم إذا فارقت الميم ، وضرب فيه لغتان النقص والإتمام وهو الهن ، وضرب فيه ثلاث لغات : الإتمام ، والقصر ، والنقص ، وهو ثلاثة ألفاظ ؛ الأب ، والأخ ، والحم .

(١) يشترط فى كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفردا ، فلا يجوز تثنية المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع .

الثانى : أن يكون معربا ، فلا يجوز أن تثنى الاسم المبنى ، وأما هذان وهاتان فى أسماء الإشارة ، واللذان واللتان فى الأسماء الموصولة ؛ فهى كالت وضعت من أول الأمر على هذه الصورة .

الثالث : ألا يكون مركباً ، فلا يجوز أن تثنى المركب المزجى ولا المركب الإسنادى ، أما المركب الإضافى فلك أن تثنى صدره وتضيفه إلى مجزئه ، فتقول « عبدا الله » .

الرابع : أن يكون منكرا ، فلا يجوز أن تثنى العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشباع ، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام فتقول « الزيدان » .

الخامس : أن يكون الاثنان متفقى اللفظ ، وأما قولهم : الأبوان تريد به الأب والأم ؛ وقولهم : العمران تريد أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ فهو من باب التغليب .

الباب الثالث : باب جمع المذكر السالم ، كالزبدون والسلمون ؛ فإنه يرفع بالواو ، ويُجرُّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها .

ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط ؛ أحدها : انخلو من تاء التأنيث ، فلا يجمع نحو « طلحة » و « علامة » . الثاني : أن يكون لمذكر ، فلا يجمع نحو « زئلب » و « حائض » . الثالث : أن يكون لعاقِلٍ ، فلا يجمع نحو « واشيق » علماً لكلب ، و « سايق » صفة لفرس .

ثم يشترط أن يكون إما علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ؛ فلا يجمع نحو « ررق نحره » و « ممد يكر ب » وإما صفة تقبل التاء أو تثل على التفضيل نحو « قائم » و « مذنب » و « أفضل » فلا يجمع نحو « جريح » و « صبور » و « سكران » و « آخر » .



= السادس : أن يكونا متفقى المعنى ، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : ألا يستغنى عنه بتثنية غيره .

الثامن : أن يكون له ثان في الوجود .

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف الثنى في الفصل السابق ، ويعرف بأنه « ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ؛ ولم يتغير فيه بناء مفردة » فإذا قلت « زيد وزيد وزيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق العطف ، وإذا قلت « زيد زيد زيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق التوكيد ، وليس واحد من هذين الطريقتين بجمع اصطلاحى ، وقلنا « ولم يتغير فيه بناء مفردة » لإخراج جمع التفسير نحو الرجال والهنود ، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التفسير لا بد أن يتغير في الجمع حقيقة أو حكماً .

وكل ما ذكرنا أنه يشترط في الاسم الذى يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه ؛ وانظر إلى قولك « الزيدون » فى جمع « زيد » جمع مذكر سالماً تجدد الحركات التى على حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هى بنفسها فى الجمع ؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تكسير على « الزيود » بجد التغير واضحاً ؛ فتدرك الفرق بين الجمعين .

فصل : وَحَمَلُوا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء جموع ، وهى : أَوْلُو ، وَعَالَمُونَ ، وَعِشْرُونَ ، وبابه .

والثانى : جموع تكسير ، وهى : بَنُونَ ، وَحَزَرُونَ ، وَأَرْضُونَ ، وَسِنُونَ ، وبابه ؛ فإن هذا الجمع مُطَّارِدٌ فى كل ثلاثى حذفت لامة وَعَوَّضَ عنها هاء التانيث ولم يُكْسَرْ ، نحو : عِضَّةٌ وَعِضِينَ ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ ، وَثَبَّةٌ وَثَبِينَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ) ^(١) (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) ^(٢) (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ) ^(٣) ، ولا يجوز ذلك فى نحو تَمَرَّةٍ لعدم الحذف ، ولا فى نحو « عِدَّةٌ » و « زِنَةٌ » لأن الحذف الفاء ، ولا فى نحو « بَدَلٌ » و « دَمٌ » ^(٤) ، وشذَّبُونَ وَأَخُونَ ، ولا فى أَسْمٍ وَأَخْتٍ وَبِنْتٍ لأن الموضع غير التاء ، وشذَّبُونَ ، ولا فى نحو شَاةٍ وَشَفَّةٍ لأنهما كُسِرَا عَلَى شَيْءٍ وَشِفَاهٍ .

والثالث : جموعٌ تصحيح لم تستوف الشروط ، كأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ ؛ لأن أَهْلًا وَوَابِلًا ليسا علمين ولا صفتين ، ولأن وَابِلًا لغير عاقل .

والرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به ^(٥) ، كَعَلِيُّونَ وَزَيْدُونَ

(١) من الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة المعارج .

(٤) أى لعدم التعويض فيهما .

(٥) ذكر المؤلف فى هذا الموضع مما ألحق بجمع المذكر ما سُمي به منه ، ولم يذكر فيها ألحق بالمتنى ما سُمي به منه ، وكان خَلِيقًا بأن يذكره ، وحاصل القول فيه أنه إذا سُمي شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية مثل حسنين وزيدبن ، فإن هذا الاسم ليس مثنى حقيقة لأن مدلوله فرد واحد ، وقد ألحقه العرب بالمتنى ، فأعربوه =

مُسَمِّي به ، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى جَرْيَ غَسَلِينَ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنة ، ودون هذا أن يُجْرَى جَرْيَ عَرَبُونَ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنة ، كقوله :

* وَأَعْتَرَنِي الهمومُ بالماطرُونَ * ١٠

= في أشهر لغاتهم - كإعراب المثنى : بالالف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، ومن العرب من يلزمه الالف في الأحوال كلها ، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب ما لا ينصرف للعلية وزيادة الالف والنون ، وإذا اقترنت به أل جروه بالكسرة كما في قول ابن أحرر :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ الْمَلَوَانِ
١٠ - هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره قوله :

* طَالَ كَيْلِي وَبِتُ كَالْمَجْنُونِ *

وفي كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهري قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن ابن حسان ، وأن ابن برى قد خالفه في ذلك ونسبه إلى أبي دهب الجمحي (ووقع في جميع نسخه لأبي دهل الخزامي ، وهو خطأ وتحريف من وجوه) وعثرت على قصيدة لأبي دهب وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمح بن عمرو بن هيصم ابن كعب يشبه أن يكون البيت مطلعها في رواية بعض الرواة ، وهاك أبياتاً من أولها :

طَالَ كَيْلِي وَبِتُ كَالْمَجْنُونِ وَمَلَّتْ الثَّوَاءُ فِي جَبْرُونَ
وَأَطَلْتُ الْمَقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى ظَنَّ أَهْلِي مُرَجَّاتِ الظُّنُونِ
فَبَكَتْ خَشْيَةً التَّفَرُّقِ جُمْلُ كَبُكَاءِ الْقَرِينِ إِثَرَ الْقَرِينِ
وهذه رواية الأدباء ، وحمله الشعر ، ورواية الشاهد على ما في الأصل هي رواية النحاة .

اللغة : « اعترتني » نزلت بي ، وتقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتريه « الهموم » جمع هم « الماطرُونَ » هو في الأصل جمع ماطر ، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع =

= المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس، ثم سمي به موضع بالشام، وصاحب الصحاح يرويه « الناطرون » بالنون - على أنه في الأصل جمع ناظر وهو الذي يقرب ويحفظ الأشياء بعينه، ثم سمي به. ولكن المجد قد خطأه في القاموس فقال: « وغلط الجوهرى في قوله ناظرون موضع بالشام، وإنما هو ماظرون بالميم » اهـ

وقد أنشد الأزهرى بيتا ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بنصرانية كانت قد ترهبت في دير خرب عند الماظرون، وهو قوله:

وَلَمَّا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَ

بالميم، وكذلك رواه ياقوت الرومى في معجم البلدان .

الغنى: يصف طول ليله، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب، وما نزل به من الأحزان والآلام، وهو في هذا المكان، بسبب بعده عن الآله وأحابيه .

الإعراب: « طال » فعل ماض « لىلى » فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ولىل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبت » الواو حرف عطف، بات: فعل ماض تام، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « كالحنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ياء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلا ناقصا وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبره « واعترقى » الواو حرف عطف، اعترى: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « الهموم » فاعل اعترى « بالماظرون » الباء حرف جر، والماظرون: مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق باعترى .

الشاهد فيه: قوله « بالماظرون » فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو في موضع الجر، وجعل إعرابه على النون فجزمه بالكسرة الظاهرة فمثله مثل الاسم الذى آخره واو ونون مش زيتون وعربون فإنه يعرب في حالة الرفع بالضمّة الظاهرة على آخره وهو النون، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك، تقول: هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير. وتقول: اشتريت زيتونا جيدا، ودفعت عربونا كثيرا وتقول: أكلت من زيتون جيد، وأخذت من عربون كثير مالا قليلا .

ودون هذه أن تلزمه الواو وفتح النون^(١) ، وبعضهم يُجَرِّى بنين وباب سنين مجرى غسيلين ، قال :

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبَا بَرًّا ، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

(١) من العرب من يلزم هذا النوع - وهو جمع المذكر السالم المسمى به - الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون في الأحوال كلها ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المثني الألف وكسر النون في الأحوال كلها ، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر ، ومعاملة للنصب بمعاملة للرفع والمجرور في حالة النصب ، وقد اعترض على ذلك باعتراضين ، أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة ، وثانيهما : أن يكون في الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك في العربية ، وبحسبك هذا .

١١ - هذا بيت من الوافر ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى أحد أبناء علي بن أبي طالب ، ولم يعينوه . والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة علي كرم الله وجهه ، وقائله هو سعيد بن قيس يقوله لمعاوية بن أبي سفيان ، وقبله قوله :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الْغَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ
بَاءً لَا نَزَالَ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سَمِعَ الْخَنِينَ

اللغة : « رجم الغيب » أراد به الكلام الذي تلقيه على عواهنه ظنا وتخوصا « يكشفه » أراد أنه يبين فساد ما اشتمل عليه من دخل « عدوا » ذوى عداوة ، وهو فعول بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، قال تعالى : (إن الشيطان لكم عدو) . وقال جلّت كلمته : (بعضكم لبعض عدو) . وقال سبحانه : (فإنهم عدو لى) . « أبا حسن » هي كنية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كنى بابنه من فاطمة الزهراء أبي محمد الحسن بن علي « أبا برا » يريد أنه عاملنا كما يعامل الآباء البررة الرحماء أبناءهم .

== المعنى : يندد بمعاوية بن أبي سفيان ، ويدكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبغضه ، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيفضوا علياً رضى الله عنه ؛ لأنهم لا يذكرون له سيئة تحملهم على بغضه ؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه : يعطف عليهم ، ويجلب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلاً .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « أبا برا » الآتى ، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقاً بـ « أبو » اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حسن » مضاف إليه « على » بدل من قوله أبو حسن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أبا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « برا » نعت لقوله أبا منصوب بالفتحة الظاهرة « ونحن » الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « بنين » الآتى بعد « بنين » خبر للبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بنين » فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء في موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبراً عن المبتدأ كما علمت في إعراب البيت ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبغي عنه ما روينا من أبيات كلمة الشاهد ؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجرى « بنين » - وإن لم يكن علماً - بجرى « غسيلين » و « غطينين » ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء ، في لزوم الياء والإعراب بمحركات ظاهرة على النون ، ولا يسقط هذه النون للإضافة ، وقد حكى الفراء هذه اللفظة عن بنى عامر وبنى تميم ، إلا أنه ذكر أن بنى عامر ينونون في الحركات الثلاث ؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة ، وما رأيت بنيًا بررة كبنين فلان ، ولقد أعجبت ببنين بررة رأيتهم عند فلان ، كما يقولون : هذا يقطين ناضر ، وأكات يقطينا ، وهذه شجرة يقطين - بالتثنية في كل ذلك - وذكر أن بنى تميم لا ينونون ، بل يرفعون بضمة ظاهرة عن غير تثنية ، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك ؟ حكى بعض شراح التسهيل في هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بنى تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تثنية ؛ ولكن كلام الفراء ظاهر في أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذى لا ينصرف لشبه العجمة .

وقال :

— ١٢ — * دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَ *

= قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علما علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف لشبه العجمة وحده غير صحيح ؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علما ، فاحفظ ذلك وتدبره .

وعلى لغة بني عامر ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء على أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنتين يوسف » بتوين « سنيئاً » المنسوب بالفتحة الظاهرة ، وإثبات النون من غير تنوين في « سنين » المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافاً إلى ما بعده .

١٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَمَنِ بَنَى شَيْئاً وَشَيَّئْنَا مُرْدَا *

وهذا البيت من كلمة للصمة بن عبد الله القشيري ، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر ، ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فدخل عليه ، فخرج معاضياً لأبيه وعمه ، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته ، فهو تارة يحمن إلى نجد لأن بها أحبائه ، وتارة يذم نجداً لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطاً فيه من أجل بران : هذا فرط فيه جشعا وطمعا ، وذلك فرط فيه ضنائة وبخل ، وأول هذه القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله :

خَلِيلِي إِنْ قَابَلْتُكَ الْمَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَدُّ الْوَزْكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا
سَلَا عَبْدَ لَعْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّة

خُرَازَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أَنْبَى النَّجْدَا
فَمَا عَنْ قَلِي لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هَاهُنَا

إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَخِيئاً بَرْدَا

اللغة : « دعاني » معناه اتركاني ، ويروى في مكانه « ذراني » وهما بمعنى واحد « نجد » هو أحد أقسام بلاد العرب ، وهو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، =

وما عداه فهو الغور — بفتح الغين المعجمة وسكون الواو — «سنينه» جمع سنة ، وهي في الأصل العام ، وتطلق السنة على الجذب والقصط «مردا» جمع أمرد ، وهو الذي لم ينبت الشعر بوجهه .

المعنى : ينهى صاحبيه عن أن يذكر له نجدا ؛ لأنه إذا ذكر له تذكر ماله من الجهد والعنت أيام إقامته فيه .

الإعراب : «دعاني» دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنينه» سنين : اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه «لعين» لعب : فعل ماض مبني على الفتح للمقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شيبا» حال من ضمير المتكلم المجرور محلا بالباء ، منصوب بالفتحة الظاهرة «وشييننا» الواو حرف عطف ، شيب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، ونا : مفعول به «مردا» حال من ضمير المتكلم المنصوب محلا بشيب ، وجملة الفعل وفاعلها في محل نصب عطف بالواو على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله «سنينه» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون ، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين ، ولولا أنه عامله هذه المعاملة لحذفها للإضافة ، فأنت تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في اللثني والجمع الذي على حده تحذف للإضافة كما يحذف التنوين من الاسم المفرد ، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم ، على ما ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء ، وواقفه على ذلك ابن مالك في تسهيله .

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر ، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم في كلام مشور .

وكلام الفراء في هذه المسألة أحق بأن تأخذ به ، فقد أثرتنا لك في الشاهد السابق حديثا تسلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة .

وبعضهم يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه ، ويُخَرَّجُ عليها قوله :

١٣ — * لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ * *

١٣ — هذا عجز بيت من الحفيف ، وصدره قوله :

* رَبِّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ *

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة ،
اللغة : « عرندس » بزنة مفرجل — هو في الأصل القوى الشديد ، والأنثى
عرندسة — بالهاء — ويقال : حى عرندس ، إذا أريد وصفهم بالجزع والتمتع . قاله ابن
منظور « طلال » بفتح الطاء المهملة ، بزنة سحاب — اسم جمع واحد طلالة — بالهاء —
وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هي الفرح والسرور ، أو هي الحسن والرونق
والماء « ضاربين القباب » القباب : جمع قبة ، وهي الخيمة مطلقاً ، أو خاصة بما
يضرب على الملوك ، وعلى الأول هي كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم في بلادهم ؛
لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب السكنا ؛ لكثرة الحصب والخير والمال عندهم ، وعلى
الثاني هي كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك ،
ويروى في مكانه « لا يزالون ضاربين الرقاب » فهي كناية عن الشجاعة .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجرشبيه بالزائد « حى » مبتدأ مرفوع بضمه
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد
« عرندس » صفة لحى تابعة له في الجر نظراً إلى اللفظ « ذى » صفة ثانية لحى ، مجرورة
بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « طلال » مضاف إليه
« لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقض مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة اسمه
مبنى على السكون في محل رفع « ضاربين » خبر الفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة
وضاربين مضاف و « القباب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل
الناقص واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه
بالزائد وهو « حى »

المنى : قليل من الأحياء الأقوياء الأشداء ذوى الهيئات الحسنة والرونق البهى
استمرت إقامتهم في موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب البعة

= الشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصب « ضاربين » بالفتحة الظاهرة على النون ، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين ، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها ، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء .

واعلم أن « ضاربين » جمع مذكر سالم ؛ فليس هو ملحقة بجمع المذكر السالم ، وليس هو - على الأخص - من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزبن وثبة وثبين ، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة - غير معين - أنه يرى إلزام جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، وقد صرح الأشموني في شرحه على الألفية بأن هذا رأى الفراء ؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه المعاملة إلا مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامة ، لأنهم لما حذفوا لامة ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها ، والفراء يقول في آخر كلامه : « ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه » اه . وهذا كلام صريح فيما بيناه من مذهبه . وقال الأعلم الشنتمري : « هو - يعني هذا الإعراب - في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين » اه . ويريد بالسنين الثلاث محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لحجيته على هذه اللغة ، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما .

ويجوز أن يستدل لحجىء هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤ ،

والذي يتلخص مما أثناه لك من أفوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات :

الأولى : أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع ، وبالياء المكسور ما قبلها في حال الجر والنصب ، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم =

وقوله :

١٤ - * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *

= المفرد ، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجزاها على السنة العرب .
الثانية : أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة ، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين ، فيكون إعرابه بحركات مقسدة على الواو ، كما ذكرنا في شرح الشاهد رقم ١٠

الثالثة : أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها ، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، فتضم النون في حال الرفع ، وتسكّر في حال الجر ، وتفتح في حال النصب .

الرابعة : أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال ، وبعدها نون غير منونة ، فيكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه في ص ٥٥ .
الخامسة : أن يؤتى به الياء في الأحوال الثلاثة ، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب : الضمة في حال الرفع ، والكسرة في حال الجر ، والفتحة في حال النصب ، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون نحو غسلين ومسكين ومسكين .

وقد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها .
١٤ - هذا عجز بيت من الوافر ، صدره قوله :

* وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءَ مِنِّي *

وهذا بيت لسعيم بن وثيل الرياحي ، وقد أنشده المؤلف مرتين في هذا الباب .
اللغة : « تبتغي الشعراء » يروى في مكانه « يدرى الشعراء » بتشديد الدال وهو مضارع ادراه ، ومعناه ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطعم الشعراء في خديقي ، وتتمنى أنفسهم ختلي ، وقد بلغت سن الحسكة والتجربة والاختبار ؟

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتبتغي « تبتغي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل « الشعراء » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بتبتغي « وقد » =

= الولو نواو الحال ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به مجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حد الأربعين » فإن الرواية قد وردت في هذه الكلمة بكسر النون من « الأربعين » وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الرواية ؛ فمنهم من قال : إن هذه الكسرة التي على النون هي كسرة الإعراب التي يقتضيها العامل ، وذهب إلى أن أسماء العقود التي هي المنصوبة والمنصوب وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون ؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما في هذا البيت ، ومن ذهب إلى ذلك على بن سليمان الأخفش والأعمى الشنمري ، وقد جاء المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع ليقرر أن من النحاة من خرج على هذا الوجه .

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكر السالم وفي كل الأنواع التي ألحق به ، ولا يخص به نوعا ولا نوعين .

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم ؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ومن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جني ، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون في هذه الحالة لغة من لغات العرب في إعراب جمع المذكر السالم ، وسيتشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في هذا الباب على هذا التحريج .

وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب في غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام ، من ذلك قول ذي الإصبع العدواني في نونيته الطويلة :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِيِّ أَبِيِّ مِنْ أَبِيَّيْنِ

ومن ذلك قول الفرزدق :

مَا سَدَّ مَيِّتٌ وَلَا حَيٌّ مَسَدُهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

=

ومما يدخل في هذا الباب قول الآخر :

فصل : نونُ المثني وما حُمِلَ عليه مكسورةٌ ، وفتحُها بعد الياء لُفَّةٌ ، كقوله :

١٥ - * عَلَى أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً *

= وَلَقَدْ وَلَدَتْ بَيْنَيْنَ صِدْقٍ سَادَةٍ وَلَاأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا
وقول الآخر :

وَإِنْ أَتَمَّ ثَمَانِينَ رَأَيْتَ لَهُ شَخْصًا ضَيْلًا وَكَلَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ
١٥ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَّةٌ وَتَغِيبُ *

وهذا بيت من كلمة جيدة لحيد بن ثور الهلالي يصف فيها قطاة .

اللغة : « أحوذيين » هو مثني أحوذى ، وأصل الأحوذى السريع فى سيره ، ثم استعمل فى السريع فى كل شيء أخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف فى الشيء يحذقه . وفى ديوان الأدب : الأحوذى الراعى المتشمر للرعاية الضابط لما ولى ، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحى القطة « استقلت » ارتفعت وتحاملت وعلت فى الجو .

المعنى : يريد أن هذه القطة قد طارت بجناحين سريعين ، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة ثم تغيب عنك وكفى بذلك عن سرعتها .

الإعراب : « على » حرف جر « أحوذيين » مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والجار والمجرور متعلق باستقل « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطة « عشيّة » ظرف زمان منصوب باستقل « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطة « إلا » أداة استثناء ملغاة « لمحة » خبر المبتدأ ، والكلام على حذف مضافين . وتقديره : فما زمان رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطة ، وجملة المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر ، وفى عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كان العاطف هو الواو .

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

— ١٦ — * أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيِّدَ وَالْعَمِينَانَا *

= الشاهد فيه : قوله «أحوذيين» فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون ؛ لأن الكلمة في موضع الجر، والنون مفتوحة كما علمت ، فأعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة ، وقد اختلف العلماء في الاعتذار عن فتح النون ، فمنهم من زعم أنه ضرورة ، وليس في مكتك أن تقبل هذا ؛ لأنه لا محوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلا مع الكسر الذي هو الغالب كما استقام مع الفتح. ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثني بعد الياء لغة من لغات العرب ، وقد نقلها الفراء عن بنى أسد ، وهذا أولى أن يؤخذ به ؛ لما قدمنا .

١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، وقد ذكره ناشر ديوانه في زياداته التي حدثت حديثها مراراً ، وقد أنشده أبو زيد في نوادره ضمن أبيات (ص ١٥) عن الفضل الضبي ونسبها لرجل من بنى ضبة ، وقبله في روايته قوله :

إِنْ لِسَعْدَى عِنْدَنَا دِيْوَانَا يُخْزِي فَلَانَا وَابْنَهُ فَلَانَا

كَأَنْتَ عَجُوزًا عُمِّرْتَ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَمِينَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللفظة : «أعرف منها الجيد» يروى في مكانه «أعرف منها الأنف» كما رأيت في رواية أبي زيد، والجيد : العنق «منخرين» بفتح الميم وسكون النون وكسر الحاء بزنة مجلس ومسجد. وقد تكسر الميم إنباعاً لكسرة الحاء - أصله موضع النخير - وهو الصوت المنبعث من الأنف - ثم سمى به خرق الأنف «ظبيان» زعم جماعة - منهم الهروي - أنه ثنية ظبي ، وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب أن ظبيان في هذا الموضع علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : «ظبيان : اسم رجل ، وأراد منخرى ظبيان ، كما قال عز وجل : (وأسأل القرية) يريد أهل القرية» اه .

= الإعراب : « أعرف » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف ، منصوب بالفتحة الظاهرة. « والعينانا » الواو حرف عطف ، العينانا : معطوف على الجيد ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، كذا قال العلماء ، وستعرف لنا رأيا في هذا الكلام (في ص ٦٦ التالية) « ومنخران » الواو حرف عطف ، منخران : معطوف على الجيد ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أشبه » أشبه : فعل مض مبني على الفتح لا محل له ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « ظييانا » مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله منخران ، وقد عرفت أن تقدير الكلام : ومنخران أشبه منخرى ظييان ، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » وفي هذه الكلمة شاهدان للنحاة : أما الأول ففي مجيء المثني بالألف في حالة النصب ، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبطون من ربيعة ، وعليها ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وعليها جاء قول المتلمس واسمه جرير بن عبد السميع :

فَاطْرُقَ إِطْرَاقُ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَ

وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ كَمَنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمِ

وقال الأزهري في صدد بيت المتلمس : « هكذا أنشده القراء لنا به على اللغة القديمة لبعض العرب » اهـ .

وأما الشاهد الثاني ففي فتح نون المثني بعد الألف ، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثني قاصر على الذين يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وليس هذا الكلام = (. — أوضح المسالك ١)

= بمستقيم ؟ فقد سمعت في شرح بيت حميد بن ثور - وهو الشاهد السابق - أن من العرب من يفتح نون المثني بعد الياء .

هذا ، واعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصدد « ومنخرين أشبها ظيانا » بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كقراءة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت « والعينان » بالألف في موضع النصب ثم يقول في نفس البيت « ومنخرين » بالياء ، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيما يشبهها . فإن العربي الفصح لا يتكلم بغير لغة قبيلته ، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم ، ولأن هذا الذي أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال : إن هذا البيت مصنوع . ونحن نستبعد أنه مصنوع ، ونحيلك على رواية أبي زيد - وهو من الرواة الثقات - التي أثنائها في صدر الكلام على هذا البيت ؟ فقد اطردت فيها المثنيات على مساق واحد بالألف .

هذا ، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف في قول عمر بن أبي ربيعة :

فَلَمَّا تَقَضَّى اللَّيْلُ إِلَّا أَفْلَهُ هَبِينَا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِنَانُ
رَجَمْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا عَدُوٌّ ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَقَتَانُ

وفي قول الراجز :

يَا أَبَتَا أَرَقْنِي الْقِدَازُ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وحكى أبو عمرو الشيباني أنه سمع بعض العرب يقول : « هما خليلان » بضم النون ، وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع ، فإن « شفتان » في كلام عمر فاعل تنطق ، وكذلك « العينان » في قول الراجز فاعل تطعم ، و « خليلان » فيما حكاه أبو عمرو خبر المبتدأ ، فتدل هذه الشواهد - مع فتح النون في قول الراجز من الشاهد ١٦ « والعينان » ، وعى في موضع النصب - على ما قررناه فيما سبق من أن قوما من العرب يلزمون المثني الألف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون ، فيكون نصب « والعينان » بالفتحة الظاهرة ، والرفع في بيتي عمر والراجز بالضممة .

وقيل : البيت مصنوع ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ ، وكسرها جائز في الشعر بمد الياء ، كقوله :

١٧ - * وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ *

١٧ -- هذا عجز بيت من الوافر ، ومصدره قوله :

* عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ *

وهذا البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية بن الخطفي ، يخاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينَ

الفتحة : « عرين » بفتح العين وكسر الراء - هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو أحد أبناء فضالة العرنى « عرينة » بضم العين وفتح الراء - بطن من بحيلة « جعفرأ » هو جعفر بن ثعلبة بن يربوع ، أخو عرين بن ثعلبة « بنى أبيه » أراد إخوته - وهم جعفر وجهور وعبيد - أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروى * عرفنا جعفرأ وبنى عبيد * « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون جميعاً بينهما عين ساكنة - وهم الاتباع والملاحقون ، ويقال للثام الناس ورذالهم ، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهذب الثوب الذى يتحرك منه .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرأ » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « وبنى » الواو حرف عطف ، بنى : معطوف على جعفر ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكر : فعل ماض مبني على فتح مقدر ، ونا : فاعله « زعانف » مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة « آخرين » صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم .

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم ، ثم كسر النون بعدها وهى فى لغة جمهرة العرب مفتوحة ، وقد علمت فى شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون فى كسر نون جمع المذكر السالم ، فمنهم من يقول : إنها لغة من لغات العرب ، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية ، وهو حجة فيما ينقل (انظر شرح الشاهد رقم ١٤) .

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ * (١)

الباب الرابع : الجمع بآلف وتاء مزيدتين ، كهنديات ومسلمات (٢) ؛ فإن نَصَبَهُ بالكسرة (٣) نحو (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) (٤) وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت (٥) لِفَاتِهِمْ ؛ فإن كانت التاء أصلية كأبيات وأُمَوَاتِ أو الآلف أصلية كقُضَاةٍ وغُرَاةٍ نُصِبَ بالفتحة .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت ، وأعاده هنا ليدكر التخريج الأخير الذي حكيناه في الموضع الأول ، وخلاصته أن « الأربعين » مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وكسر النون ضرورة أو لغة من لغات العرب على ما بيناه من اختلاف النحاة .

(٢) يجمع بالآلف والتاء الزيدتين ستة أنواع : كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينبات في جمع هند ودعد وزينب ، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلحات وحمزات في جمع طلعة وحمزة ، إلا ثلاث كلمات : شفة ، وأمة ، وشامة ، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جئنا نحو فاطمات ومسلمات ، في جمع فاطمة ومسلمة ، وكل اسم مؤنث بآلف التأنيث المقصورة نحو حبيبات في جمع حبلى ، وكل اسم مؤنث بآلف التأنيث للممدودة نحو عذراوات في جمع عذراء ، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات في جمع إصطبل ، ولا يمنع من تسميته سالما تغير بناء مفردة في حال الجمع كعجيدات وزفرات - بفتح ثانيهما - في جمع سجدة وزفرة ، بسكون ثانيهما ، ونحو ظلمات وغرفات - بضم ثانيهما - في جمع ظلمة وغرفة ، بسكون ثانيهما ، ونحو حبيبات وذكرات بقلب ألف مفرد بهما ياء ؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى ، ونحو صحراوات وعذراوات ، بقلب همزة مفرديهما واوا ؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء .

(٣) وذهب الأخفش إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .

(٥) إذا كان المفرد معتل اللام فيما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالآلف والتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات ، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة =

وَحُلَّ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ شَيْئَانِ : « أُولَاتُ » نحو (وإن كُنَّ أُولَاتٍ حَلِيٍّ) ^(١) وما سُمِّيَ به من ذلك نحو « رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ » و « سَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ » وهي تَجَرِيَةُ الشَّامِ ، فبعضُهُمْ يُعَرِّبُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، وبعضُهُمْ يَتْرَكَ تَنْوِينَ ذَلِكَ ، وبعضُهُمْ يُعَرِّبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَرَوَوْا بِالْأَوْجَهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلَهُ :
 ١٨ - تَنْوَرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَتْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلَيَّ

= وهنوت ، وإما ألا ترد له اللام في جمعه بالألف والتاء ، نحو لغة ولغات ، ونحو ثبة وثبات ، ونحو بنت وبنات ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب ، ولم يخلف النحاة في ذلك ، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة ، نحو « سمعت لغاتهم » ونحو « رأيت بناتك » ووافقه على ذلك الكسائي وابن سيده ، ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَلَمَّا جَلَاها بِالْأَيَّامِ تَحِيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِنَابُهَا
 (١) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

١٨ - هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَهْيَأَ الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْمُصْرِ الْخَلَالِي
 وقبل البيت المستشهد به قوله :
 وَمِثْلَكَ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طِفْلَةً لَعُوبٍ تُتَسَبَّيْنِي إِذَا قُمْتُ سِرْبًا بَالِي
 لَطِيفَةٍ طَيِّئِ الْكَشْحِ غَيْرِ مُفَاضَةٍ إِذَا انْفَقَلْتُ مُرْتَجَّةً غَيْرِ مِتْنَالِ
 إِذَا مَا اسْتَحَجَمْتُ كَانَ فَيْضُ حَمِيمِهَا عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالْجَمَانِ لَدَى الْجَلَالِي
 تنورتها ... البيت ، وهذه قوله :

نَظَرْتُ إِيَّاهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ إِقْفَالِ
 اللغة : « ومثلك » الواو واو رب : أي كثير من النساء المائلات لك « بيضاء =

= العوارض ، جمع عارض ، وهو صفحة الوجه ، ولها عارضان ، ولكن اللثى قد يجيء بصورة الجمع ، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين فجمع لذلك « طفلة » بفتح الطاء وسكون الفاء - هي الرخصة اللينة الناعمة « سربالى » السربال - بزنة القرطاس - الثباب « الكشح » الحصر ، يريد أنها دقيقة الحصر « غير مفاضة » ليست مسترخية البطن « مرتجة » يهتز جسمها لبعالتها « غير متقال » ليست كرهية الريح « استعمت » ضبت الماء الحار عليها « حميمها » الحميم : الماء الحار « متنتها » أراد جانبي ظهرها « كالجهان » الجمان - بضم الجيم ، بزنة غراب - الفضة البيضاء « الجالى » الصيرف ، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة ، وذلك يحتمل معنيين ، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها ، وجسمها أبيض ناصع ، وثانيهما أن يريد أن الماء لا يتغير بعد أن يمر على جسمها ؛ لأن جسمها نظيف لا تقل عليه « تنورتها » نظرت إلى نارها من بعيد « أذرعات » بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء ، والنسبة إليها أذرعى « يثرب » المدينة التي شرفت فيما بعد بهجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه « أدنى دارها » أقرب مكان من أماكن ديارها « نظر عال » أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد .

المعنى : أراد أنه نظر إلى نار المحبوبة التي يشبها أهلها للقرى ، مثلاً ، وهو بأذرعات وهم بالدينة . وفي هذا البيت - على ظاهره - ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق . وذلك أن المبالغة إن كان المدعى فيها غير ممكن عقلاً سميت غلوًا ، وإن كان المدعى ممكناً وصح وقوعه عادة سميت تبليفاً ، وإن كان المدعى ممكناً عقلاً ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقاً ، فاما الغلو فنحو قول المهلهل :

فَلَوْلَا الرِّيحُ أَسْمِعَ مَنْ بِحَجَرٍ صَلِيلَ الْبَيْضِ يُقَرَّعُ بِالذُّكُورِ

وقد قيل في بيت المهلهل هذا : إنه أكذب بيت قالته العرب ، ويقال : إن بين

حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأما التبليغ فنحو قول امرئ القيس :

عَدَا بِي عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْمَةٍ دِرَاكًا ، وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُفْسَلِ

لأن من الممكن في حق الفرس أن يدرك الثور والنعجة ولم يعرق فيحتاج إلى أن يفسل . فأما قوله « تنورتها - إلخ » فغير ممكن عادة ، وكفى يمكن أن يكون إنسان بأذرعات ويشاهد نار يثرب؟ ولكنه يزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت =

== المهلهل صاحب أ كذب بيت قالته العرب ! وقد قال ابن قتيبة : إنه لم يرد رؤية العين ، وإنما أراد رؤية القلب ، والبيت تحزن منه وتمن ، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بـتنور « وأهلها » الواو واو الحال ، أهل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر للمبتدأ ، وهو على تقدير مضاف : أى ذو نظر « عال » صفة لنظر ، مرفوع بضمزة مقدره على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .
الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » فإن هذه الكلمة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه :

الأول : بكسر التاء منونة ، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة ، والسرفها ملاحظة حال « أذرعات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير .
والوجه الثانى : يكسر التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم للبرد والزجاج ، والسرف فيه ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علماً لمؤنث بحسب حاله الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكماً من أحكامه ؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع للمؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

والوجه الثالث : بفتح التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم سيويه وابن جنى ، والسرف فيه ملاحظة حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .
ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الأعشى ميمون :

تَحَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْرًا وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

الباب الخامس : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه عِلْتَانٌ ^(١) من تسع كأَحْسَنَ ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاءَ ؛ فإن جَرَّهْ بالفتحة نحو (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) ^(٢) إلا إن أضيف نحو (فى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) ^(٣) أو دَخَلَتْهُ

(١) اعلم أولاً أن تسمية النحاة كل واحد من العلية والثانيتين مثلاً « علة » واشتراطهم وجود علتين - مبنى على نوع من التساهل والمجاز ، لأن كل واحد من الاثنين اللذين يجتمعان فى الاسم يقتضيان منعه من الصرف جزء علة ، وليس علة كاملة ، فأنت تعلم أن باجتماع الاثنين يحصل الحكم ، والدليل على ذلك أن العلية وحدها لا تقتضى منع الصرف فمحمد مصروف وعلى مصروف مع أهما علان ، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع فصنوان وقنوان وسلطان ورمان مصروفة مع زيادة الألف والنون ، وبذلك يتقرر أن العلة التامة هى وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما .

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم ، وأن إحدى هاتين العلتين ترجع إلى لفظ الفعل ، والثانية ترجع إلى معناه ، فأما العلة التى ترجع إلى لفظه فهى عند البصريين كونه مشتقاً ومأخوذاً من لفظ المصدر الذى هو اسم ، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وإما قلنا « عند البصريين » لأنهم هم الذين ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأشكاله الثلاثة ، والعلة التى ترجع إلى اللفظ عند الكوفيين هى أنه يدل بمادته أى الحروف التى تألف منها على الحدث ويدل بهيته أى صورته التى هو عليها على الزمان ، فهو مركب لدلالته على شيئين ، والمركب فرع عما لا تركب فيه ، والاسم لا تركب فيه لدلالته على شئ واحد ، وأما العلة التى ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهى أنه لا يدل على الحدث احتياجاً واقتصر على محدث هذا الحدث وهو الماعل ومن العلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً .

إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن فى طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجبر ، فإذا وجد فى اسم ما علتان فرعتان ترجع إحداها إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه الناحية ، وحيفتد ينبغى أن يأخذ الحكم الذى استقر للفعل ، وهو ألا يدخله التوین ولا الجبر ، وهذا هو الذى يسمى الاسم الذى لا ينصرف ، وبحسبك هذا الإيضاح فقد أطلت عليك لتدرك سر هذه اللمة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤ من سورة التين .

أَلْ مُرْقَئَةٌ نَحْوُ (فِي الْمَسَاجِدِ)^(١) أَوْ مَوْصُولَةٌ نَحْوُ (كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ)^(٢)
أَوْ زَائِلَةٌ كَقَوْلِهِ :

١٩ - * رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا * *

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة هود .

١٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، ومحجزه قوله :

* شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . واسم ابن ميادة : الرواح بن أبرد بن ثوبان بن سراقه ، وميادة : اسم أمه .
وقبل البيت على ما رواه السيوطي (تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا) قوله :

كَهَمْتُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولَهُ وَإِنَّ عَلَى رَغَمِ الْعُدَاةِ لِقَائِلُهُ

اللفظ : « أعباء » جمع عبء - بكسر العين المهملة وسكون الباء - وهو ما يتقل عليك حمه أو يهتك أذاؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التي يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، والأصل فيه « حنو العين » لطرفها ، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل المخرج منه « كاهله » الكهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكهل عن القوة .

الغنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه ميمون التقية ، مبارك الطلعة ، وأنه قوى على للاضطلاع بتكاليف الخلافة ، قادر على التخلص مما يعرض لها من المشاكل .

الإعراب : « رأيت » فعل وقاعل « الوليد » مفعول به « ابن » نعت للوليد ، وابن مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مباركا » حال من الوليد إذا جلت « رأيت » بصرية ، ويكون « مباركا » مفعولا ثانياً إذا جلت « رأيت » علمية « شديدا » معطوف بحرف عطف محذوف على « مباركا » وقوله « بأعباء » جار ومجرور يتعلق بقوله « شديدا » وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف =

الباب السادس : الأمثلة الخمسة^(١) ، وهى : كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين نحو تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ ، أو واو جمع نحو تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ ، أو ياء مخاطبة نحو تَفْعَلِينَ ؛ فإن رَفَعَهَا بَيُوتَ النون ، وَجَزَمَهَا وَنَضَبَهَا بِحَذْفِهَا

= إليه « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ، مرفوع بالضمة ، و « شديد » صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، و « كاهل » مضاف وضمير الغائب العائد على الممدوح مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « اليزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » وهو علم موازن للفعل واقع في موقع الجر بإضافة « ابن » إليه ، وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن الفعل ، وهذا يدل على أن الاسم المنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام كان جره بالكسرة الظاهرة ، وأنه لا فرق بين أن تكون « أل » هذه معرفة أو موصولة أو زائدة ، والسرف في ذلك أن « أل » بجميع أنواعها من خواص الأسماء ، وهو إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل ، فإذا وجد معه ما هو من خصائص الأسماء كأل أو الإضافة فقد بعد شبهه بالفعل ، الذى اقتضى منع صرفه ، فعاد اسما خالصا من شائبة الشبه بالفعل ، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة في الاسمية .
هذا ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في أواخر باب العرف بأداة التعريف .

(١) قالوا « الأسماء الستة » لأنها ألفاظ معلومة وهى الأثب والأخ - إلخ ، وقالوا « الأمثلة الخمسة » لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة . وإنما يكفى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وألف الاثنين يكون المضارع معها مبدوءا بياء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو « أنما تكتبان » أو بياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو « الزيدان يكتبان » وواو الجماعة يكون المضارع معها كذلك مبدوءا بالتاء نحو « أنتم تكتبون » أو بالياء نحو « الزيدون يكتبون » أما ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءا بالتاء نحو « أنت تكتبين » فمن هنا كانت الأمثلة خمسة ، لكنك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع إلى نوعين الأول أن يكون الاثنان مذكرين نحو « أنما تكتبان يا زيدان » ونحو « الزيدان يكتبان » والثانى أن يكون الاثنان مؤنثتين نحو « أنما =

نحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) ^(١) ، وأما (إِلَّا أَنْ يَفْعُولَ) ^(٢) فالواو لامُ الكلمةِ ، والنونُ ضميرُ النسوةِ ، والفعلُ مبنيٌ مثل (يَتَرَبَّصْنَ) ^(٣) ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف قولك «الرَّجَالُ يَفْعُولَ» فالواو ضميرُ المذكرين ، والنونُ علامةُ رفعٍ فتحذفُ نحو (وَأَنْ تَفْعُلُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ^(٤) ووزنه تَفْعُولُوا ، وأصله تَفْعُولُوا .

* * *

== يا هندان تكتبان ونحو «الهندان تكتبان» فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذي يجعل الاثنين نوعا واحدا ، ولهذا عبر المؤلف في بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة نظرا إلى التفصيل ، وعبر هنا بالأمثلة الخمسة نظرا للإجمال .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ثم أنت إذا أسندت «يكتب» إلى نون النسوة قلت «يكتبن» فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة ، ونظير ذلك «يعفو» فإنك حين تسنده إلى هذه النون تقول «النسوة يعفون» فتسكن الواو التي هي لام الفعل ، وتلحق به نون النسوة . وإذا أسندت «يكتب» إلى واو الجماعة قلت «الرجال يكتبون» فزيد واو الجماعة ونون الرفع ، فإذا أسندت «يعفو» إلى واو الجماعة قلت : «الرجال يعفون» وأصله «يعفون» بواوين أولاهما مضمومة وثانيتهما ساكنة ونون الرفع على مثال «يكتبون» ولكن الواو التي هي اللام يستثقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة ، فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما . والفرق بين قولك «الرجال يعفون» وقولك «النساء يعفون» من أربعة أوجه ، الأول : أن لام الكلمة محذوفة في العبارة الأولى لعل تصريفية اقتضت ذلك وهي إرادة التخلص من التقاء الساكنين وموجودة في العبارة الثانية ، والوجه الثاني : أن النون في العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة ، وهي في العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهي الماعل ، والوجه الثالث : أن الواو الموجودة في العبارة الأولى كلمة مستقلة وهي ضمير جمع المذكور ، وهي في العبارة الثانية جزء من الكلمة هي لامها ، والوجه الرابع - وهو أثر الوجه الثاني - أن النون في العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم ، لأنها علامة الرفع ، وهي في العبارة الثانية لاتسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، لأنها الفاعل ، والفاعل لا يحذف .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو : ما آخره أَلِفٌ كَيْفَ خَشَى ^(١) ،
 أو ياء كَيْزَمِي ، أو واو كَيْدَعُوْ ؛ فإن جَزَمَ مِنْ بِحذف الآخر ، فأما قوله :
 ٢٠ - أَلَمْ يَأْنِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
 فضرورة .

(١) للدار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على النطق ، أما كتابة الألف ياء في يخشى
 فلا تكونها رابعة ، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف (الإملاء) .

٢٠ - هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وكان قد نشأت
 بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحنة ، وذلك أن قيساً كان عنده درع فساومه فيها
 الربيع ، ثم اهتبل الربيع فرصة ، وأخذ درع قيس ، ثم انطلق يعدوبه فرسه ، فتعرض
 قيس بن زهير لأم الربيع - وهي فاطمة بنت الخرشب إحدى المنجبات - وأراد أن
 يأسرها ، ثم عدل عن ذلك ، واستاق نعم بني زياد ، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله
 ابن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَتَحْبِسُهَا عَلَى الْقُرَشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادٍ
 كَمَا لَأَقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ
 هُمْ فَخَرُوا عَلَى بَغْيِيرٍ فَخَرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي
 وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمٍ سَوْءٍ دَلَفْتُ لَهُ بِدَاهِيَةٍ نَادٍ

اللمة : « الأنباء » جمع نبأ ، مثل سبب وأسباب وجل وأجمال ، والنبأ : الخبر
 وزنا ومعنى ، وقيل : الخبر أعم منه ؛ لأن النبأ خاص بما كان ذاشان من الأخبار « تنمي »
 تزيد وتكثر ، وفيه لغتان : يقال ذما الشيء ينمي - من باب ضرب يضرب - ويقال :
 نما ينمو - من باب نصر - والأول أكثر « لبون » بفتح اللام وضم الباء مخففة -
 هي الإبل ذات اللبن « بني زياد » هم الكلمة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ،
 وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأمهم - كما علمت - فاطمة بنت الخرشب
 الأثمارية ، وهي التي سئلت عن أفضل أولادها ، فقالت : الربيع ، بل عمارة ، بل قيس ،
 بل أنس ، ثم قالت : ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدرى =

= أبين طرفاها «القرشى» أراد به عبد الله بن جدعان ، فإنه تيمى ، وتيم من قرش .
«تشرى» تباع ، ونظيره قول الله تعالى : (وشروه بثمن بخس) المعنى - والله أعلم - أنهم
باعوه بذلك ، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاما له اسمه برد ثم تبعته نفسه :

وَشَرَيْتُ بُرْدًا كَيْدًا نِي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

« بأدراع » جمع درع « وأسيف » جمع سيف « حداد » جمع حديد ، وهو
بالنسبة إلى السيف الصلب القوى على النفاذ في ضربيته ، وبالنسبة إلى الدرع الصلب
الذى لا يقوى عليه سيف أوسهم « ذات الإصا » مكان بعينه .

المعنى : يسائل عما إذا كان قد شاع في الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بن زياد -
وهم القواير الأبطال الذى يخشاهم الناس - حيث استأفها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يأتيك » يأتى
فعل مضارع مجزوم بلم ، وفى علامة جزمه وجوه سند كرها فى بيان الاستشهاد بالبيت ،
والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « والأنباء » الواو واو
الحال ، الأنباء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « تنعى » فعل مضارع مرفوع بضممة
مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى
يعود إلى الأنباء ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ
وخبره فى محل نصب حال « بما » اختلف العلماء فى هذه الباء ؛ فمنهم من ذهب إلى
أنها زائدة ، وما : فاعل يأتى ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك الذى لاقتة لبون بن زياد ،
ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية ، وما : فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور
يتعلق بىأتى ، وفاعل يأتى - على هذا - ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم
من اللقاه وإن لم يجر ذكره ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك هو (أى النبأ) بالذى
لاقتة ، أو الفاعل محذوف على رأى الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم
به وأظهر هذه الوجوه الأول « لاقت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل
« لبون » فاعل لاقت ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ،
والعائد ضمير محذوف منصوب بلاقت يعود إلى ما ، وتقدير الكلام : الذى لاقتة ،
ولبون مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر
سالم ، وبنى مضاف و « زياد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . =

= الشاهد فيه : قوله « ألم يأتك » وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحا غاية في الوضوح :

أما الأمر الأول فحاصله أن الفعل المضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح ، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمى ويدعو ويرضى ؛ فإن كان الفعل المضارع صحيح الآخر فإنه يحزم بسكون آخره ؛ فتقول : لم يضرب ، ولم يكتب ، ولم يفتح ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة ، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة ، وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يحزم بمحذف حرف العلة الذي هو لام الكلمة ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة ، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه

وأما الأمر الثاني فحاصله أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه ؛ فتروى على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، وتروى على وجه ثان ، وهو :

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

من غير باء ، وهذه رواية رواها ابن جني . وتروى على وجه ثالث . وهو :

* وَهَلْ أَتَاكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

وهي رواية الأصمعي .

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولا أنه لا شاهد في البيت على رواية ابن جني ، ولا على رواية الأصمعي ؛ لأن العبارة جارية على ما هو الفصحح المستعمل باطراد في كلام العرب ، وهو ما قررناه في التمهيد لذلك الكلام ، فأما على رواية أكثر النحاة — وهي الرواية التي ذكرها المؤلف ، ومن أجلها أتى بالبيت هنا — فاعلم أن العلماء يختلفون في تخريج هذه الرواية .

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الباء هي لام الكلمة ، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعا بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر ، ويكون « يأتى » مجزوما وعلامة جزمه =

= السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح ، وهؤلاء قالوا : إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة في نحو قول أعرابي ضافه رجل فذبح له غزاة فأعطاه الرجل مالا كثيرا :

قَعُمْتُ إِلَى عَنَزٍ بَقِيَّةٍ أُعْزِرُ فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمٍ
فَقَمَوْصِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَسْكُنْ تَسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ
الشاهد فيه قوله «تساوى» فقد جاء به مرفوعا بالضمّة الظاهرة حين اضطر ،
ومثله قول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو قِيَصَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُقْرِيه بِالْوَجْدِ
وليس هذا خاصا بالفعل ، بل يجرى في الاسم أيضا ، ومن ذلك قول أعرابي من
بنى كلب ، وقد أنشده سيويه :

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَفُولُ
فقوله «ماضي» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة ، لأنه لما اضطر عامل
المعتل معاملة الصحيح ، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند
الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعا بالضمّة الظاهرة
فيجزمه بالسكون ، وقد اختار هذا التهجي أبو السعادات هبة الله بن الشجري
في أماليه .

ومنه من ذهب إلى أن هذه الباء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم ، بل
لام الفعل قد حذفت فعلا للجزم فصارت البارة «ألم يأتك» بغير ياء ، ثم أشبع كسرة
التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام ، وهؤلاء قالوا : إن الشاعر كثيرا
ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة ،
ولذلك أنشأ منها قول عنتر بن شداد البسي :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زِبَافَةٍ مِثْلُ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ
فإنه أراد أن يقول «ينبع» على وزن يفتح ، فأشبع حركة الباء — وهي الفتحة
— فنشأت عنها ألف ، ومنها قول الآخر :

وأما قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)^(١) في قراءة قُنْبِلَ فقيل « مَنْ » موصولة وتَسْكِينُ « يصبر » إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة ، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف ، وإما على العطف على المعنى ؛ لأنَّ مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإيهامها .

تنبيه : إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كَيَقْرَأُ وَيُقْرِئُ وَيَوْضُوهُ ، فإن

== وَأَنْتَنِي حَيًّا يَنْبِيِ الْمَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوْا أَدْنُو وَأَنْظُرُ
فإنه أراد أن يقول « فَأَنْظُرْ » فأشبع حركة الظاء - وهي الضمة - فنشأت عنها واو ، وقد اختار هذا التوجيه أبو اليركات الأنباري في كتابه « الإلتصاف » .
ومن العلماء من قال : إن ما ورد في هذا البيت ضرورة من الضرورات التي تسوغ للشاعر ، ولا تسوغ لغيره ، ومنهم المؤلف في هذا الكتاب ، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة ، ووجهها - عند التحقيق - واحد مما ذكرناه أولا ، فاحفظ هذا ، واحرص عليه ، والله ينفعك به .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقُ
الشاهد فيه قوله « ولا ترضاها » حيث أثبت الألف ، وفيه كل ما ذكرناه .
ونظيره قول الآخر :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُقَدِّرًا مَنْ هَجَوَ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ
ونظيره قول الآخر ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :
كَأَنَّ الْقَيْنَ خَاطَطَهَا فَدَاهَا بِمَوَارٍ قَلَمٌ تَقْضِي كَرَاهَا
ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَسَمِيَّةٌ كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا
ونظيره ما أنشده القالي عن ثعلب :

كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا مُقَيَّدًا وَلَا رَجُلًا يَرْمِي بِهِ الرَّجَوَانِ
(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف

كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي^(١)، ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ^(٢)، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر.

فصل: بتقدّر بالحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفقى والمُصطفى، ويسمى معتلاً مقصوراً.

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو المرتقى والقاضى، ويسمى معتلاً منقوصاً.

وخرج بذكر الاسم نحو يَحْمِشِي، وَيَرْمِي، وبذكر اللزوم نحو «رأيت أخاك» و«مررت بأخيك» وباشرائط الكسرة نحو ظَنِي وكُرَيْبِي.

وتقدّر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو «هو يَحْشَاهَا» و«لن يَحْشَاهَا» والضمة فقط في الفعل للمعل بالواو أو الياء^(٣)، نحو «هو يَدْعُو» و«هو يَرْمِي».

وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو «إن القاضى لن يَرْمِي وَأَن يَغْرُو»^(٤).

(١) لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ونظيره «فأر، ورأى» فإن العرب تسهلها فتقول: فأر، ورأى.

(٢) لأنك حينئذ تقلب الهمزة المتحركة المتحركة ما قبلها.

(٣) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء في الفعل للمعل، كما أظهرهما عليهما في الاسم، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التي وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٢٠.

(٤) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطراباً،

=

نحو قول حنيد المري:

(٦ - أوضح المسالك ١)

هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكِرَةٌ ، وهى الأصل ^(١) ، وهى عبارة عن نوعين ^(٢) .

أحدهما : ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف ، كرجل ، وفرس ، ودار ، وكتاب .

= مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَذِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ يَمَنْ دَارُهُ صَوْلٌ

الشاهد فيه قوله «أن يذى» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها .

ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبَى اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ

وحذفوا الفتحة من الاسم المقتل بالياء حين اضطروا ، ومن ذلك قول الشاعر :

* لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا *

الشاهد فيه قوله «أعط القوس باريها» فإن قوله باريها مفعول به ، وكان حقه أن

ينصب بالفتحة الظاهرة ، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة .

ومثا ، ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ أَيْدَى جَوَارٍ يَتَعَاظِنَ الْوَرِقَ

الشاهد فيه قوله «أيديهن» فإنه اسم كان ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة

لحمة الفتحة على الياء ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء .

(١) إنما كانت النكرة هى الأصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت

له إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، فإنها تحتاج إلى القرينة ، وما يحتاج إلى شئ فرع عما

لا يحتاج إليه .

(٢) هذا من نوع التعريف بالرسم ، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها ،

وأما تعريفها بالحد فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ، مثال ما شاع فى

جنس موجود قولك «رجل» فإنه موضوع للإنسان الذكر البالغ ، فكل واحد من

أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ ، ومثال ما شاع فى جنس مقدر قولك «شمس»

و«بدر» و«قمر» فإن «شمسا» موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود

الليل ، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل ، لكن حدث

أنه لم يوجد له إلا فرد واحد ، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد

منها ومثله بدر وقمر .

والثانى : ما يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو « ذى ، ومن ، وما » فى قولك : « مَرَزْتُ بَرَجْلٍ ذى مَالٍ ، وَيَمْنٌ مُنْجِبٌ لَكَ ، وَبِمَا مُعْجَبٌ لَكَ » فإنها واقعة موقع « صاحب ، وإنسان ، وشئ » وكذلك نحو : صَدِرَ — منونًا — فإنه واقع موقع قولك « سَكُونًا » .

ومعرفة ، وهى الفرع ، وهى عبارة عن نوعين :
أحدهما : ما لا يقبل « أل » ألبتة ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : زيد ، وعمر .
والثانى : ما يقبل « أل » ولكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث ، وعباس ، وضجّاك » فإن « أل » الداخلة عليها لِلْمَحِ الْأَصْلُ بها .
وأقسام المعارف سبعة : المضمّر كأننا وهم ، والعلم كزيد وهند ، والإشارة كذا وذى ، والموصول كالذى والذى ، وذو الأداة كالغلام والمرأة ، والمضاف لِوَاحِدٍ منها كابنى وغلامى ، والمنادى نحو « يَارَجُلُ » لمعين .

فصل فى المضمّر — المضمّر والضمير : اسمان لما وُضِعَ لِمَتَكَلِّمٍ كأننا ، أو لِمَخَاطَبٍ كأنت ، أو لِمَغَائِبٍ كهو ، أو لِمَخَاطَبٍ تارةً ولِمَغَائِبٍ أخرى ، وهو الألف والواو والنون ، كقوماً وقاماً ، وقومواً وقاموا ، وقمن .
وينقسم إلى بارز — وهو ما له صورة فى اللفظ كثناء « قُمتُ » — وإلى مستتر ، وهو بخلافه كالمقدر فى « قُم » .

وينقسم البارز إلى متصل وهو : ما لا يُفْتَحُ بِهِ النطق ولا يقع بعد « إلا » كياء « ابْنِي » وكاف « أكرمَكَ » وهاء « سَلَمْنِيهِ » ويائه ، وأمّا قوله :
٢١ — وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دَبَّارٍ
فضرورة .

٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل .
=

= اللغة والرواية : « وما علينا » روى في مكان هذه الكلمة « وما نبالي » ونبالي : فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفي ، تقول : ما باليت ، وما بأباليه ، وأنا لأبالي ما تكون عاقبة ذلك ، وقد يستعمل في الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفي ، وهذا كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمٍّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمٌّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

أراد لقد أهتمي رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكترت به ، ولكنها هي لا تبالي بفراقنا ولا تهتم له ، فأنت تراه قد استعمل في صدر البيت « باليت » في الإثبات بسبب كونه قد استعمل في عجز البيت « لا تبالي » فدل على ما ذهبنا إليه « ألا يجاورنا إلاك » تروى هذه العبارة على وجهين آخرين ، فتروى « ألا يجاورنا حاشاك » وتروى « ألا يجاورنا سواك » وسنتكلم على هذه الروايات الثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « ديار » معناه أحد ، وديار واحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي وشبهه ، وانظر إلى قوله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا ترك منهم أحدا ، بل استأصلهم ، وانظر إلى قوله سبحانه (ولم يكن له كفوا أحد) يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير . ويقال : ما في الدار من ديار ، وما فيها ديور ، تريد ما فيها من أحد أصلا .

المعنى : إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإننا نكتفى بجوارك وتقنع بقربك ؛ وليس يعنينا ١ بعد ذلك - ألا يجاورنا أحد سواك .

الإعراب : « ما علينا » يجوز في « ما » هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ ، فهو مبني على السكون في محل رفع ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير أي شيء كائن علينا ؟ والاستفهام على هذا إنكارى بمعنى النفي ، ويجوز أن تكون « ما » نافية والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ما علينا ضرر ، أو نحوه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول في « ألا يجاورنا » مبتدأ مؤخر ، وإذا رويت « ما نبالي » جاز أن تكون « ما » نافية ، والفعل المضارع منفيها ، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، =

== وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبألى شيئا، أو مفعوله هو المصدر المؤول في «ألا يحاونا - إلخ» ويجوز أيضا أن تكون «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع - وهو نبألى - وفاعله المستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع، وتقدير الكلام: أى شيء الذى نبألىه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب «ما» زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» جارة: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وجارة مضاف ونا مضاف إليه «أن» حرف مصدرى ونصب «لا» حرف نفي «محاورنا» محاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به «إلاك» إلا: أداة استثناء، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم في الذكر على المستثنى منه فهو مبني على الكسر في محل نصب «ديار» فاعل محاور، مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجوز في المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها أن يكون منصوبا على نزع الخافض، والتقدير: ما علينا في مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أى شيء علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا. أولانباالى شيئا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو أى شيء الذى نبألىه في عدم ذلك.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلا» حين اضطرتة إقامة وزن البيت إلى ذلك، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام، والقياس عندهم أن يأتى بالضمير بعد «إلا» منفصلا، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال «ألا يحاورنا إلا إياك ديار» كما قال عمرو بن معديكرب الزبيدي:

قَدْ عَلِمْتَ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

ونظير بيت الشاهد في وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» ضرورة قول الشاعر: أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرَشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَقَتْ حَلَى، فَمَالِي عَوْضُ إِلَاهُ نَاصِرُ ومن رواه «سواك» أورواه «حاشاك» فلا ضرورة في البيت على روايته، لأن الضمير متصل بهامله الذى له فيه الأثر، والفرق بين «إلا» و«سوى» و«حاشا» أنهما عاملان و«إلا» ليست عاملا، وإنما هى دالة على العامل، أو مقوية للعامل المقدّر، على الخلاف الذى تعرفه في باب الاستثناء إن شاء الله.

وإلى منفصل ، وهو : ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا» نحو «أنا» تقول :
«أنا مؤمن» و «ما قام إلا أنا» .

وينقسم المتصل — بحسب مواقع الإعراب — إلى ثلاثة أقسام :
(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقُمْتُ ، والألف كقاماً ،
والواو كقامُوا ، والنون كقُمْنَ ، وياء المخاطبة كقُومِي .

(٢) وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء التكلم
نحو (رَبِّ أَكْرَمَنِي) ^(١) ، وكاف المخاطب نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ) ^(٢) ، وهاء
الغائب نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) ^(٣) .

(٣) وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو «نا» خاصة نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا) ^(٤) .
وقال بمضمهم ^(٥) : لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء ، وكلمة «هم»
كذلك ؛ لأنك تقول : «قُومِي» و «أَكْرَمَنِي» و «غُلَامِي» و «مَقَلُوا»

(١) من الآية ١٥ من سورة الفجر .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٥) قائل ذلك هو أبو حيان ، وقد نظر أبو حيان في هذا الاعتراض إلى لفظ
الضمير من غير اعتبار لعناه ولا لكونه متصلاً أو منفصلاً ، وهو قصور ، وحاصل
رد المؤلف وغيره ممن تصدوا للرد على أبي حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير
وإلى نوعه ، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميراً واحداً ، وإن اتحد اللفظ
واختلف المعنى كياء التكلم وياء المخاطبة ، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة «هم»
فإنها في قولك «لهم» وقولك «إنهم» ضمير متصل ، وفي قولك «هم يفعلون» ضمير
منفصل . فهما متغايران ، بخلاف «نا» فإن لفظها واحد ، ومعناها — وهوللتبكم للمعلم
نفسه أو معه غيره — واحد أيضاً ، ونوعها واحد وهو للتصل ، وهي — مع هذا من
الاتفاق — واقعة في مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر .

و «إنهم» و «لم مال» وهذا غير سديد؛ لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم،
والنفصل غير المتصل.

والفاظ الضمائر كلها مبنية^(١)، ويختص الاستتار بضمير الرفع^(٢).

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً، وهو : مالا يخلقه ظاهر ولا ضمير
منفصل، وهو : المرفوع بأمر الواحد، كـ «مَم» أو بمضارع مبدوء بباء خطاب
الواحد، كـ «تَقُومُ» أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ «أَقُومُ» أو بالنون،
كـ «تَقُومُ» أو بفعل استثناء، كـ «خَلَا، وَعَدَا، وَلَا يَكُونُ» في نحو
قولك : «قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا عَمْرًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا» أو بأفعل

(١) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها
هو شبهها للحرف، ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف . قيل : قد أشبهت الحرف
شيها وضعا، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين، والقليل الزائد على
الحرفين محمول على الكثير، وقيل : أشبهت الحرف شيها معنويا؛ لأن التكلم والخطاب
والنية من معاني الحروف، وقيل : أشبهت الحرف شيها افتقاريا، لأن كل ضمير
يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضميمة مشاهدة أو غيرها، وقيل : أشبهت الحرف شيها
جموديا، وأما غير جمهور النحاة فقالوا : إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها
لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب، ونحن نعلم أن السبب الحامل على
الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة، فلما كانت الدلالة على المعاني المختلفة من
الفاعلية والفعولية في الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم نحتاج إلى الإعراب.

(٢) فإن قلت : فإن أجد ضمير النصب مقدرًا في نحو «إني أكرم الذي تكرم»
أي الذي تكرمه، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى (ويشرب مما تشربون) أي منه،
فكيف تقولون : إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع ؟

فالجواب أن تنبهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف، أي أن الضمير كان
مذكورًا في الكلام ثم حذف، ولا كذلك للمستتر؛ فقد التبس عليك الحذف
بالاستتار.

في التمجيد أو بأفعل التفضيل ، كـ « مَا أَحْسَنَ الرَّيْدَيْنِ » و (مُمْ أَحْسَنُ
أَنَاثًا) ^(١) ، أو باسم فاعل غير ماضٍ ، كـ « أَوْهَ ، وَتَزَالِ » ^(٢) .

وإلى مستر جوازاً ، وهو : ما يخلفه ذلك ، وهو : المرفوع بفعل الغائب
أو الغائبة ، أو الصفات المخضة ، أو اسم الفعل الماضي نحو « زَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ
قَامَتْ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مَضْرُوبٌ ، أَوْ حَسَنٌ ، وَهَيْهَاتَ » ألا ترى أنه يجوز
« زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقي .

تنبيه - هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يمين وغيرهما ، وفيه نظر ^(٣) ،
إذ الاستتار في نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية
وأما « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق
أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كاقوم ، وإلى ما يرفعه
وغيره كقام .

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم . (٢) وهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما :
الأمر الأول : أنه بقي مما يستر وجوب الضمير للمرفوع بالمصدر النائب عن فاعله نحو
قوله تعالى (فضرب الرقاب) وأيضاً الضمير المستتر في « نعم وبئس » المفسر بنكرة
نحو « نعم قوماً معشره » وقوله تعالى (بئس لظالمين بدلا) فقد نصوا على أن هذا
الضمير لا يجوز إظهاره .

والأمر الثاني : أن أفضل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر في للسألة التي صهوها
مسألة الكحل ، وقد يرفع الضمير البارز في لغة بعض العرب نحو قولهم : رأيت رجلا
أحسن منه أنا .

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم في قول ابن مالك وابن عيش في تعريف
الضمير المستر « المستر جوازاً هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل » أن أحدهما
يخلفه في تأدية معناه ، وليس هذا بمرادهما ، بل مرادهما أن أحدهما يخلف للمستر
جوازاً في رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحداً ، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير
موافقاً لما ذكر هو أنه التحقيق .

وينقسم للنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين :

(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو « أنا ، أنت ، وهو » وفروعهن ؛ ففرع أنا : نحن ^(١) ، وفرع أنت : أنتِ ، وأنتمَا ، وأنتم ^(٢) ، وفرع هو : هي ، وهما ، وهم ، وهن .

(٢) وما يختص بمحل النصب ، وهو « إيا » مُرَدَّفًا بما يدل على المعنى المراد نحو « إِيَّايَ » للمتكلم ، و « إِيَّاكَ » للمخاطب ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، وفروعها : إِيَّانَا ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكُمَا ، وإِيَّاكُمْ ، وإِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُمْ ، وإِيَّاهُنَّ .

تنبيه - المختار أن الضمير نفس « إيا » وأن اللواحق لها حروف تكلم ، وخطاب ، وغيبة ^(٣) .



(١) إنما كان نحن فرعا لأننا لأن أنا دال على الواحد المتكلم ، ونحن دال على المتكلم المتعدد أو المنزل منزله ، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد .

(٢) إنما كان « أنت » بفتح التاء أصلا لأنه دال على المخاطب المفرد المذكور ، وكان « أنت » بكسر التاء - فرعا لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع المذكور ، وكان « اتما وأتم وأنتم » فروعاً لدلالاتها على التعدد اثنين أو أكثر ، وهو فرع عن الواحد ، وقس على هذا ضمائر الغيبة ، والضمائر المتصلة ، فإن « إِيَّايَ » أصل لإِيَّانَا ، وإِيَّاكَ أصل لإِيَّاكَ وإِيَّاكَا وإِيَّاكُمْ وإِيَّاكُنَّ ، و « إِيَّاهُ » أصل لإِيَّاهَا وإِيَّاهُمَا وإِيَّاهُمْ وإِيَّاهُنَّ .

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المختار أن « إيا » هي الضمير ، والكاف والياء والهاء لواحق - هو مذهب سيبويه ، وهو معترض بأن تعريف الضمير - كما سبق - هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و « إيا » بمفردها لا تدل على شيء من ذلك فكيف تسمى ضميرا ، وأجاب أنصار سيبويه بأن « إيا » مشتركة بين الثلاثة - التي هي للمتكلم والمخاطب والغائب - وضما ، فإذا أريد التمييز جيء بأحد اللواحق =

فصل : القاعدة أنه متى تأتى اتّصالُ الضمير لم يُعَدَلْ إلى انفصاله^(١) ؛ فنحو
« قُمْتُ » و « أكرمتك » لا يقال فيهما « قَامَ أَنَا » ولا « أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ » ،
فأما قوله :

* إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى مُم * — ٢٢

= وهذا أحد أربعة مذاهب ، وثانها أن إيا حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير ،
وهو مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين ، واختاره أبو حيان .
وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً ، وقد أضيف أولهما لثانيهما ، وهو
مذهب الخليل وجماعة ، واختاره ابن مالك .
ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده ، وما بعده هو الضمير ، وهو مذهب
الزجاج .

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ، فتاء التكلم مثلا وأنا من
الضمائر المنفصلة يستعملان في موضع الاسم العلم الموضوع لمن يدل عليه بهذا الضمير ،
ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصارا من الضمير المنفصل ، وذلك واضح جدا ،
ولما كان السبب في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار ،
وكان الضمير المتصل أشد اختصارا من المنفصل ، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ في
بلوغ القصد ، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذره .

٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ *

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوي التميمي ، يقولها في تذكّر أهله
والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكانت منازل قومه في وادي
أشى - بضم المهملة وفتح الشين وتشديد الياء - بنجد ، وأول هذه الكلمة قوله ، فيما
رواه أبو تمام في الحماسة :

لَا حَبِيدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شُعُوبُ هَوًى مِنِّي وَلَا نَقَمُ
وَحَبِيدًا حِينَ تَمْسِي الرِّيحُ بَارِدَةً وَادِي أَشَى وَفَتَيَانٍ بِهِ هُضْمُ =

= اللغة : « لا حبذا » كلمة تقال عند الذم والهجاء « صنعاء » اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهى قصبة اليمن وأحسن بلادها ، وثانيهما قرية بالغوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح المعجمة - اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نغم » بضم النون والقاف جميعا ، أو بفتحهما - اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان « أثى » قال ياقوت : « هو موضع بالوشم ، والوشم : واد باليامة فيه نخل ، والأثى : تصغير الأشاء - بزنة سحاب - الذى هو اسم لصفار النخل ، وواحدته أشاء ، وأشى : منازل عدى بن الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » اه كلامه بتصرف « هضم » بضم الهاء والضاد جميعا - جمع هضوم ، والهضوم - بفتح الهاء ، بزنة صبور وغفور - الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه فما تبقى .

الإعراب : « ما » حرف نفي « أصحاب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر زائد « قوم » مفعول به لأصحاب ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « فأذكرهم » الفاء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الفتيان الهضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « إلا » أداة استثناء لا عمل لها « يزيدهم » يزيد : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهم : ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبنى على السكون فى محل نصب « حبا » مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بيزيد « هم » ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين ، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه ، وهو على كل حال فاعل يزيد مبنى على السكون فى محل الرفع .

المعنى : يحتمل هذا البيت معنيين ، بناء على اختلاف مرجع ضميرى الغائبين فى الشطر الثانى منه : أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا أنتموا على قومه وبالغوا فى مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه ، وأما المعنى الثانى فإنه ما يعاشر =

وقوله :

٢٣ - * إِبَّائُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ * *

فضرورة .

= قوما فيلوم إلا تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشد إليهم حنينه ؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق ، ومحامد الصفات .

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا » حيث فصل الضمير المرفوع - وهو « هم » الذي في آخر البيت - وكان قياس الكلام أن يحىء به ضميرا متصلا بالعامر الذي هو يزيد فيقول « إلا يزيدونهم » هذا بحسب الظاهر .

ويمحتمل أن يكون فاعل « يزيد » ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من « أذكر » وكأنه قد قال : إلا يزيدهم ذكرى لهم حبا إلى ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، قاله ابن هشام ، وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة ، ولا يكون فيه شاهد .

وقد يقال على هذا التخريج : كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع ؟ وكيف يطلق « هم » وهو خاص بالعلاء على التذكر وهو غير عاقل ؟

٢٣ - هذا بيت من البسيط ، صدره قوله :

* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمَمْتُ *

وهذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقْتٍ نَقُلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ
إِنِّي حَلَقْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَقْمُورٍ

اللغة : « وقت » فعل ماض متصل بقاء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

بفتح الفاء والنون جميعاً - الكذب ، وفي القرآن الكريم : (لولا أن تفندون) أى : تنسبونى إلى الكذب « فناء » هو بزنة كتاب - ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام وهو المكعبة ، وبالساعين الذين يطوفون حوله لأنهم يسعون إليه من أقطار =

= الأرض « الباعث » الذي يبعث الأموات ويحييهم « الوارث » الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملوك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى « ضمنت » اشتملت عليهم ، ومثله تضمنت ، وقد يكون معناه أن الأرض تكفلت بهم لأنها ستلفظهم عند البعث « الدهارير » جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله عبايد ، ومحاسن ، وملاح ، والدهارير : الشدائد .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بحلقت في البيت السابق « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يجوز لك فيه وجهان ؛ أحدهما أن تجره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث أو الوارث على مثال قولهم : قطع الله يد ورجل من قائلها ، وقول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَئَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

والوجه الثاني : أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان قبله فأعمل فيه الثاني ولم يعمل الأول في ضميره بل حذفه لكونه فضلة « قد » حرف تحقيق « ضمنت » ضمن : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « إياهم » إيا : ضمير منفصل مفعول به ضمن . مبني على السكون في محل نصب ، وهم : حرف دال على الغيبة « الأرض » فاعل ضمن ، رفوع بالضمة الظاهرة « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمن ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطر إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه الفياس ، ولو أنه أتى به متصلا على ما يقتضيه القياس لقال « قد ضمنتهم الأرض » والإتيان بالضمير منفصلا مع التمكن من الإتيان به متصلا مما لا يسوغ ارتكابه عربية إلا لضرورة الشعر .

ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرْمُوا

يَا صَاحِرْ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

ومثال^(١) ما لم يأت فيه الانصال أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو (إِيَّاكَ

(١) ذكر المؤلف موضعين لايتأتى فيهما الهجاء بالضمير المتصل ، ويتعين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلاً ، وقد بقي عليه اثنا عشر موضعاً من هذه البابة لم يذكرها ، ونحن نذكرها لك تنميلاً للبحث ، في وجازة واختصار :

الأول : أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أضيف إلى مفعوله ، نحو قول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَاً
وعلى هذا تقول : عجبت من ضرب زيد أنت ، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله .

الثاني : أن يكون الضمير مفعولاً لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر ، نحو قولك : عجبت من ضرب زيد إياك ، فإن كان فاعل المصدر ضميراً أيضاً كانت من المسألة الأولى التي يجوز فيها الأمران .

الثالث : أن يكون الضمير مرفوعاً بصفة جارية على غير من هي له ، مطلقاً عند البصريين ، ومع خوف اللبس عند الكوفيين ، على ما تعرفه مفصلاً في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله ، نحو زيد عمرو وضاربه هو .

الرابع : أن يكون عامل الضمير محذوفاً ، نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ أَعْلَكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
ونحو قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِداً نَدِمْتَ عَلَى التَّفَرِيطِ فِي زَمَنِ النَّذْرِ
الخامس : أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي ، نحو قوله تعالى (ما هن أمهاتهم) وقوله (وما أنا بطارد الذين آمنوا) وقوله (وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين) .

السادس : أن يقع الضمير بعد واو المصية ، نحو قول الشاعر :

فَإِلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَخْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي
السابع : أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله ، كالضمير المعطوف في قول الله تعالى (نخرجون الرسول وإياكم) وفي قول قيس بن زهير :

نَعْبُدُ^(١) ، أو بلى « إلّا » ، نحو (أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(٢) ،
ومنه قوله :

٢٤ - وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
لأن المعنى مَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا .

= فَإِنْ تَكُ حَرَبًا فَلَمْ أَجْنِهَا جَنَّتْهَا خِيَارُهُمْ أَوْ مُمُ
الثامن : أن يقع الضمير بعد « إما » نحو قولك « يتولى الأمر إما أنا وإما أنت »
التاسع : أن يكون عامل الضمير معنويا - وهو الابتداء - ومعنى هذا أن يكون
الضمير مبتدأ ، نحو « أنا مؤمن » و « أنت مجتهد » و « هو كسلان » .
العاشر : أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة ، الداخلة في خبر إن الخفيفة ، كقول
الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِيَا لَكَ فَمَرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا
الحادى عشر : أن يكون الضمير منادى ، نحو « يا أنت » ونحو « يا إياك »
وسبأى في باب المنادى أن نداء المضمّر شاذ ، ومنه قول الراجز :

يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَتْنَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُفْعَا
الثانى عشر : أن يكون الضمير ثانى ضميرين متعدي الرتبة معمولين لعامل واحد ،
وليس مرفوعا ؛ نحو « ظننتى إياى » و « ظننتك إياك » وسيدكر المؤلف هذا
للوضع فى ثنايا شرح مسائل الجواز .

(١) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يوسف .

٢٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَنَا الَّذَايْدُ الْحَامِي الدَّمَارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يطرأ بها حريرا ويغنىر عليه ، وبعد هذا
البيت قوله :

=

= فَمَهْمَا أَعِشْ لَا يَضْمَنْوْنِي وَلَا أُضِغْ لَهْمُ حَسَبًا مَا حَرَكْتَ قَدَمِي نَعْلِي
 اللغة : « الدائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده ، إذا دفعه ، وتقول : فلان
 يذود عن قومه ، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم يصدد أن ينزل بهم ، فهو يدفع
 الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم « الدمار » بكسر الدال بزنة الكتاب -
 كل ما لمزمك أن تحافظ عليه وتحميه « أحساب » جمع حسب - بفتح الحاء والسين
 جميعاً - وهو كل ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه ، وقيل : الحسب المال ، والأول
 أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفلوه أو
 يغمروا عنه « لا أضغ » هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط ، أجوف ،
 من الإضاعة ، وقد حذفت عينه للتخلص من التقاء الساكنين « ما حركت قدمي نعلي »
 ما هذه مصدرية ظرفية ، والمعنى : مدة تحريك قدمي نعلي ، وأراد بذلك طول حياته ،
 لأنه مادام حياً يحرك قدمه فتتحرك نعله بحركة قدمه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « الدائد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة
 الظاهرة « الحامى » صفة للدائد ، أو هو خبر ثان للمبتدأ ، والحامى مضاف و « الدمار »
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يكون الدمار منصوباً على أنه مفعول
 به للحامى « إنما » حرف دال على القصر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
 « يدافع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « عن » حرف جر « أحسابهم »
 أحساب : مجرور بن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وأحساب مضاف وضمير القائمين
 مضاف إليه « أنا » ضمير منفصل فاعل يدافع مبنى على السكون في محل رفع « أو »
 حرف عطف « مثلى » مثل : معطوف على الضمير المنفصل ، ومثل مضاف وباء
 للتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل -
 وهو « أنا » - لكونه واقفاً بعد « إلا » فى المعنى والتأويل ، والذي يقع بعد « إلا »
 هو الضمير المنفصل وإنما كان الضمير ههنا فى المعنى والتأويل واقفاً بعد « إلا » لأن
 معنى قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى » هو بعينه معنى قولك : لا يدافع عن
 أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداها : أن يكون عاملُ الضميرِ عاملاً في ضميرٍ آخرَ أعرفَ منه مقدّمٍ عليه وليس مرفوعاً ؛ فيجوز حينئذٍ في الضمير الثاني الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ ، فالوصل أرَجَحُ كالماء من « سَلَنِيه » قال الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ)^(١) (أَنْزَلِمُكُمُوهَا)^(٢) (إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا)^(٣) ، ومن الفصل « إِنْ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ »^(٤) ، وإن كان أتماً فالفصل أرَجَحُ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ » ومن الوصل قوله :

— ٢٥ — * لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا *

(١) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) هذا جزء من حديث . وتمته « ولو شاء الملكهم إياكم » والفصل الذي في هذه التمرة واجب ، وليس جائزاً كالفصل الذي في الجزء الذي أزه المؤلف ، والسر في هذا الفرق أن الضمير الأول في التمرة ليس أعرف من الضمير الثاني ، لأن الأول ضمير غائب ، والثاني ضمير مخاطب ، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، أما في الجزء الذي أزه المؤلف فالأمر على عكس ذلك . ومن ذلك قول الشاعر :

يَذْكُرُنِيكَ حَنِينُ الْمَجُولِ وَصَوْتُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

٢٥ — هذا عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* لَيْتَنُ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِبًا *

وهذا بيت من كلمة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة . ولم

ينسبها ولا نسبها أحد شراحه إلى قائل معين ، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَيْتَنُ كُنْتُ أَوْطَأُتَنِي عَشْوَةً لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْنِكَ الْوَدَّ حِينًا

وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَذِي نُهْزَةٍ تَبَدَّلَ غَفَاً وَأَعْطَى سَمِينًا

اللغة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين - وهي الأمر الخفي الذي =

= استتر عنك صوابه ، ويقال : وطىء فلان عشوة ، وأوطأته إياها ، إذا ركب أمراً على غير بيان أو أركبته إياه ، ويروى « نهزة » بالياء الموحدة - وهى الغلبة .
الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على التثنية في محل جزم « حيك » حب : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بحب « صادقا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص مبنى على التثنية لا محل له « حيك » حب : اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وحب مضاف وياء التثنية مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبنى على الكسر في محل نصب « حقا » خبر كان « يقينا » صفة لحقا ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « حيك » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو ضمير المخاطبة - متصلا ، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، ويجوز الاتصال أيضاً ، ولو أتى الشاعر به منفصلاً لقال « لقد كان حبي إياك » والاتصال فى هذه الحالة - وهى أن يكون العامل اسماً كعب فى هذا الشاهد - أرجح .

ومن الاتصال قول شاعر من بني تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام :
أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَّابِ عَلِقَ نَفِيسٌ لَا يَمَارُ وَلَا يَبَاعُ
فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكُمَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ
والاستشهاد به فى قوله « ومنعكما » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو « ها » - متصلا ، ولو أتى به منفصلاً لقال : ومنعك إياها ، وكلا التعبيرين صحيح جائز فى سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة .

وقول المؤلف « إن كان العامل اسماً » يشمل المصدر واسم الفاعل ، فأما المصدر فمثاله هذا البيت المستشهد به ، وما سنشده من بيت قيس وقول جعدر وما أنشدناه من قول التميمي ، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر :

وإن كان فملاً ناسخاً نحو « خِلْتَنِيهِ » فالأزجع عند الجمهور الفصل ،
كقوله :

* أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ * — ٢٦

= لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ ، إِنْ أَدَى وَاقِيكَ اللَّهُ لَا يَنْفُكَ ، مَأْمُونًا
الشاهد في قوله « وَاقِيكَ » حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف المخاطب الثاني
هاء الغائب التي تعود إلى أذى .

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن الملوح :

تَهْمَمَنِي حُبِّيكَ عَسَى كَانِي مِنْ الْأَهْلِ وَالْمَالِ الْفَلَاكِ خَلِيعُ
ومثله قول جعذر أحد لصوص العرب (معجم البلدان ٢٩/٣) .

حَلَى فَلَا تَهْصَنْ قَدْ أَفْسَى عَرَائِكَهَا تَكْلِيْفُنَاهَا عَرِيضَاتِ الْفَلَاذُورَا
— ٢٦ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مِلْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

ولم أعتد لهذا البيت حل نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوايق أو لواحق .

اللمعة : « حَسْبُكَ إِيَّاهُ » ظننت أنك أخى « أَرْجَاءَ » جمع رجا - بزنة عصا -
وهو الناحية « الْأَضْغَانِ » جمع ضغن - يكسر الضاد وسكون العين المعجمتين ، بزنة
حمل وأحمال - وهو الحقد « الْإِخْنِ » بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة - جمع إحنة -
يكسر فسكون - وهى الحقد أيضاً ، فالعطف للتفسير .

المعنى : لقد كنت أظنك أخى الذى يأخذ بناصرى ويدفع عني عوادي الدهر ،
ولكننى وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد مليئاً بالضغينة والغل .

الإعراب : « أَخِي » أخ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وأخ مضاف
وياء المتكلم مضاف إليه « حَسْبُكَ » حسب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير
المخاطب مفعوله الأول « إِيَّاهُ » مفعول ثان لحسب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليهِ في محل
رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « أَخِي » مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، فهو
حينئذ من باب الاشتغال « وَقَدْ » الواو واو الحال ، وقد : حرف تحقيق « مِلْتُ »
فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « أَرْجَاءَ » نائب فاعل ، =

وعند الناظم والرُّمَّاني وابن الطَّراوة الوصلُ ، كقوله :

— ٢٧ — * بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكُهُ *

= وأرجاء مضاف وصدر من « صدرك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملى . « والإحن » الواو حرف عطف ، والإحن : معطوف على الأضغان ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قولك « حسبتك إياه » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو « إياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء - وهو هنا « حسب » - والإتيان بثاني الضميرين منفصلا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضا ، ولو أنه جاء به متصلا لقال « حسبتكه » .

وقد اختلف النحاة في أرجح الوجهين ، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ ، ووجهه عندهم أن ثاني الضميرين أصله خبر مبتدأ ، ومن حق الخبر الانفصال ، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرمانى إلى أن الاتصال حينئذ أرجح ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد توضيح في شرح الشاهد الآتى .

٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كُنْسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا *

ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى فائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق الالفة : « بر » بفتح الباء وتشديد الراء - هو الصادق ، ومنه قولهم : بر فلان في عيئه ، إذا صدق « إخالكه » بكسر همزة المضارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل ، ومعناه أظنكه « مبتدرا » مسرعا ، تقول : ابتدر فلان للشئ ، وبادر إليه ، وبدر غيره إليه ، وبدر إليه - من باب دخل - إذا أردت أنه أسرع إلى عمله

الإعراب : « بلفت » بلغ : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم في محل روع ، وهو المفعول الأول لبلغ « صنع » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وصنع مضاف و « امرئ » مضاف إليه « بر » صفة لامرئ . « إخالكه » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

= وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخال مبنى على الفتح في محل نصب ، والهاء ضمير القائب العائد على امرئ مفعول ثان لإخال مبنى على الضم في محل نصب « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال هي حرف ، وعليه يكون مبنيا على السكون لا محل له من الإعراب ، ويقال هو ظرف ، وعليه يكون مبنيا على السكون في محل نصب ويكون متعلقا بإخال « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تزل » فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لا اكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله مبتدرا الآتي ، واكتساب مضاف و « الحمد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مبتدرا » خبر تزل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تزل واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذ إليها ، هذا إذا جريت على أن « إذ » ظرف ، فإذا جريت على أن « إذ » حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إخالكم » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو هنا الهاء - متصلا وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء - وهو هنا « إخال » - والإتيان بثاني الضميرين في هذه الحالة متصلا جائز لاشذوذ فيه ولا ضرورة على ما عرفت في شرح الشاهد السابق . وقد اختار ابن مالك ومن ذكرهم المؤلف معه الاتصال في هذه الحالة ، ووجهه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل ؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء ، ولهذا كانت حروفه غالباً أقل من أقل ما يبنى عليه الاسم ، والمنصل أشد تأدية لهذا الغرض ، ومن أجل ذلك لم يعدل عن المتصل إلا إذا تعذر ، ولم يتعذر ههنا ، وكنا بصدد أن نوجب الاتصال في مثل هذه الحال لما بينا ، غير أنه ورد عن العرب الانفصال - وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه في توجيه اختيار الجمهور للانفصال - فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً في تجويزه مع تمسكنا بالأصل .

والحاصل أن ههنا أصليين : أولهما أن الأصل في الضمير الاتصال ، وثانيهما أن الأصل في الخبر الانفصال ، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصليين بالسماع . فكان كل منهما جائزاً عند الجميع ، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول فقضى بأن اتصال الضمير في هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثاني فقضى بأن انفصال الضمير في هذه الحالة أرجح .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، نحو «الصادق كنته»
أو «كانه زيد» وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور ، ومن ورود
الوصل الحديث « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »^(١) ومن ورود الفصل قوله :
* لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * — ٢٨

(١) هذه قطعة من حديث ، وتمتته « وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » وفي هذه
التمتة شاهد لئل الذي أقر المؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه ، وكان النبي صلى الله
عليه وسلم قد وصف للمسيح الدجال لأصحابه ، ثم جاءت فتنة ابن صياد ، ورآه النبي
وأصحابه ، فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه المسيح الدجال ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم هذا الكلام ، يريد إن يكن هذا الذي تراه هو للمسيح الدجال فإنك
لن تقتله لأنني أخبرتك أن الذي يقتله هو المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ،
وإن لم يكن الذي تراه هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .
٢٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَنْ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَغْفِرُ *

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وأول هذه القصيدة
قوله :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبَكِّرُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَائِحُ فَمَهْجَرُ

اللغة : « غاد » اسم فاعل من غدا يغدو - من باب سما يسمو - إذا جاء في وقت
الغداة ، وهي أول النهار « مبكر » اسم فاعل من أبكر إبكرا ، إذا جاء في وقت
البكرة ، وتقول بكر - من باب دخل - وأبكر إبكرا ، وبكر تبكيرا « رائح » آت
وقت الرواح ، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل « مهجر » سائر في وقت الهجرة
وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » معناه تغير ، وتحولات حاله عما كنا نعلمه
فيه . والأصل في هذه المادة قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها وحصل في
قالبها اعوجاج « عن العهد » عما عهدناه من جماله وشبابه .

الإعراب . « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل
ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إياه » خبر كان « لقد » اللام =

= واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بعدنا » بعد : ظرف زمان متعلق بحال ، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة حال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان . مبتدأ « قد » حرف تقليل « يتغير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإنسان ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلاً ، ورابط جملة الحال الواو .

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر - وهو قوله « إياه » - منفصلاً ، والحجىء بالضمير منفصلاً في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلاً جائز أيضاً ، وقد ورد منه متصلاً قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عن ابن صياد « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » . وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً ، وأوله قد استشهد به المؤلف ، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيح فلن تسلط عليه ولن تمكن من قتله ؛ لأن الذي يقتل المسيح الدجال معين معروف ، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .

ونظير الشاهد في الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميراً . منفصلاً قول الشاعر ، وينسب إلى العرجي :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ وَلَا نَحْنُ رَقِيبَا

الشاهد في قوله « ليس إياي » فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو ، وإياي : خبره وهو ضمير منفصل . ولو أنه أتى به متصلاً لقال « ليسى » كما قالوا « عليه رجلا ليسى » أى ليس (هو) الرجل الذى يلزمه إياي ، ومثله قول مساور العبسى ، وينسب إلى العجاج :

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أَعْجَمَا =

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصلُ ، نحو « ضربته » ولو كان غيرَ أعرفَ وجب الفصلُ ، نحو « أعطاه إياك » أو « إياي » أو « أعطاك إياي »^(١) ، ومن ثمَّ وجب الفصلُ إذا أتت الرتبة ، نحو : « مَلِكْتَنِي إِيَّايَ » و « مَلِكْتَكْ إِيَّاكَ » و « مَلِكْتُهُ إِيَّاهُ » ، وقد يُباحُ الوصل إن كان الاتحاد في الفِئَةِ ، واختلف لفظُ الضميرين ، كقوله :

= وقد اختلف العلماء في أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق

ومن الاتصال في باب « كان » ما ذكرناه من قولهم « عليه رجلا ليسى » ومنه قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٣١ الآتي قريبا :

عَدَدْتُ قَوْمِي لَعَدِيدِ الطَّلَسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى
وسأتي هذا مشروحا ، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي - وكان له غلام يحمل تجارتَه ، وكان الغلام كلما مضى بالتجارة شرب الخمر فاضطرب أمر التجارة - ففي ذلك يقول له أبو الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْفَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيَا بِمَكَانِهَا
فَالَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

والاستشهاد هنا بقوله « يكنها أو تكنه » حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان في الموضعين متصلا على ما ترى ، يريد : إن لم يكن النبيذ الخمر أو تكن الخمر النبيذ فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة .

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه قال « أراهمني الباطل شيطانا » بوصل الضميرين وأولها ليس أعرف من الثاني لأن الأول ضمير غيبة والثاني ضمير متكلم ، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياي شيطانا : أي جعلهم يروني شيطانا .

• أَنَا لَهْمَاهُ قَفَوُا كَرَمَ وَالِدِ •

٢٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• لَوْجِهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ •

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .
اللمة : « بسط » بشاشة وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « أنا لهماه » معناه المراد عود وجهك البسط والبهجة « قفو » اتباع ، وهو مصدر قفاه يقفوه ، وأصله كان من مكانه في جهة قفاه . ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على أثره .
الإعراب : « لوجهك » اللام حرف جر ، وجه : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووجه مضاف والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « في الإحسان » جار ومجرور متعلق ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » الواو حرف عطف ، بهجة : معطوف على بسط « أنا لهماه » أنال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال . وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه مفعول ثان لأنال ، ورجع جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذي هو ضمير المفرد « قفو » فاعل أناك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقفو مضاف و « أكرم » مضاف إليه من إضافة للصدر إلى مفعوله ، وأكرم مضاف و « والد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أنا لهماه » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو ضمير المفرد الغائب الذي هو المهاء - متصلا ، والأكثر في مثل هذه الحال الانقصال ، ولو جاء بالكلام على ما هو الأكثر أنال « أنا لهما إياه » ومع ذلك ليس الاتصال شاذًا ولا ضرورة . وإنما جاز الاتصال والانقصال في الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة دون ضميرى التكلم والمخاطبة لصحة تعدد مدلولى ضميرى الغيبة ، ألا ترى أن مدلول الضمير الأول في هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثانى مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول الآخر ، فأما ضمير التكلم مثلا فإنهما - وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ =

فصل : مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض .
فإن نصبها فعلٌ أو اسمٌ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل
ففتحوا «دَعَانِي» ^(١) و «يُكْرِمُنِي» و «أَعْطَانِي» وتقول «قام القوم
ما خلّاني» و «ما عدّاني» و «حاشاني» إن قدّرتهن أفعالا ، قال :

= الآخر ، بأن يكون أحدهما ياء المتكلم والثاني نا - لا يمكن أن يختلف مدلولهما على
هذا الوجه من الاختلاف ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر
أو بعضه ، بأن يعبر المتكلم عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضا بنا ، أو يعبر
عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا ، فلما اجتمع في ضميري القية أمران :
اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما ، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فيهما
الأمران ، وكان الانفصال في ثانيهما أرجح نظرا إلى حقيقة الأمر ، ولما لم يمكن أن يجتمع
الأمران في ضميري التكلم وضميري الخطاب لم يحز فيهما إلا وجه واحد وهو الانفصال .
ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط :

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطْيِبُ لِضْفَمِهَا بِقَرْعِ الْعَظَمِ نَابُهَا
الاستشهاد بقوله «لضعفمهاها» حيث جاء بالضمير الثاني - وهو «ها» -
متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال «لضعفمها إياها» .
وجواز الأمرين في ضميري القية هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيبويه ،
وقد أوجب الرضي في الثاني منهما الانفصال كما في ضميري التكلم وضميري الخطاب
طرذا للباب على وتيرة واحدة ، وهو غير ما ثبت بالسمع والتعليل ، فأعرف ذلك
وكن منه على بصيرة .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْخَلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ
الشاهد فيه قوله «دعاني» في المرتين ، فإنه فعل ماضٍ عمل في ياء للتكلم ، وقد
أتى قبل ياء التكلم بنون الوقاية ، وفي قوله «لم يجدني» فإنه فعل مضارع عمل في
ياء للتكلم أيضا ، وقد أتى قبلها بنون الوقاية ، وهو ظاهر جدا .
وقد تحذف ياء التكلم وهي مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء ، وقد =

* تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَاىَ فَإِنِّى * *

= ورد من ذلك فى القرآن الكريم الآية ٤٤ من سورة الحجر (قال أبشر تمونى طى أن مسنى الكبر ؟ فبم تبشرون) فإن الأصل (فبم تبهرون) فحذفت نون الرفع تخفيفاً ، ثم حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :
خَلِيلِيَّ مِنْ عَلِيَّاءِ هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِمَفْرَأٍ عُوْجَا الْيَوْمَ وَأَنْتَظِرَانِ
أصله وانتظرانى ، فحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها .

٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

* بِكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعٌ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول من المثل ، وهو السأم ، وتقول : مللت الشيء أملة ، ومللت منه ، مللاً وملالة ، مثل سئم يسأم سأمًا وسآمة وزناومعنى « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان — ومثله النديم — هو الذى يجالسك على الشراب « مواء » وصف من قولهم : أولع بالشيء ، إذا أغرى به وأحبه . وهو من أفعال ملازمة للبناء للمجهول .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الندامى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ماعدانى » ما : موصول حرفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، عدا : فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى السكون فى محل نصب ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر ، والتقدير : تمل للندامى وقت مجاوزتهم إياى « فَإِنِّى » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون نون الوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكَلِّ » جار ومجرور متعلق بقوله مولى الآتى ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة =

وتقول « ما أفقرني إلى عفو الله » و « ما أحسنني إن اتقيت الله » ،
وقال بعضهم « عليه رجلاً لينسي » أي : ليلزم رجلاً غيري ، وأما تجويز
الكوفي « ما أحسنني » ، فبني على قوله إن « أحسن » ونحوه اسم ،
وأما قوله :

٣١ — * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي *

فضرورة .

= على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمي » نديم : فاعل يهوى مرفوع بضمة مقدرة
على ما قبل ياء المتكلم ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل
جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو
الذي ، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بقوله يهوى ،
وتقدير الكلام : بكل الذي يهواه نديمي « مولع » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدائي » فإن « عدا » في هذه العبارة فعل ماض ، بديل
تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به
ياء المتكلم .

٣١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور في اللسان
هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات الديوان ، وليس موجوداً في
أصله ، وقوله :

* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

اللافة : « عديد » العديد كالعدد ، يقال : هؤلاء قوم عديد الثرى ، والمعنى أنهم عدد
الثرى ، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد « الطيس » قال قوم : كل من على ظهر الأرض
من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير التسلسل نحو النمل
والذباب والهوم ، وقال قوم : الطيس هو الكثير من الرمل « ليسى » أراد غيري ،
استثنى نفسه من القوم السكرام الذين ذهبوا .

وأما نحو (تَأْمُرُونِي) ^(١) فالصحيح أن المحذوف نون الرفع .

= المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى السكرام الكثير عددهم حاصل ، إذ ذهبوا إلا إباى فإننى بقيت بعدهم خلفا عنهم . وقد يكون المعنى : إني أرى قوما كثيرا العدد كثرة الرمل ، ولكنى لا أجد فيهم كريما ، فقد ذهب من عدائى من السكرام ، ومثله فى هذا المعنى قول الشاعر :

إِنِّى لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَلَكِنْ لَأَرَى أَحَدًا

الإعراب : « عدت » عد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « قومى » قوم : مفعول به ، وباء المتكلم مضاف إليه « كمديد » جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : عدت قومى عدا مماثلا لعدد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إذ » أداة تعليل ، ظرف مبني على السكون فى محل نصب ، أو حرف مبني على السكون لا محل له « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « السكرام » صفة للقوم « ليسى » ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من كله السابق ، وباء المتكلم خبره .

الشاهد فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بباء المتكلم لتقيها الجر . وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه ، وكان ينبغى أن يقول « ليسى » كما قال بعضهم « عليه رجلا ليسى » . والذي سهل هذا الشذوذ أن « ليس » فعل جامد لا يتصرف ، فأشبه الاسم كغلام ، وأنت إذا وصلت بباء المتكلم بالاسم لم تلحق به نون الوقاية ، فتقول « غلامى ، وكتابى » وما أشبه ذلك ؛ فعامل الراجز هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها ، وشئ آخر سهل الشذوذ ، وذلك أن « ليسى » بمنزلة « غيرى » فى المعنى ، ولما كانت نون الوقاية لا تتصل بغير إذا وصلت بباء المتكلم عامل الكلمة التى بمعنى غير معاملة غير نفسها لا اشتراكها فى المعنى .

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

واعلم أن للعرب فى الفعل المضارع الذى يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو « تضرِبُونِي » ثلاث لغات : إحداها أن تأتى بالنونين على حالهما ، والثانية أن تأتى بهما وتدغم إحداها فى الأخرى ، وهذه اللغة قرىء (تأْمُرُونِي أَعْبِدْ) - بتشديد النون - والثالثة أن تأتى بنون واحدة وتحذف الأخرى ، كل هذا مستعمل سائغ ، وبالثالثة قرىء (تأْمُرُونِي) وهى =

وأما اسم الفعل فنحو « دَرَا كِنِي » و « تَرَا كِنِي » و « عَلَيَكِنِي » بمعنى أَدْرِكُنِي وبمعنى أتركُنِي وبمعنى الزَمَنِي .

وأما لَيْت فنحو (يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي)^(١) وأما قوله :

— ٣٢ — * فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم * .

فضرورة عند سيبويه ، وقال الفراء : يجوز « لَيْتَنِي » و « لَيْتِي » .

== المراءة التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتشخيف النون، وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين ورجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول : أن نون الرفع قد عهد حذفها أطلاقاً في النصب والجزم ونادراً في غيرها ، والثاني : أن نون الوقاية تأتي بها تعرض فلا تحذف ، وهذا مذهب سيبويه ، وذهب الأخفش والبرد وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية ، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية ؛ لأن نون الرفع سابقة عليها ، والتكرار هو الذي دعا إلى التشخيف ، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التشخيف ، وأيضاً فإن نون الرفع علامة للاعراب فهي أولى بالمحافظة عليها ، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة ، وصحبت أنه قرئ به في القرآن الكريم .

(١) من الآية ٢٤ من سورة القصص .

٣٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَجَلْتُ وَكُنْتُ أَوْ لَوْجَا * .

وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ، رضي الله عنها .

اللفظة : « ياليتي » أراد ياهؤلاء ليتني ، لحذف الننادي « إذا ما كان ذاك » كان هنا نامة بمعنى حدث ، واسم الإشارة يعود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سبته من كلام بحيرا الراهب في شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يبعث رسولا ويكون من شأنه كيت وكيت « ولجت » تقول : ولج يلج ولوجا ، من باب جلس يجلس جلوسا ، ومعناه الدخول ، يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول . وهذا كقوله في هذا المعنى أيضا :

= يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعُ أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ

الإعراب : « يا باليت » حرف نداء ، والنادى محذوف ، أو يا حرف تنبيه ، وليت حرف تمن ونصب ، ويا للتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب متعلق بوج « ما » حرف زائد « كان » فعل ماض تام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ذا كم » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل رفع فاعل بكان ، والكاف حرف خطاب « ولجت » وج : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت « وكنت » الواو حرف عطف . كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « أولهم » أول : خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التائبين مضاف إليه « ولوجا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « يا باليت » حيث حذف نون الوقاية عند اتصال « ليت » التي هي حرف تمن ونصب بياء للتكلم ، والذي جاء عليه الكثير من الاستعمال العربي اقتران هذا الحرف بنون الوقاية ، كقول عمرو بن ضابئ البرجمي :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ ، وَكِدْتُ ، وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِيْلُهُ

ونظيره قول الشاعر :

يَا لَيْتَنِي وَهَمَّا نَحْلُو بِمَنْزِلَةٍ جَتَّى بَرَى بَفَضْنَا بَفَضًا وَنَاتَلَفُ

ونظيره قول أعرابي :

أَكَاثِمُ أَضْحَابٍ هَوَاهَا ، وَلَيْتَنِي لِمَا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقَوْدُ

ونظيره قول أمية بن أبي الصلت :

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَأَ فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الْوُعُولَا

ومن أجل ذلك قال سيويه : إن « ليت » بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلا في

ضرورة الشعر .

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ ، مستدلا بمرور الاستعمالين في الكلام العربي .

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى (يا ليتني) =

وإن نَصَبَهَا « لعل » فالحذف نحو (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ)^(١) أكثر من الإنبات ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٣ — * أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي *

= كنت معهم) وقوله (يا ليتني لم أشرك بربي أحدا) وقوله (يا ليتني مت قبل هذا) وقوله (يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا) وقوله (يا ويلنا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا) وقوله (يا ليتني لم أوت كتابه) وقوله (يا ليتني كنت ترابا) وقوله (يا ليتني قدمت لحياتي) وشواهد في كلام العرب كثيرة جدا منها ما أنشدناه في شرح هذا البيت وفي بيان الاستشهاد به .

وأما عدم الاقتران بالنون فمن شواهد البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٢) ومنها قول زيد الخيل :

كُمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جِلِّي مَالِي
وأنصار سيويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك
النون فيه للضرورة ، وليس ذلك بشيء .
(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخْلَدًا *

وقد نسب قوم هذا انبيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحذرج الطائي ، ونسبه في ديوان الحماسة إلى حطائط بن أخي الأسود بن يعفر النهشلي .

اللغة : « جواداً » رجلاً كريماً يهود بأمواله « هزلاً » ضم فسكون - ضعفاً
وذهاب منة ، ومثله الهزال - ضم الهاء وفتح الزاي مخففة « بخيلاً » ضئيلاً بماله
لا ينفقه « مخلصاً » دائماً الحياة باقياً ، أو طويل العمر .

اللفظ : لامته لأئمة على تبذير ماله وإعطاء سائليه ، فأجابها بأن بقاء المال في يد
مالكه لا يطيل حياته ، وتقريظه في صالح الأعمال وفي البر والعود على ذوى الحاجات
لا يكون سبباً في هزال اللفق وضعفه . وانظري في الناس ، فهل ترين رجلاً اشتهر
بالجود وترينه - مع ذلك - قد مات من الهزال والضعف ، أو تجددين مقترنا
طالت حياته ؟

= الإعراب : « أرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء اللوثة المحاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول أول « جوادا » مفعول ثان « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى جواد ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها علمية ، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية ، وهذا أحسن « هزلا » مفعول لأجله « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وباء التكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الآف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لارى المضارع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل « ترين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وباء المحاطبة فاعله ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما ترينه « أو » حرف عطف « بخيلا » معطوف على قوله « جوادا » السابق « بخيلا » صفة لقوله بخيلا .

الشاهد فيه : قوله « لعلى » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل .

وحذف نون الوقاية مع « لعل » أعرف وأشهر عربية ، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ماورد فيه ، من ذلك قوله تعالى : (لعل أبلغ الأسباب) وقوله جلّت كلمته : (لعل أعمل صالحا فيما تركت) وقوله سبحانه : (لعل أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) وقوله : (إني آنست نارا لعل آتيكم منها بقبس) وقوله : (إني آنست نارا لعل آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار) وقوله (فاجعل لي صرحا لعل أطلع إلى إله موسى) .

ومنه قول العباس بن الأخف ، وينسب إلى مجنون بن عامر :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ بُعِيرٍ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

ومنه قول الفرزدق .

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أُرْوَرُهَا

ومنه قول الآخر .

وَلِي نَفْسٌ تَنَازَعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي =

وهو أكثر من « لَيْتِي » ، وَغَلَطَ ابن النازم فجعل « لَيْتِي » نادراً ،
و « لَمَلْنِي » ضرورة .

وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل - وهي : إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَسَكِنْ ،
وَكُنَّ - فالوجهان كقوله :

٣٤ - * وَإِنِّي عَلَى لَيْلِي لَزَارٍ ، وَإِنِّي *

= وثبت النون مع « لعل » ليس شاذاً ولا ضرورة خلافاً لابن النازم ، وقد وردت
منه جملة صالحة من الشواهد ، فمن ذلك البيت للمستشهد به ، ومن ذلك قول الشاعر :

مَقَلْتُ أُعِيرَانِي الْقُدُومَ لَمَلْنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا بَيْضَ مَا جِدِ

ومن ذلك قول الجنون ، وأنشدته القالي في أماليه ٢١٩/١ بولاق :

وَأَخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَمَلْنِي أَحَدْتُ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيًا

٣٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* عَلَى ذَاكَ فِيمَا يَنْفَنَّا مُسْتَدِيمًا *

وهذا بيت لجنون ليلي قيس بن اللوح .

اللمة : « زار » اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه يزرى - من باب ضرب - زرباً
وزرابة ، ومعناه عتب عليه يعتب ، ومنه قولهم :

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمْرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمُ

« مستديمها » مستبق مودتها ، طالب دوام حبها .

المعنى : إني لعاتب على ليلي أن هجرتني وتاهت على ، وإني - مع ذلك -
لطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمها ، مبني على
السكون في محل نصب « على ليلي » جار ومجرور متعلق بزار الآتي « زار » اللام
لام الابتداء ، زار : خبر إن ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من
التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « وإني » الواو حرف عطف ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب
« على » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة في محل جر بعلى ، والكاف حرف
خطاب ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتي « فيما » في : حرف جر ، ما : =

== اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بنى «بيتنا» بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديمها» مستديم : خبر إن ، ومستديم مضاف وضمير الفاعلية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إني» وقوله فيما بعد «وإني» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم في الكلمة الأولى ، وأثبتها معها في الكلمة الثانية . وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان في سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة ، وليس أحدهما بأولى من الآخر في الاستعمال ، وقد جاء في القرآن الكريم الاستعمالان ، فمن الحذف قوله تعالى (إني آنست نارا) ومن الإثبات قوله تعالى (إني معكما أسمع وأرى) ومثل «إن» في ذلك : كأن ، وأن الفتحة الممزة ، ولكن . ومن شواهد الحذف مع إن الكسورة قول عامر بن الطفيل :

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَخَلْفُ إِبْعَادِي وَمُنْجِرُ مَوْعِدِي
وقول أمية بن أبي الصلت :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ
ومنه قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْضَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا
ومن شواهد الإثبات مع «إن» الكسورة قول أبي الأسود الدؤلي :

وَجِئْتُكَ بِشَرْبِهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا
وقول النابغة الذبياني :

فَخَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرِو إِنْشِي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي
وقول النابغة الذبياني أيضا

جَعَّ مَحَاشِكُ يَا يَزِيدُ فَإِنِّي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا
وقول كثير عزة :

أَمُوتُ أَمْسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي بَقِينَا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَانِدُ
وقول الفرزدق :

دَعْدَعُ بِأَعْنَقِكَ النَّوَائِمَ إِنِّي فِي بَاذِخٍ يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ عَالِي ==

وقول الفرزدق أيضا :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي لَبَّيْنِ رِتَاجٍ مُّقْقَلٍ وَمَقَامٍ

وقول الشاعر :

فَإِلَّا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومن شواهد الحذف مع «كأن» قول لمرىء القيس :

كَأَنِّي لَمْ أَزْ كَبْ جَوَادًا لِلذَّمِّ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالٍ

وقوله أيضا :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْيَمِينِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سِمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْطَلٍ

وقول وعلة الجرمي :

نَجُوتُ نَجَاءٍ لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءٍ كَاسِرٌ

وقول أوس بن حجر :

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشَّعْرِ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرَةَ صَمَاءٍ يَبْسُ بِلَالِهَا

ومن شواهد الإنبات معها قول النابغة الشيباني :

كَأَنِّي نَصِيبٌ مُضَيٌّ تَمَاطِلُهُ حُمَى تَحْوَنُهُ حُمَى وَتَنْدَمِلُ

ومن الحذف مع «لكن» قول الله تعالى : (ولكني أراكم قوماً جهلون) ومن

الإنبات معها قول متمم بن نويرة :

وَلَكِنِّي أَمْضِي عَلَى ذَاكَ مُقَدِّمًا إِذَا بَعْضُ مَنْ يَلْقَى الْخَطُوبَ تَكَلَّمَ كَمَا

وقول الآخر .. وهو عامر بن الطفيل :

وَلَكِنِّي أَحْيِ حَاهَا ، وَأَتِّي أَذَاهَا ، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبٍ

وقول لبيد :

رَمَتْنِي بَقَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَكَيْفَ يَمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ

فَلَوْ أَنَّنِي أَرْمَى بِنَبِيلِ رَأَيْتُهَا وَلَكِنِّي أَرْمَى بِفَيْزِ سِهَامٍ

وقول النابغة الذبياني :

وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبٌ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبٌ =

= وقول الآخر ، وهو من شواهد الكوفيين التي لا يعرف قائلها ولا تكلتها :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ *

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة الممزوجة قول الله تعالى: (ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب).
وقول أبي حية النخري :

أَبِ الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْيْ مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِي -
وقول زهير بن أبي سلمى ، وينسب لصرمة الأنصاري :

بَدَأَ إِلَيَّ أَنْيْ لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيَا
وقول الحماسي :

وَلَوْ أَنَّ مُبْلِيَتْ بِهَاشِمِيٍّ خُوُلَّتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ
لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى ، وَلَكِنْ تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنْ ابْتَلَانِي

ومن الإثبات معها قول امرئ القيس الكندي :

أَلَا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةَ الْيَوْمِ أَنْنِي كَبِزْتُ ، وَأَنْ لَا يُحْسِنَ السَّرَّ أَمْنَالِي
وقوله أيضاً :

أَضْبَحْتُ وَدَّعْتُ الصَّبَا غَيْرَ أَنْنِي
ومنه قول الشنفرى من لاميته :

وَكُلُّ أَبِي بَاسِلٍ غَيْرَ أَنْنِي إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ
وقول دريد بن الصمة :

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى
وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَقَدْ عَلِمْتَ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنْنِي
وقول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنْنِي
وقول الشاعر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مَنْ فَتَى خِلْتُ أَنْنِي دُعِيتُ ، فَلَمْ أَنْكُلْ وَلَمْ أَنْبَلِدْ =

وإن خَفَضَهَا حرفٌ : فإن كان « مِنْ » أو « عَن » وجبت النونُ ، إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٥ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

= واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكان ولكن اجتمعت ثلاث نونات : اثنتان منها وضع الحرف عليهما ، وثالثتها هي نون الوقاية ، فإذا قلت « إني » أو « أني » أو « كَأَنِّي » أو « لَكِنِّي » فقد حذفت إحدى هذه النونات الثلاث ؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن ، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية ، وهذا هو الذي ترجحه ، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات ، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال فحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى ، والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولا يقال به .

٣٥ — هذا بيت من الرمل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد رأيت ابن الناطم نسبة إلى بعض النحاة ، ذهاباً منه إلى أنه مصنوع ، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأننا لم نعرف له قائلاً ، ولا نظيراً » اهـ .

اللمعة : « قيس » هو قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد ، واسم عيلان الناس - بنون مفتوحة وآخره سين مهملة - وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث .

الإعراب : « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها حرف تنبيه « السائل » نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمّة الظاهرة « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعني » الواو حرف عطف ، عني : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكميل اسمه « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ، ويجوز أن يكون جر « قيس » بالكسرة الظاهرة مع التنوين ، كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والوزن =

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو « لي » و « بي » و « في » و « خلأى »
و « عداى » و « حاشأى » قال :

٣٦ - في فتية جملوا الصليب إلههم حاشأى إني مسلم معذور

= يحتمل الوجهين « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « قيس » مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر البدأ ، ويجوز في
« قيس » التووين وعدمه أيضاً ، وجملة البدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة إيس واسمها
وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » وقوله « فى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين
عند اتصالهما بياء التكلم ، وهذا الحذف ضرورة عند سيوييه ، والذي يجب في اختيار
الكلام أن تقول « منى » و « عنى » بتشديد النون في الحرفين لتسكون نون الوقاية
حفظاً لتسكون الذى هو الأصل فيما يينون .

٣٦ - هذا بيت من الكامل ، وهذا البيت للغيرة بن عبد الله ، وهو شاعر
إسلامى ، وكان يلقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه .

اللمة : « معذور » هو بالعين المهملة والذال للمجمة - ومعناه مقطوع قلعة الذكر
ويقال له أيضاً « مختون » وهذا من سنن الفطرة التى رغب فيها الإسلام ، والنصارى
لا يمتحنون .

الإعراب : « فى » حرف جر « فتية » مجرور بنفى ، وعلامة جره الكسرة
الظاهرة « جعلوا » جعل : فعل ماض ، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله ، وجملة الفعل
والفاعل فى محل جر صفة لفتية « الصليب » مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة
« إلههم » إله : مفعول ثان لجعل ، وضمير العائدين العائد إلى فتية مضاف إليه « حاشأى »
حاشأى : حرف استثناء وجر ، وياء التكلم مبنى على الفتح فى محل جر به « إنى » إن :
حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « مسلم » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة
« معذور » صفة لمسلم ، أو خبر ثان لإن .

الشاهد فيه : قوله « حاشأى » حيث لم يصل بحاشأى نون الوقاية عند اتصاله بياء
للتكلم ، والسرف فى أن نون الوقاية لاتلحق « حاشأى » عند اتصاله بياء التكلم أن آخر
هذا الحرف ألف ، والألف حرف مجأى لايقبل الحركة بحال من الأحوال ؛ فلا يمتحنى =

وإن خَفَضَها مضاف : فإن كان « لَدُنْ » أو « قَطْ » أو « قَدْ » فالغالبُ
الإثباتُ ، ويجوز الحذفُ فيه قليلا ، ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لسيبويه ،
وغلط ابن الناظم ، فجعل الحذف في « قَدْ » و« قَطْ » أعرفَ من الإثبات ،
ومثالها : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)^(١) ، قرئ مُشَدِّداً وَمُخَفَّفًا ، وفي حديث
النار « قَطَنِي قَطَنِي » و« قَطِي قَطِي » وقال :

— ٣٧ — * قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي *

وإن كان غَيْرُهُنَّ امتنعت ، نحو « أُنِي » و« أُخِي » .

* * *

= عند اتصال « حاشا » بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء ، فلما أمنا أن يتغير
آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية ، ونظير هذا الكلام يقال في « خلا » و« عدا »
إذا كانا حرفين ، فإذا كانا فملين افترت بهما نون الوقاية ليجري باب انفعال كله مجرى
واحد ، ومن ذلك قول الشاعر :

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ
فأجروا « عدا ، وخلا » مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألفا لانتقال
ما قبلها ، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لا يترتب عليه كسر آخر
الفعل ، وانظر إلى ما قال الشاعر ، وهو حكيم الديلمي :

فَلَمَّا رَأَيْتَ زَوْيَ وَجْهَهُ وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبًا
وإلى ما قال الآخر ، وهو النابغة الذبياني :

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَنْكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ
وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبي سلمى :

وَبِالْعَفْوِ وَصَّانِي أَيْ وَعَسِيرَتِي وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِي أُمُورٍ تَرِيهَا
ونظائر لهذا كثيرة في شعر الشعراء وكلام النحباء ، فإنهم كذلك يفعلون مع
« عدا ، وخلا » إذا كانا فملين ؛ إذ لا فرق بين فعل وفعل .

(١) من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

نظير

٣٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

= * لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ لِلْمَلْحَدِ *

وقد اضطرب العلماء في ضبط اسم قائله ، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط ، من أرجوزة يقولها في شأن عبد الله بن الزبير المتغلب على الدولة الروانية .

اللغة : « قدى » قد : هي ههنا اسم بمنزلة قط ، ومعناها حسب ، أو اسم فعل معناه يكفى « الحبيين » تروى هذه الكلمة على صورة المثنى ، وتروى على صورة جمع المذكر السالم ؛ فمن رواه مثنى ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا الذى كان يكنى به ، وغلب خبيبا في التثنية لتركب عبد الله ، وإفراد خبيب ، ويقال : عنى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير ، ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه عنى عبد الله وشيعته كلهم « الإمام » الذى يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم « الشحيح » البخل ، وكان ابن الزبير مبغلا لا تبض يده ، ومن شواهد النحاة وفيه هجاء له :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةً بِالْبِلَادِ
« الملحد » الذى يستحل حرمة الله وينتهكها .

الإعراب : « قدى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الحبيين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « قدى » توكيد للأول « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسم ليس ، مرفوع بالضممة الظاهرة « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « والملحد » صفة للشحيح باعتبار لفظه .

الشاهد فيه : قوله « قدى » في أول البيت ، وقوله « قدى » في آخره ، حيث أثبت نون الوقاية في الأولى ، ولم يأت بها في الثانية . وللعلماء في هذا الموضوع اضطراب وكلام لا يلتقى بعضه ببعض ؛ فيذهب سيوبه إلى أن « قد » لا تكون إلا اسما بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع « قد » و « قط » لازمة لا يجوز أن تسقط إلا في ضرورة الشعر ، وعلى هذا يكون ثبوتها في الكلمة الأولى قياسا وسقوطها في الثانية شاذ ، =

هذا باب الْعَلَمِ^(١)

وهو نوعان : جنسيّ وسياتي ، وشخصيّ ، وهو : اسم يُعَيِّن مُسَمَّاهُ تعييناً مطلقاً^(٢) ، نخرج بذكر التعمين النكرات ، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من

= وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ، وأن حذف النون معهما جائز أيضاً ، ولكنه أقل من الإثبات ، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف في البيت جاريين على القياس ، وذهب الكوفيون إلى أن « قد » و « قط » إذا كانتا بمعنى لم تقترن بهما نون الوقاية ، وإن كانتا اسم فعل اقترنا بالنون ، وعلى هذا يكون سقوط النون في الكلمة الثانية واجبا إذا اعتبرت « قد » اسما بمعنى حسب ويكون ثبوتها في الأولى شاذاً إذا اعتبرتها كذلك ، فإن اعتبرت « قد » في الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون في الكلمة الأولى واجبا وسقوطها في الثانية شاذاً ، فإن لفتت واعتبرت « قد » الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين ، ولكن كلام المؤلف في هذا الموضع في « قد » التي هي اسم بمعنى حسب لأن الكلام في ياء التثنية المجرورة محلاً بإضافة « قط » إليها ، ولو كانت « قد » اسم فعل لكانت الياء منصوبة المحل .

(١) يطلق العلم في اللغة على الجبل ، ومنه قول الحنساء في رثاء أخيها صخر :

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْمُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ويطلق أيضاً على الراية التي تكون أمانة للجيش أو لفريق منه .

(٢) اعترض على هذا التحريف بأنه غير مانع وغير جامع ، أما أنه غير مانع فلأنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس و قمر ، فإنك إذا قلت « شمس » تعين مسماه وهو الكوكب الذي يطلع نهاراً فينسخ وجوده وجود الليل ، وكذلك قمر ، وأما أنه غير جامع فلأنه يخرج عنه الأعلام التي عرض لها الاشتراك في مسمياتها ، كما إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد ، فإن محمداً علم ، ولكن إذا قال لك قائل « جاء محمد » لم تدر أي الثلاثة هو الآتي ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة .

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه =

المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مُسمَّاه ما دامت فيه «أل» فإذا فارقتهُ فارقهُ التعيينُ، ونحو «هذا» إنما يعين مُسمَّاه ما دام حاضراً، وكذا الباقي.

فصل : وَمُسَمَّاهُ نَوْعَانِ : أَوَّلُو الْعِلْمِ مِنَ الْمَذْكُورِينَ كَجَفَرٍ ، وَالثَّوْنَاتِ كَخَرْنِقٍ ، وَمَا يُؤَلَّفُ : كَالْقَبَائِلِ كَقَرْنٍ ، وَالْبِلَادِ كَعَدَنَ ، وَالْخَيْلِ كَلَا حِقٍ ، وَالْإِبِلِ كَشَذَقَمٍ ، وَالْبَقَرِ كَقَرَارٍ ، وَالْقَتَمِ كَهَيْلَةَ ، وَالسُّكَلَابِ [نَحْو] وَاشِقٍ ..

فصل : وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُرْتَبَجَلٍ ، وَهُوَ : مَا اسْتَعْمَلَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عِلْماً ، كَأَدَدٍ لِرَجُلٍ ، وَسُعَادٍ لَامْرَأَةٍ ، وَمَنْقُولٍ — وَهُوَ الْغَالِبُ — وَهُوَ : مَا اسْتَعْمَلَ قَبْلَ الْعِلْمِ لِفَيْرِهَا ، وَنَقْلُهُ إِمَّا مِنْ اسْمٍ إِمَّا لِحَدَثٍ كَزَيْدٍ وَفَضْلٍ ، أَوْ لِعَيْنٍ كَأَسَدٍ وَثَوْرٍ ، وَإِمَّا مِنْ وَصْفٍ إِمَّا لِفَاعِلٍ كَحَارِثٍ وَحَسَنٍ ، أَوْ لِمَفْعُولٍ كَمَنْصُورٍ

= بدون حاجة إلى قرينة . إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه ، والنسكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النسكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع . وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد : إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعيينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ، فافهم ذلك ، ولا تغفل عنه .

بقي أن نقول لك : إن معنى قولنا «تعييننا مطلقاً» أن تعيين العلم لسماء لا يحتاج إلى قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع ، وقد بين لك المؤلف أن ماعدا العلم من المعارف يحتاج في تعيين سماء إلى قرينة لفظية كأل في المحلى بالوالصلة في الموصولات أو قرينة معنوية كما في الضمائر وأسماء الإشارة .

ومحمد ، وإما من فعل إما ماض كَشَمَّرَ ، أو مُضَارِع كَيْشْكُرُ^(١) ، وإما من جملة
إما فعلية كَشَابَ قَرْنَاهَا ، أو اسمية كَزَيْدٌ مَنْطُوقٌ ، وليس بمسموع ، ولكنهم
قَاسَوْهُ ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرّ متجمل .

فصل : وينقسم أيضاً إلى مُفْرَدٍ ، كَزَيْدٌ وَهِنْدٌ ، وإلى مَرْكَبٍ ، وهو
ثلاثة أنواع :

(١) مَرْكَبٌ إِسْنَادِيٌّ ، كـ « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « شَابَ قَرْنَاهَا » وهذا حكمه

الحكاية ، قال :

— ٣٨ — * نَبْذْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدُ *

(١) وقد يكون العلم منقولاً من فعل الأمر ، فقد سمى العرب صحراء معينة « اصمّت »
وفيها يقول الشاعر وهو الراعي الحميري :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا بَوَاحِشُ إِصْمِتَ فِي أَضْلَالِهَا أَوْدُ
٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* ظَلَمَّا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ *

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .
اللغة : « نبثت » بالبناء للجهول وبتضعيف وسطه - معناه أعلمت وأخبرت « أخوإلى »
الحال : أخو الأم ، وجمعه أنجال « يزيد » هكذا في رواية النحاة ، ومنهم الزعشمي
وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « الصواب يزيد بالناء الشاة من فوق ، وهو اسم رجل
تنسب إليه الثياب التريدية » اهـ ؛ فإن كان كلامه مبنيًا على الرواية في هذه الكلمة
بذاتها فسلم له بعد ثبوتها ، وإلا فن بين أسماء العرب « يزيد » بالياء التحتية ، ومنهم
يزيد بن أبي سفيان ، ويزيد بن منصور الحميري ، ويزيد بن قسمة بن ربيعة ، وغير هؤلاء
« ظلما » الظلم : هو وضع الشيء في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله « فديد » صياح
وجلبة واختلاط أصوات .

== الإعراب « ثبت » ني : فعل ماض مبني للمجهول يقتضى ثلاثة مفاعيل ، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول « أخوالى » مفعول ثان لنبيء منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوال منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « يزيد » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية « ظلما » مفعول لأجله علمه محذوف ؛ تقديره يصيحون لأجل الظلم « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله ظلما السابق ، أو بقوله فديد الآتى ، أو متعلق بالعمل المحذوف « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة البتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثالث لنبيء .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث مسمى به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل .

وإنما قدرنا نقله من الفعل وفاعله ولم نقدره منقولاً من المضارع وحده لأننا وجدنا عادة العرب المستمرة في كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراب مالا ينصرف للعلية ووزن الفعل المضارع ، ولو كان ما هنا من هذه الباب لكان يجب أن يكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأن ما قبله مضاف إليه ؛ ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذى كان عليه قبل النقل . فإن كان ماضيا بقي على فتحه ، وإن كان مضارعا بقي على رفعه ، وهو هنا كذلك ، فمن أجل هذا حكنا بأنه منقول عن الجملة محكى .

والعرب تسمى الأشخاص بالجل الفعلية كثيرا كتسميتهم « تأبط شرا » و « برق نحره » و « ذرى جبا » ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَفْكَحُوهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرٌ وَتُخْلَبُ
ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا مَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ ؟ فَشَرُّهُمْ بَنُو يَتَى لَمَطَانِ ==

(٢) وسرَّجَ مَرْجِيٌّ ، وهو : كل كلمتين نَزَلَتْ ثانيتهما منزلةً تاء التانيث مما قبلها ، لحكم الأول أن يُفْتَحَ آخِرُهُ ، كـ « بِمَقْلَبِكَ » و « حَضَرَمَوْت » إلا إن كان ياء فيسكن ، كـ « مَعْدِيكَرَب » و « قَالِي قَلَا » وحُكْمُ الثاني أن يُعْرَبَ بالضمة والفتحة ، إلا إن كان كلمة « وَيَدِ » فيبنى على الكسر ، كـ « سَيَبَوِيهِ » و « عَمَرَوِيهِ » .

(٣) وسرَّجَ إِضَافِيٌّ — وهو الغالب ، وهو : كل اسمين نَزَلَ ثانيهما منزلةً التثنية مما قبله ، كـ « تَعْبُدُ اللَّهَ » و « أَبِي قُحَافَةَ » — وحكمه أن يُجْرَى الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً ، ويجر الثاني بالإضافة .

فصل : وينقسم أيضاً إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ (١) :

ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ ابْنَ عَمٍّ بِأَذِلَّةٍ فَوَجَدْتُكُمْ بَنِي جَدِّ قَدِيحًا عَلَى وَلَا لِيَا

ومن ذلك قول الآخر :

خُذُوا هَذِهِ نَمِّ اسْتَمِدُّوا لِمِثْلِهَا بَنِي يَشْتَمِي رُزْدَ الْخَلِيلِ الْمَلُوكِ

ومن ذلك قول الآخر :

أَعْيَرَ بَنِي يَدِيبٍ إِذَا تَعَشَى وَعَيْرَ بَنِي يَهْرٍ عَلَى الْعِشَاءِ

ولم يرد عن العرب شاهد محتج به في التسمية بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، ولكن النحاة قاسوها على الجملة الفعلية لا شتراكهما جميعاً في الجملة ؛ فحُطِّقوا القول إطلاقاً بأن العلم إذا كان منقولاً عن جملة حكى على ما كان قبل النقل .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعاني التي ذكرها متباينة ، ولكنك لو أمعنت النظر وجدتها على غير ذلك ، انظر مثلاً إلى محمد ومحمود ومنصور ومرغص نجدها دالة على المدح مع أنها أسماء ، وانظر إلى أبي الخير وأم بركة تجدها دالة على المدح مع أنها كنى حسب تعريفه ، وأحسن من هذا أن نقول : ماسمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم ، سواء أكان دالاً على مدح أو ذم أم لا ، وسواء أكان صدره أبا =

فَالْكُنْيَةُ : كل مركب إضافي في صدره أَبٌ أو أُمٌ ، كَأبي بكر :
وَأُمُ كَلْبُوم .

وَاللَّقَبُ : كل ما أشعرَ بِرِفْعَةِ الْمَسْمَى أَوْضَعَتِهِ ، كزَيْن العابدين
وَأَنْفِ النَّافَةِ .

والاسم ما عَدَّاهُمَا ، وهو الغالب ، كزَيْد وعُمرُو .

ويؤخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْإِسْمِ ، كـ « زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ » وربما يُقَدَّمُ كقوله :
— ٣٩ — * أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو ، وَجَدِّي * .

= أو أُمَا أُمُ لَا ، فقد يسمَّى الْوَالِدَانِ وَلَدَهُمَا سَاعَةً يُولَدُ بِأَبِي الْيَسْرِ فَهُوَ اسْمُ وَإِنْ صَدَرَ بِأَبٍ ،
وقد يسمَّى الْوَالِدَانِ وَلَدَهُمَا سَاعَةً يُولَدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ فَهُوَ اسْمُ وَإِنْ أَشْعَرَ بِمَدْحٍ ، ثُمَّ
مَا يَطْلُقُ بِهِ ذَلِكَ عَلَى صَاحِبِ الْإِسْمِ إِنْ صَدَرَ بِأَبٍ أَوْ أُمٍ فَهُوَ كُنْيَةٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ لَقَبُ
وَلَا يَدَّ حِينَئِذٍ أَنْ يَشْعَرَ بِمَدْحٍ أَوْ بَذَمٍ ، فَافْهَمْ .

٣٩ - يروى النحاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* أَبَوْهُ مُنْذِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ *

وهذا البيت من كلام أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم ، وهو شاعر خزرجي
أنصاري ، له هبة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد بدرًا والشاهد كلها ، وقد كان
منه أول ظهار حدث في الإسلام ، وهو أخو عبادة بن الصامت ، رضى الله عنهما !

اللمة : « مزريقيا » بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء وكسر القاف — هو لقب
عمرو بن مالك ، وهو ملك من ملوك اليمن ، وهو جد الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل
يوم حلة فيخلعها على أصحابه « أبوه منذر » هذه رواية النحاة ، وهي لا تتفق مع نسب
الشاعر ؛ إذ ليس في آبائه من اسمه المنذر ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبتات
« أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزريقيا المتقدم ؛ ومن الناس من صحح رواية النحاة
على أن المنذر في نسب مزريقيا من جهة أمه ، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر
ابن ماء السماء فولدت له عمرو بن عامر مزريقيا وسمته عامراً باسم أبيها ، فيكون المراد
بمجدى هو مزريقيا نفسه الذي ذكره أولاً ؛ ويكون المراد بقوله « أبوه » أبا أمه ، وقد =

ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ، قال :
 * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * — ٤٠

= جرى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النعاعة بقوله : « ومنذر أحد أجداده لأمه » اه
 ثم قال بعد ذلك : « وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين » اه .
 الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف « مزريقيا »
 مضاف إليه « عمرو » بدل أو عطف بيان على مزريقيا « وجدى » الواو حرف عطف ،
 جد : مبتدأ أول ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أبوه » أبو : مبتدأ ثان ، وضمير
 الغائب مضاف إليه « منذر » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع
 خبر المبتدأ الأول « ماء » بدل أو عطف بيان لمنذر ، وماء مضاف و « السماء » مضاف
 إليه . هذا إعراب ذكره العيني ، وليس بسديد ، وأحسن منه أن يكون قوله « أبوه »
 بدلا من المبتدأ الذى هو قوله « جدى » والضمير مضاف إليه ، ولا يعود هذا الضمير
 على الجد ، وإنما يعود على مزريقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزريقيا ، وإن
 جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول
 الكلام على النسب الصحيح للشاعر .

الشاهد فيه : قوله « مزريقيا عمرو » حيث جمع بين اللقب الذى هو قوله « مزريقيا »
 والاسم الذى هو قوله « عمرو » ، وقدم اللقب على الاسم ، والقياس المطرد في كلام
 العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع في قوله « منذر ماء السماء » حيث قدم الاسم
 الذى هو قوله « منذر » على اللقب الذى هو قوله « ماء السماء » .

٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

وهذا الرجز من كلام أعرابي كان قد وفد على أمير المؤمنين أبى حفص عمر بن
 الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال له : إن على ناقة دبراء عصفاء نقباء ، وطلب إليه
 أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده ، فأبى عليه ذلك ، وقال
 له : ما أرى بناقتك من نقب ولادبر .

اللغة : « أبو حفص » هى كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والحفص : الأسد
 وكفى بذلك إيماء إلى جرأته وشجاعته ، ويقال : كفى بمحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول الله =

وقل حسان :

٤١- وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ
سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

= الله صلى الله عليه وسلم، والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً - هورقة أخفاف البعير ، ويقال : بعير أنقب ، وناقة نقباء ، ورقة الخف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعاً - هو الجرح الذى يكون فى ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وتقول . بعير أدبر ، وناقة دبراء «خجر» كذب ، ومال عن الصدق . الإعراب . «أقسم» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و «حفص» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «عمر» بدل أو عطف بيان لأبي حفص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية - وهى قوله «أبو حفص» - على الاسم الذى هو قوله «عمر» والنحويون متفقون على جواز ذلك ، وعلى جواز عكسه ، وهو أن يقدم الاسم على الكنية ، فتقول : أقسم بالله عمر أبو حفص ، وإذا كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب ؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى ؛ فيجوز أن تقول : هذا أبو حفص الفاروق ، كما يجوز أن تقول : هذا الفاروق أبو حفص ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله ينفعك به .

٤١ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسب كثير من النحاة كالصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصارى شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده فى نسخ ديوانه المطبوعة ، وقد أنشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر فى كتاب «الاستيعاب ، فى أسماء الأصحاب» فى ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار ، غير معين ، ويظهر لى أن الكلام فى نسبة البيت كان «قال الأنصارى» فزاد المتأخرون اسم «حسان» لا شتهاره بهذه النسبة . والبيت فى رثاء سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس ، رضى الله عنه .

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى ^(١) أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية ،

= الافة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد ابن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بنى قريظة ، وأجيب دعوته في ذلك ، ثم انتفض جرحه فمات ، فلما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » : وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ابن زيد بن عبد الأسهل بن جشم ابن حارث بن الحخرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهلى « هالك » ميت .

الإعراب : « ما » نافية « اهتز » فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من الإعراب « عرش » فاعل اهتز مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعرش مضاف و « الله » مضاف إليه « من أجل » جار ومجرور متعلق باهتز ، وأجل مضاف و « هالك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سمعنا » فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بسمع ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لهالك « إلا » أداة استثناء ملغاة « لسعد » جار ومجرور متعلق باهتز « أبى » بدل أو عطف بيان لسعد ، وأبى مضاف و « عمرو » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « سعد » على الكنية التى هى قوله « أبى عمرو » .

(١) النسخة التى يشير إليها المؤلف فى هذه العبارة هى النسخة المشهورة التى بين أيدينا والتى شرح عليها الأشمونى وابن عقيل وغيرهما ، والعبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول الناظم :

وَأَسْمَاُ أُنَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأُخْرَى ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

و « ذا » اسم إشارة ، والمراد به اللقب ، والضمير فى « سواء » يعود إلى اللقب أيضاً ، وتعنى هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيره عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية ، فإذا صحب اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب ، وهذا ما يعترض عليه المؤلف ، وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخير اللقب ، وهذا ما لاخلاف فيه .

ك «أبي عبد الله أنف الناقة» وليس كذلك^(١).

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين ، ك «عبد الله زين العابدين» أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً ، ك «زيد زين العابدين» أو كانا بالعكس ، ك «عبد الله كرز» أتبعَت الثاني للأول : إما بدلاً ، أو عطف بيان ، أو قَطَعْتُهُ عن التبعية : إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، وإن كانا مفردين ، ك «سعيد كرز» جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني^(٢) ، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه ،

(١) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التي بينها في الفقرة السابقة مبنى على مذهب الجمهور الذين يجوزون - فيما إذا اجتمع اللقب والكنية - أن تتقدم الكنية على اللقب ، وأن يتقدم اللقب على الكنية ، وقد كنت جارية المؤلف والذين اتبعوه من الكتاب فكتبت على هامش نسختي من شرح الأشموني تصحيحاً لعبارة الألفية هكذا : «لو كان الناظم قد قال * وأخرن هذا إن اسما صاحباً * لكان أولى» ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان للمصاحب له اسماً أم كنية ، وحينئذ علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته في الألفية بشيء لما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فمسلم ، ولا يضره - وهو من هو - أن يخالف ما عليه الجمهور ، فكيف له من الآراء قد خالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربي المطرد الكثير فكان الواجب أن يستدل لذلك .

(٢) اعلم أولاً أن تجويز الإضافة هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح ، وثانياً أن الإلتباس أقيس ، والإضافة أكثر في الاستعمال ، وثالثاً أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها ، وبما يمنعها أن يكون الاسم مقروناً بأل نحو «الحارث قفة» و «النعمان بطة» و «الفضل كنزة» أو يكون اللقب مقروناً بأل نحو «هرون الرشيد» و «محمد الأمين» و «محمد المهدي» .

ويردّه النَّظَر ، وقولهم : « هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ » (١) .

فصل : والعلم الجنسى اسمٌ يعمّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذى الأداة الجنسية أو الحضورية ، تقول : « أَسَامَةُ أَجْرًا مِنْ نَعَالَةٍ » فيكون بمنزلة قولك : « الأسد أجراً من الثملب » و « أل » فى هذين للجنس ، وتقول : « هَذَا أَسَامَةُ مُقْبِلًا » فيكون بمنزلة قولك : « هذا الأسد مقبلاً » و « أل » فى هذا لتعريف الحضور ، وهذا العلم يُشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ؛ فإنه يمتنع من « أل » ومن الإضافة ، ومن الصّرف إن كان ذا سببٍ آخر ،

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين : الأول أن النظر لا يساعده ، ووجهه أن إضافة الاسم إلى اللقب - وهما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى ، والثانى السماع كقولهم « هذا يحيى عينان » فقد ورد مرغوعاً - قيل بالآلف لأنه مثنى فالتون مكسورة ، وقيل بالضممة لأنه وصف مثل سكران فالتون مضمومة ، وضمفوه - ولو كانا متضايين لقليل « عينين » بالجر .

فإن قلت : لو كانت نون « عينان » مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف ، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم المثنى الآلف فى الأحوال الثلاثة ، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سلمان كما هو فى لغة جماعة من العرب .

قلت : أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالآلف والنون يمنع الصرف فكان يجر بالفتحة ، وأما أنه مثنى ألزمه الآلف فيضعفه أنه جاء بضم النون ، وأيضاً لزوم المثنى الآلف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأما أنه مسمى به وأجرى على لغة من يعامله معاملة سلمان فقد كان ينبغى فتح النون ، ولم ترد به رواية ، بل هى مضمومة أو مكسورة .

كالثانيث في «أسامة» و «ثعالة» وَكَوَزْنِ الفعل في «بَدَاتِ أَوْبَرَ»
و «ابن آوى» ، وَيُبْتَدَأُ به ، وبأنى الحالُ منه ، كما تقدم في الثالثين^(١) ،
ويُشَبِّه الفِكْرَةَ من جهة المعنى ، لأنه شائع في أُمَّتِهِ لا يختص به واحد
دون آخر .

قصل : وَمُسَمَّى عِلْمُ الجنس ثلاثة أنواع :
أحدها — وهو الغالب — أَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ كَالسَّبَاعِ والحشرات كَأَسَامَةِ ،
وَتُعَالَةُ ، وَأَبَى جَمْدَةَ الذئب ، وَأُمٌ عِرْيطٍ للمعرب .
والثاني : أعيان تُؤَلَّفُ ، كَهَيَّانَ بن بَيَّانَ للمجهول العين والنسب ، وَأَبَى المَضَاءِ
للفرس ، وَأَبَى الدَّغْفَاءِ للأحمق .
والثالث : أمور معنوية كَسُبْحَانَ للتسبيح ، وَكِسَانٌ لِلْفَدْرِ^(٢) ، وَيَسَارٍ
لِلْمَيْسِرَةِ^(٣) ، وَفَجَارٍ لِلْفَجْرَةِ ، وَبَرَّةٌ لِلْبِرَّةِ^(٤) .

(١) اللتان للتقدمان أحدهما «أسامة أجراً من ثعالة» وقد وقع فيه علم الجنس
مبتدأ ، وثانى للثانين «هذا أسامة مقبلاً» وقد جاء فيه الحال من علم الجنس .
(٢) ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة :
إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْفَدْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمِ الْمُرْدِ
(٣) ومن ذلك قول الشاعر :
فَقُلْتُ امْكُنِي حَتَّى يَسَارَ لَعْلَنًا نَحْجُجُ مَعَا ، قَالَتْ : وَعَامًا وَقَابِلَةً
(٤) فد ورد برة وفجار معا في قول النابغة :
إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْمَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

هذا باب أسماء الإشارة

والمُشار إليه إما واحد ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكل واحد منها إما مذكر وإما مؤنث ، فللمفرد المذكر « ذا »^(١) ، وللمفرد المؤنث عشرة ، وهي : ذِي ، وَتِ ، وَذِهِ ، وَتِ ، وَذِهِ ، وَتِ ، وَتِ ، وَتِ ، وذات ، وتا ، وللمثنى ذَانِ ، وتَانِ رفعا ، وذَيْنِ وتَيْنِ جرأ ونصباً ، ونحو (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)^(٢) مؤول ، ولجمعهما « أولاء » ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم ، ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله :

— ٤٢ — * وَالْعَمِيشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْيَوْمَ *

(١) ويضاف إلى « ذا » في الإشارة للمفرد المذكر ثلاثة ألفاظ أخرى ، وهي « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، و « ذائه » بزيادة هاء مكسورة ، و « ذاؤه » بضم الهمزة والهاء ، وقد جاء قول الراجز :

هَذَاؤُهُ الدَّفْطَرُ خَيْرُ دَفْطَرٍ فِي كَفِّ قَرَمٍ مَاجِدٍ مُصَوَّرٍ

بكسر الهاء وبضمها ، فهو شاهد على اللغتين الأخيرتين .

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه ؛ وقد أطلال المؤلف في « شرح الشذور » في تخريج هذه الآية ، ومما أولت به أن « إن » بمعنى نعم وهذان مبتدأ ، ومما أولت به أن « إن » مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وهذان مبتدأ ، ولساحران خبر المبتدأ ، والمبتدأ وخبره جملة في محل رفع خبر إن ، ولن تجد كلاماً مفصلاً مثل ما تجده فيه فارجع إليه (ص ٤٨ بتحقيقنا) .

— ٤٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللّٰوِي *

وهذا بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الحطفي يهجو فيها الفرزدق ، وقوله - وهو مطلع القصيدة - قوله :

=

= سَرَتِ الْمُهُومُ قَيْتَنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْمُهُومِ يَرُومُ كُلُّ مَرَامٍ
 اللفظة : « مرام » يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدرا ميميا من قولهم : رام الشيء
 يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضا ،
 والميم زائدة على كل حال ، ووزنه مفعول مثل مفتوح ومدخل ، وفيه إعلال بالنقل والقلب
 « المنازل » جمع منزل أو منزلة ، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد « منزلة
 اللوى » والمنزل والمنزلة مكان النزول « اللوى » بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً -
 هو في الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أكثر الشعراء من
 ذكره ، وهو واد من أودية بني سليم ، ويوم اللوى : موقعة كانت فيه ، وكان الظفر
 فيها لبني ثعلبة على بني يربوع .

الإعراب : « ذم » فعل أمر مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، ويجوز
 تحريكه بالحركات الثلاث : فإن حركته بالفتح فإنك تقول : وحرك بالفتح طلباً
 للتخفيف ، وإن حركته بالضم فإنك تقول : وحرك بالضم لإتباع آخره أوله ، وإن
 حركته بالكسر فإنك تقول : وحرك بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من
 التقاء الساكنين . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به
 قدم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال
 من المنازل ، وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،
 ومنزلة مضاف و « اللوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من
 ظهورها التعذر « والعيش » الواو حرف عطف ، العيش : معطوف على المنازل ،
 والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعد » ظرف
 متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف واسم الإشارة في
 « أولئك » مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، والكاف حرف خطاب
 « الأيام » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وبدل المجرور مجرور ،
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، والأيام : جمع يوم ،
 وهو من غير العقلاء ، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل =

فصل : وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفِيَّةٌ تتصَرَّفُ تَصَرُّفَ الكافِ الأسميَّةِ غالباً ، ومن غير الغالب (ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ)^(١) ، ولك أن تزيد قبلها لاماً^(٢) ، إلا في التثنية مطلقاً ، وفي الجمع في لغة من مدّه^(٣) ، وفيما سَبَقَتْهُ « ها » ، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً .

= ومثله قوله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) . وقد قال ابن هشام : « وبرى الأفوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط » اه كلامه . قال أبو رجاء غفر الله له ونوالديه : ورواية النفاض ل محمد بن حبيب « الأفوام » كما ذكره ابن عطية .

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة ، ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب لجمع الذكور بدليل قوله سبحانه (لكم) وقد اقتصر في اسم الإشارة على كاف الخطاب مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع ، ودون هذه اللغة لغة ثالثة ، وهي أن تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال ، ومن شواهد الاكتفاء بالكاف قول الشاعر :

وَأَسْتُ بِسَائِلِ جَارَاتِ بَيْدِي أَغْيَابَ رِجَالِكَ أَمْ شُهُودُ ؟

(٢) قالوا في المفرد المذكور « ذلك » وفي المفردة المؤنثة « تلك » كما قالوا « تلك » بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة الموضوع لكل منهما ، وشواهد الأول والثاني كثيرة ، قال الله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) وقال سبحانه (تلك آيات الكتاب الحكيم) ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامي :

تَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ الْغَى رُشْدًا وَأَنَّ لِتَالِكَ الْفَمْرِ انْقِشَاعًا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة ، فلما قالوا « ذالك » للتقى ساكنان الألف في اسم الإشارة واللام ، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولما قالوا « تيلك » اجتمع الساكنان ، فحذفوا الياء للتخلص منهما ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها .
(٣) احترز بهذه العبارة عمن لقتهم قصر « أولاء » فإن منهم من يأتي باللام =

(٦) من الآيه ٢٦ من سورة ص

حَرَجَ (١) (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ) (٢) (وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاصُوا) (٣).

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة التوبة .

ومما يجب أن تعلمه أن « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بحملة اسمية ، وتؤول مع معموليها بمصدر ، ثم إن كان خبرها مشتقا نحو « علمت أن زيدا قائم » كان المصدر من لفظه ، أى علمت قيام زيد ، وإن كان خبر أن جامدا ، نحو « علمت أن زيدا أخوك » كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها ، أى علمت كون زيد أخاك ، وإن كان خبرها ظرفا نحو « علمت أن زيدا عندك » أوجارا ومجرورا نحو « علمت أن زيدا في الدار » كان المصدر لفظ الاستقرار أو مافى معناه مضافا إلى الاسم ، أى علمت استقرار زيد في الدار ، أو عندك .

وأما « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجلل الفعلية ، التى فعلها مضارع إجماعا نحو قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) والتى فعلها ماض نحو « رضيت أن صاحبت زيدا » والتى فعلها أمر نحو « أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلفتك » على خلاف فى الآخرين .

وأما « ما » المصدرية فتوصل بالجملة الاسمية نحو « لا أحببك ما زيد صديقك » وبالجلل الفعلية التى فعلها متصرف غير أمر ، نحو « لا أرضى عنك ما صاحبت زيدا » .
وأما « لو » فتوصل بالجلل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر ، نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) .

وأما مجيء « الذى » موصولا حرفيا فهو وجه حكاة أبو على الفارسى عن يونس ابن حبيب ، وقد مثلوا له بقوله تعالى (وخضتم كالذى خاضوا) وسبب ذلك عندهم أن « الذى » مفرد ، وما بعده جمع ، فلو كان موصولا اسميا ل قيل « كالذى خاص » أو ل قيل « كالذين خاضوا » وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين ، الأول أن « الذى » اسم موصول صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : خضتم خوضا كالخوض الذى خاضوا ، والعائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا : أى خاضوه ، والجواب الثانى أن « الذى » اسم موصول للجمع ، وأصله « الذين » فحذفت النون ، كما حذفت فى قول الأزهري بن زميلة :

والاسمى ضربان : نص ، ومشارك .

فالنص ثمانية : منها للمفرد للذكر « الذي » للعالم وغيره ، نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ)^(١) (هَذَا يَوْمُكُمْ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)^(٢) ، والمفرد
للؤنث « التي » للمائلة وغيرها ، نحو (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ
فِي زَوْجِهَا)^(٣) (مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا)^(٤) ، ولتثنيتهما
« اللذان » و « اللتان » رفعا ، و « اللذين » و « اللتين » جرًا ونصبًا ،
وكان القياس في تثنيتهما وتثنية « ذا » و « تا » أن يقال : اللذانِ واللتيانِ
وذيانِ وتيانِ ، كما يقال القاضيانِ — يائبات الياء — وفتيانِ — بقلب
الألف ياء — ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى والمعرّب ، فحذفوا الآخر ،
كما فرقوا في التصغير ، إذ قالوا : اللذيانِ واللتيانِ وذيانِ وتيانِ ، فأبقوا الأوّل
على فتحه ، وزادوا ألفا في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير ، وتميم وقيس تشدد
النون فيهما تمويصاً من المحذوف أو تأكيذاً للفرق ، ولا يختص ذلك بحالة

= وَإِنَّ الَّتِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
فإن الكلام يدل على أنه أراد « وإن الذين حانت بفلج دماؤهم » حذف النون ،
ونظيره قول الراجز :

يَا رَبِّ عَبَسَ لَا تَبَارَكَ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيَمِنْ قَعْدٍ
* إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ *

فإن الكلام يدل على أنه أراد « إلا الذين قاموا » والنون تحذف من التثنية والجمع
في الموصولات كالشاهدين ٤٣ و ٤٤ الآيتين لطول الاسم الموصول بالصلة والمائد ،
وسبب في هذا الكلام موضعا .

- (١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر
- (٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء
- (٣) من الآية ١ من سورة المجادلة
- (٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة

الرفع خلافاً للبصريين ؛ لأنه قد قرئ في السبع (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ ^(١))
 (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ) ^(٢) بالتشديد ، كما قرئ (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) ^(٣) ،
 (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) ^(٤) ، وَبَلَحَرِثُ بْنُ كَعْبٍ وبعضُ ربيعةٍ يحذفون نون
 اللذان واللتان ، قال :

٤٣ - * أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ الْأَذَا * *

(١) من الآية ٢٩ من سورة فصلت .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة القصص

(٣) من الآية ١٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

٤٣ - هذا صدر بيت من الكامل ، وهو للأخطل التغلبي النصراني ، واسمه
 غياث بن غوث ، من كلمة يهجو فيها جريرا ، وعجزه قوله :

* قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ *

اللغة : « بنى كليب » أراد بهم قوم جرير ، وأبوهم كليب بن يربوع « عمي »
 مثنى عم مضاف إلى ياء التكلم ، والعم : أخو الأب ، وأراد بعميه أبا حنش عصم بن
 النعمان ، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول ، ودوكس
 ابن القدوكس ، وقيل : عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند
 « الأغلال » جمع غل - بضم الغين المعجمة ، بزنة قفل وأفقال - والفل : حديدة تجعل
 في عنق الأسير . ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق ، وقال « وعمي
 - بالثنية - هما هذيل بن هيرة وهذيل بن عمران الأصغر » وهو كلام خال عن
 التحقيق والرجوع إلى الرواية .

المعنى : يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد ، وأن منهم اللذين قتلوا
 ملكين عظيمين واستنقذا منهما الأسارى .

الإعراب : « أبني » الهمزة حرف لنداء القريب ، بنى : ماضى منصوب بالياء نابعة
 عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وبنى مضاف و« كليب » مضاف إليه « إن »
 حرف توكيد ونصب « عمي » اسم إن ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور =

وقال :

— ٤٤ — * هُمَا الْآنَا نَوَ وَلَدَتْ نَعِيمٌ *

ولا يجوز ذلك في ذَانٍ وَتَانٍ لِلإلباس .

= ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، وباء التكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «الذَّا» خبر إن «قتلا» قتل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «الملوك» مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة «ومسككا» الواو عاطفة ، فكك : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع «الأغلا» مفعول به ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها عطفت على جملة الصلة .

الشاهد فيه : قوله «الذَّا» حيث حذف النون من مثنى الذى المرفوع ، وقد عرفت في إعراب البيت أن قوله «الذَّا» خبر إن .

وإنما استجاز بلعثر بن كعب أجمعون وبعض بنى ربيعة حذف نون «الذَّان» وحذف نون «اللتان» لأن الموصل لما طال بالصلة والعائد أرادوا تقصيره لكون الصلة والموصول كالشئ الواحد . واعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين إلا في حالة الرفع ، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون «الدين» جمع الذى في لغة من جاء به بالياء ، وفي لغة من جاء به الواو ، فأما الأول فنه قول الشاعر في بعض تخريبجانه ، وقد أنشدناه من قبل :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وخرج عليه بعض العلماء قول الله تعالى : (وخضمت كالذى خاضوا) فقد زعموا أن التقدير : وخضمت كالذين خاضوا ، وأما الثانى فنه قول الشاعر :

نَحْنُ الْقَوْمُ بِمُكَاطِرٍ طَيَّرُوا شَرَّارًا مِنْ رُؤُسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالمَصَاقِيلِ
قالوا أراد «نحن القوم» على لغة من جاء به بالواو في حال الرفع - وستأتى مشروحة - حذف النون تخفيفا .

— ٤٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ينسب إلى الأخطل التغلى صاحب الشاهد السابق ، وبعده قوله :

= * لَقِيلَ فَخَرُّ لَهُمْ صَمِيمٌ *

= اللغة : «ميم» اسم قبيلة ، وأبوها ميم بن مر بن أد بن طابخة ، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب « غر » الفخر - بفتح فسكون هنا ، وقد تحرك خاؤه ، ومله الفخار والفخارة -- بفتح فاهما - هو التمدح بالحصل ، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة « صميم » خالص لاشائنة تشوبه أصلا .
المعنى : يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما ميم لكان لميم بهذه الولادة الفخر الذي لا يشوبه شيء .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «اللتا» اسم موصول خبر المبتدأ «لو» حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «ولدت» ولد: فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث الفاعل «ميم» فاعل ولد ، مرفوع بالضممة الظاهرة «لقل» اللام واقعة في جواب لو ، قيل : فعل ماض مبنى للمجهول «غر» خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هذا غر «لهم» جار ومجرور متعلق بفخراؤ محذوف صفة له «صميم» صفة لفخر ، ويجوز أن يكون قوله «غر» مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقا بمحذوف خبر ، والذي سوغ الابتداء به مع كونه نكرة شيآن : أحدهما وصفه بصميم ، وثانيهما كونه في معنى الفعل نحو (سلام على إلباسين) ونحو «عجب لك» وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل لقل ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «اللتا» حيث حذف النون من مثق التي المرفوع ، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل ، وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز في لغة بلعرب بن كعب أجمعين وبعض بني ربيعة ، وأن الذي حفظه العلماء عنهم حذف النون من المثق المرفوع ، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثق المنصوب والمخفوض .

فإن قلت : فما عسى أن يكون السر في تجويزهم الحذف من المثق في حالة الرفع دون حالتي النصب والخفض ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن امتناع التباس المثق بالمفرد في حالة الرفع قد أباحت لهم الحذف ، وإن جواز التباس المفرد بالمثق في حالتي النصب والجر هو الذي =

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات ، وفي نون الإشارة لفتان .
ولجمع المذكر كثيراً ولغيره قليلاً « الألى » مقصوراً ، وقد يُمدُّ ، و « الذين »
بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعاً ، وهو لغة هذيل أو عقييل ، قال :
* نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا *

= منهم من الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت « إن التي لو ولدت تميم لكان لتميم بذلك
الفخر كل الفخر » لم يدر أردت المفرد فلا حذف ، أم أردت المثنى فحذفت النون ؟
ولهذا تجدهم لم يحشوا في « ذان » و « تان » بحذف النون ؛ لأن حذفها في حال الرفع
يوقع في اللبس فلا يدرى أمتنى أراد التكلم أم مفرداً .
فإن قلت : فكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لابد أن تشمل على
ضمير يربط الموصول بالصلة ، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقاً للموصول في إفراده
وتثنيته وجمعه ، فأنا آمن - بوجود هذا العائد - من التباس المفرد بالمثنى ؟
فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء ! فإن هذا
الضمير - وإن يكن مما لا بد منه - غير واجب الذكر ، بل قد يكون مذكوراً ، وقد
يكون محذوفاً وهو مراد ، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الكلام كما في المثال الذي
ذكرناه لك ، ثم إن الصلة لا يجب أن تكون جملة يظهر فيها الضمير أحياناً ، بل قد
تكون الصلة ظرفاً نحو أن تقول « إن الذي - أو التي - عندك من قوم صالحين » فلا
يدرى المخاطب أمفرداً أردت أم جمعا ، فلما كان الالتباس حادثاً في كثير من صور
الكلام امتنعوا من الحذف ، فتفهم هذا القول والله يرشدك .

٤٥ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلفت كلمة العلماء في نسبة هذا البيت
إلى قائله اختلافاً كثيراً ؛ ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل
سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى
رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه . وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا وَلَمْ نَدْعِ لِسَارِحِ مَرَاحَا
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مُفَاخَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاخَا

= * لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَاخَا *

ولجمع المؤنث « اللاتي » و « اللاتي » وقد تحذف ياؤهما ، وقد يتقارض
الآلي واللاتي ، قال :

٤٦ — * نَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْآلِي كُنَّ قَبْلَهَا *

= اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة
أبو زيد في نوادره على الوجه المشهور في لغة عامة العرب « نحن الذين » وقوله « صبحوا »
معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجري قول الله
تعالى : (فأخذتهم الصيحة مصبحين) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان
بمعناه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم
« ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم -
قد أريق حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاهنة ،
وهو بزنة غراب . وجعله العيني وتبعه البغدادي بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم
وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبره « صبحوا »
فعل وفاعل ، والجملة لاجل لها صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان يتعلقان بقوله « صبحوا »
ويوم مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون
حالا بتأويل المشتق ، أى : مغيرين ، وقوله « ملحاحا » نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كالواو كان جمع مذكر
سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » في حالة الرفع ومجىء « الذين » في حالتي
النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن
الصواب ، والصحيح أنه مبنى على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء .
٤٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى مجنون ليلى قيس بن ملوح العامري ، ولم أجسده في
ديوان شعره ، ووجدت صاحب تزيين الأسواق (٦٥/١) قد نسب إليه ثالث ثلاثة
آيات ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :

= أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بَعْضَ لَةٍ مِنْ الْأَرْضِ لَا مَالَ لَدَى وَلَا أَهْلُ
وَلَا أَحَدٌ أَفْضَى إِلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا الْمَطِيَّةُ وَالرَّحْلُ

اللفظة : « عها » تقول : محوت الكتابة أمحوها محوا - من باب نصر - إذا أزلتها
« الأولى كن قبلها » أراد النساء اللاتي عرفهن وأحبهن من قبل أن يتعرف إلى ليلي
« وحلت مكانا - إلخ » أراد أن حبها لم يكتب بأن أزال كل أثر في قلبه لمن كان قبلها ،
بل زاد على ذلك أن حل مكانا كان فارغا من الهوى .

الغنى : أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه ، وأنه غطى على كل حب
كان قبلها ، وأنه لم يترك له متصرفا .

الإعراب : « عها » فعل ماض « حبها » حب : فاعل عها ، وحب مضاف وضمير الغائبة
مضاف إليه « حب » مفعول به ، وحب مضاف و « الألى » اسم موصول مضاف إليه
« كن » كان : فعل ماض ناقص ، وتون النسوة العائد على الألى اسمها « قبلها » قبل :
ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ،
وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل
ماض ، والتاء علامة على تأنيث الماعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي
« مكانا » مفعول به لحل « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المكان « حل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب
فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وجملة الفعل ونائب فاعله في
محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان « من » حرف
جر « قبل » ظرف زمان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور
متعلق بمحل المبني للجهول .

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة
الإناث العاقلات والدليل على ذلك شيآن : أولهما الغنى ، فإنه يريد أن حب هذه المرأة
قد أزال حب النساء الألى كن قبلها ، وثانيتهما الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله
« كن قبلها » فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث . =

أى حب اللاتى ، وقال :
 ٤٧ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْإِلَاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا
 أى الذين .

= ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرَكُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا
 والأصل فى « الأولى » أن يستعمل فى جمع الذكور ، نحو قول الشاعر :
 رَأَيْتُ بَنِي عَمِّ الْأُولَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ
 وسند كره له شاهدا آخر - كما سند كره للممدود شواهد - مع شرح الشاهد التالى
 ٤٧ - هذا البيت من الوافر ، وهو لرجل من بنى سليم لم يعبه العلماء .
 اللغة : « أمن » أيعل تفضيل من قولهم « من عليه » إذا أنعم عليه « مهدوا » -
 بفتح الهاء مخففة - من قولك « مهدت الفراش مهدا » إذا بسطته ، ووطأته ، وهبأته
 ومن هنا سمي الفراش مهدا لوثارته وبسطه ، وقال الله تعالى : (فَلَا تُفْسِدُوا مِمَّا مَهْدُونَ)
 أى : يوطئون . ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى : تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع
 حجر - بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها - وهو حضن الإنسان . ويقال « نشأ فلان فى
 حجر فلان » - بكسر الحاء أو فتحها - يريدون فى حفظه وستره ورعايته .
 المعنى : ليس آبأؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا
 كالهد - أكثر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .
 الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آبأؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف
 والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما
 جار ومجرور متعلق بأمن ، وقوله « الإلء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف
 تحقيق « مهدوا » فعل وفاعل ، والجملة لاجل لها صلة الموصول « الحججورا » . فعول
 به لقوله مهدوا ، والألف للإطلاق .
 الشاهد فيه : قوله « الإلء » حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء ، فجاء به وصفا
 لآباء ، وهو قليل ، وإنما يطلق عليهم أصالة « الألى » مقصورا أو ممدودا ، فمن الأول
 قول أبى ذؤيب الهذلى :

=

والمشترك ستة : مَنْ ، وما ، وأى ، وأل ، وذو ، وذا .
 فأما « مَنْ » فإنها تكون للعالم ، نحو (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)^(١)
 وغيره في ثلاث مسائل :
 أحداها : أن يُنَزَلَ منزلته نحو (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ)^(٢) وقوله :
 * أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ * — ٤٨

= وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحَدَا الْقَبْلِ
 والاستشهاد هنا في قوله « الْأَلَى يَسْتَلْثِمُونَ » ومن الثاني قوله خلف بن حازم :
 إِلَى التَّفَرِّعِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرُّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ
 وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :
 أَبِي اللَّهِ لِلشِّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ بَوْمًا صِقَالَهَا
 (١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .
 (٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف .

٤٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وهو مع بيت آخر سابق عليه هكذا :
 بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
 أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ
 والبيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين . وقد جاء بهما المؤلف تمثيلا
 لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا فيمثل بشعر المتنبي والبحتري
 وأبي تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلي ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت
 الشاهد ثابتا في كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس ، وذلك من
 خلط الرواة .

اللغة : « سرب » السرب : جماعة الأطباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » طائر
 « جدير » لائق وحقيق « هويت » - بكسر الواو - أى أحببت .
 الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق بـ « بكيت » ،
 وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق بـ « بكيت » مبنى على =

وقوله :

٤٨- أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَثِيهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ الْخَالِي
فَدُعَاءُ الْأَصْنَامِ وَنِدَاءُ الْقَطَا وَالظَّلَلُ سَوَّغَ ذَلِكَ .

= السكون في محل نصب « مرزن » فعل وفاعل « بي » جار ومجرور متعلق بمر
« فقلت » فعل وفاعل « ومثلي » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف
إليه « بالسكاء » جار ومجرور متعلق بقوله « جدير » الآي « جدير » خبر المبتدأ
« أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب
مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » مبتدأ « يعير »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ « جناحه » جناح : مفعول به ليعير ، والضمير مضاف إليه « لعل » لعل :
حرف ترج ونصب ، والياء اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول مبني على
السكون في محل جر يلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطيير » الآي « قد » حرف
تحقيق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والمائد إلى الموصول
محذوف ، والتقدير : إلى من قد هويته « أطيير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « من يعير » حيث استعمل « من » في غير العاقل ، فأطلقه على
القطا ، لأنه ناداه أول الأمر بقوله « أسرب القطا » والنداء معناه طلب إقبال من
تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم
الإقبال ويصنعه ، فلما تقدم بنداؤه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل إلا
في العقلاء بحسب وضعه . ومثل ذلك الشاهد الذى يلى هذا وهو قول امرئ القيس
ابن حجر الكندى :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَثِيهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ الْخَالِي
٤٩- هذا بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر

الكندى .

اللمة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في الجاهلية ، كانوا يقولون : عم =

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « مَنْ » نحو (كَمَنْ لَا يَخْلُقُ)^(١) لشُمُوله الآدميين والملائكة والأصنام ، ونحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ

= صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، ويقولون : انعم صباحا ، وانعم مساء . وقد اختلفوا في « عم » فقال بعض أهل اللغة : هو فعل أمر من المثال الواوى وماطيه وعم ، وقال بعضهم : بل هو مقتطع من « انعم » بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها « الطلل » كل ما بقى شاخصا مرتفعا من آثار ديار الأجنة ، وأما ما بقى فيها لاصقا بالأرض فهو الرسم « البالى » اسم فاعل من بلى الشيء يلى - على مثال رضى يرضى - إذا أصابه البلى « العصر » بضمين - لمة في العصر بفتح فسكون « الحالى » الماضى

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « صباحا » ظرف زمان منصوب بعم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الطلل » نعت لأى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له « من » اسم موصول فاعل يعمن ، مبنى على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه حوازا تقديره هو يعود على الاسم الموصول « في العصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « الحالى » نعت للعصر . والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة من .

الشاهد فيه : قوله « يعمن من - إلخ » حيث استعمل « من » الموصولة في معنى المفرد المذكور غير العاقل ، لأن المراد بها ههنا الطلل البالى ، والأصل في « من » أن يكون استعمالها في العاقل ، وإنما استعملت هنا في غيره مجازا . والذي مهد لهذا التجويز نداء الطلل من قبل في قوله « أيها الطلل » فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء ، إذ لا ينادى ولا يدعى إلا العاقل ، لأن الفرض من النداء إقبال من تناديه عليك ، والفرض من الداء إجابة من تدعوه ، فتفهم ذلك واحفظه .

(١) من الآية ١٧ من سورة النمل

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ (١) ونحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ) (٢) فإنه يشمل الآدمي والطائر .

الثالثة : أن يقترن به في عموم فصل بمن ، نحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ) (٣) و (مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) (٤) لاقتراحهما بالعاقل في عموم (كل دابة) (٥) .

وأما « ما » فإنها لما لا يعقل وحده ، نحو (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ) (٦) وله مع العاقل نحو (سَبَّحَ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) (٧) ولأنواع مَنْ يعقل ، نحو (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ) (٨) وللمُبْهَمِ أمره كقولك وقد رأيت شبحاً : « انظرْ إلى ما ظهر » .

والأربعة الباقية للعاقل وغيره ؛ فأما « أَيْ » فخالف في موصوليتهما ثعلب ، ويردّه قوله :

— ٥٠ — * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

- (١) من الآية ١٨ من سورة الحج . (٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .
(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل . (٤) من الآية ١ من سورة الحشر .
(٥) من الآية ٣ من سورة النساء .

٥٠ - هذا عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكِ *

والبيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ، أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بني » مفعول به للقي ، =

ولا نضاف إنسكرة خلافاً لآين عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقْبَل مُتَقَدِّم ^(١)

= وبني مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة على جواب الشرط ، وسلم: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالتين ، فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «هو أفضل» وجلة المبتدأ وخبره لاهل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «أهم أفضل» حيث أتى بأى مبنية على الضم - في الرواية المشهورة الكثيرة - فدل على أنها موصولة ، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية ، وإنما بنيت هنا لكونها مضافة ، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذى قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويوه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: أنها تأتي موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما : أن تكون مضافة لفظا ، والثانى أن يكون صدر صلتها محذوفا . وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويوه - إلى أن أيا لاتجىء موصولة ، وهى إما شرطية وإما استفهامية ، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها معربة في جميع الأحوال : أضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن «أهم» في هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل ، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر ، وتقدير الكلام عنده: فسلم على شخص مقول فيه أهم أفضل . وفى هذا التقدير من التكلف ما يبعثنا على عدم الأخذ بالقول الذى استوجبه .

(١) اشترطوا في العامل في «أى» الموصولة شرطين ، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل ، والثانى أن يقدم عليها في الكلام ، أما شرط الاستقبال فستكلم على تعليله في الكلام على عبارة الكسائى المشهورة «أى كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فإنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية في نحو قوله تعالى (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) والاستفهامية في نحو قوله =

نحو : (لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) خلافاً للبصريين ،
وسئل الكسائي : لم لا يجوز « أعجبنى أيُّهم قام ؟ فقال : أى كذا خُلِقَتْ »^(٢) ،
وقد تؤنث وتثنى وتجمع ، وهى معربة ؛ فقليل مطلقاً ، وقال سيبويه : تُبْنَى
على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : (أَيُّهُمْ
أَشَدُّ)^(٣) وقوله :

== سبحانه (فأى آيات الله تنكرون) فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل
فيها ما قبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها لصارت حشواً أى فى وسط
الكلام ؛ وذلك يخالف وضعها ، ولهذا لما كان مذهب الخليل أن « أى » لا تكون
موصولة وأنها فى الآية الكريمة (أيهم أشد) استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة
عما قبلها ، وأن يجعلها مبتدأ ، وأن يقدر لما قبلها معمولاً محذوفاً ، على ما شرحناه لك فى
شرح الشاهد .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) « خلقت » أراد أن وضعها على هذا ، ووجه ذلك ابن السراج بأن « أيا »
وضعت على أن تستعمل فى مبهم ، وأنت لو قلت « يعجبني أيهم يقوم » كنت كأنك قد
قلت : يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام فى المستقبل كأننا من كان ، أما لو قلت
« يعجبني أيهم قام » والفعل الماضى يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم - فإن للمعنى
حينئذ : يعجبني الشخص المعين الذى وقع القيام منه ، فيكون ذلك مخالفاً لما وضعت أى
على أن تستعمل فيه ، ووجه ذلك ابن الباذى بماتوضيحه أن الزمان المستقبل لا يدرك
مقطعه (أى منتهاه) ولا مبدؤه ، فهو مبهم تام الإبهام ، وأما الماضى والحال فإنهما
محصوران لانقطاع الماضى ولحضور الحال ، والفعل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم
هو الفعل المضارع ، فلما كانت « أى » موضوعة على أن تكون مهمة فى استعمالها لم
يصلح لها الماضى وصلح لها المضارع ، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لا يضرنا ؛ لأننا
لم ندع أن إبهامها واحد ، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب
التعيين .

• عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ • (١)

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر .

وأما « آل » فنحو (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ) (٢) ، ونحو (وَالسَّقْفِ
أَرْفُوعٍ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ) (٣) وليست موصولا حرفياً خلافاً للمازى ومن
واقه ، ولا حرف تعريف خلافاً لأبى الحسن .

وأما « ذو » فخاصة بطي ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله :

• فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا (٤) •

فيمن رواه بالياء ، والمشهور أيضاً أفرادها وتذكيرها كقوله :

(١) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به (وهو الشاهد
رقم ٥٠) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٥ من سورة الطور .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• فَإِمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ •

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحاً في باب العرب والبنى من هذا الكتاب (وهو
الشاهد رقم ٧) وقد منا ذكر قائله والأبيات التي ترتبط به في المعنى . ومكان الاستشهاد
فيه قوله « من ذى » فيمن رواه بالياء ، فإنه يدل على أن « ذو » الموصولة قد تكون
معربة لإعراب « ذى » بمعنى صاحب . بالواو رفعا ، وبالياء جرا ، وبالألف نصبا ، والذي
رواه بالياء هو أبو الفتح بن جنى في كتابه المحتسب ، وهذه الرواية التي تقتضى الإعراب
مشكلة ، لأن سبب البناء - وهو شبهها بالحرف شبها افتقاريا - موجود في هذه الكلمة
ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب .

* وَبَثْرَى ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ *

— ٥١ —

٥١ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي *

وهذا البيت من كلمة لسان بن الفعل الطائي ، أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، وكان بنو جرم من طيء وبنو هرم بن العشراء من فزارة قد لج بهم الخصام في شأن ماء من مياهمهم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك وإلى المدينة ، وكان صهرا للفراريين ، نخشى الطائيون أن يميل في حكومته إلى أصهاره ، فبرك سنان بن الفعل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي منها بيت الشاهد .

اللمعة : « ذو حفرت » أراد التي حفرتها « وذو طويت » أراد التي طويتها ، وطى البئر : بناؤه بالحجارة

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن ، وهو مضاف وأب من « أبي » مضاف إليه ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجدى » الواو عاطفة ، وجد : معطوف على أبي ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبثرى » الواو الاستئناف ، بثر : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ذو الموصولة « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابقة « طويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، وقد حذف العائد على الموصولين من جملة الصلة ، وأصل الكلام : وبثرى ذو حفرتها وذو طويتها ، ويجوز أن تكون الواو في « وبثرى » عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت « بثرى » على اسم إن و « ذو حفرت » على خبر إن ؛ فيكون من العطف على معمولى عامل واحد ، وهو مما لا نزاع في جوازه .

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل « ذو » في الجملتين اسما موصولا بمعنى التي ، وأجراه على غير العاقل ، لأن المعنى والمقصود بذو في الموضعين البئر ، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث ، وهى غير عاقلة ، وذلك واضح ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكر العاقل قول قوال الطائي :

=

وقد ثَوَّنْتُ وَتَنَّنِي وَتَجَمَّعَ ، حكاه ابن السراج^(١) ، ونازعَ في ثبوت ذلك ابنُ مالكٍ ، وكلُّهم حكى « ذَاتُ » للمفردة ، و « ذَوَاتُ » لجمعها ، مضمومتين ، كقوله : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ »^(٢) وقوله :

== فَقَوْلَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ
يريد : فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيا ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال هذا أيضاً :
أَظْنُكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِثَّتَ طَالِبَا سَتَلْقَاكَ بَيْضُ لِلنَّفُوسِ قَوَابِضُ
أراد دون المال الذي جثت طالبه ، ومنه الشاهد السابق ، فإن المراد : حسي من المال الذي عندهم ما كفانا .

(١) هذه لغة جماعة من طيء ، يقولون في المفرد المذكور « ذو قام » وفي مثناه « ذوا قاما » وفي جمعه « ذووقاموا » وفي المفردة المؤنثة « ذات قامت » وفي مثناها « ذواتا قامتا » وفي جمعها « ذوات فن » وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيء ذكر ذلك في كتابه الأصول ، وتبعه في هذا ابن عصفور في كتابه المقرب ، ونازعهما العلامة ابن مالك في شرح التسهيل ، فأنكر أن تكون هذه لغة جميع طيء ، ولكنه لا ينكر أن بعض طيء يقولون ذلك ، ولما كانت عبارة ابن هشام لاتص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك .

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيء ، وقد رواه الفراء في لغات القرآن قال : سمعنا أعرابيا من طيء يسأل ويقول « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ - إلخ » اهـ ، يريد الأعرابي أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به ، والكرامة التي أكرمكم الله بها - فأنت تراه قد بنى « ذات » على الضم ، وأما « به » الأخيرة فهي بفتح الباء وسكون الهاء ، أصلها « بها » بياء الجر للكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة ، فألقى حركة الهاء وهي الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها ، وحذف ألف « ها » ووقف بالسكون .

* ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ *

- ٥٢ -

٥٢ - هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل معين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العيني إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤبة، وقبله في رواية الجميع :

* جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ *

اللغة : « أينق » جمع ناقة ، ولسيويه في هذه الكلمة مذهبان ، أحدهما أن أصلها أنوق - بضم الواو - فقدمت الواو على النون فصارت أونقا - بسكون الواو - ثم قلبت الواو ياء للتخفيف فصارت أينقا - على وزن أعقل - في الكلمة على هذا الوجه قلب مكافئ وإعلال بالقلب . والمذهب الثاني أن أصلها أنوق - بضم الواو كالأول - فحذفت هذه الواو ، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التي هي النون فصارت الكلمة أينقا - على وزن أيفل - في الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التعويض في غير موضع العوض من الكلمة « موارق » أراد سريعات السير ، وأصل هذه الكلمة قولهم : مرق السهم من الرمية يمرق مروقا ، إذا نفذ وأسرع ، ويروى في مكانه « سوابق » جمع سابقة « ذوات » أى اللاتي « ينهضن » يقمن أو يسرعن « سائق » اسم فاعل من السوق بفتح السين .
المعنى : يصف إبلاها بأنها مختارة منتقاة ، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لا يحتجن إلى سائق ،

الإعراب : « جمعها » جمع : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير القائبات مفعول به « من أينق » جار ومجرور متعلق بجمع « موارق » صفة لأينق « ذوات » صفة ثانية لأينق مع أن « أينق » نكرة و « ذوات » اسم موصول معرفة ، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون تخالف النعت والمنعوت في التعريف والتسكير إذا كان النعت للمدح أو الذم ، وعلى مذهب البصريين الذين لا يميزون ذلك يحتمل وجوها من الإعراب ، فإنه يجوز أن يكون « ذوات » بدلا من أينق ، ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف كأنه قال : هن اللواتي « ينهضن » فعل مضارع مبني على السكون لانصالة بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله لاجلها =

وحكى إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات^(١) .

* * *

وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة نحو « مَنْ ذَا الذَّاهِبُ ؟ » و « مَاذَا التَّوَانِي ؟ »^(٢) .

والثاني : ألا تكون مُلغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » في نحو

= من الإعراب صلة الاسم الموصل « بغير » جار ومجرور متعلق بـ « ينهضن » . وغير مضاف و « سائق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهضن » حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتي ، وبناء على الضم ، وصلته جملة « ينهضن بغير سائق » .

هذا ، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون « ذوات » في هذا الشاهد بمعنى اللواتي ، وقال : هي بمعنى صاحبات ، وأضيفت إلى الفعل بتأويله بالصدر ، وكأنه قد قال : ذوات نهوض بغير سائق ، كما قالوا « اذهب بذى تسلم » وهم يريدون اذهب بذى سلامة ، وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هن ذوات نهوض بغير سائق ، ومعناه هن صاحبات سبق .

(١) أما ذات فخكى إعرابها بالحركات أبو حيان في الارتشاف ، وعليه ترفع بالضمه وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة ، مع التنوين في الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة ، وأما ذوات فخكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبي ، وعليه ترفع بالضمه وتجر بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة بجمع المؤنث ، وتنون في الأحوال الثلاثة أيضاً .

(٢) إنما كانت « ذا » في هذين المثالين غير موصولة لأن ما بعدها فيهما اسم مفرد ، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل ، ومقلم تصلح لأن تكون موصولة كانت اسم إشارة إذ هي لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين ، فإذا اتنى أحدهما ثبت الآخر .

« مَاذَا صَنَعْتَ » ^(١) كما قَدَّرَهَا كذلك من « قَالَ عَمَّاذَا تَسْأَلُ » فَأَجَبَتْ
الْأَلْفَ لَتَوْسُطِهَا ، وَيَجُوزُ الْإِلْغَاءُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ مَالِكٍ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ ،
وَهُوَ تَقْدِيرُهَا زَائِدَةٌ ^(٢) .

(١) ههنا فائدة ، وحاصلها أن « ماذا » التي تركبت فيها « ما » مع « ذا » وصارتا
كلمة واحدة دالة على الاستفهام : هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل
فيها ما قبلها ؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن
العامل فيها ؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها ، وكلما كانت قبل التركيب لا يجوز
أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب ، فكما لا تقول « صنعت ما » لا يجوز أن تقول
« صنعت ماذا » ، ومن العلماء من قال : تختص « ماذا » من بين أدوات الاستفهام بجواز
تقديم العامل فيها عليها ، وهو الذي نرجحه ، ونستدل عليه بحديث رواه البغوي في
مصاييح السنة (١/٥ بولاق) في إسلام عمرو بن العاص ، وفيه أن عمرًا قال للنبي
صلى الله عليه وسلم : أريد أن أشرط ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تشتيط
ماذا » وبما روى في حديث الإفك أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول « أقول ماذا »
و « أفعل ماذا » فأعرف هذا واحرص عليه .

(٢) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها .
الأول : أن المؤلف ذكر لإلغاء « ذا » معنيين ، أحدهما أن تركب مع ما بحيث
يصيران كلمة واحدة دالة على الاستفهام ، والثاني أن تعتبر « ذا » زائدة ، و « ما »
اسم استفهام .

الأمر الثاني : أنك إذا قلت « ماذا صنعت » واعتبرت « ذا » موصولة كانت « ما »
اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة « صنعت » لا محل لها
من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء الذى صنعت ، فإن
اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الأول كان « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون في محل
نصب مفعول مقدم ، وصنعت : فعل وفاعل ، وكأنك قلت : أى شيء صنعت ، وإن
اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الثاني كان « ما » وحده اسم استفهام مبنى على السكون
في محل نصب مفعول مقدم ، و « ذا » زائد - والأظهر أنه لا يدل على شيء ولا معنى
له ، لأن هذا حكم الزائد .

والثالث : أن يتقدمها استفهام بما باتفاق ، أو يَمَنُّ على الأصح ، كقول ليبد :

• أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوِلُ • — ٥٣

= الأمر الثالث : أن المؤلف ذكر تركب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما ، ولم يصرح بأن « ذا » تركب مع من ، كما لم يصرح بأن « ذا » تزد مع من ، والذي وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلبا لا يميزان تركب « ذا » مع من ، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما ، وعلا هذا الحكم بأن ما أكثر إيهاما من « من » فيحسن فيها أن تجعل مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر لحناها ، هذا من جهة التركيب ، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لا يابون القول بزيادة الأسماء ، والبصريين لا يميزون زيادة الأسماء ؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلا لجاز لنا أن نقول : إن الكوفيين يميزون أن تكون « ذا » زائدة مع من ، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك ، ويقوى ذلك أنهم صرحوا بزيادة « ذا » مع ما ، كما نقول : إن البصريين لا يميزون ذلك كما لم يميزوا زيادة « ذا » مع ما .

الأمر الرابع : أنه يدل على اعتبار « ذا » موصولة أو ملغاة مجيء البدل بعدها ، فإن كان البدل مرفوعا كما في بيت ليبد (الشاهد ٣٣) دل على أن ذا موصولة وسنبين لك وجهه في شرح البيت ، إن شاء الله ، وإن كان البدل منصوبا دل على إلغاء « ذا » واعتبار الاستفهام مفعولا مقدما .

٥٣ — هذا صدر بيت من الطويل لليبد بن ربيعة العامري ، وعجزه قوله :

• أَنَحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ •

اللمة : « يحاول » من المحاولة ، ومع استعمال الحيلة ، ومعى الحذق في تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » يطلق النحب - بفتح النون وسكون الحاء - على عدة معان ، منها الذر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول : اسألوا هذا الحريص على الدنيا المهم بها الذى لا يدع طريقاً إلا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذى هو سادر فيه ، أهو نذر أوجبه على نفسه فهو دائب على العمل لإنفاذه أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ =

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « تسألان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ،
وآلف الاثنين فاعل « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم
موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا الموصولة ،
والعائد ضمير منصوب يحاول محذوف : أى ما الذى يحاوله « أنحب » الممزة حرف
استفهام ، نحب : بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وبديل المرفوع مرفوع « فيقضى »
الفاء حرف عطف يقضى : فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
« أم » حرف عطف ، « ضلال » معطوف على نحب « وباطل » معطوف على ضلال .
الشاهد فيه : قوله « ماذا يحاول » حيث استعمل « ذا » موصولة بمعنى الذى ،
وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، وأنى لها بصلة هى جملة « يحاول » ، على ما بيناه
فى إعراب البيت .

فإن قلت : فلم لا يكون « ماذا » اسم استفهام وتكون « ذا » قد ألغيت لتركها
مع « ما » حتى صارتا كلمة واحدة ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : لو كان الشاعر قد ركب « ذا » مع « ما » وصيرهما كلمة
واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ فتكون
منصوبة المحل ، وإنه ليمنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعاً ، فإن رفع البدل يدل على
أن البدل منه مرفوع ، فأتضح أن هذا الوجه لا يجوز فى هذا البيت ، وكذلك كل
ما جاء على نهجه .

فإن قلت : فلماذا تلتزمون أن يكون « ماذا » مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ وهلا
جعلتم « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره ؟ وعلى هذا يكون البدل مطابقاً
للبدل منه ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : إننا لو جعلنا « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره
لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفاً ، وحذف الرابط فى مثل ذلك ضعيف
حتى أباه سيويوه ولم يجوزّه ، فلما لزم - إذا سرنا على ما أردت أن تسير عليه - ارتكاب
هذا الوجه الضعيف الذى أباه شيخ النحاة - لم نرض هذا الوجه من الإعراب = .

وقوله :

• فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ • ٥٤

= وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه اللمة ، ولم يصح الوجه الذي قبله لللمة التي بينا -
تعين أن يكون « ما » غير مركب مع « ذا » وأنهما كلمتان ، لا كلمة واحدة ، على
ما أوضاعه في إعراب البيت ، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوبا كما جاء في قوله
تعالى : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) لكان « ذا » مركبا مع « ما » وكان مجموعهما
مفعولا مقديما . ولو كان الفعل الواقع بعد « ذا » قد نصب مفعوله فقلت « ماذا يحاوله
الحب » لجاز أن يكون « ذا » قد ركب مع « ما » وأنهما جميعا كلمة واحدة مبتدأ ،
والجمله بعدها خبر في محل رفع ، فأما والبدل مرفوع ، والفعل غير ناصب للضمير ،
والأصل عدم التقدير ، فليس إلا ما ذكرنا .

ومثله قول العلاء بن حذيفة الغنوي :

وَمَاذَا عَلَيَّكُمْ إِنْ أَطَافَ بِأَرْضِكُمْ مُطَالِبُ دَيْنٍ أَوْ نَفْتَهُ حُرُوبُ

٥٤ - هذه قطعة من عجز بيت من المتقارب ، وهو بتمامه :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الطَّاعِنِينَ حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ ؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي ، ونسبه العيني إلى
أمية بن أبي الصلت ، والصواب ما قاله ابن مالك ، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١
بيتا لأمية بن أبي عائذ الهذلي يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وهي موجودة في شرح
أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري (ص ٥١٥) .

اللمة : « الطاعنين » جمع طاعن ، وهو اسم فاعل من ظمن بمعنى سار ، ضد أقام ،
وأراد بهم أحبابه الذين فارقه « حزين » وصف من الحزن ، وهو انقباض النفس
وانصرافها عما يسر « يعزى » يسلى ويبعث الصبر إلى نفسه ، وتقول : عزيت أعزيت
تعزيت ، مثل سليت أسليه تسليه وزنا ومعنى .

المعنى : يصف نفسه وما فعل به فراق أحبابه حيث غادروه كثيبا بلا قلب ، ثم سأل
عمن يعزيه ، فيقول : إن قلبي أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا المفارقون لئلا لفنا =
(١١ - أوضح المسالك)

والكوفي لَا يَشْتَرِطُ مَا وَلَا مَنْ ، واحتج بقوله :
 * أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ * —

= ومراجع أنسابهم ، وإن هذا القلب لحزين ، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنكاريا بمعنى النفي ، وكأنه قال : ليس له من يعزيه .
 الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « إن » حرف توكيد ونصب « قلبي » قلب : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر إن ، ولدى مضاف و « الظاعنين » مضاف إليه « حزين » خبر ثان لأن « فن » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ « يعزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا « الحزينا » مفعول به يعزى ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا .

الشاهد فيه : قوله « فن ذا يعزى » حيث أتى بهذا اسما موصولا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية ، وجاء لذا بصلة هي جملة « يعزى الحزين » .
 * — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَدَسٌ ، مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

والبيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، ويقال : إن ربيعة هو مفرغ نفسه ، وكان يزيد حليف قريش ، ولما ولي سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصعبه ، فأبى ورغب في صحبة زباد بن أبي سفيان ، ولكنه ما عثم أن كره البقاء معه ، فأتى عباد بن زياد في مسجدستان فأقام معه ، ثم ما لبث أن هجاه ، فأخذه عبيد الله ابن زياد أخو عباد فعبسه وعذبه . وبلغ ذلك معاوية بن أبي سفيان فأمر بإطلاقه ، وفي ذلك يقول كلمة منها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

طَلِيقُ الَّذِي نَجَّى مِنَ الْخُبُسِ بَعْدَمَا تَلَاَحَمَ فِي دَرْبِ عَلَيْكَ مَضِيقُ

ذَرَى أَوْ تَنَاسَى مَا لَقِيتُ ، فَإِنَّهُ لِكُلِّ أَنَاسٍ خَبِطَةٌ وَخَرِيقُ

اللقية : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، وربما سموا البغل نفسه عدسا « إمارة » حكم وولاية « طليق » =

= فصيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصاح حراً، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل وراكبه أولى «درب» بفتح فسكون - هو باب الطريق الواسع «مضيق» هو فاعل تلاحم قبله «خبطة» بفتح الخاء وسكون الباء - هو شيء كالركبة يأخذ قبل الشتاء، وفعله خبط - بالبناء للجهدول - «خريق» هي الريح الباردة الهبابة الشديدة، ويقال لها: خروق - بزنة صبور - أيضاً.

الإعراب: «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لعباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق «إمارة» مبتدأ مؤخر «أمنت» فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله «وهذا» الواو واو الحال، واسم الإشارة مبتدأ «تحميلين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء التثنية المخاطبة فاعله، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من اسم الإشارة على رأى سيويه الذي يجوز بحجى الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور «طليق» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، هذا إعراب البصريين وهو الذي ارتضاه جمهرة النحاة الآخرين، وتقدير الكلام عليه: أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه محمولا لك، وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له.

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحميلين طليق» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير والذي تحميلينه طليق، فذا: اسم موصول مبتدأ. وجملة «تحميلين» لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، وطليق: خبر المبتدأ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: (وما نلك يمينك يا موسى) قالوا: «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«تلك» اسم موصول بمعنى التي خبره، و«يمينك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة. وخرجوا عليه أيضاً =

أى : والذى تحملينته طابق ، وعندنا أن « هذا طليق » جملة اسمية ،
و « تحملين » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

فصل : وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد^(١) .

والصلة : إما جملة ، وشرطها : أن تكون خبرية ، معهودة ، إلا في مقام التهويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ « جاء الذى قام أبوه » ، والمبهمة نحو (ففَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)^(٢) ، ولا يجوز أن تكون إنشائية

= قول الله جل شأنه : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) وقوله تباركت آلاؤه : (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) وتقدير الآية الأولى عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، وتقدير الثانية عندهم : ها أنتم الذين جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ، وكل ذلك غير مسلم لهم .

(١) إنما افترقت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا يتم معناه في نفسه إلا بضميمة تنضم إليه ، وهذه الضميمة هي الصلة بشروطها التي سينص المؤلف عليها ، وإنما شرطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية - أى محتملة للصدق والكذب بالنظر إلى ذاتها ، لا بالنظر إلى التكامل - لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول أن يكون وصلة لنعت الاسم المعرفة بالجل ، ومن المعلوم أن الجملة لا تصلح للنعت بها إلا إذا كانت خبرية ، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب لأن الاسم الموصول في ذاته مبهم ، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئا ، هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهودا ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه) فإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة ، ومنه قوله تعالى (فثله كمثل الذى ينقى بما لا يسمع) وإن أردت التعظيم أبهمت الصلة ، كآية التي تلاها المؤلف .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه .

كـ « يَفْتُكُّهُ » ، ولا طلبية كـ « مَضْرِبُهُ » و « لَا تَضْرِبُهُ » ^(١) وإما شَيْهَمَا ،
وهي ثلاثة : الظرف المكاني ، والجار والمجرور ، التامان ، نحو « الذي
عندك » و « الذي في الدار » وَتَعَلَّقَهُمَا بِاسْتَقَرٍّ محذوفاً ، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحة - أي
الخالصة للوصفية - وتختص بالالف واللام ، كـ « ضارب » و « مضروب »
و « حَسَن » بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الأسمية ، كأَبْطَحٍ وأَجْرَعٍ وصاحب
وراكب ^(٢) ، وقد تَوَصَّلُ بمضارع ، كقوله :
* مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ ^(٣) *

(١) إنما استمع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلا من الإنشاء والطلب
ليس له خارج يدل عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، وإذا كان
أمرهما كذلك لم يكونا معمودين للمخاطب ، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم
فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن)
وقيل : الصلة هي جملة جواب القسم وهي خبرية فلا استثناء ، ويستثنى من الجملة الخبرية
جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذي ما أحسنه ، لأن في التعجب إبهاماً
فلا تصلح جملة لإزالة إبهام الموصول ، وبقي أنه يشترط في جملة الصلة ألا تكون مستدعية
لكلام قبلها نحو جاء الذي لكنه شجاع .

(٢) أما الأبطح فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب
على الأرض المنسعة ، وأما الأجرع فإنه في الأصل وصف لكل مكان متسع ، ثم غلب
اعما للأرض المستوية من الرمل التي لا تذبث شيئاً ، وأما صاحب فإنه في الأصل وصف
للفاعل ثم غلب على صاحب الملك ، وأما راكب فإنه في الأصل وصف لكل فاعل
الركوب ، سواء أ كان مراكوبة فرساً أم حماراً أم غيرها ثم غلب على راكب الإبل
دون غيرها ، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية ثلاثة أشياء ، الأول
أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات ، والثاني أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع
ولا تنصب ، والثالث أنها لا تتحمل ضميراً كما تتحملة الصفات .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحا (وهو الشاهد رقم ٣) فلا حاجة بنا إلى
إعادة شيء منه ، فارجع إلى الفصل الذي يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم .

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

فصل : ويجوز حذفُ العائدِ المرفوعِ إذا كان مبتدأً مخبراً عنه بمفرد^(١) ،

(١) أنت تعلم أن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسماً مفرداً ، فقولك « الذي ضربته » بمقام قولك محمد ، مثلاً ، ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها ، فأحياناً يحذفون الموصول وهم يريدونه ، وأحياناً يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحياناً يحذفون العائد ، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد .

فأما حذف الموصول فإن كان موصولاً حرفياً لم يحذف ، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف ، وإن كان الموصول اسماً فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يحذفون حذفه مطلقاً ، ومن العلماء من يحذف حذفه بشرط أن يكون معطوفاً على موصول آخر نحو قوله تعالى (آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) أى بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحداً ، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت :

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ
أى أمن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء ، لأن الذى يهجو ويُنصره ليس واحداً .

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد التسكيم الإبهام ، نحو قولهم « بعد التيا والتي » أى بعد الخطوة التى بلغت فطاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا
أى نحن الذين عرفوا .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، سواء أكان للموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز =

فلا يُحذفُ في نحو « جَاءَ الْإِذَا نِ قَامَا » أو « ضُرِبَا » لأنه غير مبتدأ ، ولا في نحو « جاء الذى هو يقوم » أو « هو فى الدار » لأن الخبر غير مفرد ؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدَلْ داليل على حذفه ، إذ الباقى بـمد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) ، ونحو (وَهُوَ الَّذِى فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)^(٢) ، أى : هو إلهٌ فى السماء ، أى : معبود فيها ،

= حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان غير أى أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى : فأما الكوفيون فاستدلوا بالسمع ؛ فتن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تماما على الذى أحسن) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السكيت : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها . ومن ذلك قول الشاعر :

لَا تَنُفُوْا إِلَّا الَّذِى خَيْرٌ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نُفُوسُ الْآلِى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا : التقدير : لا تنو إلا الذى هو خير . ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِدُّ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
قالوا : تقدير هذا البيت من يعز بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه . ومن ذلك قول

عدي بن زيد العبادى :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَّانِ فِي غَيْبِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكره ، فمن ذلك « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف . ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية ، وما بعدها خبرها والجملة فى محل نصب مفعول ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام ، وكلها عند البصريين شاذ

(١) من الآية ٦٩ من سورة صريم

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

ولا يكثر الحذف في صلة غير « أَيْ » إلا إن طَأَتْ^(١) الصَّلَّةُ ، وَشَدَّتْ قِراءة بعضهم (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)^(٢) ، وقوله :

٥٦ — * مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ *
والكوفيون يَقْدِسُونَ على ذلك .

(١) أنت تعلم أن « أَيْ » الموصولة ملازمة للإضافة إما لفظاً نحو « أيهم أشد » وإما تقديرًا نحو « أي أشد » فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما في اللفظ وإما في التقدير جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة ، فلم يشترطوا شيئاً في جواز حذف العائد الرفع من صلتها ، واشترطوا ذلك في صلة غير أَيْ لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها .
بقي أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة « ما » في قولهم « لاسيما زيد » إذا رفعت زيدا ؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب صلة ما ، والتقدير : ولاسى الذى هو زيد ، فحذف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة ، والحذف في هذا الموضع مقيس وليس بشاذ .
(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

٥٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَحِذُّ عَنِ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يفسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين . ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأقبوني (ش ١١٣) .

اللفظة : « يعن » بالبناء للمجهول لزوما كما هو المشهور في هذا الفعل — أَيْ : يهتم ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للمعلوم ، وتقول : عنى فلان بحاجتى يعنى بها فهو معنى ، ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه « الحمد » أراد به الثناء والشكر « سفه » هو رقة العقل وضعفه ، وأراد به لازمه ، وهو مقال السوء الناشئ عن سخف العقل وطيش الحلم « يحذ » يمل وينصرف .

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق الذى سنه أهل المسكارم وفضائل الأخلاق .

وبحوز حذف المنصوب إن كان متصلا ، وناصبه فعل أو وصف غير صلة
الآف واللام ، ونحو (وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُفْلِحُونَ)^(١) ، وقوله :

— ٥٧ — * مَا اللَّهُ مُوَالِيكَ فَضَّلْ فَأَحْمَدْنُهُ بِهِ *

= الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم بحذف الآف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الماعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الشرط « بالحمد » جار ومجرور متعلق بـ « لم » حرف بني وجزم « ينطق » فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « ينطق » « سفه » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لنا كيد النفي « يحد » فعل مضارع معطوف على ينطق « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بـ « يحد » وسبيل مضاف و « المجد » مضاف إليه « والكرم » الواو حرف عطف ، الكرم : معطوف على المجد .

الشاهد فيه : قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر . وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذي قدرناه في إعراب البيت ، وللعلماء في هذا الموضوع خلاف قد ألعنا إليه في كلتنا التي تقدمت على شرح هذا الشاهد .

(١) من الآية ٤ من سورة التغابن ، والتقدير في هذه الآية على جعل « ما » موصولا اسميا : يعلم الشيء الذي يسرونه والشيء الذي يعلنونه ، وبحوز أن تكون ما موصولا حرفيا سابقة لما بعدها بمصدر ، والتقدير على هذا : يعلم سرهم وعلايتهم

ومثل الآية الكريمة - في حذف العائد المنصوب بالفعل - قول جرّان العود :

ذَكَرْتُ الصَّبَا فَانْهَلَتْ الْعَيْنُ تَذْرِفُ وَرَاجَعْتُ الشَّوْقَ الَّذِي كُنْتُ تَعْرِفُ
أى تعرفه .

= * فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ *

وهذا البيت مما لم أفق له على نسبة إلى قائل معين : ولا عثرت له مع طویل البحث على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « موليك » اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفعله أولى يولى - على مثال أكرم بكرم - والمراد به مانحك ومعطيك ومنعم به عليك « فضل » منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجه عليه بما تقدم من عمل « فاحمدنه به » اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه .

الغنى : إن الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جارك من عنده ، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويفضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من ضرر أو نفع .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافته اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وأصل الكلام .موليكه ، وجملة المبتدأ الذى هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لا محل لها صلة الاسم الموصول « فضل » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول « فاحمدنه » المأمور للسببية ، أحد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والماء ضمير الغائب مفعول « به » جار ومجرور متعلق بإحدى « فما » الفاء حرف تعليل ، ما : حرف نفي « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم . وهو مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « ضرر » معطوف على نفع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مولى ، وأصل الكلام : ما الله موليكه فضل ، أى الذى الله موليكه فضل - إلخ ، وقد بان لك ذلك من إعراب =

بمخلاف « جاء الذى إياه أكرمت » و « جاء الذى إنه فاضل » أو « كأنه أسد » أو « أنا الضاربة »^(١)، وشذ قوله :

٥٨ — * مَا الْمُسْتَفْرِهُ الْمَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ *

== البيت . ويجوز أن يكون التقدير : الذى الله موليك إياه فضل - إلخ ، بل هذا التقدير أولى ، لأن الاتصال فى ثانى الضميرين المعمولين لاسم أرجح من الاتصال ، على ما عرفت فى مباحث الضمير ، وإنما قدرناه فى أول الكلام متصلا مع مرجوحية الاتصال لطابق قول المصنف « ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا - إلخ » وننبهك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلا لفرض إفادة الحصر كما فى المثال الذى ذكره للوإاف جد ، فإن كان متصلا ، أو كان منفصلا لغير إفادة الحصر - جاز حذفه ، فاحفظ ذلك .

ومثل بيت الشاهد قول القتال الكلابى :

يَهْنُ مِنَ الدَّاءِ الَّذِى أَنَا عَارِفٌ وَمَا يَعْرِفُ الْأَدْوَاءُ إِلَّا طَبِيبُهَا
أى الذى أنا عارفه .

(١) أما المثال الأول فلم يجوز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لفرض الحصر ، فقات فيه شرط اتصال الضمير ، وأما المثال الثانى فلم يجوز فيه حذف العائد لأن العامل فى العائد هو إن ، فقات فيه شرط كون العامل فيه فعلا أو وصفا ، وأما المثال الثالث فلم يجوز حذف العائد فيه لئلا السبب الذى ذكرناه فى المثال الثانى ، وإنما جاء بمثاليين للعائد المعمول لحرف ، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن وإلا ألا غيرها مثل إن ، وأما المثال الرابع فلم يجوز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفا واقعا صلة لأل .

٥٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ *

وهذا البيت من الشواهد التى لم ييسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق متصل به .

اللمة : « المستفز » اسم فاعل ففله استفز ، وتقول : استفز فلان فلانا ، ومعناه ==

وحذف منسوب الفعل كثير^(١) ، ومنسوب الوصف قليل^(٢) .

= أزعجه واستخفه وأزعجه « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشهى « أتبع » هي ، وقدر .

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويبحث بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب ، وإن كنت تراه فى عيش صاف لا تذكره المحن فإنما هو صفو غير مأمون .

الإعراب : « ما » حرف نفى « المستفز » مبتدأ ، أو اسم ما إن قدرت حجازية « الهوى » فاعل بالمستفز ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « محمود » يجوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تجميعية مهملة ، ويجوز فيه النصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة ، ومحمود مضاف و « عاقبة » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « أتبع » فعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتبع « صفو » نائب فاعل أتبع « بلا » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « كدر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العاربة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو .

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو آل والصلة صفة متصلة به ، وأصل الكلام : ما المستفز الهوى محمود عاقبة ، والحذف فى هذا ونحوه شاذ ، وفى عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد المنسوب بصلة « آل » قليل لاشاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من المتقدمين عليه والتأخرين عنه .

(١) إنما كان حذف العائد المنسوب بفعل كثيرا لأن الأصل فى العمل للفعل ، فهم من أجل ذلك يتصرفون فى معموله كثيرا : بالحذف تارة . وبالتقديم تارة ، وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة ، ولما كان حذف العائد المعمول لوصف فرعا فى العمل ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا ، فلا يتصرف فى معموله ، ومن التصرف فى المعمول الحذف كما أنبأتك ، ومن أجل هذا كان حذف العائد المنسوب بالوصف قليلا جدا ، حتى قال أبو على الفارسي : إنه لا يكاد يسمع من العرب ، وقال ابن السراج : إنهم =

ويحوز حذفُ الجرور بالإضافة إن كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ ، نحو
(فاقضي ما أنت قاضٍ)^(١) ، بخلاف « جاء الذي قامَ أبوه » و « أنا
أمرٌ ضاربٌ » .

والجرور بالحرف^(٢) إن كان الموصل أو الموصوف بالموصول مجروراً
يمثل ذلك الحرف معنى ومُتعلّقاً ، نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(٣) ، أى :
منه ، وقوله :

= أجازوه على قبج ، وقان المبرد : هو ردى . جدا ، وتأمل في كلامهم هذا مع قول
ابن مالك « والحذف عندهم كثير منجلى في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف . فإن
هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف في حذف العائد المنصوب بهما .

(١) من الآية ٧٢ من سورة طه ، والتقدير : فاقض الذى أنت قاضيه ، ويجوز
أن تكون « ما » موصولا حرفيا يسبك ما بعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .

(٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأمر الأول : أن هذه الطريقة التى
سلكها المؤلف تبعاً لابن مالك غير الطريقة التى سلكها من قبلهم من النحاة ، وسار
عليها الرضى ، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد الجرور بحرف جر إذا
كان العامل فى ذلك الجار والجرور بتعين معه حرف لثلا يلتبس بعد الحذف الحرف
المحذوف بغيره ، وقد مثّلوا لذلك بقوله تعالى (أنسجد لما تأمرنا) أى تأمرنا به أى
بإكرامه ، وقوله سبحانه (فاصدع بما تؤمر) أى به ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا : لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُوكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَّانٍ
تقديره : والذى حج حاتم له لا أخونك عهداً .

والأمر الثانى : أن هذا الحذف يقع فى التقدير على التدرج ، فيقدر أولاً حذف حرف
الجر فيتصل الضمير بالعامل ، فيصير منصوباً ثم يحذف ، وصرح بهذا الكسائى . وذهب
سيبويه والأخفش إلى أن الجار والجرور حذفاً معاً ، والسوغ لهذا الحذف هو طول
الصلة ؛ لأن الجار والجرور من متعلقات الصلة ، وهما زائدان على المسند والمسند إليه
(٣) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

٥٩ - لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ
أَبْنَاءَ يَمُصَّرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

٥٩ - هذا بيت من البسيط ، وقد نسب العيني هذا البيت إلى كعب بن زهير
ابن أبي سلمى اللزني.

اللقنة : « لا تركن » أى لا تمل ، وللتشور فى هذا الفصل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضاً ، وقد سمع فيه ركن ركن - على مثال فتح بفتح - وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجيء إلا فيما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة ، ولهذا قال الجوهري : إنه من باب الجمع بين لفتين ، ومضى ذلك أن للتكلم به من العرب قد استعمل للماضى من اللقنة الثانية التى تأتى به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللقنة الأولى التى تأتى به على مثال علم ، ويسمى هذا تداخل اللغات « يصر » اسم رجل ، وهو أبو قبيصة من باهلة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تركن »
 تركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا النافية ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب
 « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذي » اسم موصول نعت للأمر
 « ركنت » ركن : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « أبناء » فاعل ركن مرفوع
 بالضمة الظاهرة ، وأبناء مضاف و « بصر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن
 العسكرية لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « حين » ظرف زمان منصوب بركنت
 « اضطرها » اضطر : فعل ماض ، وضمير الفاعلة العائد إلى أبناء يهصر باعتبارهم قبيلة
 مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « القدر » فاعل اضطر مرفوع بالضمة الظاهرة ،
 والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافته حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « لا تركن إلى الأمر الذي ركنت أبناء عصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجروراً بحرف جر مائل للعرف الذي جر الموصوف بالموصول في اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً في اللفظ والمعنى ؛ إذ المادة واحدة ، وليس يضر اختلاف الصفتين .

وَشَدَّ قَوْلُهُ :

٦٠ - * وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي *

= ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد في هذا البيت جار في موضعين من قوله :
 «إِنْ تَعْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا»
 وهذا البيت منسوب لكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد ، وهو بيت أنشده
 الصفي على أنه سابق على بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله « إِنْ تَعْنِ
 نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ » فإن تقدير الكلام فيه : إِنْ تَعْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ
 الَّذِي عُنَيْتَ بِهِ نَفُوسُ قَوْمٍ ، فحذف « به » لكون الموصوف بالموصول قد جرى بياء بمائلة
 للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ، ولكون متعلق الحرفين واحداً في اللفظ والمعنى
 أيضاً ، والموضع الثاني قوله « تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا » فإن التقدير : تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا بِهِ ،
 فحذف « به » لكون الموصول مجروراً بياء بمائلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى
 ولكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما .

ومثل هذا الشاهد قول قيس بن ذريح :

فَيَا قَلْبُ صَبْرًا وَاعْتِرَافًا لِمَا تَرَى وَيَا حُبَّهَا قَعْ بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعُ
 أصله : قَعْ بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعُ بِهِ ، ومثل ذلك قول الآخر :

وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حِقْبَةً فَبُغِ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِعُ
 أصله فبغ الآن منها بالذي أنت بائع به .

٦٠ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي *

وقد نسب بعض النحاة منهم الأثموى والشيخ خالده والعيني هذا البيت إلى حاتم ،
 وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن السكلي فلم أجده فيه .

اللغة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، يريد أنهم يسبب الحسد يمحرون
 عليه ، والحسد : تمنى زوال نعمة المحسود « يمحور على قومي » يظلمونني ويحاوونني
 معي الحدود « وأي الدهر ذو لم يحسدوني » يريد وأي وقت من الأوقات الذي لم
 يحسدوني فيه ، يعني أن حسدكم إياه دائم متواصل .

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجرور « يجرور » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « على » جار ومجرور متعلق بيجور أيضا « قومي » قوم : فاعل يجرور ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وقوم مضاف وياء التكلم مضاف إليه « وأى » الواو استثنائية ، أى : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف و« الدهر » مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ الذى هو أى « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يحسدونى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، وجملة الفصل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول من هذه الجملة ضمير مجرور بفي محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه .

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة ، أما الموصول فهو قوله « ذو » ومعناه الذى ، وأما جملة الصلة فهي قوله « لم يحسدونى » وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : لم يحسدونى فيه ، والحذف فى هذه الحالة - عند جمهرة العلماء - شاذ لا يسوغ أن يقاس عليه ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذى جر العائد المحذوف وقد سهل الحذف فى هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديرا اسما مرادا به زمان وكون الضمير العائد إليه مجرورا بنى التى تخطر بالبال كما خطر به لاسم الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت « سرنى اليوم الذى جئت » فهم من ذلك المراد وأنت تقصد « سرنى اليوم الذى جئت فيه » فأما غير اسم الزمان فإن الجار مالم يذكر لم يتعين فى الذهن ، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف فى مثل هذا البيت قياسى ، وعلى ذلك يكون المدار عند هؤلاء فى جواز حذف العائد المجرور : أن يتعين فى الذهن مع حذفه ، ولهذا التعيين أسباب : أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بمثله إلخ ، وثانيها أن يعهد تعدية الفعل المذكور فى الكلام به ، وثالثها أن يكون الموصوف بالموصول زمانا والحرف فى ، وهذه الطريقة هى التى اختارها المحقق الرضى كما فصلناه لك فيما سبق .

أى : فيه ، وقوله :

٦١ — * وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ *

٦١ — هذا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا *

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمى النحاة منهم الرضى والفارسي وقطرب والليث ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وأكثر ما قيل فى نسبته : إنه لرجل من همدان .

اللغة : « هو » بتشديد الواو — ضمير الواحد الغائب ، وهذه لفظة همدان إحدى قبائل اليمن ، فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » ومثال ذلك فى « هى » قول شاعرهم :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنفِ آيَةً وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتِمُرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء — أصله العسل ما دام فى شمعه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر له ثمر مركبه الطعم .

الغنى : شبه لسانه حين يثق على من يريد الثناء عليه بشهادة تستريح النفس إلى مذاقها ، وشبهه حين يريد أن ينال ممن يناوئه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتنج طعمه .

الإعراب : « إن حرف توكيد ونصب » لسانى « لسان : اسم إن ، وهو مضاف وياء التكميل مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشقى » فعل مضارع مبنى للجھول « بها » جار ومجرور متعلق بيشقى على أنه نائب فاعله ، وجملة الفعل المبني للجھول ونائب فاعله فى محل رفع صفة لشهادة « وهو » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول مجرور محلاً بعلی ، والجار والمجرور متعلق بعلقم الآتى ، لأنه فى تأويل المشتق ، والتقدير : وهو كربه على من — إلخ « صبه » صب : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به « الله » فاعل صب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرورة محلاً بعلی ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : على من صبه الله عليه « علقم » خبر المبتدأ .

==

أى : عليه ، فحذفَ العائدَ المحرورَ مع انتفاء خَفَضِ الموصول في الأول ، ومع اختلاف المتعلق في الثانى وهما « صَبَّ » و « عَلَقَمُ » ^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة ، أما الموصول فهو « من » المحرور معلا بعلی ، وأما جملة الصلة فهي قوله « صبه الله » وأما العائد فهو ضمير مجرور معلا بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : وهو علقم على من صبه الله عليه ، ومتعلق الجار للموصول هو « علقم » الذى أولناه بمشتق ، ومتعلق الجار للعائد هو « صب » فقد انحذف الجار للموصول ، ولكن اختلف متعلقها في المسادة . والحذف - مع اختلاف المتعلقين في المسادة - شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وهذا الكلام جار على الطريقة التى اختارها ابن مالك .

(١) بقى على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المحرور ، ونحن نذكرها لك على سبيل الإجمال .

الموضع الأول : أن يكون هذا الضمير محصورا ، كأن تقول « مررت بالذى سأمررت إلا به » أو تقول « مررت بالذى إما مررت به » وقد ذكر ابن مالك هذا الموضع في باب المفعول به من الخلاصة حيث قال :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ماسبق جوابا أو حصر

الموضع الثانى : أن يكون المحرور مع الجار قد وقع موقع النائب عن الفاعل ، نحو أن تقول « مررت بالذى مر به » ببناء مر للمجهول .

الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعا في اللبس ، نحو أن تقول « رغبت فى الذى رغبت فيه » فإنك لو حذف « فيه » لم يدر السامع أردت أن تقول « فيه » أو أن تقول « عنه » فلا يظهر المعنى الذى أردت ، وذكر « فى » جارة للموصول لا يعين أن الجار للعائد هو « فى » مثلها ، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من يبغضه ، فافهم ذلك ولا تقتر بما قاله الشيخ خالد .

الموضع الرابع : أن يكون فى الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط ، نحو أن تقول « مررت بالذى مررت به فى داره » لأنك لو حذف « به » تغير المعنى عما أردت .

هذا باب المعرفة بالأداة

وهي « أل » لا اللامُ وَحْدَهَا ، وفقاً للخليل وسيبويه ، وليست الهمزة زائدة ، خلافاً لسيبويه^(١) .

وهي : إما جنسية ، فإن لم تختلف « كل » فهي إبيان الحقيقة ، نحو : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا)^(٢) وإن خلتها « كل » حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس ، نحو : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)^(٣) وإن خلتها مجازاً فشمول خصائص الجنس مبالغة ، نحو « أَأَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

وإما عهدية ، والعهد : إما ذكرى نحو (فَتَحَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)^(٤) أو على نحو (بِالْوَادِي الْقُدْسِ)^(٥) (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)^(٦) أو حضورية نحو (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)^(٧) .



(١) للملاء في تعيين المعارف أربعة مذاهب ، الأول : أن المعارف هو أل برمتها والألف أصلية لا زائدة ، والثاني : أن المعارف هو أل برمتها والألف زائدة ، والثالث : أن المعارف هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعارف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة ، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثاني هو مذهب سيبويه ، والثالث هو مذهب كثير من النحاة ، والرابع هو مذهب المبرد ، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٦ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٧) من الآية ٣ من سورة المائدة .

فصل : وقد تَرِدُ « أَل » زائدة ، أى غير مُعَرَّفَةٍ ، وهى إما لازمة كالتى فى عَمَ قَارَنْتَ وَضَعَهُ كَالسَّمَوَاتِ وَالْيَسَجِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، أو فى إشارة وهو « الْآن » وفاقاً للزجاج والناظم ، أو فى موصول وهو « الذى » و « التى » وفروعهما ، لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالقلمية والإشارة ، والصَّلَة ، وإما عارضة : إما خاصة بالضرورة كقوله :

٦٢ — * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

٦٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا *

والبيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قَائِلًا معينا ، ومن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللفة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا - قوله تعالى (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يبيعونها عوجا) و (والقمر قدرناه منازل) « أ كْمُؤًا » : جمع كمء - مثل فلس وأفلس - ويجمع الكمء على كمأة أيضا ؛ فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه ، على عكس تمر وتمر ، وهذا من نوادر اللفة « وعساقلا » جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح فحذفت الياء . ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف . وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل - بزنة جعفر - و « بنات الأوبر » هى كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، قاله أبو زيد ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأثمار الحصى صغار وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وهى الواقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أ كْمُؤًا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف عليه « ولقد » الواو عاطفة ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور به ، وهو مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

وقوله :

٦٣ — * صَدَدَتْ وَطِئَتْ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو *

= الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطرا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكهانة ردى ، والعلم لا تدخله « أل » ؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة . قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، كقول الراجز :
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا
وقال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشَقَى عَلَى الرَّكَابِ
وقال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكي سيوبه أن عرسا من
ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اهـ .

ومما بيناه لك تعلم أن « بنات أوبر » وضع علما على هذا النوع من الكهانة ، بجمع
لفظ بنت ، كما أن « بنت أوبر » وضع بوضع آخر علما عليه ، فلا يقال : إن العلم
هو « بنت أوبر » وإنه لما جمعه على « بنات أوبر » كان لابد له من قصد تنكيره
فاقتراانه بال بعد الجمع لازم ، كما تقول في تثنية محمد : الحمدان ، وفي جمعه : الحمدون
٦٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي - نقلا عن بعضهم - أنه
مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك .

اللمعة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو لذكور
في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلاذنا » أى :
ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يربد
أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حبا لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . =

لأن « بنات أوبر » عَلم ، و « النفس » تمييز ، فلا يَقْبَلَان التعريف ،
ويلتحق بذلك ما زِيدَ شذوذاً نحو « أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَأَلَّوُلْ »^(١) .

= المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فرعن صديقه لما رأى وقع أسياهم ، ورضى من القنينة بالإياب
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان لأن
« رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت »
فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف
إليه « صددت » فعل وفاعل وهو جواب « لما » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة
معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز « ياقيس » يا : حرف نداء ، قيس : منادى
مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة النداء لا عمل لها معترضة بين العامل ومفعوله
« عن عمرو » متعلق بصددت ، أو بطببت على أنه ضمنه معنى تسليت .

الشاهد فيه : قوله « طببت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز -
الذى يجب له التنكير - ضرورة ، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين ، وقد
ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون
معرفة وأن يكون نكرة ، وعلى ذلك لا تكون « أل » في هذا الشاهد زائدة ، بل
تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتضى ما يقوله البصريون .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتمييز طببت محذوف ،
والتقدير على هذا : صددت النفس وطببت نفسا ياقيس عن عمرو ؛ وعلى هذا لا يكون
في البيت شاهد ، وإسكن في هذا التقدير من التكشاف ما لا يخفى .

(١) لا شك أن قصد المتكلم بهذا المثال أن يدخل الأول في علم مخاطبين ثم الأول
الذى يليه في علمهم أيضاً ، وعلى هذا تكون ال في « الأول » للعهد الذهبى ، وليست
زائدة ، لأنها لو كانت زائدة لم تدل على المعنى المراد ، لأن الحرف الزائد لا معنى له ، ثم
اعلم أنهم لما أعربوا « الأول » حالا وقد قرروا أن الحال لا يكون إلا نكرة لم
يستطيعوا أن يدعوا زيادة ال بمعنى عدم دلالتها على التعريف ؛ لأن هذا المعنى لا يمكن
تركه ، ولذلك قالوا : إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يدل على المعنى المراد - وهو
« مرتبين » ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين « الأول فالأول » وإن
كان ثانيهما معطوفاً في اللفظ على أولهما .

وإما مَجْوُزَةٌ لِلْمَحِ الْأَصْل ، وذلك أن الْعَمَ المنقول عما يقبل « أَل » قد يُلَمَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أَل ، وأ كثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةٍ كحَارِثٍ وَقَاسِمٍ وَحَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَعَبَّاسٍ وَضَحَّاكٍ ، وقد يَقَعُ في ^(١) المنقول عن مصدر كفضْل ، أو اسم عَيْنٍ كَنُعْمَانٍ ^(٢) فإنه في الأصل اسمٌ لِلدَّمِ ، والبَابُ كُلُّهُ سَمَاعِيٌّ ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وَصَالِحٍ وَمَنْزُوفٍ ، ولم يَقَعْ في نحو « يزيد » و « يَشْكُر » لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أَل ، وأما قوله :

• رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا • ^(٣)

فضرورة سَهْلَهَا تَقْدُمُ ذكر الوليد .

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في درجة واحدة ، فإنه جمع بينهما ، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسم عين في درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر ، وهما جميعا يقعان مرتين بعد درجة المنقول عن الصفة ، قال « وأ كثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين » هـ .

(٢) تجدد العلماء تارة يمثلون بالنعمان للعلم الذي قارنت ال وضعه فتكون لازمة ، وتارة يمثلون به للام الذي زيدت فيه ال للمح الأصل فتكون غير لازمة ، والخطب في ذلك سهل ، لأننا نزع أن العرب سموا « النعمان » مصاحبا لآل ، وسموا « نعان » غير مقترن بال ، فتمثيل كل جماعة باعتبار ، ومن تسميتهم بالمجرد قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِيٍّ نُعْمَانٍ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخَاصُّ إِلَى هُبُوبِهَا
وقول الآخر :

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَحْبِسَنَّهَا تَقَى اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ •

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا الشرح الوافي مع بيان مكان الاستشهاد منه ، فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من القول عليه هنا (وهو الشاهد رقم ١٩) .

فصل : من المَعْرِفِ بِالْإِضَافَةِ أَوِ الْأَدَاةِ مَا غَلَبَ عَلَى بَعْضِ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ حَتَّى
الْتَحَقَ بِالْأَعْلَامِ ؛ فَأَوَّلُ كَانِ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَمْرٍو بْنِ
الْعَاصِ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، غَلَبَتْ عَلَى الْعِبَادَةِ^(١) دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ إِخْوَتِهِمْ ،
وَالثَّانِي كَالنَّجْمِ لِثُرَيَّا ، وَالْعَقَبَةِ وَالْبَيْتِ وَالْمَدِينَةِ وَالْأَعَشَى ، وَ « أَل » هَذِهِ
زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ ، إِلَّا فِي نِدَاءٍ أَوْ إِضَافَةٍ فَيَجِبُ حَذْفُهَا ، نَحْوُ « يَا أَعْشَى بِأَهْلَةٍ » ،
و « أَعْشَى تَغْلِبَ » وَقَدْ يَحْذَفُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، سَمِعَ « هَذَا عَيُّوقٌ طَالِعًا » ،
و « هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ »^(٢) .

* * *

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : اسمٌ أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ ، مُجَرَّدٌ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ ، مُخَبَّرٌ عَنْهُ ،
أَوْ وَصْفٌ رَافِعٌ لِمُسَكَّنَةٍ بِهِ .
فَالْأَسْمُ نَحْوُ « اللَّهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » وَالَّذِي بِمَنْزِلَتِهِ نَحْوُ (وَأَنْ

(١) العبادلة : جمع عبدل — بزنة جعفر — نحتوه من « عبد الله » كما قالوا :
بِسْمَلَةٍ ، وَطَلْبَقَةٍ ، وَحَمْدَةٍ ، وَعَبْشَمٍ ، وَعَبْقَسٍ ، وَعَبْدَرٍ ، وَهَكَذَا ، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ
زَعَمَ أَنَّ الصَّوَابَ هُوَ وَضْعُ « ابْنِ الزَّيْرِ » فِي مَكَانِ « ابْنِ مَسْعُودٍ » لِأَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ
مَسْعُودٍ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُطْلَقَ لَفْظُ « الْعِبَادَةِ » عَلَى هَؤُلَاءِ ، وَلَكِنْ الْمَوْلُفُ لَا يَقْصِدُ هَذَا ،
وَأَمَّا يَقْصِدُ أَنَّ لَفْظَ « ابْنِ عَمْرِو » غَلَبَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ إِخْوَانِهِ ، وَلَفْظُ
« ابْنِ مَسْعُودٍ » غَلَبَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مِنْ بَيْنِ إِخْوَانِهِ ، وَهَلَمْ جَرًّا ، وَآيَةٌ أَنَّهُ
يُرِيدُ ذَلِكَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمَعْرِفِ بِالْإِضَافَةِ ، فَأَمَّا لَفْظُ الْعِبَادَةِ فَقَدْ جُمِعَ بِهِ « عَبْدُ اللَّهِ »
عَلَى طَرِيقِ النِّحْتِ .

(٢) الدليل على أن « يوم اثنين » علم أن الحال قد جاءت منه ، ولو كان
نكرة كما يقول المبرد لرفعوا في هذا المثال الوصف ليكون نعتاله ، فإذا قالوا
« يوم الاثنين » مقترنا بال ، فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا أل للتحال الوصف
كما زادوها في الحارث .

تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ^(١)، و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(٢)،
و «تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٣).

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور .

(الأول) أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذى ينسبك من الفعل والحرف المصدرى ، سواء أ كان الحرف السابك هو « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن » ونحو « ما تفعل مرضى عنه » أم كان الحرف المصدرى هو « أن » نحو قول العرب « أن ترد الماء بماء أ كيس » ونحو قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) أم كان الحرف المصدرى هو همزة التسوية بعد لفظ سواء ، نحو « سواء علينا أقت أم قعدت » ونحو قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ونحو قوله جلت كلمته : (سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين) .

وقد اختلف العلماء فى إعراب هاتين الآيتين ونحوهما ، فالجمهور على أن « سواء » خبر مقدم ، والمصدر التصيد من الفعل الذى يليه مبتدأ مؤخر ، والمصدر للتصيد من الفعل التالى لأَم معطوف على المصدر الأول ، وتقدير الكلام على هذا : إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم ، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم ، فإن قلت : فإن « سواء » مفرد ، وقد أخبر به عن اثنين ، فالجواب أن أصل هذا اللفظ اتدى هو « سواء » مصدر ، والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع ، وقد اعترض أبو على الفارسى هذا الإعراب بأن « سواء » على هذا الإعراب واقع فى حيز الاستفهام ، وما يقع فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه ، وأجيب بأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه إذا كان الاستفهام حقيقيا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر ، وقد أعرب قوم « سواء » على أنه خبر « إن » فى صدر الآية ، والمصدر الذى يتصيد من الفعل بعده فاعل بسواء ويفسرونه بوصف ، وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدم إنذارك ، وأعرب فريق ثالث « سواء » على أنه مبتدأ ، وهو نكرة تعلق بها الجار والمجرور الذى يليها فتخصصت به ، وخبره المصدر التصيد من الفعل الذى يليه ، وهذا أضعف وجوه الإعراب فى هذا الأسلوب .

= (الأمر الثاني) أن رأس هذه الحروف وأما وأكثرها تصرفاً في الكلام هو « أن » ولذلك لا يقدر سواء إذا لم يوجد في الكلام حرف سابق ، وهو - مع هذه المنزلة - ضعيف العمل ، ولذا إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - في الفعل . بل ينبغي أن يزول عمله ويرتفع الفعل ، إلا في المواضع التي تذكر في باب نواصب الفعل المضارع ، فإن وجود حرف كحتى ولام الجحود وكى التعليية والفاء والواو يهون من أمر عمل « أن » محذوفاً ، على أن عمل « أن » نفسها في هذه المواضع يختلف فيه ، ومن الناحية من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة تشبهاً مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفاً .

(الأمر الثالث) أن هذا المثل - وهو قولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدي خير » بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود في الكلام . وثانيها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفي هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » برفع المضارع - وهو تسمع - بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل في حذف الحرف المصدرى مع زوال عمله . وقد اختلفت كلمة العلماء في توجيهها ، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان ، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث .

(الأمر الرابع) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظره ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء ، وانظر حديثه في الجزء الأول من مجمع الأمثال للسيداني (رقم ٦٥٥ في ١/١٢٩ بتحقيقنا) .

والمجرد كما مثلنا ، والذي بمنزلة المجرد ، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)^(١) ،
و « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » لأن وجود الزائد كلا وُجُودٍ ، ومنه عند سيبويه
(بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ)^(٢) ، وعند بعضهم « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »^(٣) .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر ، و « خالق » مبتدأ مرفوع بظمة مقدرة على
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « غير الله » نعت
لخالق ، وقد علمت أن كلمة « غير » متوعدة في الإبهام فلا تتعرف بالإضافة فلهذا وقعت
صفة للنكرة ، وجملة « برزقكم » صفة ثانية ، وليست خبرا للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل
عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف ، وخبر المبتدأ محذوف : أى موجود .

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم ، وقد ذهب سيبويه إلى أن « أيكم » مبتدأ ، والباء
حرف جر زائد ، والذي حملة على ذلك أمران : الأول أن مجيء المصدر على زنة مفعول
مما لم يثبت عنده ، والثاني أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب
تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، وإذا بقى المفتون اسم مفعول
وكان الاستفهام على المعنى الذى ذكرنا كانت الباء زائدة ، وأى : اسم استفهام مبتدأ ،
والمفتون : خبر المبتدأ . وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجاز والمجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون : مبتدأ مؤخر ، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول
وله نظائر كاليسور والعسور والمجلود والمخلوف والمقول بمعنى البسر والعسر والجلد
والحلف والعقل ، وعدم ثبوت ذلك عند سيبويه لا يدل على عدم وجوده في كلام
العرب ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومعنى الباء عند أبى الحسن إما السببية
وإما الظرفية ، وكأنه قد قيل : بسبب أيكم الفتنة ؟ أو قيل : فى أيكم الفتنة .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى روى فى صحيح مسلم من حديث ابن مسعود ،
وهو بتمامه « يا معشر الشباب ، من استطاع متكم الباءة فليتزوج ، فإنه أحسن
للفرج وأغض للبصر ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » وهذا التخرج
الذى أشار المؤلف إليه هو تخرج الأستاذ ابن عصفور ، ذهب إلى أن الباء فى قوله
صلوات الله عليه « بالصوم » زائدة ، والصوم مبتدأ ، وعليه : جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم ، وكأنه قد قيل : الصوم واجب عليه . وذهب غيره إلا أن =

وَالْوَصْفُ نَحْوُ « أَقَاتِمُ هَذَانِ » ، وَخَرَجَ نَحْوُ « نَزَالَ » فَإِنَّهُ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ وَلَا وَصْفٌ ، وَنَحْوُ « أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ بِالْوَصْفِ غَيْرُ مُكْتَفَى بِهِ ، فَرِيدٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْوَصْفُ خَبَرٌ .

وَلَا بُدَّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ مِنْ تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ ^(١) ، نَحْوُ :

= « عَلَيْهِ » اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ ، وَمَعْنَاهُ لِيُزْمَ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا ، وَ« بِالصَّوْمِ » مَفْعُولٌ بِهِ زَادَتْ مَعَهُ الْبَاءُ ، وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ الْخَاطِبُ لَا لِلْمُتَلَكِّبِ ، وَلِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ مَعَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ حَتَّى يَحْمَلَ عَلَيْهَا مَا هَذَا .

(١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : هل تقدم النفي أو الاستفهام شرط عند البصريين في عمل اسم الفاعل ونحوه النصب في مفعول به نحو « أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » - وَأَنْتَ خَيْرٌ أَنَّهُ يَعْمَلُ النَّصْبُ إِذَا كَانَ مَجْرَدًا مِنْ أَلٍ مَتَى كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ ، وَلَا يَعْمَلُهُ مَتَى كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْمَاضِي - أَمْ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ فِي أَنْ يَكْتَفَى الْوَصْفُ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ ؟ وَالَّذِي تَحْصُلُ لَنَا مِنْ كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَقَدُّمَ النَّفْيِ أَوْ الْاسْتِفْهَامِ شَرْطٌ فِي عَمَلِهِ النَّصْبِ ، فَأَمَّا الْإِكْتِفَاءُ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ فَلَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِيهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا شَرْطٌ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ كَمَا أَنَّهُ شَرْطٌ فِي عَمَلِ النَّصْبِ ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا كَكَلَامِ النَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ .

والأمر الثاني : أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي النَّفْيِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ نَحْوُ « مَا قَاتِمُ الزَّيْدَانِ » أَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوُ « لَيْسَ قَاتِمُ الزَّيْدَانِ » فَلَيْسَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَقَاتِمٌ : اسْمُهُ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ بِقَاتِمٍ أَغْنَى عَنْ خَبَرٍ لَيْسَ ، أَوْ بِالْأَسْمِ نَحْوُ « غَيْرُ قَاتِمِ الزَّيْدَانِ » فَغَيْرٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَقَاتِمٌ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ بِقَاتِمٍ أَغْنَى عَنْ خَبَرٍ غَيْرٍ ، كَمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْاسْتِفْهَامِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ نَحْوُ « أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ » وَمِنْهُ الشَّاهِدُ ٦٥ وَالْاسْتِفْهَامُ بِالْأَسْمِ نَحْوُ « كَيْفَ جَالِسُ الْعِمْرَانِ » فَكَيْفٌ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ ، وَجَالِسٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْعِمْرَانُ : فَاعِلٌ مَدَّ سِدَّ الْخَبَرِ .

٦٤ - * خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْ * .

٦٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تصل به .

اللمة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء - إذا أكل ، وتقول : وفى فلان الكيل والوزن ، إذا أكله ولم ينقص منه شيئا ، وتقول : وفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أجزءه ولم يخلف ، فكأنه أكل ما حدث به أولا « عهدى » العهد بين الرجلين : توثق ما بينهما من آصرة ، وفى الأساس : عهد إليه - وبابه فهم - واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهجر .

المعنى : يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على من أعاديه ، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلي ، فإنكما لم تقيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد .
الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا والمكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ما » حرف نفى « واف » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين « بهدى » الجار والمجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف وياء التكلم مضاف إليه « أنتم » فاعل بواف ، سد مسد الخبر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بتكونا « على » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لاعمل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إذا لم تكونا لى على الذى أقاطعه ، وجملة تكونا واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بهدى أنتم .

ونحو :

٦٥ — * أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلَى أُمٌ نَوَوْنَا ظَمْنَا *

= انشاهد فيه : قوله « ما واف ... أنتا » والنحاة يستعملون بهذه العبارة على شيئين :

أولهما أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفي قد سد مسد عبه ، والوصف هنا قوله « واف » فإنه اسم فاعل من وفي على ما عرفت في لغة البيت ، وفاعله هو « أنتا » وقد وقع هذا الوصف بعد « ما » النافية ، وهذا هو الذى أراد المؤلف بالإتيان بييت الشاهد .

وثانيهما أن الضمير البارز في هذا الموضع كالاسم الظاهر ، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلا ، فنيا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ ، وقدمت جماعة من النحاة وقوع الضمير البارز فاعلا ، فنيا عن الخبر ، والتزموا في كل ما طاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير البارز مبتدأ مؤخرأ ، وهذا الشاهد يدع عليهم أوضح الرد ؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون « واف » خبراً مقدماً ، و « أنتا » مبتدأ مؤخرأ ، لأن « واف » مفرد ، و « أنتا » دال على التثنية ، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن التثنية ، وإذا لم يجوز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون « واف » مبتدأ و « أنتا » فاعلا سد مسد خبره ، لأنه ليس لنا إلا وجهان ، وقد بطل أحدهما فتعين الآخر .

٦٥ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِنْ يَظْمُقُوا فَمَعَجِبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا *

ولم أعثر - رغم طول البحث - على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن فلان بالمكان - من باب قعد - إذا أقام فيه « ظمنا » هو بفتح العين - الاسم من ظعن - وبابه نفع - ومعناه ارتحل ، والظعن - يسكون العين - مصدر ذلك الفعل - ويقال : الساكن والمتحرك كلاهما مصدر ، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون : البحر ، والشعر ، بفتح الوسط وأصله السكون .

خلافًا للأخفش والكوفيين^(١)، ولا حُجَّةَ لهم في نحو :
 * خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَفِيًا *

= للضئ : يستفسر عن قوم سلمى التى يحبها ، أم باقون على ما كان يعهدم في مكانهم
 أم اعزموا أن يرتحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نوا الرحيل فما أعجب عيش
 الذى يبقى بعدهم ولا يلحق بهم !

الإعراب : « أقاطن » الهمزة الاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة
 « قوم » فاعل بقاطن سد مسد الخبر ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم »
 حرف عطف « نوا » فعل وفاعل « ظمنا » مفعول به لنوى « إن » حرف شرط
 جازم « يظنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله
 « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ،
 وعيش مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « قطنا »
 قطن : فعل ماض ، والألف فيه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
 يعود إلى من الموصولة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل
 جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » فإن قوله « قاطن » وصف لكونه اسم
 فاعل على ما عرفت في لغة البيت ، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ ، وجاء بعده اسم مرفوع
 على أنه فاعل بهذا الوصف ، ولا يصلح أن يكون الوصف خبرا مقدما و « قوم سلمى »
 مبتدأ مؤخرا ؛ لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع ،
 و « قاطن » مفرد ، ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه . وقد سبق هذا
 الوصف بهمزة الاستفهام ، فدل ذلك على أن الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتفى
 بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام .

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب
 فاعل مكتفى به ، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفى أو استفهام ، وعبرة الناظم في
 الألفية تدل على موافقة هذا المذهب ، حيث يقول * وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد * فكان
 يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين .

* مَقَالَةٌ لِهَيْبَةٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ *

والبيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .
اللغة : « خير » من الخبرة ، وهى العلم بالشئ . « بنو لهب » جماعة من بنى نصر
ابن الأزد يقال : إنهم أزر قوم وأعيهم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير .
المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع له ولا
تلف ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، واندى سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه
عامل فيما بعده « بنو » فاعل سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه
« فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة
جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« ملقيا » خبره ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة »
مفعول به للمفعول « لمبي » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن
يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ،
والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة « إذا »
إليها ، وهى الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت
الطير فلا تك ملقيا - إلخ « مرت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هى يعود على « الطير » والجملة لا محل لها من الإعراب مفسره .

الشاهد فيه : قوله « خب بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خير عن خبر المبتدأ ، مع أنه
لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن
ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف .

ويرى البصريون - ماعدا الأخفش - أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو »
مبتدأ مؤخر . وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإن زعم أحد أنه يلزم على
هذا محذور ، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفرادا ، وتثنية ،
وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد و « بنو لهب » جمع ، فلزم على
توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ، فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن =

خلافاً للناظم وابنه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على قَمِيل ، فهو على حد (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) ^(١) .
وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَمَيَّنَتْ ابتدائيته ، نحو « أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ »
وإن طابَّقه في غير الأفراد تَمَيَّنَتْ خبريته ، نحو « أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ » ،
و « أَقَائِمُونَ إِخْوَتُكَ » وإن طابَّقه في الأفراد احْتَمَلَهُمَا ، نحو « أَقَائِمٌ أَخُوكَ » ^(٢) .

= «خير» في هذا البيت يستوى فيه للذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، بسبب أنه على زنة المصدر مثل التميل والصيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والحمدان عدل ، والحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء ، وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرنا وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِّلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة الكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذي استدلوا به قد تطرق إليه الاحتمال ، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم ، وانظر توجيه هذه الآية في شرح الشاهد السابق .

(٢) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال :
الحالة الأولى أن يتمين فيه كون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو « أَقَائِمَانِ الزُّبَدَانِ » أو مجموعين نحو « أَقَائِمُونَ الزُّبَدُونَ » وإنما لم يحز في هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر لأن العامل في الفاعل لا اتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب ، فإن جريت على غير الفصيح - وهو المعروف بلغة « أكلوني البراغيث » - جاز ذلك =

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرُّد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما تَرَانِمًا^(١) .

فصل : والخبرُ الجزء الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعلُ الفعل ، فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعلُ الوصف .

وهو : إما مفرد ، وإما جملة . والمفرد : إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ ، نحو « هَذَا زَيْدٌ » إلا إن أوَّلَ المشتق ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » إذا أُريدَ به شُجاع ، وإما مشتق فيتحمل ضميرَهُ ، نحو « زَيْدٌ قائمٌ » إلا إن رفع الظاهر ، نحو « زَيْدٌ قائمٌ أبواه » ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ إذا جَرَى الوصفُ على غير مَنْ هو له ، سواء ألبَسَ ، نحو « غُلامٌ زَيْدٍ ضاربُهُ هُوَ » إذا كانت الهاء للغلام ، أم لم يُلبَسْ ، نحو « غُلامٌ هِنْدٍ ضاربَتُهُ هِيَ » ، وَالْكُوفِيُّ إِنَّمَا

= الحالة الثانية : أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً ، وذلك إذا كان الوصف مفرداً والمرفوع مثنى نحو « أقائمُ الزيدان » أو جمعا نحو « أقائمُ الزيدون » وإنما لم يجعل الوصف خبراً والمرفوع مبتدأ مؤخرًا في هاتين الصورتين لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للثنائية والجمع عن المثنى أو المجموع ،

والحالة الثالثة : أن يجوز الأمران ، وذلك في صورة واحدة وهي أن يكون الوصف مفرداً والمرفوع مفرداً أيضاً .

(١) الذي ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر هو سيويوه شيخ النحاة ، وجرى عليه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلباً لازماً لكونه لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه بدونه ، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء ، وصحح أبو البقاء هذا المذهب ، من جهة أن الابتداء مقض للمبتدأ وللخبر ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ، لأنهما منه بمنزلة سواء ، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدأ ؛ فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنوياً ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين ، فضم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به .

يلتزم الإبراز عند الإلباس^(١)، تمسكا بنحو قوله :

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك في الوصف الذي يفيع خبراً ، وقد تسأل عن الفعل الماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبراً ، فهل يجري فيه هذا الكلام فيقال : إذا جرى على من هو له تحمل ضميراً مستتراً ، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، أم لا يقال شيء من ذلك ؟

والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ابن مالك زعم أن هذا الكلام خاص بالوصف ولا يجري نظيره في الفعل ماضياً أو مضارعاً ؛ لأن الوصف هو الذي يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس ، ويبان ذلك أنك إذا قلت « زيد عمرو مكرمه » كان في « مكرمه » ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الهاء ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرماً لعمره ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذي أكرم زيدا ، أما الفعل الماضي فإن استعملته خبراً فإن ضمائر الرفع التي تلحقه تميز لك الأمر تمييزاً لا يدع مجالاً للتردد في المعنى؛ فأنت تقول : زيد أكرمه ، وزيد أكرماه ، وزيد هند أكرمه ، وفي المضارع حروف المضارعة في أوله تكشف أمره ، نحو زيد أكرمه ، وزيد يكرمه عمرو ، وزيد نكرمه ، وزيد تكرمه هند .

ونحن نرى أن في هذا الكلام قصورا ، وذلك لأن للفعل ماضياً أو مضارعاً- صوراً لا يحدث فيها إلباس كالأمثلة التي ذكرها ابن مالك ، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت « زيد عمرو أكرمه » أو قلت « زيد عمرو يكرمه » فإن في الفعل الماضي في المثال الأول وفي الفعل للمضارع في المثال الثاني ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز ، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثاني إلى الاسم الثاني ، فيقع اللبس ، فالصواب إذن أن نقول : إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم القرينة ، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ، ومن القرائن أحياناً حروف المضارعة وضمائر الرفع البارزة ، كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث في نحو « زيد هند ضاربه » وهاء الغائب في نحو « زيد هند ضاربها » وألف الاثنين في نحو « زيد العمران ضارباه » وواو الجماعة في نحو « زيد البكرون ضاربوه » فافهم ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٦٧ — * قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا ... *

٦٧ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا ، وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَعَطَانُ
اللغة : « ذرا » بضم الذال - جمع ذروة ، وهى من كل شىء أعلاه « المجد »
السكرم « بانوها » جعله العنى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها ويميزوا عنها ، ويحتمل أن
يكون جمع « بان » جمعاً سالماً - مثل قاض وقاضون وغازون - وحذفت النون
للاضافة كما حذفت فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » « كنه » كنه كل شىء :
غايته ونهايته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء التكميل مضاف إليه « ذرا »
مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانوا : خبر المبتدأ الثانى . والضمير
مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت »
علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف ،
واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « عدنان »
فاعل علمت « وقعطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز
الضمير ، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومى ذرا
المجد بانوها هم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكاناً على انسياق المعنى للقصود إلى ذهن السامع
من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذى يقصد إليه التكلم ،
فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « ذرا المجد » بانية ؛ ولكنك ستفهم لأول وهلة
أن « بانوها » وصف للمبتدأ الأول الذى هو « قومى » ، وهذا الذى يدل عليه هذا
البيت - من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة
الالتباس - هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه
الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر : فإن كان
يؤمّن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان
لا يؤمّن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه ، والبيت
حجة لهم فى ذلك ، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا :-

والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فلا تحتاج إلى رَابطٍ ، نحو (هُوَ اللهُ أَحَدٌ)^(١) إذا قُدِّرَ « هو » ضميرَ شأنٍ ، ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٢) ، ومنه « نُطِيقُ اللهُ حَسْبِي » لأن المراد بالنطق المنطوقُ به . وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوُوقَةٌ له^(٣) ،

== البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب ؛ فهو شاذ . ومنهم من خرج هذا البيت على أن « ذرا المجد » ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور ، و « بانوها » المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومي بانون ذرا المجد بانوها ؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له ، وفي هذا التخرج من التسكف ما ليس بخفي .

(١) من الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر المؤلف هـذا الشرط ، وفصل القول فيه .

والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن تكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد .

الشرط الثالث : ألا تكون مصدرة بأحد الحروف : لكن . وبل ، وحق .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ؛ وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ كأن تقول : زيد اضربه . وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر وإن لزم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوماً قبل الكلام ، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوماً قبل الكلام .

وذلك بأن تشتمل على أسم بمعنىناه ، وهو إما ضميره مذكوراً نحو « زيد قائم أبوه » أو مقدراً نحو « السَّمْنُ مَتَوَانٌ بِدِرْزَمٍ » أى : منه ، وقراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)^(١) ، أى : وعده ، أو إشارةً إليه نحو (وَلِبَاسُ الْقَفْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)^(٢) إذا قُدِّرَ « ذلك » مبتدأً ثانياً ، لا تابعاً للباس . قال الأخفش : أو غيرها^(٣) ، نحو (وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)^(٤) ، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه ،

(١) من الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٣) يريد « أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ » وغيرها هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول ، واستعرف ذلك في الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام .

(٤) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وقد جعل الأخفش « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون بالكتاب » صلة ، وجملة « أقاموا الصلاة » معطوفة على جملة الصلاة ، وجملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول - وهو إعادته بمعناه - وذلك لأن « المصلحين » هم بأعينهم « الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة » في المعنى ، ورد ذلك بمنع أن يكون « الذين يمسكون » في موضع رفع على أنه مبتدأ ، بل هو في موضع جر عطف على « الذين يتقون » في قوله سبحانه : (والدار الآخرة خير للذين يتقون) ، وعلى تسليم أن يكون « الذين يمسكون بالكتاب » في موضع رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبره جملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » بل الخبر محذوف ، وهذا الكلام مسوق للتعليل ، والتقدير : والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأننا لانضيع أجر المصلحين ، ولئن سلمنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرابط هو ما ذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعناه ، بل الرابط أحد شيئين : الأول ضمير محذوف ، والتقدير : إنا لانضيع أجر المصلحين منهم ، =

نحو (الحَاقَةُ مَا الحَاقَةُ)^(١) ، أو على اسمِ أَعَمَّ منه ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

٦٨ — * فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا * *

= وحذف الرابط المجرور بمن لانزعاج في جوازه ، والثاني العموم ، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يسكنون بالكتاب ، كما سيذكره المؤلف بعد هذا في « زيد نعم الرجل » وفي بيت الرماح بن أبرد ، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك .
(١) الآية ١ من سورة الحاقة .

٦٨ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكامله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَعْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا
وهذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة أمه ، وهو من شواهد شيخ النحاة سيويه (١٩٣ / ١) ، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة في زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا .

اللغة : « ليت شعري » معنى هذه العبارة ليتني أعلم ، والشعر هو العلم ، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت في هذا التعبير محذوف وجوبا للتعويض بالاستفهام عنه ، ولهذا لاتراه إلا حيث ترى الاستفهام بعده . وتقدير الكلام عندهم : ليت علمي حاصل ، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذي يليه هو الخبر . وليس بسديد « أم جعدرة » كنية امرأة « سبيل » طريق .

المعنى : يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جعدرة ، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه ، ثم بين أنه لا صبر له على بمعادها ولا قدرة له على احتمال تأيها .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « شعري » شعر : اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وشعر مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وخبر ليت محذوف ، والتقدير : ليت شعري حاصل « هل » حرف استفهام « إلى » حرف جر « أم » مجرور بإلى ، والجار والمجرور =

فصل : ويقع الخبر ظرفاً^(١) نحو (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)^(٢) ومجروراً

= متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأم مضاف و « جحد » مضاف إليه « سبيل » مبتدأ مؤخر « فأما » حرف شرط وتفصيل « الصبر » مبتدأ « عنها » جار ومجرور متعلق بالصبر « فلا » الفاء واقعة في جواب أما ، ولا : نافية للجنس « صبرا » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا صبر لي ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما .

الشاهد فيه : قوله « أما الصبر فلا صبر » وهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين : أولهما : أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة في خبره ؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالفاء كما في قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِحَقْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهُ
كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه .

وثانيهما : أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره ، ويبان ذلك هنا أن جملة « لا صبر لي » في محل رفع خبر عن « الصبر » الرابط بينهما هو العموم في اسم لا ، لأن النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة « لا » الصبر بجميع أنواعه ، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جني : « الصبر عنها بعض الصبر لاجمعه » وقوله لا صبر نفى للجنس أجمع ، فدخل الصبر عنها - وهو البعض - في جملة ما نفى من الجنس « اهـ .

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاما وإما أن يكون خاصا ، فإن كان المتعلق خاصا إما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة ، فإن كان المتعلق عاما سمى الظرف مستقرا ، ووجب حذف هذا المتعلق ، وسمى كل من الظرف والجار والمجرور خبرا ، وإن كان المتعلق خاصا سمى الظرف لقوا ، وكان المتعلق هو الخبر ، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يجوز حذفه نحو قولك « زيد مسافر اليوم ، وعلى حاضر غدا » وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل : متى يسافر أخواك ؟ فتقول : محمد اليوم ، وعلى غدا ، فإن سامع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعلى مسافر غدا ، وحينئذ يجوز حذف المتعلق ، ومن تقرير للسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكون متعلقهما عاما وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ^(١) والصحيح أن الخبر في الحقيقة مُتَمَلِّقُهُمَا المحذوف ^(٢) ، وأن تقديره كَأَنَّ أو مستقرٌّ ، لا كان أو أُسْتَقَرَّ ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله :

— ٦٩ — * فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ *

(١) من آيات كثيرة منها الآية ١ من سورة الفاتحة .
(٢) في هذه المسألة أقوال ، الأول : أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وحدهما ، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المتبدا ، والقول الثاني : أن الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأي المحقق الرضى ، والقول الثالث : ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح ، وحاصله أن الخبر هو المتعلق المحذوف .

٦٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِنَّ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ *

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة . والصواب أن هذا البيت من قصيدة طويلة لجليل بن عبد الله بن معمر العذري المعروف بجميل بئينة ، وهذه القصيدة ثابتة في ديوان جميل وفيها البيت المستشهد به كما هنا ، ومطلعها :

أَهَاجَكَ أُمٌّ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعُ وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ

اللمعة : « جُثْمَانِي » قال ابن منظور : « الجُثْمَانُ بمنزلة الجسمان جامع لكل شيء ، تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جُثْمَانِ الرجل وجسمانه ، تريد ما أحسن جسده » اهـ « بأَرْضِ سِوَاكُمْ » يروى بالإضافة وبتنوين أرض ، ووقع في بعض الروايات « بأَرْضِ بعيدة » .

المعنى : يقول لمحبوبته : إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقيما في أرض غير أرضكم فإن قلبي مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقي الدهر ، ولا يغادرُك ، يعنى أنه مقيم على حبها .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « يَكُ » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « جُثْمَانِي » اسم يك مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل =

ويخبر بالزمان عن أسماء الممانى^(١) نحو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » و « السَّقَرُ »

= ياء التثكلم ، وهو مضاف وياء التثكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبريك ، وأرض مضاف وسوى من « سواكم » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء التثكلم مضاف إليه « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب إن الشرطية « الدهر » ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف .

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت في المطع الذى رويناه لك ، وهو من ألفاظ التوكيد ، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادى ولا لعند ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب ، والمرفوع لا يكون توكيداً للنصوب ، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف ، لأن التوكيد ينافى الحذف ، فلم يبق إلا أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً ؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية ، فدل ذلك على أن الضمير الذى كان مستكناً في المتعلق الواقع خبراً قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه ، وهذا هو الذى جىء بالبيت للاستدلال عليه .

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين ، وهذه معلومة الوجود فى سائر الأزمنة ، وليس من شأنها أن يجهل وجودها فى شيء من الأزمنة الخاصة ، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها فى زمن خاص ، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها ، وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إفادة التثكلم للسامع ما لم يكن ليعلمه لولا هذا الكلام ، فكل ما لا يفيد السامع ما لم يكن يفعله لا يسمى كلاماً ، ومن هنا قالوا إن قول القائل « السماء فوقنا ، والأرض تحتنا » لا يسمى كلاماً لأنه لم يفد السامع شيئاً كان يجمله ، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالباً ، وتأمل فى قولك « زيد اليوم » هل تجده أفاد جديداً ؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالباً لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط فى اعتبار الكلام كلاماً ، وقد جعلوا للإفادة ضابطة =

غداً « لا عن أسماء الذوات نحو « زيد اليوم » فإن حصلت فائدة جاز : كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً نحو « نحن في شهر كذا » وأما نحو « الورد في أيار » و « اليوم خير » و « الليلة الهلال » فالأصل : خروج الورد ، وشرب خير ، ورؤية الهلال .

فصل : ولا يبدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة : كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)^(١) و (طَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)^(٢) ولا يجوز « رجل في الدار » ولا « عند رجل مال » أو تلو نفياً نحو « ما رجل قائم » أو استفهاماً نحو (أَلَيْلَةٌ مَعَ اللَّهِ)^(٣) أو تكون موصوفة سواء ذكرنا نحو (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)^(٤) ، أو حذفنا الصفة نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدَرِّهِمْ » ونحو (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)^(٥) ، أى : مَنَوَانٍ منه ،

ذكرها المؤلف ، أما اسم المعنى فلا أنه عبارة عن حركات وأفعال ، وهذه أشياء تعلم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود ، بل قد تحدث وقد لا تحدث ، وإنما تحدث في زمان دون زمان ، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها في زمان مامفياً ، وتأمل في قولك « السمرغدا » وفي قولك « ظهور الحق الآن » ثم تذكر قولك « محمد الآن » أو « على غدا » فإنك تجد الفرق واضحا ، وتعلم السر في أنهم شرطوا في الإخبار بالزمان عن الذات حصول فائدة ، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد . لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائماً .

(١) من الآية ٣٥ من سورة ق

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة

(٣) من كل آية من الآيات ٦٠ - ٦٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

وطائفة من غيركم ، أو الموصوف^(١) كالحديث « سَوْدَاءُ وَلَوْ دُ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ » أى : امرأة سَوْدَاءَ ، أو عاملة عمل الفعل كالحديث « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ومن العاملة المضافة كالحديث « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

وَيُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَا أَشْبَهَهَا نَحْوُ « قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ » و « كَمْ رَجُلًا فِي الدَّارِ » وقوله :

٧٠ — * لَوْلَا اضْطِجَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ *

(١) أى أو حذف الموصوف وحده وبقيت الصفة ، فهذا عطف على قوله فيما قبل « سواء ذكرا » أى الموصوف والصفة معا ، وقوله « أو حذفت الصفة » فلاأقسام ثلاثة : ذكرها معا ، وحذف الموصوف وحده ، وحذف الصفة وحدها .
٧٠ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ *

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقّة » حب ، ونعله ومق - كوعد - والتاء فى مقّة عوض عن فاء السكامة - وهى الواو - كعمدة وزنة ، وتحوها « استقلت » نهضت وهمت بالسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو هنا بفتح العين ، وأصله سكون العين ، ولكن لما كانت العين حرفا من حروف الحلق فتحها ، وكذلك نحو نهر وبحر ، من كل اسم ثلاثى ثانیه حرف خلق ما كن ، فإنهم يستسيغون فتح ثانیه .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلّد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اضطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره « موجود » وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « مقّة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق =

وقولك « رُجَيْلٌ فِي الدَّارِ » لشبهه^(١) الجملة بالظرف والمجرور ، واسم الاستفهام
بالاسم المقرون بِحَرْفِهِ ، وتالي « لولا » بتالي النفي ، وَالْمُصَغَّرُ بالموصوف .

= بقوله أودى « استقلت » استقل: فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا: فاعل
استقلت ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه . والجملة في محل جر بإضافة « لسا » إليها
« للظن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اضطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والسوغ لوقوعه
مبتدأ وقوعه بعد « لولا » ، وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها
لأن « لولا » تستدعي جوابا يكون مملقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ،
وهي تقتضي انتفاء هذا الجواب لانتهاء الشرط ، فيكون لولا حرف نفى في الجملة ،
ولهذا تجد المؤلف يقول « ولشبه تالي لولا بتالي النفي » .

(١) هذا الكلام تحليل لقياس ما لم يذكره على ما ذكره ، والجملة هي الممثل لها
بقوله « قصدك غلامه رجل » والظرف هو الممثل له بقوله تعالى : « ولدينا مزيد »
والجار والمجرور هو الممثل له بقوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) ووجه الشبه بين
مثال الجملة ومثالها هو كون كل منهما مقدما خاصا ، واسم الاستفهام هو الممثل له
بقوله « كم رجلا في الدار » والاسم المقرون بحرفه هو الممثل له بقوله تعالى (إله مع
الله) فإن قلت : فإن « كم » في المثال عاملة في التمييز ، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من
أمثلة النكرة المخصصة في العمل ؟ قلت : مرادهم بالعامة ما كان عملها شبيها بعمل
الفعل : أى ما كان عملها في مفعول به — ومن المفعول به الجار والمجرور كما تعرف —
وكان الاستفهام مجوزا للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب
فأشبهت النكرة في هذه الحال النكرة الموصوفة ، وتالي لولا هو الممثل له بالشاهد
رقم ٧٠. وتالي النفي هو الممثل له بقوله « مارجل قائم » ووجه الشبه اشتراكهما في
الغنى فإنك تعلم أن « لولا » تقتضي انتفاء جوابها ، فهي حرف نفى في الجملة ، والصغر
هو الممثل له بقوله « رجلا في الدار » والموصوف هو الممثل له بقوله تعالى (ولعبد مؤمن
خير من مشرك) ووجه الشبه هو اشتراكهما في الغنى أيضا؛ فإن التصغير وصف في الغنى
ومن قال « رجلا عندنا » كأنه قال : رجل صغير عندنا ، فافهم ذلك .

فصل : وللخبر ثلاث حالات :

إحداها : التأخرُ ، وهو الأصل كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ويجب في أربع مسائل^(١) :
 إحداها : أن يُخَافَ التباسُه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويين
 ولا قرينة ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ » و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي » بخلاف « رجل
 صالح حاضر » و « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » ، وقوله :

٧١ — * بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا *

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر ، ولم يذكرها .
 منها : أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ ، نحو « مارأيت مذ يومان » إذا جعلت مذ
 اسما مبتدأ ، وإعراب مذ خبرا مقدما - كما ذهب إليه الزجاج - غير مستقيم ، وسيأتي
 بيانه في مواضع تقديم الخبر . ونبين لك مذهب جمهرة النحاة ومذهب الزجاج جميعا .
 ومنها : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه ، نحو
 « أنا الذى عرفونى » ونحو « أنت الذى تدعى مالا تحسنه » خلافا للكسائى فى
 هذه المسألة .

ومنها : أن يكون الخبر طلبا نحو « زيد اضربه » و « زيد لاتهنه » .
 ومنها : أن يكون المبتدأ دعاء ، نحو قولك « سلام عليكم » و « ويل لكم » .
 ومنها : أن يكون الخبر متعددا وهو فى قوة الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلو حامض » .
 ومنها : أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو « زيد هو النطق » .
 ومنها : أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة ، نحو قولك : ما زيد بقائهم
 ٧١ — هذه قطعة من صدر بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

وأنشده الرضى ٨٧/١ والأشمونى (ق ١٥٣) وابن هشام فى النقى (ش ٧٠٢)
 ونسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله مع شهرته فى كتب
 النحاة وأهل المعانى والفرصين ؛ ويظهر لى أنه موضوع ، فإنه أشبه بالمتون التى تضبط
 بها القواعد .

= الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناؤ » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وأبناء مضاف و« الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر - وهو قوله « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » - مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه أساس التشبيه - الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر .

ومثل هذا قولهم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » إلا أن في هذا المثال ما يوجب التأخير وهو اشتغال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر ، والأصل : ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين ؛ فذكاة أمه : مبتدأ ، وذكاة الجنين : هو الخبر ، ولو أنك قدمت قلت : ذكاة أمه ذكاة الجنين ، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وقد علمت أنه غير جائز .
وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن النازم استشهاده بهذا البيت : قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة :

* وَرَمَلِي كَأَوْزَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ *

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في التسهيل من قول حسان بن ثابت :
قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا
إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الحياء ، وعن وافيها بأنه أعذر الناس ، لا العكس ، اهـ كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل =

الثانية : أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل ، نحو « زيد قام » بخلاف « زيد قائم » أو « قام أبوه » و « أَخَوَاكَ قَامًا »^(١) .

الثالثة : أن يقترن بِإِلَّا مَعْنَى ، نحو (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)^(٢) ، أو لفظاً نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٣) ، فأما قوله :

= كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيتها : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن بنى أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد ، وهذا الوجه هو الذي يشير إليه كلام ابن الناظم وغيره .

هذا ، ومثل بيت الشاهد قول الكهيت بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) فإن قلت : ألتزم قد جوزتم في نحو « أقائم زيد » وجهين من وجوه الإعراب ، أحدهما أن يكون « قائم » خبراً مقدماً ، و « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، وثانيهما أن يكون « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعلاً أغنى عن الخبر ، فاحتتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون « زيد » فاعلاً وأن يكون مبتدأ ، وهو جائز وارد في كثير من الكلام العربي ، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل .

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة ، وهي أن يكون المسند فعلاً ، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فإن كان المسند اسماً كما في هذا المثال لم يمتنع .

فإن قلت : فما فرق ما بين الجملتين !

قلت : الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه ، والفعلية تدل على تجدد وحدوثه ، وشتان ما بينهما .

(٢) من الآية ١٢ من سورة هود . (٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

— ٧٢ — * ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ *

فضرورة .

٧٢ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فَيَارَبُّ ، هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟
والبيت للكهيت بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الحبير
بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على الفحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد
تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقِيلٌ ؟
اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال أعمى إلا على
ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى وعم ، والمرأة عمية وعمية « مدبر »
هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول :
عولت على فلان ، إذا جعلته سندك الذي تاجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ،
والمعول هنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على
ما قبل ياء التثنية المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكاري
دال على النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله
« يرتجى » وتكون جملة يرتجى في محل رفع خبر المبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق
في المعنى « بالنصر » ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله
بأجنى ، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا »
أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول »
مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » ، و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور
بالا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل النصر يرتجى إلا بك ، =
(١٤ — أوضح المسالك ١)

الرابعة : أن يكون المبتدأ مُسْتَحَقًّا للتصدير ، إما بنفسه ^(١) نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « مَنْ فِي الدَّارِ ؟ » و « مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » و « كَمْ عَبِيدٍ لَزَيْدٍ » أو بغيره ، إما متقدماً عليه نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وأما قوله :
 * أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * — ٧٣

= وهل المول لإعليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية فقط ، ولهذا الاحتمال في الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف — هو رأى حماعة النحاة ، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق ، ومنهم قوم يفصلون فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » يبين المراد .

(١) الأسماء المستحقة للتصدير بنفسها أربعة هي « ما » التعجيبة ، وقد مثل لها المؤلف بالمثال الأول ، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثانى ، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثالث ، و « كم » الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثال الرابع ، فكم مبتدأ ، وعبيد : مضاف إليه ، ولزيد : خبر المبتدأ ، والأسماء المستحقة للتصدير بغيرها أربعة أيضاً : كل اسم أضيف إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو أضيف إلى كم الخبرية ، وكل اسم اقترن بلام الابتداء ، وقد مثل المؤلف لذلك كله ؛ فتنبه ، وكن على ثبت .
 ٧٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ *

ونسبه جماعة — منهم الصاغاني — إلى عنتر بن عروس ، وهو رجل من موالى بني ثقيف ، ونسبه آخرون إلى روبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان غير منسوب إلى قائل معين .
 اللفظة « الخليس » هو تصغير جلس ، والجلس — بكسر فسكون — كساء رقيق =

فالتقدير : لهى عجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء ، أو متأخراً عنه نحو « غَلَامٌ مِّنَ الدَّارِ » و « غَلَامٌ مِّنْ يَقْمُ أَقْمَ مَعَهُ » و « مَالُ كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » أو مُشَبَّهًا به نحو « الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط ؛ لعمومه ، واستقبال الفعل الذى بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا

== يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية فى الأصل كنية الأنان-وهى أنثى الحمار-أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالأنان « شهيرة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة المراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل ، مثلها فى قوله تعالى : (لعلنا منكم ملائكة) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعض

الإعراب : « أم » مبتدأ وهو مضاف و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهيرة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف ، و « الرقبة » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر لمقترن بلام الابتداء ، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ، ولكنها زائدة فى خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات فى البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ، وأصل الكلام : أم الحليس لهى عجوز - لحذف للمبتدأ فاقترنت اللام بخبره وهى فى صدر المذكور من جملتها .

ومثل هذا البيت قول أبى عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مِّنْ حَارِبَتِهِ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ ، وَمِنْ سَالَمَتِهِ لَسَمِيدٌ

اللام فى « لمحارب » وفى « لسعيد » زائدة ، أو التقدير : من حاربتة لهو محارب ، ومن سالتة لهو سعيد ، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين فى البيت المستشهد به .

دَخَلَتْ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب^(١) .

* * *

الحالة الثانية : التقدم ، ويجب في أربع^(٢) مسائل :

(١) وقع قوله « أو مشبها به » إلى آخر هذه الفقرة في شرح الشيخ خالد متقدما على قوله « أو بغيره » .

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها المؤلف تبعاً للناظم ، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل :

الأولى : أن يكون الخبر هو « مذ ، أو منذ » نحو قولك « ما لقيته مذ يومان ، أو منذ يومان » وهذا الكلام مبنى على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا ، وقد قدمنا لك في الحالة الأولى أنك إذا جعلت « مذ ، ومنذ » مبتدئين لم يحز تأخيرهما ، وذلك مبنى على ما ذهب إليه الجمهور ، وحاصل الكلام في هذه المسألة أن العلماء يذهبون في « مذ ، ومنذ » إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلا أنهما يختصان بحز الأزمنة ، ويكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ثم اختلفوا في الحالة الثانية ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبران واجبا التأخير ، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران ، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير ، فقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الأولى جريا على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الثانية جريا على ما ذهب إليه الزجاج ، مع إعلامنا إياك أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب ، وقد نهنا ثمة في الحالة الأولى إلى أن ما ذهب إليه الزجاج غير مستقيم .

الثانية : أن يقرن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو قولك « أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد فخالد » .

الثالثة : أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان ، نحو « هنا محمد ، وهناك علي ، وثمة إبراهيم » .

الرابعة : أن يقع ذلك في مثل ، نحو قولهم « في كل واد أثر من ثعلبة » .

الخامسة : أن تقرن بالخبر لام الابتداء - على خلاف الأصل فيها ، فإن الأصل فيها أن تقرن بالمبتدأ - نحو « لقائم زيد » ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام ، فلا تقول « زيد لقائم » ولهذا قالوا في « أم الحليس لعجوز » وهو الشاهد =

إحداها : أن يُوقِعَ تأخيرُهُ في لبسٍ ظاهرٍ ، نحو « في الدَّارِ رَجُلٌ »
و « عِنْدَكَ مَالٌ » و « قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » و « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » فإنَّ
تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس « أن » المفتوحة بالـمكسورة ،
و « أن » المؤكَّدة بالتي بمعنى كَلَّ ، ولهذا يجوز تأخيرُهُ بعد « أما »
كقوله :

٧٤ - وَأَمَّا أَنَّنِي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدِ كَادَ يَبْرِيَنِي

= رقم ٧٣- : إن اللام ليست لام الابتداء ، بل هي زائدة ، ولئن سلم أنها لام الابتداء
فليس قوله « لعجز » خبراً عن أم الحليس ، بل خبر مبتدأ محذوف ، ولئن سلمنا أنها
لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه .

٧٤ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدِ كَادَ يَبْرِيَنِي
ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق
تتصل به .

اللغة : « اضطبار » تصبر وتجهد ، وإظهار لاحتال البين وفرفة الأحباب x جزع »
بفتح الجيم وكسر الزاي - شديد الخوف فاقد الصبر ، وهو صفة مشبهة من جزع بجزع -
من باب أسف - فهو جازع وجزع وجزوع « النوى » البعد والفراق « لوجد » الوجد :
الحب الشديد « يبريني » الأصل في هذه المادة قولهم : برى فلان المود والفلم والقبح
يريه برى ، إذا نحته ، وقالوا : برت البعير ، إذا هزلته وأذهبت لحمه ، وفي حديث
حليمة السعدية أنها خرجت في سنة قد برت المال ، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من
لحمها لجذبها وقشطها .

المعنى : يصف جزءه على فراق أحبته ، ويدين السر في ظهور قلقه وخوفه ،
ويقول : إن في طبعه الصبر على ما ينزل به من المكروه ، فإن كان قد خافه التجهد
في هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله ،

الإعراب : « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء =

لأن « إن » المكسورة و « أن » التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا ، وتأخيرهما في الأمثلة الأول بوقع في إلباس الخبر بالصفة ، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو

= المتكلم مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن مع معموليها في تأويل مصدر يقع مبتدأ « يوم » ظرف زمان متعلق بجزع ، ويوم مضاف و « النوى » مضاف إليه « فلو جد » الفاء واقعة في جواب أما ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من أن ومعموليها « كاد » فعل ماض دال على قرب وقوع خبره ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على وجد « يبرى » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليبرى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لوجد .

الشاهد فيه : قوله « أما أنى جرع فلو جد » حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ ، وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور . وإنما جاز هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى .

فإن قلت : فما الذى آمنى اللبس بين هذه الأشياء ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « أما » التي للشرط والتفصيل لا تقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعاً .

فإن قلت : فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما ؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل ؟ فالجواب أن « أما » لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، و « إن » المكسورة الهمزة المؤكدة مع معموليها لا يمكن أن تكون مفرداً ، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل ، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معموليها في تأويل مصدر ، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر .

(وَأَجَلَ مُسَمًّى عِنْدَهُ) ^(١)؛ لأن النكرة قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة .

الثانية : أن يفتن المبتدأ بإِلَّا افظًا ، نحو • مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا • ^(٢) أو مَعْنَى نحو « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

الثالثة : أن يكون لَازِمَ الصَّدْرِيَّةِ ، نحو « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ أو مضافًا إلى ملازمها ، نحو « صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرَكَ » .

الرابعة : أن يعود ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى : (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) ^(٣) ، وقول الشاعر :

• • • وَلَكِنْ مِلْهُ عَيْنٍ حَبِيبَهَا •

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام .

(٢) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول :

وَخَبَرُ الْمُحْصُورِ قَدَمٌ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد (القتال) .

٧٥ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلْهُ عَيْنٍ حَبِيبَهَا

والبيت نسبة قوم منهم أبو عبيدة البكري في شرحه على الأملاني نصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون — ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » — إلى مجنون بن عامر في أبيات أولها قوله :

دَعَا الْمُحْرَمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة وهي الخافة « إجلا » إعظاما لقدرك

المعنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين تمتلئ من تحبه فتعصم للمهابة .

الحالة الثالثة : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقدَ فيه مُوجِبُهُمَا ، كقولك « زيد قائم » فيترجح تأخيرُهُ على الأصل ، ويجوز تقديمُهُ لعدم المانع .

فصل : وما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر جاز حذفُهُ ، وقد يجب ^(١) .

= الإعراب : « أهـابك » أهـاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ ، وهو « حبيبها » ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي انفصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، لا إشكال فيه . وذهب ابن جنى إلى أن « ملء عين » مبتدأ ، و « حبيبها » خبره ، وليس في البيت تقديم ولا تأخير ، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به ، والأصل عدم التقديم والتأخير ، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرا .

(١) اعلم أولا أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات : جواز الحذف ، وجوبه - وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين - والثالثة امتناعه ، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن ، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة ، ولا حذف أحدهما .

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع :
الأول : في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى (وما أدراك ما هية ؟ نار حامية) =

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَهَا)^(١) ، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دَنِفٌ ، التقدير : فَعَمَلَهُ لِنَفْسِهِ ، وإساءته عليها ، وهو دَنِفٌ .

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِنَفْعٍ مَقْطُوعٍ لِمَجْرَدِ مَدْحٍ ، نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أو ذم نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ » أو تَرْحُّمٍ نحو « مَرَرْتُ بِعَبْدِكَ الْمُسْكِينِ » أو تَصَدُّرٍ جِيءَ بِهِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفَعْلِهِ ، نحو « سَمِعَ وَطَاعَةَ » وقوله :

— ٧٦ — * فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ١٩ *

التقدير : أَمْرِي حَنَانٌ ، وَأَمْرِي سَمِعَ وَطَاعَةَ .

= وقوله جلت كلمته (قل أؤنبشكم بشر من ذلكم ؟ النار) أى هى نار حامية ؟ وهى النار .

الثانى : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعلها) أى فعمله لنفسه وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى (قالوا أساطير الأولين) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ من سورة الجاثية .

٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟ *

وهذا البيت من شواهد سيويه (١ - ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسب في صدر الكتاب ، ولا نسبته الأعلام الشتمرى في شرح شواهد ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ولا نسبته أحد ممن تعرض لشرح كلامهم ، وقد عثرت فى مادة « روضة المترى » من كتاب « معجم البلدان » لياقوت الرومى على قطعة نسبها إلى منذر بن حرهم السكابي ، وأسند روايتها إلى أبي الندى ، وفيها هذا البيت ، وقبله قوله :

وَأَخَذْتُ عَهْدِي مِنْ أُمِّيَّةٍ نَظْرَةً كَلَى جَانِبِ الْعَلْيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفٌ =

= تَقُولُ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ ... البيت ، وبعده :
فَقُلْتُ : أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلَّمٌ فَضُمَّ عَايِنَا الْمَازِقُ الْمُتَضَائِفُ
وقد أنشده الزجاجي في أماليه (ص ١٣١) من غير عزو ، وأول عجزه عنده
« أذو زوجة أم ... » .

اللفظة : « حنان » الحنان : العطف والرحمة ، وقال ابن عباس في قوله تعالى :
(وحنانا من لدنا) : « لا أدري ما الحنان » ! وقال الفراء : هو في الآية الكريمة
الرحمة ، أى فعلنا ذلك رحمة لأبويك « ما أتى بك ههنا » استنكار منها لتجشعه
الهمول وتكبيده المشاق وتعريضه نفسه للهلكة ، فعسى أن يراه قومها الغياري فيؤذوه
« أذو نسب - إلخ » قالوا : هذا منها تلقين للحجة التي يحتاج بها إذا ما رآه أحد
من قومها .

المعنى : وصف أنه التقى بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكرته ، وأنها خافت عليه
صولة قومها ، فلقنته الجواب الذي يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة على
تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « حنان » خبر مبتدأ
محذوف ، والتقدير : أمرى حنان « ما » اسم استفهام مبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الاستفهامية « بك » جار ومجرور
متعلق بأتى « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : ظرف مكان متعلق بأتى أيضاً ، مبنى
على السكون في محل نصب . ، وجملة أتى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو
ما الاستفهامية « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام ،
وتقديره : أنت ذو نسب ، وذو مضاف و « نسب » مضاف إليه « أم » حرف عطف
« أنت » مبتدأ « بالحق » جار ومجرور متعلق بعارف الآتى « عارف » خبر المبتدأ
الذى هو أنت ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير
الكلام : أمرنا حنان ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى . وأصل هذا المصدر ونحوه أن =

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها ، نحو « نعم الرجلُ زيدٌ » و « بئس الرجلُ عمرو » إذا قُدِّرَا خبرين ، فإن كان مقدما نحو « زيدٌ نعم الرجلُ » فمبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم « مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ » ؟ أى : مذكورك زيدٌ ، وهذا أولى من تقدير سيئويه كلامك زيد .

وقولهم « فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ » أى : فى ذمتى ميثاقٌ أو عهدٌ^(١) .

= يقع منصوبا بفعل محذوف وجوبا ؛ لأنه من المصادر التى جىء بها بدلا من اللفظ بأفعالها : كنهم ربما قصدوا الدلالة على الثبوت والدوام ، فرفعوا هذه المصادر أحيانا وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا ، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة فى هذه الأخبار محذوفة على سبيل الوجوب حملا لحالة الرفع على حالة النصب : أى كما أنها فى حالة النصب منصوبة بعامل محذوف وجوبا تكون فى حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف وجوبا .

(١) بقى عليه بعض المواضع التى يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، ومن ذلك - فى بعض الوجوه - بعد « لاسما » إذا راع الاسم الواقع بعده ، نحو « لاسما زيد » فإن التقدير : لاسى الذى هو زيد ، ففيه حذف المبتدأ وجوبا ، إذ لم يجز الاستعمال بذكره ، وفيه حذف صدر صلة الوصول التى لم تطل مع كون الموصول غير أى ، ولتحقيق هذا للموضع تحقيقا وافيا نقول :

الاسم الواقع بعد « لاسما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرئ القيس :

أَلَرُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمْ وَلَا سَيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة ، فأما الجر فتخرجه على أحد وجهين أولهما : أن « لا » نافية للجنس ، و« سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و « ما » زائدة ، و« يوم » مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير ولامثل يوم بدارة جلجل موجود ، وثانيتها : أن تكون « سى » مضافا و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه . بقى على السكون فى محل جر ، و« يوم » بدل من ما ، وأما الرفع فتخرجه =

وأما حَذَفُ الخبر جوازاً فنحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ » أى : حَاضِرٌ ، ونحو (أَكْلَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)^(١) أى : كذلك ، ويقال : مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول : زيد ، أى : عندي .

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففي مسائل :

إحداها : أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا والمبتدأ بعد « لولا »^(٢) ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ

= على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و« سى » اسمها ، و« ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و« يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و« سى » اسمها ، و« ما » موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليه ، و« يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود ، وهذا الوجه هو الذى أردناه بكلامنا في هذا الموضع . وأما النصب فتخريجه على أحد وجهين أيضاً ، أحدهما : أن « ما » نكرة غير موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و« يوما » مفعول به لافعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة ، وهو مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، و« يوما » تمييز لها ، وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ، فمن جعله بإضمار فعل أجازوه كما أجازوه في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل النصب على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « لاسيما » ، والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٢) هذا الذى ذكره ابن هشام - من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ - =

لَا كَرَمْتُكَ « أى : لولا زيد موجود ، فلو كان كونا مقيدا وجب ذكره إن
فُقِدَ دليله ، كقولك « لولا زيد سألنا ما سلم » وفي الحديث « لَوْلَا قَوْمُكَ
حَدِيثُوا عَهْدٍ بِكَفَرِ لَبَنَيْتُ الْكُفَّةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » وجاز الوجهان إن
وُجِدَ الدليل ، نحو « لولا أنصارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا جِئَ » ومنه قول أبي العلاء المعرى :
* فَلَوْلَا الْقَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا *

— ٧٧

= هو ما ذهب إليه جمهور النحاة البصريين ، واختلفوا في خبره على الوجه الذى بينه المؤلف
وفصلناه فى شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا
فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام فى بيت المعرى عندهم : لولا يمسه
القميد يمسه لسالا ، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كما فى المثال الذى
ذكره المؤلف ، فتقديره : لولا وجد زيد لأكرمك ، والعجب من الكوفيين الذين
يذهبون فى الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو « إن زيد جاءك فأكرمه » إلى أنه
مبتدأ أو فاعل متقدم ، كيف خالفوا هذا المذهب فى لولا ؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم
المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها فى معنى اتقى ، وسيأتى هذا الكلام مفصلا
فى مباحث «لولا»

٧٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ *

والبيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد
الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من عصور الدولة
العباسية ، فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنما جاء به للتمثيل
لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبين أن الجمهور لحنوه ، وأنه عندهم غير صحيح .
اللمة « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب »
الفرع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « القمد » قراب السيف وجفنه .
الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الرعب » فاعل « منه »
جار ومجرور متعلق به « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف ، و « عضب » مضاف إليه
« فلولا » حرف امتناع لوجود « القمد » مبتدأ « يمسه » يمسك فعل مضارع ، وفاعله ضمير =

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القعد، والهاء التي هي ضمير عائذ على السيف مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لسالا» اللام واقعة في جواب «لولا» وسال: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف.

التمثيل به: في قوله «فلولا القعد يمسكه» حيث ذكر الخبر - وهو جملة «يمسك» وفاعله، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل الدليل عليه، كما ذكره المؤلف العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» لا يكون إلا كونا عاما، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا.

وفي البيت توجيه يصح به البيت على مذهب الجمهور، وهو أن يكون «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتمال من القعد، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل كقولهم «تسمع بالمعدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في: هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا! فقال الجمهور: لا يكون كونا خاصا البتة، بل يجب كونه كونا عاما، ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما فهو لحن أو مؤول وقال غيرهم: بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كونا خاصا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره. وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حال واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهي وجوب الحذف، وذلك إن كان كونا عاما، ووجوب الذكر، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه إن حذف، وجواز الأمرين، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا وله دليل عليه إن حذف.

ومن محيى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا مذكورا مارواه البخاري =

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا » ، وأوجبوا جمل السكون الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مسألة زيد إيانا ، أى : موجودة ، ولحنوا المعرى ، وقالوا : الحديث مروي بالمعنى ^(١) .

الثانية : أن يكون المبتدأ صريحا في القسم ^(٢) ، نحو « لعمرك لأفعلن » في باب الصائم يصبح جنبا من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة « إني ذا كركك أمرا ، ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك » ومنه قول الشاعر ، أنشد ابن مالك :

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلَّسْلِمْ إِنْ جَنَحُوا
ومثله قول الآخر ، وأنشد ابن مالك أيضا :

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا صَيِّمَ صَاحِبُهُ يَوْمًا ، وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَذَرُ
ومثله قول أفلح بن يسار السدي :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلُهُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدَدَ بِالْقَالِيدِ
ومثله قول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَثْ

(١) قال ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذى يذكره النحاة في هذه المسألة : « لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح ، والروايات المشهورة في ذلك « لولا حدثان قومك » « لولا حدائنة قومك » « لولا أن قومك حديثه عهد بجاهلية » اه . وكل هذه الروايات يعزى على مذهب الجمهور ، فقد جعل السكون الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام ، أى لولا حدثان قومك بكفر موجود .

(٢) المراد بكون المبتدأ صريحا في القسم أحد وجهين : أن لا يستعمل في غير القسم أصلا ، أو أن يغلب استعماله في القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل في غير القسم إلا مع قرينة ، ويفهم منه قبل ذكر القسم عليه ، ومقابل هذا ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بعد ذكر القسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله في غير القسم نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم) وقولك : عهد الله يجب الوفاء به ، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت « عهد الله لأفعلن كذا » لأنك في هذا المثال قد ذكرت القسم عليه .

و « أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » أى : لعمرُك قَسَمِي ، وَأَيْمَنُ اللَّهِ يَمِينِي ، فإن قلت : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » جارٍ لإثبات الخبر ، لعدم الصراحة في القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ » أن يقدر لَقَسَمِي عمرُك ؛ فيكون من حَذَف المبتدأ^(١).

الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نصٌّ في المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيقَتُهُ » و « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ » ولو قلت « زيد وعمره » وأردت الإخبار باقترائهما جاز حذفه وذكره ، قال :

— ٧٨ — * وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يُلْتَقِيَانِ *

(١) وهنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ما ذهب إليه ابن عصفور ، الأصل الأول : إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدور الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام ، فأيهما أولى بالرعاية ؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها محال التغيير غالباً ، والأصل الثاني : إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف معطى الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار ؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقي هو معطى الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأى الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر ، وإذا راعيت الأصل الثاني اعتبرت رأى ابن عصفور أولى ، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس معطى الفائدة ، فتأمل .

٧٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدرة قوله :

* تَمَنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى *

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، ورووا قبل هذا البيت بيتاً آخر ، وهو قوله :

لَشَبَّانَ مَا أَنْوَى وَيَنْوِي بَنُو أَبِي جَمِيعًا ، فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ

وقد راجعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعثر على شيء من ذلك فيها =

= اللغة : «شتان» هو اسم فعل معناه تباين واقترب وتباعد ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين ، والمراد اتراقبهما في الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك ؛ لأن الافتراق في الدوات حاصل لا محالة «ما أنوى» ماهذه ليست زائدة ، ولكنهما موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبي» أراد بهم أهله الذين ينتدون إلى أبي قبيلته «يشعب الفقى» يفرقه ويصدع شمله ، وهو من باب فتح ، ومن هنا سموا الموت «شعوب» بفتح الشين - لأنه يفرق ما بين الأخية .

المعنى : وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر ، وأنهم يضمرون له البغضاء ، ويحملون له في قلوبهم الإحنة والكراهية ، ويتمنون له الموت ، ثم قال : ولئن مت فما أنا وحدي الذى سلك هذا الطريق ، ولكن كل أحد مصيره إلى الموت .

الإعراب : «تمنوا» فعل ماض وفاعله «لى» جار ومجرور متعلق بتمنى «الموت» مفعول به لتتمنى «الذى» اسم موصول نعت للموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفقى» مفعول به ليشعب . والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استئنافية ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف ، الموت : معطوف على المبتدأ الذى هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

الشاهد فيه : قوله «وكل امرىء والموت يلتقيان» حيث ذكر الخبر الذى هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التى عطفت على المبتدأ فى قوله «والموت» ليست نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجباً لامدلل للمتكلم منه ، كما فى قوله : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه .

فإن قلت : فينبى لى ضابط الواو التى تكون نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها على .

وَزَعَمَ السَّكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ أَنَّ نَحْوَ «كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ» مُسْتَفْهِنٌ عَنْ تَقْدِيرِ الْخَبَرِ، لِأَن مَعْنَاهُ مَعَ ضَيْعَتِهِ .

الرابعة : أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَرًا عاملا في اسم مُقَسَّرٍ لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور^(١)، نحو «ضَرَبَنِي زَيْدًا قَاتِمًا» أو مضافاً

= فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن ضابط الواو التي هي نص في معنى للمصاحبة والاقتران أن يكون ما بعدها ممَّا لا يفارق ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه ، وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه ، وذلك بخلاف الموت فإنه ليس بملزم للمرء ، وإنما يلقاه مرة واحدة ، فالواو التي هي نص في معنى للمصاحبة والاقتران هي التي متى ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران ، وذلك بواسطة كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه . ومن ثمة قال اللقاني في بيت الشاهد : «اعلم أن الواو في نحو هذا البيت مجرد الجمع في الحكم ، لا للمعية ، بل للمعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر ، والتي هي بمعنى للمعية يصح الاكتفاء بها في إفادة للمعية ، ولو قيل : كل امرئ وللوت أي معه ، لم يكن صادقا » اهـ .

(١) إنما صح أن تسد الحال مسد الخبر في هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «ضربني زيدا قاتماً» لم يكن بين هذا الكلام وبين قولك «ضربني زيدا وقت قيامه» فرق ، وشيء آخر ، وهو أن الظرف ينتصب على معنى في ، والحال نفسه على معنى في ، وشيء ثالث ، وهو أن كلاماً من الحال والظرف قيد ، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور ، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر ، أعطينا الحال هذا الحكم فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعاً للنظام من أن الخبر محذوف ، وقد سدت الحال مسده هو مذهب سيويه وجمهور البصريين ، على خلاف بينهم في تقدير الخبر ، وذهب قوم إلى أن الحال هي الخبر نفسه ، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملاً لما رأوا من وجوه الشبه بينهما ، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحاً لأن يقع خبراً عن هذا المبتدأ ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير ، كما يخفى الفاعل أو نائب الفاعل عن خبر للمبتدأ إذا كان وصفاً ، وهذا وما قبله مذهبان ضميان والصحيح ما ذهب إليه سيويه وجمهور علماء البصرة من أن الخبر محذوف ، وأن الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره .

لِلصَّدَرِ الْمَذْكُورِ ، نَحْوُ « أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوِيْقِ مَلْتَوْتَا » أَوْ إِلَى مُؤَوَّلٍ
بِالصَّدَرِ الْمَذْكُورِ ، نَحْوُ « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » ..

وخبِرَ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ يَذْكَانَ ، أَوْ إِذَا كَانَ ، عِنْدَ الْبَهْرِيِّينَ ، وَبِمَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَى
صَاحِبِ الْحَالِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ ، وَاخْتِلَافُهُ النَّازِمُ ، فَيَقْدِرُ فِي « ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا »
ضَرْبُهُ قَائِمًا ، وَلَا يَجُوزُ ضَرْبِي زَيْدًا شَدِيدًا ، لِصَلَاحِيَةِ الْحَالِ لِلْخَبَرِيَّةِ ، فَالْفَرْعُ
وَاجِبٌ ، وَشَذُّ قَوْلِهِمْ « حَكَمَكُ مُسَيِّطًا » ^(١) ، أَيْ : حَكَمَكُ لَكَ مُثَبَّتًا .

(١) هَذَا مِثْلُ مَنْ أَمْثَالَ الْعَرَبِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ رَوَايَةُ كُتُبِ الْأَمْثَالِ فِيهِ : فَرَوَاهُ
الليداني فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ (١ / ١٤٣) طَبْعُ الطَّبَعَةِ الْخَبَرِيَّةِ ، وَانْظُرْهُ بِرَقْمِ ١١٣٣ فِي
١ / ٢١٢ بِتَحْقِيقِنَا بِالرَّفْعِ ، وَقَالَ فِي شَرْحِهِ « حَكَمَكُ مَسْمُوطٌ : أَيْ مَرْسَلٌ جَائِزٌ لَا يَنْقُصُ ،
وَيُرْوَى : خَذَ حَكَمَكُ مَسْمُوطًا ، أَيْ مَجْزُوعًا نَافِذًا ، وَالرَّسَلُ : الَّذِي لَا يَرُدُّ » اهـ بِمَجْرُوعَةٍ
وَرَوَاهُ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي جَهْرَةِ الْأَمْثَالِ (١ / ٢٥١) بِهَامِشِ مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ لِلليدانيِ
بِالنَّصْبِ ، وَقَالَ فِي صَدَدِهِ : « حَكَمَكُ مَسْمُوطًا ، يَرَادُ بِهِ حَكَمَكُ مَرْسَلًا : أَيْ احْتَكَمَ
وَخَذَ حَكَمَكُ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : خَذَ حَكَمَكُ مَسْمُوطًا ، أَيْ سَهْلًا ، وَأَظُنُّ أَوَّلَهُ مِنْ
قَوْلِكَ : سَمِطَ الْجَدْيُ ، إِذَا كَشَطْتَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الشَّعْرِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَسْهَلَ مِنْ
السَّلَخِ ، وَيُقَالُ : سَمِطَ الْفَارَسُ دَرْعَهُ ، إِذَا أَلْفَى طَرَفَهَا عَلَى عَجِزِ فَرْسِهِ أَوْ عُلْقَهَا بِسَرْجِهِ ،
وَسَمِطَ الْقَوْمُ : صَفَّهِمُ » اهـ .

قَالَ أَبُو رَجَاءٍ غُفَرِ اللَّهُ لَهُ وَلَوْ أَلَدِيهِ : فَالظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَةِ اللَّيْدَانِيِّ أَنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي
وَقَعَتْ لَهُ بِرَفْعِ « حَكَمَكُ » عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَبِرَفْعِ « مَسْمُوطٌ » عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ ، وَهَذِهِ
الرِّوَايَةُ جَارِيَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَةِ الْعَسْكَرِيِّ وَمَا نَقَلَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ
الرِّوَايَةَ الَّتِي وَقَعَتْ لَهُ بِنَصْبِ « حَكَمَكُ » عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَنَصْبِ
« مَسْمُوطًا » عَلَى أَنَّهُ حَالٌ ، فَمَا ذَكَرَهُ النَّحْوَةُ رَوَايَةً ثَالِثَةً ، وَلَعَلَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ هَاتَيْنِ
الرِّوَايَتَيْنِ . وَقَدْ قَالُوا : إِنْ شَذِذُوا هَذِهِ الرِّوَايَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَوَّلُهَا : أَنَّ نَصْبَ الْحَالِ
مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْإِخْبَارِ بِهِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي كَلَامِهِمْ ، وَثَانِيهَا : أَنَّ الْحَالِ لَيْسَتْ مِنْ ضَمِيرِ
مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ ، بَلْ مِنْ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ الْمُسْتَرِ فِي الْخَبَرِ .

فصل : والأصح^(١) جواز تعدد الخبر ، نحو « زيد شاعر كاتب » والمانع
يدعى تقدير « هو » لثاني ، أو أنه جامع للصفتين ، لا الإخبار بكل منهما .
وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن النازم من قوله :
٧٨ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يَرْتَجَى ، وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ
والمعنى ، نحو قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد) ومعنى تعدد الخبر في
اللفظ والمعنى أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد
بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في تكميل معناه ، ومعنى كون المبتدأ واحداً في اللفظ
والمعنى أن يكون لفظه واحداً ومدلوله واحداً ، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما
يدل على معنى واحد ، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما ، نحو « حلوا حاض » ونحو « عسر
يسر » أو « أعسر أيسر » فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مز : أى جامع بين
الحلاوة والحوضة ، والثاني والثالث يدل على معنى واحد ، وهو عامل بكلا يديه ، لم يكن
ذلك من محل الخلاف بين النحاة ، وإن كان المبتدأ لفظاً واحداً لكنه يدل على متعدد
كالثاني نحو « ولدك عالم وطبيب » وكالشاهد رقم ٧٩ « كالجمع نحو « أصدقاؤك مصرى
وسورى وسودانى » لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة .

ومن تقرر المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن النازم حين مثل لتعدد الخبر
لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف ، ولكنه مثل للتعدد في حد ذاته بقطع النظر عن
كونه داخل في محل الخلاف أو غير داخل ، وأن المؤلف حين نقد أمثله ألزم ما هو
محل الخلاف ، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد ، فلا تناقض لأن من شرط
التناقض اتحاد موضوع الكلامين ، فلفهم ذلك .

٧٩ - هذا بيت من المقارب ، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد
البكرى ، وقد بحث ديوان شعره فلم أجده فيه ، وقال الصنعى في شرح الشواهد عن
هذا البيت : « أنه من الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » اهـ .

اللمعة : « يداك » منى يده مضاف إلى ضمير مخاطب « يد خيرها يرتجى » يروى
في مكان هذه العبارة « يد سيبها مرسل » والسبب - بفتح السين وسكون الياء -
الجود والعطاء ، و « مرسل » أراد أنه يجرى بلا تكلف ولا مشقة ، والمقصود من =

== هذه العبارة أنه جواد كريم ، وأنه يعطى عطاء سهلاً لا يشكك فيه ، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناع » وأخرى لأعدائها غائظة » أراد أنه شجاع يغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء .

المعنى : وصف رجلاً بأنه كريم جواد ، وبأنه شجاع لا يهاب الأفران ، وبأنه قناع لأجباؤه وقاصدى معروفه ، ضرار لأعدائه ومن يناوئه .

الإعراب : « يداك » يدا : مبتدأ ، مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه منى ، ويذا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « خيرها » خير : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه « يرتجى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خير ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد « وأخرى » الواو حرف عطف ، وأخرى : معطوف على يد مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعذر « لأعدائها » الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتى ، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه « غائظة » نعت لأخرى .

الشاهد فيه : قد أنشد ابن الناطم في شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ وذلك مبنى عنده على أن « يداك » الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ وإن كان في المعنى متعدداً ، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه في ذلك ، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إعمالاً فيما كان المبتدأ فيه واحداً في اللفظ والمعنى جميعاً ، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى أيضاً ، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، ووجه حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ فقط كما في قولهم « الرمان حلوا حامض » أو عطف ثانيهما على أولها - نحو « إبراهيم كاتب وشاعر » - فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فنقد العلامة ابن هشام لابن الناطم جار على أن المراد من التعدد في كلام ابن الناطم هو التعدد المختلف في جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما في كلام ابن الناطم على أنه من مطلق التعدد ، سواء أكان مختلفاً فيه أم =

لأن « بَدَاكَ » في قوة مبتدأين لكل منهما خبرٌ ، ومن نحو قولهم « الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ » لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مُرٌّ ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما ^(١) ، ومن نحو (وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا صُمْ وَبِكُفْرِهِمْ) ^(٢) ؛ لأن الثانى تابع .

= لم يكن ، فإن هذا البيت والمثال الذى بعده والآية الكريمة ، كلها من باب التعدد المطلق . فافهم ذلك وتدبره .

ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرنا قول الشاعر :

كَمَاكَ كَفٌّ مَا تُتْلِقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ
ومثله أيضاً قول نافع بن ثعلبة الفقعسى :

عَظُمَتْ رَوَادِفُهَا وَأَكْمَلَ خَلْقُهَا وَالْوَالِدَانِ نَجِيَّةً وَنَجِيبُ
ومن هذا الضرب قول الأحمس :

نِثْتَانٍ لَا أَضْمُ — بُو لَوْضَلِيهِمَا عِرْسُ الْخَلِيلِ وَجَارَةُ الْجَنْبِ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد وهو « من » أن الخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثانى ، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معا ، ألتست ترى أن المعنى أنه ليس تام الخلاوة ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، وإنما لم يحز أن يعطف أحد الخبرين في هذه المسألة على الآخر لأن العطف يقتضى أن الثانى غير الأول ، وقد ذهب أبو على الفارسى في أحد قولين له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر ، وكما لا يصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لا يصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، وقد ذكرنا لك هذا في مسائل تأخير الخبر وجوبا ، وكذلك لا يصح أن يجعل الثانى منهما بدلا من الأول ، لأنك لو جعلته بدلا لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما ، وليس هذا هو المراد ، وكذلك لا يجوز أن نجعل الثانى نعتا للأول لأن في ذلك وصف الشيء بما يناقضه ، وزعم الأخفش أن جعل الثانى نعتا للأول جائز ، على معنى أنه حلوه به حموضة ، ولا يصح أن تجعل الثانى خبرا للمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى أُنْمَتَها ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خَبَرَهَا^(١) ، وهي ثلاثة أقسام :

(١) يشترط في الاسم الذي يراد إدخاله عليه خمسة شروط :
الأول : ألا يكون مما يلزم تصدّره ، أى وقوعه في صدر الجملة ، وذلك كأسماء الشرط ، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما يلزم الصداوة ولكنه يقع اسماً لكان ، وكثير من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر :

إِذَا مُتْ كَانِ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مُشْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
فيقول : اسم كان ضمير شأن محذوف ، والناس : مبتدأ ، ونصفان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وذهب الكسائي في هذا البيت إلى أن « كان » ملغاة لأعمل لها ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتبعه على هذا التخرّيج ابن الطراوة .

الشرط الثاني : ألا يكون ذلك الاسم في حال ابتدائيته واجب الحذف ، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منوعته لمجرد المدح .

الثالث : ألا يكون ملازماً لعدم التصرف ، نفي بذلك أن يكون ملازماً للوقوع في موقع واحد من مواقع الإعراب ، نحو « طوبى » من قولك « طوبى للمؤمنين » فهذا مما يلزم أن يقع مبتدأ ، ونحو « سبحان الله » فهذا مما يلزم أن يقع مصدراً .

الرابع : ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه ، نحو « أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا » وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالاً ، وإن كان يمكن الاستغناء عنه بالذى قبله .

الخامس : ألا يكون مما يلزم الابتداء بواسطة ، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية نحو قولك « خرجت فإذا زيد بالباب » .

ويشترط في خبر « كان » ألا يكون جملة طلبية ، حق عند الجمهور الذى يجوزون وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ من غير تقدير

وهذا الذى ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب جمهور السكوفيين إلى أنها لم تعمل في الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً =

أحدها : ما يعمل هذا العمل مطلقاً ، وهو ثمانية : كان ، وهى أمّ الباب ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلّ ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(١) .

الثانى : ما يعمل بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهى أو دعاء ، وهو أربعة : زال ماضى يزال ، وبرح ، وفى ، وأنفك ، مثالها بعد النفي (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)^(٢) ، (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)^(٣) ، ومنه (تَأْتَهُ تَفْتَوُ)^(٤) ، وقوله :

— ٨٠ — * فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا *

= به قبل دخولها عليه ، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا فى نصبه ، فقال الكوفيون : نصبت على الحال تشبيها بالفعل القاصر فى نحو « ذهب زيد مسرعاً » وقال الفراء : نصبت على أنه شبيه بالحال ، وقال البصريون : إنا رأينا هذا الخبر يحى ضميراً ويجىء معرفة ويجىء جامداً ، ورأيناه لا يستغنى عنه ، فلا يمكن أن يعدّ حالا ولا مشبهاً به ، لأن الأصل فى الحال أن يكون نكرة ، وأن يكون مستغنى عنه .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٩١ من سورة طه .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

٨٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي *

وهذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهداً به فى باب الموصول (ش ٤٩) وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به فى الكلام على جمع المؤنث السالم (ش ١٨) .

اللفظة : « يمين الله » يروى مرفوعاً ومنصوباً ، وستعرف وجه الروايتين فى إعراب البيت « أبرح قاعداً » أراد لا أبرح ، وستعرف وجهه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، ومعناه أنه سيقى قاعداً معها يحتل محاسنها ويتمتع بطلمتها « أوصالى » جمع وصل — =

= بكسر الواو وسكون الصاد المهملة - وهو كل عظم يفصل من الآخر ، قال ذو الرمة
غيلان بن عقبة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتَهُ فَقَامَ بِنَاسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَاوِرُ
المعنى : يحلف لمحبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها ، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما
يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « بين » يروى بالرفع
وبالنصب ، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : بين الله قسمي ، أو على
يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين :

أولها : أن يكون أصل الكلام : يمين الله ، حذف حرف الجر ، فانتصب الاسم
المجرور ، وهذا هو الذي يقال له منصوب بنزع الخافض .

ثانيها : أن يكون مفعولا مطلقا حذف عامله ، وتقدير الكلام أقسم يمين الله ،
فالحنوف من معنى المذكور ، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر شارح
ديوان امرئ القيس ، وعلى كل حال يمين مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور
بالسكرة الظاهرة « أبرح » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قاعدا » خبر أبرح « ولو » الواو عاطفة على
محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « قطعوا » قطع : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله
« رأسى » رأس : مفعول به لقطع ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لديك » لدى :
 ظرف مكان متعلق بقطع ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « وأوصالى »
الواو حرف عطف ، أوصال : معطوف على رأسى ، وهو مضاف وياء المتكلم
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل الشاعر « أبرح » - وهو مضارع
برح - عمل كان ، مع أنه ليس معه في اللفظ حرف نفي ، بسبب أن حرف النفي مقدر
قبله : أى لا أبرح قاعدا .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وإن كان الفعل ماضيا :

لَمَمَرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الزُّنْدَقَادِحُ =

إِذَا الْأَصْلُ لَا تَنْفَعُ ، وَلَا أُبْرَحُ ، وَمِثَالُهَا بَعْدَ النَّهْيِ قَوْلُهُ :

— ٨١ — * صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ * .

= ونظيره قول النابغة الذبياني :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ أَفْعَلُ ، إِنِّي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا بِمِثْلِكَ فَاجِرَةٌ .
يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت .

وإنما يكثر حذف « لا » النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعاً كالآية الكريمة وبيت امرئ القيس ، فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذاً ، وذلك كما قال خدّاش بن زهير :

وَأُبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْقَطِقًا مُجِيدًا
وكقول خليفة بن براز :

تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهِ أَلِكِ حَتَّى تَكُونَهُ
أراد خدّاش « لا أبرح ما أدام الله قومي » وأراد خليفة « لا تنفك تسمع ما حييت »
غذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم .

ثم إن النفي الذي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين الكريميتين اللتين تلاهما المؤلف ، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مَنْفَكُ أُسِيرَ هَوًى كُلُّ وَإِنْ لَيْسَ بِمَقْتَبِرٍ
وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي ، نحو قول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكَ ذَا غِنًى وَأَعْتَزَّازِ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعاً له ، وذلك مثل قول الشاعر :

قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا

فإن « قَلَمًا » في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي ، لا التقليل .

٨١ — هذه قطعة من بيت من الحفيف ، وهو بكالها :

صَاحِ شَمْرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ ، فَتَسِيَّانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

=

والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

ومثالها بعد الدعاء قوله :

٨٢ — * وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَعَاكَ الْقَطْرُ * *

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخياً غير قياسي .
« ثمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » نسيان : مبتدأ ، وهو مضاف والماء العائنة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل لكونها مسبوقه بحرف النهي ، وهو شبه النفي ، وذلك من قبل أن من ينهى عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل ، وعدم حصوله هو معنى النفي .

٨٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى *

والبيت لدى الرمة غيلان بن عقبة ، يقوله في صاحبته مية .

اللمة : « البلى » من بلى الثوب يبلى - على ورن رضى يرضى - أى : خلق ورث « منها » منسكبا منصبا « جرعاك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته مى بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان ، من طارقات الحدثنان ، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكفى بزول الأمطار عن الحصب والنفاء ، وطلب ذلك لأنهما يستبغان إقامة أحبائه فيها .

الإعراب : « ألا » أداة استفهام وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا دار مية اسمى « اسمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة =

= الخاطبة فاعل « يا دار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « می » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدما « بجرائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » ، وجراء مضاف والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخرا .

الشاهد فيه : للنحاة في هذا البيت شاهدان : الأول في قوله « يا اسمی » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ، لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت في ذلك قول الشماخ :

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَافٍ
أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لَكِنَّمَا أَنَا لَمَّا
فقد أراد : يقولون لي يا هذا احلف ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا اسْمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ
وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ
أراد : يا هند بنى بكر اسمي . ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا اسْمِي ذَاتَ الدَّمَالِيَجِ وَالْمِقْدِ ذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفُرَّ وَالْفَاحِمِ الْجُنْدِ
أراد : ألا يا ذوات الدماليج اسمي ذات الدماليج - إلخ ، ومثل ذلك في كلامهم كثير جدا .

والشاهد الثاني في قوله « ولا زال - إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » في رفعها الاسم ونصبها الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي ، لأن دعاءك بمحصول الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء ، وهذا معنى النفي ، هذا ما ظهر لي ، وأرجو أن يكون صوابا :

وَقَيَّدْتُ زَالَ بِمَضَى يَزَالُ احْتِزَازاً مِنْ زَالَ ماضِي يَزِيلُ ، فإنه فعل تام متعدي إلى مفعول ، ومعناه مازَ ، تقول : « زِلْ ضَانُكَ عَنْ مَعَزِكَ » ومصدره الزِيلُ ، ومن ماضِي يَزُولُ ، فإنه فعل تام قاصر ، ومعناه الانتقال ، ومنه (إِنَّ اللَّهَ يُنْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَكِنَّ زَالَتَا)^(١) ، ومصدره الزَوَالُ .

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ^(٢) ، نحو (مَا دُمْتُ حَيًّا)^(٣) ، أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا^(٤) ، وسميت « ما » هذه مصدرية

(١) من الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٢) قد وردت « دام » غير مسبوقة بما وبعدها اسمان أولهما مرفوع وثانيهما منصوب ، وذلك في قول الشاعر :

دُمْتُ الْحَمِيدَ ، فَمَا تَنْفَكُ مُنْتَصِرًا عَلَى الْعِدَى فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

وهذا البيت يحتاج إلى نظر ، لأنك لو قدرت « دام » تامة غير محتاجة إلى تقدم « ما » عليها ، وجعلت ضمير المخاطب فاعلا و « الحميد » حالا ورد عليك أن « الحميد » معرفة بالألف واللام ، والحال لا يكون إلا نكرة في المذهب البصرى المنصور ، وإن جعلت « دام » ناقصة ورد عليك أنه لم تقدمها « ما » وهو شرط في عملها في الاسم والخبر ، وإذا كان لامناص من ارتكاب أحد الأمرين فإننا نختار أن تكون « دام » في هذا البيت تامة ، وندعى أن « آل » في قوله « الحميد » ليست معرفة ، وإنما هي زائدة .

(٣) من الآية ٣١ من سورة مريم .

(٤) التعبير بمدة إشارة إلى دلالة « ما » على الظرفية ، والتعبير بدوام إشارة إلى دلالتها على المصدرية ، ولما كانت « ما » مصدرية غير ظرفية ، أو لم تكن مذكورة في الكلام لم تنصب « دام » الخبر ، فإن وجد بعد مرفوعها اسم منصوب فهو حال ، نحو « دمت عزيزا » .

ولا يلزم من تقدم « ما » الظرفية المصدرية على دام أن تعمل في الاسم والخبر ، من قبل أن تقدم « ما » هذه شرط لعملها ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط ، =

لأنها تُقَدَّر بِالْمَصْدَرِ ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو للذة .



فصل : وهذه الأفعال في التصرفِ ثلاثة أقسام :

(١) ما لا يَتَصَرَّفُ بِجَالٍ ، وهو ليس باتفاق ، ودَامَ عند القراء وكثير من التأخرين .

(٢) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و « دام » عند الأقدمين ، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً^(١) .
(٣) وما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو الباقي .

وللتعاريف في هذين القسمين ما للماضى من العمل ، فالمضارع نحو (وَلَمْ أَكُ بَقِيَّةً)^(٢) ، والأمر نحو (كُونُوا حِجَارَةً)^(٣) ، والمصدر كقوله :

= ألا ترى أنه وقع في أوضح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى (خالفين فيها مادامت السموات والأرض) فلم يؤت معها باسم منصوب أصلاً ؟ واعلم أن « ما » كلما كانت ظرفية فهي مصدرية ، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية .

(١) رجع العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن : الأول : أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، والثاني : أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (مادمت حياً) بقوله : مدة دواى حيا . ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جائرین ، مسيئين الظن بمن قام على العريية وحفظها غاية الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتم الدعوى .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

٨٣ - * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ *

واسم الفاعل كقوله :

٨٤ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِمًا

أَخَاكَ

٨٣ - هذا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* بِيَذُلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى *

وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللمة : «بذل» عطاء «ساد» من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ، وينبه ذكره في عشيرته ، يذل المال والحلم ،

وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل .

الإعراب : «بيذل» جار ومجرور متعلق ب«ساد» معطوف على «بذل» «ساد»

فعل ماضٍ «في قومه» الجار والمجرور متعلق أيضا ب«ساد» ، وقوم مضاف وضمير القائب

العائد على الفقى وإن تأخر لفظا مضاف إليه «الفقى» فاعل ساد «وكونك» الواو عاطفة

وكون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف

للتصلة به ، فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم

وأما خبره فقوله «إياه» وقوله «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله «يسير»

هو خبر للبتدأ على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله «وكونك إياه» حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها فيرفع

الاسم ونصب الخبر ، وقد تبين أن اسمه وخبره في إعراب البيت

٨٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكامله :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِمًا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْقِهِ لَكَ مُنْجِدًا

والبيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللمة : «يبدى» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تلقيه» تجده «منجداً» مساعداً

الإعراب : «وما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها ، وهو مضاف ، و «من»

اسم موصول مضاف إليه «يبدى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

وقوله :

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبُكَ

= هو يهود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان النافضة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» أخا : خبر كائن منصوب بالآلف لأنهم من الأسماء الستة ، وأخا مضاف ، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلفه» تلف : فعل مضارع مجزوم لم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتى «منجدا» مفعول ثان لتلنى ، وقال العيني : هو حال . وذلك مبنى على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو مذهب ضعيف .

الشاهد فيه : قوله «كائنا أخاك» فإن «كائنا» اسم فاعل من مصدر كان الناقصة وقد عمل عملها فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت .

٨٥ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالها هكذا :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبُكَ حَتَّى يُمْضِيَ الْجَفْنُ مُمَضٍ
وهذا البيت مستهل كلمة للحسين بن مطير بن مكل ، مولى بنى أسد بن خزيمة ، وهو من مخضرمى الدولتين ، مدح بنى أمية وبنى العباس ، وكان شاعرا راجزا ، مقدما في الشعر والرجز جميعا ، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب ص ١٠٠٦ بتحقيقنا)

اللمعة : «قضى الله» حكم وقدر ، أو هيا الأسباب «أسماء» اسم محبوبته ، والنحاة يختلفون في وزن هذه الكلمة ، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من جمع اسم ، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء ، وأنها من الوسامة وأصلها وسماء قلبت الواو همزة كما قلبت في «أناة» وأصلها «وناة» من الونى وهو الفتور «حتى يُمْضِيَ الْجَفْنُ مُمَضٍ» مضارع أغمض ، وتقول : أغمض فلان عين فلان ، =

= إذا أطبق جفنيه أحدهما على الآخر ، ومغمض : اسم فاعل من ذلك الفعل . وهذه العبارة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ، فإن فعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة .

المعنى : يقول لمحبوبته إنه قد قدر على أن أبقى على حبك ، مستمسكا به - رغم ما تصنيه معى من الهجر والقطيعة ، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة - إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب

الإعراب : «فضى» فعل ماض «الله» فاعل «يا» حرف نداء «أسماء» منادى مبني على الضم في محل نصب «أن» حرف توكيد ونصب مخفف من أن المشددة ، واسمه ضمير ثان محذوف «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكميل اسمه «زائلا» خبر ليس ، وهو اسم فاعل من زال الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أحبك» أحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبة مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زائل ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة «حتى» حرف غاية وجر «يغمض» فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد حق «الجفن» مفعول به ليغمض «يغمض» فاعل يغمض ، وأن المضمر مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحب ، والتقدير : أحبك إلى إغماض مغمض الجفن .

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث أعمل اسم الفاعل للأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله ، فرفع به الاسم ونصب به الخبر ، أما اسم الفاعل فهو قوله « زائلا » وفعله الناقص هو « زال » وقد أعمله في اسم وخبر ، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة « أحبك » .

ومن الطرائف في هذا البيت أنه قد تدخلت فيه ثلاث نواسخ ؛ أولها «أن» المخففة من الثقيلة ، وثانيها «ليس» وثالثها «زائلا» الذى هو محل الاستشهاد هنا ، وليس يصح عليك - بعد الذى قررناه في إعراب البيت - أن تعرف تدخلها ، وأن تدرك معمولى كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة ، فتفظن والله سبحانه المستول أن يرشدك وبوفقك .

فصل : وتوسط أخبارهن جازر^(١) ، خلافا لابن دُرُسْتُوْبِهِ في ليس ،
ولابن مُعْطَر في دام ، قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) ،
وقرأ حمزة وحفص : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ)^(٣) بنصب البر ،
وقال الشاعر :

٨٦ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةٌ

لَذَّاتُهُ

(١) الخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وذلك في موضعين ، الأول أن
يكون الاسم محصورا في الخبر - نحو قول الله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت لإلكاء)
والثاني أن يكون إصراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهري بأن يكونا معربين تقديرا نحو
قولك « كان موسى فتاك » ، أو يكونا مبنيين نحو قولك « كانت هؤلاء من عباد لولك » .
الحالة الثانية : أن يكون توسط الخبرين العامل والاسم واجبا ، وذلك في موضعين
الأول : أن يكون الخبر محصورا في الاسم نحو قولك « ليس قاعما إلا زيد » ومنه قوله
تعالى (وما كان حجتهم إلا أن قالوا) بنصب (حجتهم) على أنه خبر كان ، واسمها
المصدر المنسبك من (أن قالوا) والثاني : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر
نحو قولك « كان في الدار صاحبها » .

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيرها عنه ، وذلك فيما عدا
ما يجب فيه التوسط أو التأخر .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، فالبر : خبر ليس مقدم على اسمها ،
والمصدر المنسبك من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها ، ومن العلماء من يرى
هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع (البر) على أنه اسم ليس ، وعلل ذلك
بأن المصدر المنسبك من أن المصدرية في قوة الضمير ، والضمير يرجع جعله اسما .

٨٦ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بكالته :

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةٌ لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ =

== والبيت من الشواهد التي لم يمين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .

اللقبة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنصيص ، وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذكرك » قلبت تاء الافتعال دالا ثم قلبت الدال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكرك » بالدال المعجمة - على أن قلبت المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز بقاء كل من المهملة والمعجمة على حاله فتقول « اذكرك » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مدنكر ، قلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمنا ، على مثال ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ، ولا يستطيع فيها العيش ، مادام يتذكر أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الموت ومفارقة أحيائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والماء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار مجرور متعلق بقوله منغصة ، و « الموت » مضاف ، و « المهرم » مضاف إليه « والمهرم » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام ، وهو قوله « منغصة » على اسمها ، وهو قوله « لذاته » .

هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة ردأ على ابن معط ، وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو « بادكار » بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل بقوله « منغصة » لأنه اسم مفعول بعمل عمل الفعل للبنى للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، فلا يكون ردأ على ابن معط ومن يرى رأيه .

إلا أن يَمْنَعَ مانعٌ ، نحو (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُسْكًا)^(١) .

فصل : وتقديم أخبارهن جائز ، بدليل (أَهْوَلَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)^(٢) (وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلُمُونَ)^(٣) ، إلا خبر دام اتفاقاً ، وليس عند جمهور

= ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على بيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ لأنه اسم فاعل ، فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر ، قلت : هو كذلك ، ولكنه مفتقر ههنا ، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سري ، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به ، فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، وللانع هنا من توسط الخبر القصير بلا على ما تقدم لنا بيانه في ص ٢٤٢ .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ . ونظير هذه الآية في جهة الاستدلال فقط ، لافي موطنه ، قول الله تعالى : (تَبَرَأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ) من الآية ٦٣ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف ، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتي قبلها أن قوله سبحانه « إِيَّاكُمْ » و « أَنْفُسَهُمْ » معمولان لخبر كان ، وقد تقدم عليها ، وقد علمت أن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه ، من قبل أن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما من الكلام كان ذلك أمانة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع في هذا الموضع ، وقد استدلل بهذا الدليل ابن مالك في شرح التسهيل ، وعلاه بما ذكرنا ، وقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسي ، وتلميذه أبو الفتح ابن جني ، وانظر البحث التالي لهذا الكلام .

البصريين ، قَاسُوْهَا عَلَى عَسَى ، واحتجُّ الحِيزُ بنحو قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(١) ، وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيَتَسَعُ فيه ،

(١) من الآية ٨ من سورة هود ، ووجه استدلال من استدلال بهذه الآية الكريمة على جواز تقديم خبر ليس عليها أن قوله سبحانه (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) معمول الخبر الذي هو قوله (مَصْرُوفًا) وقد تقدم هذا المعمول على ليس ، ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل فيه .

والاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لانسلم أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل ، وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل فيه .

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجيزوا تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس للمبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه ، نحو « عمرا زيد ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا ، لم يجيزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون « إن جالس زيدا » وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » وسيدكر ذلك المؤلف في إن وأخواتها .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن ، نحو « لم أضرب ، ولن أضرب » لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لم أضرب ، وعمرا لن أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاؤه لأما ، وأجازوا إيلاؤه معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) .

والوجه الثاني - وهو الذي أشار إليه المؤلف - أنا على فرض تسليم ما منعه في الوجه الأول نقول : إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله ، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها أنفسها ، وذلك كالظرف في الآية الكريمة ، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال فيه : إن تقدمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه ، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل المعمول ، فافهم ذلك .

وإذا نفي الفعل بما جاز تَوْشُّطُ الخبر بين النافي والمنفي^(١) مطلقاً ، نحو « ما قاماً
 كان زيد » ويمتنع التقديمُ على « ما » عند البصريين والفراء ، وأجازه بقية
 الكوفيين ، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زال وأخواتها ؛ لأنَّ نَفْيَهَا
 إيجابٌ ، وَعَمَّ الفراء المنعَ في حروفه النفي^(٢) ، ويردُّه قوله :
 * عَلَى السَّنِّ خَيْرٌ لَا يَزَالُ يَزِيدُ * — ٨٧

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول : إن هذه الآية تحتمل وجوها
 آخر من الإعراب ، ومتى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً ، ومن
 الوجوه المحتملة أن يكون (يوم يأتيهم) مبتدأ وهو مبنى على الفتح في محل رفع ، وإنما
 بنى لأنه أضيف إلى جملة (يأتيهم) واسم (ليس) ضمير مستتر فيها ، و (مصروفاً)
 خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (يوم يأتيهم) .
 (١) المراد بإطلاق النفي هنا أن يشمل ما يكون النفي شرطاً لعمله كزال وما لا يكون
 النفي شرطاً لعمله مثل كان .

(٢) يريد أن الفراء ذهب إلى أن « ما » و « لا » و « إن » و « لن » النافيات لها
 حكم واحد ، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفي ، وخص
 المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفي وهو « ما » وذهب المحقق الرضى
 إلى أن « إن » النافية لها حكم « ما » .

٨٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* وَرَجَّ الْفَقَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ *

وهذا البيت من كلام المعلوط القرطبي .

اللمة : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل وتوقع الخير ، يريد أمل فيه
 الخير ، وتوقعه منه . وانتظر أن يأتي به « ما » هى ههنا الظرفية التى تدل على المدة
 « على السن » أراد كلما زادت سنه وتقدم به الزمان .

المعنى : يريد أنك إذا رأيت الفقى يزداد خيراً كلما علت به السن وتقدم ميلاده
 فتقرب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد .

=

== الإعراب : « رج » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفقى » مفعول به لرج « لآخر » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظا بما النافية « رأته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب العائدة على الفقى مفعول به « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتى آخر البيت « خيرا » مفعول به مقدم لقوله يزيد الآتى أيضاً « لا » حرف نفى « يزال » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفقى « يزيد » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم لا يزال ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر لا يزال .

الشاهد فيه : قوله « خيرا لا يزال يزيد » حيث قدم معمول خبر لا يزال ، على لا يزال نفسها ، أما خبر لا يزال فهو جملة « يزيد » وفاعله المستتر فيه ، وأما معمول الخبر فهو قوله « خيرا » فإنه مفعول به ليزيد على ما قد تبين لك في إعراب البيت ، وقد علمت أن النعاة يستدلون بتقديم المعمول على جواز تقديم العامل ، فإذا تقدم معمول الخبر على لا يزال كان ذلك دليلا على صحة تقدم الخبر نفسه على لا يزال ؛ لأن الأصل في الممول أن يقع بعد عامله .

وفي هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بحرف - أى حرف من حروف النفى - لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل ، ومن ذهب إلى ذلك الفراء ، وأصرح ما يرد عليه قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِيْ فَهَاتِمًا لَّنْ أَبْرَحًا يَمِثْلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر في هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفى بلن على الفعل ، أما الفعل فهو « لن أبرح » وأما خبره فهو قوله « هاتما » وقد تقدم عليه ، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقديم المعمول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه في كلامنا السابق في التعليق على الآية الكريمة (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (ارجع إلى الوجه الأول في ص ٢٤٥ السابقة) .

فصل : ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو « كان عندك ، أو في المسجد ، زَيْدٌ مُعْتَكِفًا » ^(١) ، فإن لم يكن أَحَدُهُمَا فجمهورُ البصريين ينعنون مطلقاً ، والكوفيون يُجيزون مطلقاً ^(٢) ، وفَصَلَ ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو « كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ » وَمَنْعُوهُ إن تقدم وحده ، نحو « كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلًا » واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله :

* بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيمُهُ عَوْدًا * — ٨٨

(١) مما جاء من ذلك في أنصح كلام وأعر به قوله تعالى (ولم يكن له كفوا أحد) فإن (له) جار ومجرور متعلق بقوله (كفوا) إذ معناه مكافئ ، وقد ولي (يكن) وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين ينعنون مطلقاً ، ويؤيد ابن السراج والفارسي وابن عصفور الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولى كان ، ألا ترى أن (كفوا) الذي هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذي هو أحد مع أن (له) الذي هو معمول الخبر قد ولي يكن ؟

(٢) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان ، والمعمول الذي هو موضع الكلام في هذا الفصل هو معمول الخبر ، واعلم الآن أن منشأ الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المعمول يعتبر معمولاً للعامل الأصلي الذي هو هنا كان ؟ فالذي يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المعمول لا يعتبر معمولاً للعامل الأصلي ، ولهذا حكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبي من كان ، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذي هو كان والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر ، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولاً للعامل الأصلي ، فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبياً ، فلم يلزم المحذور المذكور .

— ٨٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَتَأْدُ هَذَا جُونٌ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ * =

= والبيت للفرزدق من كلمة فهو فيها جريراً وعبد القيس ، وهي من القائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةَ شَوَرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخَذَا

الفتة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو - بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة - حيوان يضرب به الخلل في السرى يقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا يصرف ، ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد أسامة ، ولذئب ذؤالة ، قاله الميداني (١ / ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : والقنفذ لا ينাম الليل ، بل يحول إليه أجمع . ويقال في مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفي مثل آخر « اجعلوا ليكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال بهامش الميداني (٢ / ٧) « هداجون » جمع هداج ، وهو صفة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشيخ ، أو هو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب . ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا سارا سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : إنهم خونة بخار يشبهون القنافذ في سيرهم بالليل طلباً للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم لهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ مخذوف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف متعلق بهداجون ، وهو مضاف ويوت من « يوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولة اسمياً ، والأوضح أن تكون موصولة حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « أيام » مفعول مقدم على عامله وهو « عود » وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاحتله ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل =

= والفاعل في محل نصب خبر « كان » وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهذا إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم .
 الشاهد فيه : قوله « بما كان إيام عطية عود » حيث إن ظاهره يوم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان - وهو « إيام » - على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضا ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل يليه ، هذا هو الظاهر من البيت ، والقول بجوازه مذهب الكوفيين .
 والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت عدة توجيهات :

أحدها - وهو الثاني فيما ذكره المؤلف العلامة تبعا للنظم - أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ وجملة « عودا » خبره ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان .
 والتوجيه الثاني - وهو الأول في كلام المؤلف - أن « ما » اسم موصول مجرور المحل بالباء ، و « كان » زائدة ، وجملة الابتداء والخبر لا محل لها صلة الموصول وهو « ما » .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة للابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها صلة ، والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره : بما كان عطية عود ههوه .
 ومنهم من يقول : إن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين متعين في قول الشاعر ، ولم تقف على اسمه ، وهو الشاهد الآتي (٨٩) :

بَاتَتْ فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّ نِي عَيْشُ مِنَ الْعَجَبِ
 فذات الخال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفوادي : مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سالبة ، ولا يمكن في هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَيْنَ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالْهَدْمِ مُفْرِيَا لَقَدْ هَوَّنَ الشُّوَانُ عَنْهَا التَّحُمُ =

وَوُجِّعَ عَلَى زِيَادَةِ كَانٍ ، أَوْ إِضْمَارِ الْاسْمِ : مُرَادًا بِهِ الشَّانُ ، أَوْ رَاجِعًا إِلَى مَا ، وَعَلَيْهِنَّ فِعْطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَقِيلَ : ضَرْوَةٌ ، وَهَذَا مُتَعَيِّنٌ فِي قَوْلِهِ :

٨٩ — * بَاتَتْ فُوَادِي ذَاتُ ائْتَالٍ سَالِبَةٌ *

لظهور نَصْبِ الْخَبَرِ .

= فَإِنْ قَوْلُهُ الشَّيْبُ : اسْمٌ كَانَ ، وَمَغْرِيَا : خَبَرُهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ يَعُودُ عَلَى الشَّيْبِ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَسَلَمَى : مَفْعُولٌ بِهِ لِمَغْرِيَا تَقْدَمُ عَلَى اسْمِ كَانَ ، وَلَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ .

لَكِنْ خَرَجَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ « فُوَادِي » فِي أَوَّلِهِمَا وَ« سَلَمَى » فِي ثَانِيهِمَا مَنَادَى بِحَرْفِ نَدَاءٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَكُونُ الشَّاعِرُ قَدْ حَذَفَ مَفْعُولَ « سَالِبَةٌ » فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، وَمَفْعُولَ « مَغْرِيَا » فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا : بَاتَتْ يَا فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةٌ إِيَّاكَ ، وَلَئِنْ كَانَ يَأْسَلُمِي الشَّيْبُ مَغْرِيَا إِيَّاكَ بِالْصَّدِّ ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ ظَاهِرٌ التَّكْلُفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ ٨٩ .

٨٩ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

* فَأَلْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِّنَ الْعَجَبِ *

وَلَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُّعَيَّنٍ ، وَلَا عَثَرْتُ لَهُ مَوَاقِفَ أَوَّلُوحِ تَتَّصِلُ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أَثْنَاءِ شَرْحِ الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

اللُّغَةُ : « ذَاتُ الْخَالِ » أَيْ صَاحِبَةُ الْخَالِ ، وَالْخَالُ : شَامَةٌ سُودَاءُ فِي الْبَدَنِ ، وَقِيلَ : نَسَكْتُهُ سُودَاءَ فِيهِ ، وَفِي الْهَذِيبِ : بَثْرَةٌ فِي الْوَجْهِ تُضْرِبُ إِلَى السُّوَادِ « سَالِبَةٌ » اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ سَلَبِ الشَّيْءِ — مِنْ بَابِ نَصَرَ — إِذَا أَخَذَتْ خَلْسَةً « حَمً » بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ — قَدَّرَ وَهِيَءٌ .

الْمَعْنَى : يَصِفُ أَنَّ امْرَأَةً مَوْصُوفَةً بِالْجَمَالِ ، قَدْ اسْتَوْلَتْ بِجَمَالِهَا عَلَى قَلْبِهِ ، وَاسْتَلْبَتَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ الْحَيَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ حَبِيبًا كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَجَائِبِ الْأُمُورِ .

= الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « فؤادى » مفعول به لسالبة الآتى ، وفؤاد مضاف وباء التكميم مضاف إليه « ذات » اسم بات مرفوع بالضمعة الظاهرة ، وهو مضاف و « الخال » مضاف إليه « سالبة » خبر بات « فالعيش » الفاء حرف تفریع ، العيش : مبتدأ « إن » حرف شرط « حم » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » نائب فاعل حم « من العجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميرا مستترا فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش ، ويكون قوله « عيش » خبر للمبتدأ ، وقوله « من العجب » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صفة لعيش ، وعلى كل حال لجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سالبة » حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قدولى الفعل ، أما الفعل الناسخ فهو قوله « باتت » وأما خبره فهو قوله « سالبة » وأما معمول الخبر فهو قوله « فؤادى » فقد عرفت في إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة ، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى .

وهذا البيت ونحوه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده ، ولا يتأتى في هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم - وذكره المؤلف تبعاً له ، وذكرناه نحن في توجيه البيت السابق - من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وإنما امتنع ذلك - كما قال المؤلف - لظهور نصب الخبر الذى هو سالبة ، فإما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، وقد اختار جمهور العلماء المشايخين للبصريين الثانى ، وهو أن البيت ضرورة .

ولكن بعض المتأخرين قد ذكر في هذا البيت تأويلاً يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر « فؤادى » ليس مفعولاً به لسالبة على ما يتوهم الكوفيون ، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول الخبر محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام . باتت بفؤادى ذات الخال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر كما قلناه في شرح

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أى مستغنية بمرفوعها^(١) ، نحو (وَإِنْ

= ومثل ما ذكرنا في هذا البيت من الاستشهاد والتأويل يجرى في قول الآخر .
 لَيْتَن كَانَ سَلَمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيَا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوفَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ
 تقديره عند الكوفيين : لئن كان الشيب مغريا سلمى بالصد ، وعند المؤولين .
 لئن كان يأسلى الشيب مغريا ياك بالصد ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى أيضا .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن التام هو الذى استغنى بمرفوعه ، والناقص هو الذى لم يكنف بالمرفوع ، بل احتاج إلى المنصوب - هو ما ارتضاه ابن مالك ، مخالفا لسيبويه ولجمهور النحاة ، وهم يذهبون إلى أن معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على الحدث والزمان جميعا كسكل الأفعال ، وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث . وإنما جردت للدلالة على الزمان الذى هو جزء من مفهوم سائر الأفعال ، وقد استدل ابن مالك على صحة مذهبه بوجوه عشرة نستكتفى هنا يذكر خمسة منها ، الأول : أن تسميتها أفعالا يتحتم معها أن نقطع بدلائلها على الحدث مع الزمان ؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعا ، والثانى أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان الساضى إن كانت ماضية والزمان المستقبل إن كانت مضارعة ، فإذا قلت كان زيد مجتهدا كان معناه زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت يكون زيد مسافرا كان معناه زيد مسافر غداً ، ونحن ثبت لها معانى مختلفة ؛ فكانت أفعالا البتة ، الثالث : أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لصح أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة ، كما تتكون الجملة من اسم زمان واسم معنى ، نحو « السفر غدا » وأنت لو قلت « كان السفر » لم يتم معنى الكلام ، فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان ، الرابع : أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها ، وقد دخلت أن المصدرية عليها فى أفصح الكلام نحو قوله تعالى (إِنْ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ) الخامس : أنها لو لم تدل على الحدث لم يحى منها اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلا لزوما ، وقد صرحتم بأن اسم الفاعل يحى من بعضها واستدلتم لوروده بقول الشاعر :

وَمَا كَلُّ مَنْ يُبْذَى الْبَشَاشَةَ كَانِيَا

أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُنْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ^(١) ، أَى : وَإِنْ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)^(٢) ، أَى : حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ)^(٣) ، أَى : مَا بَقِيَتْ ، وقوله :

— ٩٠ — * وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ *

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة الروم .

(٣) من الآيتين ١٠٨ و ١٠٧ من سورة هود

٩٠ — هذا صدر ثمانى بيتين من المتقارب ، وهما من كلمة لامرىء القيس بن حجر

السكندى ، والبيت بكالهما مع المطلع هكذا :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِئْتِمَادِ وَبَاتَ الْخَلْيُ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

اللغة : « الإئتمد » ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة - وذكر أنه اسم موضع ، ولم يعينه ، وقد ضبطه المجد الفيروز بآدى بفتح الهمزة وأوسطها ، وذكر السيد المرتضى أنه تقل فيه الإئتمد - بالثاء المثناة بدل الثلثة « الخلى » الرجل الذى خلا من الهموم وبواعثها « ولم ترقد » لم تنم « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالسكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : هو بثر يكون فى جفنة العين الأسفل .

المعنى : وصف طول ليلة ، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون ، ويأرق والخليون هاجعون .

الإعراب : « بات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأراد به نفسه ، ولكنه عبر بضمير الغيبة بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات « وباتت » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، والثناء علامة التأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت ، مرفوع بالضممة الظاهرة =

وقالوا « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ، و « ظَلَّ الْيَوْمُ » أى : دام ظلهُ ،
و « أَضْحَيْنَا » أى : دَخَلْنَا فِي الضُّحَى .

إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلْزِمَتِ النِّقْصَ ، وهى : فتى ، وزال ، وليس .

فصل : تختصُّ « كان » بأُمُورٍ ، منها جَوَازُ زيادتها بشرطين :

أحدهما : كونها بلفظ الماضى ، وَشَدَّ قول أم عَقِيلٍ :

٩١ - * أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدُ نَبِيلٍ *

= « كَلِيلَة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليلية ، وليلة مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « المائر » مضاف إليه « الأرمَد » صفة لذى العائر .

الشاهد فيه : قوله « وبات ، وبانت له ليلة » حيث استعمل « بات » في الموضعين فعلا تاما بمعنى دخل في البيت ، ويقال فيه : بات يبيت وبيات يبتوتة ، وقال ابن كيسان : « يجوز أن يجرى بات مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اهـ . وليس مراده بأنه يجرى مجرى نام أن معناه حين يكون تاما هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصا ليس هو معنى كان ، ولكن مراده أنه يستعمل تاما كما أن نام فعل تام ، ويستعمل ناقصا كما أن كان فعل ناقص .

٩١ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وهذا البيت كما قال المؤلف - لأم عقيل ابن أبي طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيلًا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلٌ وَبَيْبَى الْمَلْفُ الْمَحْمُولُ

أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

= * يُعْطَى رِجَالُ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

= الافة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهيبا ، إذا هاجت « شمال » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر للمبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمال » فاعل تهب « بليل » نعت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو للماضي دون المضارع ، لأن الماضي لما كان مبنا أشبه الحروف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وفي خبر ليس في نحو قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده) ونحو ذلك ، فأما للمضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذا ، وهذا إيضاح كلام المؤلف وتخرج كلامه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذا في هذا البيت هو قول ابن الناظم وابن هشام ، وتبعها من جاء بعدها من شراح الألفية ، وهما ناجان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء ، ومما جعلاه من زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيَّةٌ مِنْ يَدَيْ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيبة ، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدم ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه ، ولأن سلنا رواية رفعها فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و« مزاجها عسل وماء » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها . وكذلك بيت =

والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ، نحو ^(١) « ما كان أحسن زبداً » ، وقول بعضهم : « لم يوجد كان مثلمهم » وشذ قوله :

— ٩٢ — * هَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةُ الْعِرَابِ *

= الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة . واسمها ضمير ، يستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره . والتقدير : أنت ما جد نبيل تكونه : أى تكون أنت إياه .

(١) كثرت زيادة « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب ، نحو قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَثَرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفَلِ
ونحو قول شاعر الحماسة :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَذْهَى مُصِيبَةٍ أَصَابَتْ مَعْدًا يَوْمَ أَضْبَحْتَ ثَاوِيًا
ونحو قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَضْبَرَا
ونحو قول عروة بن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنَفًا غَضًا ، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأُصْلَا
— ٩٢ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

وأنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل ، ولم يعرف العلماء له قائلًا ، ويروى المصراع الأول منه .

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللفظة : « سراة » جمع سرى ، وهو جمع عزيز نادر ، فإنه يندر جمع فصيل على فئة ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس ، و « تسامى » أصله تتسامى بتاءين كحذف إحداهما « السومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى ليراهما من تحدته نفسه بالسطو عليها فيعرف أصحابها فلا يجرؤ على التقدم إليها ، وكانت لكل قبيلة = (١٧ — أوضع للمالك ١)

وأيس من زيادتها قوله :

٩٣ — * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ *

لرفعها الضمير ، خلافاً لسيبويه .

= علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والحيل ونحوها « العرب » هي خلاف البراذين والبخاني ، ويروى :

* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ *

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء . والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من روى « سراة بنى أبي بكر - إلخ » فعناه : إن سادات بنى أبي بكر ليركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول . ومن رواه « جواد بنى أبي بكر - إلخ » فعناه : إن خيول بنى أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جياهم أفضل الجياد وأعلاها . الإعراب : « جواد » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى جواد ، والجملة في محل رفع خير المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلى « العرب » نعت للمسومة .

الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور . ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٩٣ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ *

والبيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل : يمدح سليمان ابن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه (١٨٩/١) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » =

= ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت، ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة - هكذا قال قائلون، ونفاه المؤلف، واستعرف ما فيه - «كرام» صفة لجيران.

الشاهد فيه : ذكر جماعة من النحاة في قوله «وجيران لنا كانوا كرام» أن الكلام على زيادة «كانوا» بين الصفة وهي قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران». وعن ذهب إليه إمام النحاة سيوييه، ولكن ذكر المؤلف في هذا الكتاب أن من شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها؛ فلا تزداد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت.

والمؤلف - رضى الله تعالى عنه - تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد اللبرد؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت بناء على زعمه أنها إما تزداد مجردة لا اسم لها ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها، والواو المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر صفة لجيران، وكرام : صفة ثانية، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لاضعف فيه لوروده في أفصح الكلام نحو قوله تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) .

والذى ذهب إليه سيوييه أولى بالرعاية؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها، ألا ترى أنهم يلقون «ظننت» متأخرة ومتوسطة في نحو قولك «زيد قائم ظننت» ونحو قولك «زيد ظننت قائم» ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها، ثم إن المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره.

قال سيوييه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر :

* وجيران لنا كانوا كرام * اهـ .

وقال الأعمى : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى، والتقدير :

وجيران لنا كرام كانوا كذلك» اهـ .

ومنها : أنها تُحذفُ ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجه :

أحدها - وهو الأكثر - : أن تُحذفَ مع اسمها ويبقى الخبر ، وَكَثُرَ ذلك بعد « إن » و « لو » الشرطيتين .

مثالُ « إن » قولك « سِرْ مُسْرِعًا إِنْ رَأَيْتَ رَاكِبًا وَإِنْ مَاشِيًا » وقوله :

٩٤ - * إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا *

٩٤ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَدِيثٌ عَلَى بَطُونٍ ضِنَّةٌ كُلُّهَا *

والبيت رابع خمسة أبيات للناخبة الديباني رد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان ، وكان يزيد يعبر الناخبة ، والبيت من شواهد شيخ النخاعة سيدي (١٣٢/١) وشواهد الأشموني (ش ٢٠٤) .

اللغة : « حديث » عطف وأشفقت ، وحديث المرأة : أشبعت على ولدها ، وبابه فرح « بطون » جمع بطن ، وهو دون القبيلة « ضنة » يرويه بعض العلماء بالباء الموحدة ، وليس بذلك ، وإنما هو بالنون بعد الصاد المعجمة ، وضنة : قبيلة من قبائل قضاة ثم من عذرة ، وكان الناخبة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان ، لحقق في هذا البيت انتسابه إليهم .

المعنى : يقول : إن بطونا من بني ضنة يعطفون على ، وينصرونني على من أعاديهم ، ويأخذون يدي ، ويعينوني ظالما كنت أو مظلوما ، يريد لا تطمع في النيل مني لأن قومي لا يسلونني .

الإعراب : « حديث » حذب : فعل ماض ، والهاء علامة على تأنيث الفاعل « بطون » فاعل ، وهو مضاف و « ضنة » مضاف إليه « كلها » كل : توكيد لبطون ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم « ظالما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إن كنت ظالما ، أو تقديره : إن كان الحادب ظالما ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط « وإن » الواو حرف عطف ، وإن : حرف شرط جازم « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو ما سبق ، وجواب =

وقولهم : « النَّاسُ يُجْزَوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »^(١) ، أى : إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ ، ويجوز « إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا » بتقدير : إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا ، ويجوز نصبهما

== الشرط في الوضعين محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا فَقَدْ حَدَبُوا عَلَى ، وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا فَقَدْ حَدَبُوا عَلَى ، مثلاً .
الشاهد فيه : قوله « إِنْ ظَالِمًا » وقوله « إِنْ مَظْلُومًا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها في الموضعين .

ومثل هذا البيت قول ابى الأخيلية ، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به ، وهو من شواهد سيويه (١٣٢/١) أيضاً :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول ابن همام السلولى ، وهو أيضاً من شواهد سيويه في الموضع المذكور :
وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا
ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح ،
لشكلات الجائع الصحيح » .

انْطِقْ بِحَقٍّ ، وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا فَإِنْ ذَا الْحَقِّ غَلَّابٌ وَإِنْ غُلِبًا
التقدير في بيت ليلى : لا تقربن هؤلاء القوم إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا ،
لأنك إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَهُمْ ، وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا فَلَنْ تَقْوَى عَلَى الْإِتِّصَافِ
منهم ، والتقدير في بيت ابن همام السلولى : أَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُودُ إِنْ كَانَ
الْحَاكِمُ عَاذِرًا لِي وَإِنْ كَانَ تَارِكًا لِلْأَخْذِ بِعُذْرِي ، والتقدير في البيت الذى أنشده ابن
مالك : انطق بحق وَإِنْ كُنْتَ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا ، وقد حذف في كل بيت من ثلاثة
الآيات كان واسمها وأبقى خبرها .

(١) وقد روى البخارى في كتاب الغنى ، في باب ما يكره من التهنى ، قوله صلى
الله عليه وسلم « لَا يَتَّبِعُنِي أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ ، إِمَّا عَسْنَا فَلَهُ يَزْدَادُ ، وَإِمَّا مَسِيئًا فَلَعَلَهُ
يَسْتَعْتَبُ » قال ابن مالك في تخريجه « أَصْلُهُ إِمَّا يَكُونُ عَسْنَا ، وَإِمَّا يَكُونُ مَسِيئًا ،
فحذف يكون مخ اسمها مرتين وأبقى الخبر » اهـ .

ورفعهما ، والأول أزججها ، والثاني أضعفها ، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ .
ومثالُ لو « التَّمِسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ »^(١) ، وقوله :

٩٥ - * لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي وَلَوْ مَلِكًا *

(١) هذه قطعة من حديث نبوى رواه البخارى فى صحيحه من حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه ، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، فقال : ما عندك ؟ فقال : ما عندى شيء ، قال : اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارى ولها نصفه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها شيء منه ، وإن لبسته لم يكن عليك شيء منه ، فجلس الرجل حتى إذا تم مجلسه قام ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعاه فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ فقال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، فقال صلى الله عليه وسلم : ملكتكها بما معك من القرآن .
٩٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق تتصل به .

اللغة : « بغي » ظلم ومجاوزة للحد ، وقال الراغب الإصفهاني « البغي طلب مجاوزة الاقتصاد فيما يتحرى ، تجاوزه أو لم يتجاوز ، فتارة يعتبر فى القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر فى الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشيء ، إذا طلبت أكثر مما يجب ، والبغى على ضربين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل » اهـ
وقول الشاعر فى بيت الشاهد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد .

المعنى : يحذر من عواقب البغى الذميمة ، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم ، وعقباه أليمة مهما يكن من شأنه ، ولو أن له جنوداً وأعواناً بعدد الرمل والحصى والتراب .

وتقول: «أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا»، وَجَوَزَ سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمرًا.
 وَقُلْ أَلْخُذْ المذكور بدون إنْ وَلَوْ، كقوله :
 • ٩٦ - مِنْ لَدُنْ شَوْلَا قَالِي إِتْلَانَهَا •
 قَدَّرَهُ سيبويه : مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا .

= الإعراب ، « لا » حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف لو : حرف شرط غير جازم « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا ، وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر « جنوده » جنود : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ضاق « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بعن ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لقوله « ملكا » والرابط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله « جنوده » .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، وقد بان ذلك بوضوح في إعراب البيت .
 ومثله قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

عَلِمْتُكَ مَمَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّكَ أَنْ ظَمَّانَ عَارِبًا

٩٦ - هذا كلام تقوله العرب ويمجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بينا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها ، أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها « إتلانها » مصدر « أتلنت الناقة » إذا تبعها ولدها .
 =

الثاني : أن تُحذفَ مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضُفِّفَ
« وَلَوْ تَمَزَّ ، وَإِنْ خَيْرٌ » في الوجهين .

الثالث : أن تُحذفَ وحدها ، وَكَثُرَ ذلك بعد « أن » المصدرية في مثل
« أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » أصله : انطلقتُ لأن كُنْتُ مُنْطَلِقًا ، ثم قُدِّمَتْ
اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص ، ثم حُدِفَت اللام للاختصار ، ثم حذفت
« كان » لذلك فانفصل الضمير ، ثم زيدت « ما » للتمويض ، ثم أُدْغِمَت النون
في الميم للتقارب ، وعليه قوله :

= الإعراب : « من لد » من : حرف جر ، ولد : ظرف مبنى على الضم في محل جر
بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد ، مثلاً « شولا »
خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى »
الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر ، « إتلأها » إتلأ : مجرور بإلى ، وإتلأه
مضاف وها : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق
الجار والمجرور الأول ، والتقدير : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر
إلى إتلأها .

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها ، وأبقى خبرها
وهو « شولا » بعده ، وهذا شاذ ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد « إن ، ولو » كما
سبق . هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويوه
شيخ النحاة .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولاً مطلقاً لفعل
محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » .

وبعض النحويين يذكر فيه توجيهاً ثالثاً ، وهو أن يكون نصب « شولا » على
التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » .

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وارجع إلى
شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) .

٩٧ - * أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *
أى : لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتُ ، ثم حُذِفَ متعلق الجار .

٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبْعُ *

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس . وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الحنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللفظة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذَا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بسببهم فخرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم يستعملونه في السنة الشديدة المجدة ، قال حمزة الإصطهاني : إن الضبع إذا وقعت في الغنم عاثت ، ولم تسكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدة ، فقالوا : أكلتنا الضبع . المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم وكنت معزاً بجماعتك فإن قومي موفورون كثير المدد ، لم تأكلهم السنة الشديدة ، ولم يضعفهم الجذب ، ولم تنل منهم الأزمات . الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية للدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذَا » خبر كان ، وهو مضاف ، و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم : اسم إن ، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون « أن » المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله ذَا نَفَرٍ ، وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذَا نَفَرٍ ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ، فصار الكلام : أن كنت ذَا نَفَرٍ ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف =

وَقَلَّ بدونها ، كقوله :

٩٨ - * أَزْمَانٌ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي *

قال سيبويه : أراد أزمانَ كانَ قَوْمِيَّ.

= فافصل الضمير الذي كان متصلاً بكان ، لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به ، ثم عوض عن كان بما الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغما ، فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد ، ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ بِكَلَامِي مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

٩٨ - هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* لَزِمَ الرَّحَالَهَ أَنْ تَمِيلَ تَمِيلًا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٤) وهو من كلمة طويلة لعبيد بن حصين الراعي ، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي ، ويدكر فيها التزام قومه الطاعة ، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان ، ولا فيما تلاه من الفتن ، ويخص خروج عبد الله بن الزبير على بنى أمية ، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب (ص ١٧٢ بولاق) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله :

إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ لَا أَكْذِبُ الْيَوْمَ اخْلِيفَةً قِيلاً

مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خَيْبٍ وَافِدًا يَوْمًا أُرِيدُ لِيَبْعَتِي تَبْدِيلًا

مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمَنِ ، لَا مِنْ حِيلَتِي إِنِّي أَعُدُّ لَهُ عَلَى فُضُولًا

اللغة : « يمين برة » هي الصادقة التي يبر صاحبها بها ، وضدها اليمين الفاجرة « قيلاً » وهو القول ، وأصله منقول من الفعل المبني للجھول « آل أبي خيب » أبو خيب : هو عبد الله بن الزبير ، كفى بآبائه ، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة بيلاد الحجاز وتبعه خلق كثير « فضولا » جمع فضل ، والفضل : الإحسان والإنعام « أزمان » جمع =

= زمن « الرحالة » بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة - سرج كان يعمل من جلود الشاء وأصوافها ، وكان يتخذ للجري الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة « ميلا » مصدر ميمي كاليلان في المعنى ، ويراد بهما الانحراف .
الإعراب : « أزمان » ظرف زمان منصوب بأعد في البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات « قومي » قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة ، أو اسم لكان النافضة محذوفة ، وقوم مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « والجماعة » الواو حرف دال على اللعية ، الجماعة : مفعول معه « كالذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومي إن جعلت كان المقدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة « لزم » فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي « الرحالة » مفعول به للزم « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الرحالة « ميلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وأن مع ما دخلت عليه في تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بلزم ، أو المصدر منصوب على أنه مفعول لأجله .

الشاهد فيه : النحاة يستشهدون بالقطعة التي ذكرها المؤلف على شيئين .

أولهما : أن الاسم الواقع بعد واو اللعية قد ينصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل يعمل فيه ، فيكون على تقدير فعل ، ومن أجل هذا أنشد سيويه هذا البيت وقال « كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ، فحملوه على كان لأن كان تقع في هذا الموضع كثيرا ولا تنقص ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال أزمان قومي كان معناه أزمان كان قومي ، وكان قد تحذف وبيق اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعوض عنها بما » وهذا الذي من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت في هذا الموضع .

فإن قلت : فلماذا تكلف سيويه وتكلف النحاة من بعده تقدير كان ؟ وهلا جعلوا « قومي » مرفوعا على أنه مبتدأ ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يمنع من تقدير « قومي » مرفوعا على أنه مبتدأ أمران ، الأول : أنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه ، =

الرابع : أن تُحذفَ مع مَعْمُولَيْهَا ، وذلك بعد « إن » في قولهم « أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا » أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فإِعْوَضْ ، ولا النافية للخبر .

ومنها : أن لام مضارعها يجوز حذفها ، وذلك بشرط كونه مجزوماً ، بالسكون ، غير متصل بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)^(١) ،

= لا لفظاً ولا تقديراً ، وهذا مملاً يجوز عندهم ، والثاني : أنه يلزم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية ، وظرف الزمان لا يجوز إضافته إلا إلى الجمل الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها ، فمثال الأول قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الراجز :

أَزْمَانَ أَبَدَتْ وَأَضِحًا مُفْلَجًا أَغْرَ بَرًّا قَا وَطَرَقَا أَدْعَجَا

ومثال الثاني قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة . فإن وقع في الكلام ما ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله ، فقولهم : يوم بدر ويوم الجمل ، وقولهم في مثل : ما يوم حليلة بسر ، كذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه : أى يوم حرب بدر ، ويوم حرب الجمل ، ويوم لغراء حليلة ، ونحو ذلك . ومن أجل ذلك أوله النعاة من قبل سيويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل .

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم ، ومثل الآية الكريمة في حذف النون من المضارع المستوفى للشروط ما أنشده الأصمى :

فَإِنْ يَكُ هَذَا عَهْدَ رَبِّا وَأَهْلِيهَا فَهَذَا الَّذِي كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَّتْ

ومثله قول ضابي بن الحارث البرجمي ، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنَّ وَقْيَارَ بِهَا لَعَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبي الطيب التتبي :

وَمَنْ يَكُ ذَا قَمٍ مَرَّةً مَرِيضٍ يَجِدُ مَرًّا بِهِ الْمَاءُ الزُّهْلَالَا

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات في بيتين ، وذلك قوله :

فَلَمْ يَكُ إِلَّا نَبَأٌ ثُمَّ هَوَمَتْ فَقُلْنَا قَطَاةً رِيحٌ أَمْ رِيحٌ أَجْدَلُ =

بمخلاف (مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) ^(١) (وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِبْرِيَاءُ) ^(٢) لانتفاء الجزم (وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ) ^(٣) لأن جزمه بحذف النون ، ونحو «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ» ^(٤) لاتصاله بالضمير ، ونحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَتَفَقَّرْ لَهُمْ) ^(٥) لاتصاله بالساكن ، وخالف في هذا يونس ، فأجاز الحذف ، تمسكا بنحو قوله :

— ٩٩ — * فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً * *

= فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَا بَرَحُ طَارِقًا وَإِنْ يَكُ إِنْسَامًا كَمَا الْإِنْسُ يُفْعَلُ

وقوله « ما كها الإنس يفعل » أى ما يفعل الإنس مثلها .

(١) من الآية ١٣٥ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٧٨ من سورة يونس .

(٣) من الآية ٩ من سورة يوسف .

(٤) هذا جزء من حديث نبوى يقوله النبى صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب فى شأن ابن صياد ، وكان عمر قد حسبه المسيح الدجال (وانظر ص ١٢ و ١٠٣) .

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء

٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْفَمَ * *

وهذا البيت من كلام الخنجر بن صخر الأسدى .

اللفظة : « للراءة » بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة ، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية « أبدت » أظهرت « وسامة » بفتح الواو والسين المهملة - جمالا وبهاء منظر ، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم - على مثال ظرف فهو ظريف - « ضيفم » اسد ، وأصل اشتقاقه من الضغم . وهو الغض ، فالياء زائدة للإلحاق بجمعفر . المعنى : كان هذا الشاعر قد نظر فى المرأة فلم يرفه منظره ولا أعجبه شكله ، فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوها فوق الإعجاب .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تك » =

فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف
« المرأة » اسم تكن « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المرأة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله المستتر
فيه في محل نصب خبر تكن ، وجملة تكن واسمها وخبرها في محل حزم فعل الشرط
« قد » الفاء داخلة على جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت » أبدى : فعل
ماض ، والتاء للتأنيث « المرأة » فاعل أبدت « جهة » مفعول به لأبدت ، وجهة
مضاف و « ضيغ » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوله في محل حزم جواب الشرط .
الشاهد فيه : قوله « لم تك المرأة » حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم
بالسكون ، مع أنه قد ولها حرف ساكن وهو اللام من « المرأة » ، لأن الألف
ألف الوصل ، فلا حركة لها حين الوصل .

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع
جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضرورة الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه
بقراءة من قرأ (لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب) وبيت الشاهد الذي تقدم
ذكره ، وبقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الْخَلْقُ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَقَفَّى بِالسَّرَرِ
وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْخَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمَنْ عَنكَ عَقْدُ الرِّثَائِمِ
وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ،
ولكنه يحىء في مكان الاضطراب وهو الشعر ، وسندكر في شرح البيت التالي علة
ما ذهب إليه الجمهور ، وعلة ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

ومما يجب أن نعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز ، وقد جمع بين
الحذف والله كمر في بيت واحد عبيد انسلامي ، وقيل : مضر بن ربيعي ، وقيل : محمد
ابن عبد الله الأزدي ، وذلك قوله :

فَإِنْ تَكُ تَقْفُو يُفَفَّ عَنكَ ، وَإِنْ تَكُنْ

تُقَارِعُ بِالْأَخْرِى تُصَبِّكَ الْقَوَارِعُ =

وَحَمَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

١٠٠ - * وَلَكَ أَشَقِيَّ إِن كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ *

= وقد جاء بالإثبات ثلاث مرات في بيتين متتابعين حطائط البربوعى - وقيل حاتم ،
وقيل معن بن أوس - وذلك قوله :

ذَرِيَّتِي يَسْكُنُ مَالِي إِرِضِي جُنَّةً بَقِيَ الْمَالُ عِرْضِي دُونَ أَنْ يَتَبَدَّدَا
ذَرِيَّتِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا ، وَلَا يَكُنْ لِي الْمَالُ رَبًّا تَحْمَدِي غِبُّهُ غَدَا
١٠٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ *

والبيت من كلمة للنجاشى الحارثى - واسمه قيس بن عمرو بن مالك - وقد رواها
الشريف ابن السجرى فى حماسه ، والشريف المرتضى فى أماليه ، والبيت المستشهد
به مع أبيات قبله وبعده فى وصف ذئب ، وهالك هذه الأبيات :

وَمَاءٌ كَلَوْنُ الْفَيْسَلِ قَدْ عَادَ آجِنًا قَلِيلٌ بِهِ الْأَضْوَاتُ فِي بَلَدٍ تَحُلِ
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذَّنْبَ يَغْوِي كَأَنَّهُ خَلِيعٌ خَلَا مِنْ كُلِّ مَاءٍ وَمِنْ أَهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ : يَا ذَنْبُ ، هَلْ لَكَ فِي فَتَى يُوَاسِي بِلَا مَنْ عَلَيْكَ وَلَا يُحْلِ؟
فَقَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرُّشْدِ إِنَّمَا دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبْعٌ مِثْلِي
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ
فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضُ ، إِنِّي تَرَكْتُهُ وَفِي صِفْوِهِ فَضْلُ الْقُلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللفظة : « الفصل » بكسر الفين وسكون السين - ما يفصل به من صدر وخطمى
وأشنان ونحوها ، يريد أن الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير
اللون والطعم « خليع » هو الرجل تنصل منه أهله وخلصوا عن أنفسهم نصرته لكثرة
جرأته وجنباياته عليهم « عليك الحوض » الزمه وعليك : اسم فعل أمر مثله فى
قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) « صفوه » بكسر الصاد المهملة أو فتحها = الجانب =

= المسائل منه . وتقول ، أصغيت الإناء ، ومعناه أملت « السجل » بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة .

المعنى : يصف أنه عرض له ذئب في سفره ، ويحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك في أخ - يعنى نفسه - يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك ، ولا أن ييخل بمحاجتك منه ؟ فقال له الذئب : لقد دعوتنى إلى شيء لم تفعله السباع من قبلى ، وهو مؤاكلة الآدميين ومؤاخاتهم ، ولست بأت طعامك ولا أنا قادر على إتيانه ، ولكن إن كان فى الماء الذى معك زيادة عما تحتاجه فاسقنى منه - إلخ

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « أستطيعه » أستطيع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والماء مفعول به « ولاك » الواو للاستئناف ، لاك : حرف استدراك « اسقنى » اسق : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ماؤك » ماء : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « ولاك اسقنى » حيث حذف نون « لكن » مع كونها نوناً ذكرت لكلمت متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين فى « اسقنى » فهى متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة ، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك نظير حذف النون من « يكن » حين يقع بعدها ساكن كما فى البيت السابق ، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة ، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تخصصت بهذه الحركة =

فصل : في ما ولا ولات وإن المَعْمَلَاتِ عَمَلٌ لَيْسَ تَشْبِيهاً بها^(١)

= العارضة عن الحذف ، لأنها إنما حذفت وهي ساكنة لضعف الحرف الساكن ، فوق ضعف النون في نفسها وشبهها بأحرف المدوالين التي تحذف في الجزم .
ويونس لا يمتد بهذا التحرك العارض بسبب التقاء الساكنين ، يزعم أن الحركة التي يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هي الحركة الأصلية خاصة .
والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجمهور في أنه هل يعتد بالحركة العارضة أولاً ؟ فافهم ذلك وتدبره .

(١) فإن قال قائل : إن « ما » و « لا » من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، وقد قلتم (ص ٢٥) إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملاً ، فكيف عمل هذان الحرفان في الاسم الرفع والنصب ؟
فالجواب عن هذا أن الذين أعمالوها من العرب وجدوا فيها شبهاً من ليس ، ووجدوا ليس رفع الاسم وتنصب الخبر ، فأعمالوها عمل ليس بحق هذا الشبه ، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التي قررناها المؤلف وشرحناها في الموضع الذي دللناك عليه .

فإن قال قائل : فقيم أشبهت « ما » ليس ؟
فالجواب عن ذلك أن « ما » أشبهت « ليس » في ثلاثة أمور :
أحدها : أنها تدل على النفي كما أن ليس تدل على النفي ، وليس الأمر قاصراً على هذه الدلالة ، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي ، فإن « ما » تدل على النفي في الحال كما أن « ليس » تدل على النفي في الحال .

الثاني : أنا وجدنا « ما » تدخل على الابتداء والخبر كما أن ليس تدخل عليهما .
الثالث : أنا وجدنا الخبر الواقع بعد « ما » يقترن به الباء الزائدة كما في قوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) وكما في قول الشاعر :

* كَعَمْرُكَ مَا مَمَّنُّ بِتَارِكِ حِقَّةِ *

كما أن خبر الابتداء الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء كما في قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فلما أشبهت « ما » ليس هذا الشبه القوي عملت عملها ، فرضت الاسم ونصبت الخبر .

فإن قال قائل : فإن حمل « ما » على ليس بسبب هذه التشابه يعد قياساً في اللغة ، وقد علمنا أن القياس في اللغة ممنوع .

أما « ما » فأَعْلَمَهَا الحجازيُّونَ ، وَبَلَّغَتْهُمْ جاء التنزيل ، قَالَ اللهُ تعالى :
 (مَا هَذَا بَشَرًا) ^(١) (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) ^(٢) ، ولإِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا أربعةُ شروطٍ ^(٣) :
 أحدها : أن لا يَقتَرَنَ اسمُهَا بِإِن الزائدة ، كقوله :
 * بَنِي غَدَانَةَ مَا إِن أَنْتُمْ ذَهَبٌ * ١٠١ -

= فإننا نقول في الجواب على هذا : إنه يكون قياسا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه
 الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث
 هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر
 بما كما يفعلون مع لبس ، فتلصصنا لذلك سببا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك .
 ثم إن لنا أن نقول : إن القياس في اللغة إنما يمتنع في مدلولات الألفاظ ومعانيها ،
 ومعنى هذا أن نجدهم سموا شيئا ما باسم المعلقة تقتضى هذه التسمية ، فنجد هذه المعلقة موجودة
 في شيء آخر فنسميه بهذا الاسم ، فأما في الأحكام الإعرابية فلا .
 (١) من الآية ٣١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة
 (٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع ، فقال البصريون : عملت في الاسم الرفع
 وعملت في الخبر النصب ، وقال السكوفيون : عملت في الاسم الرفع ، فأما الخبر فهو
 منصوب على نزع حرف الجر ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون .
 ١٠١ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أولواحق
 تتصل به .

اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال مخففة - حى من ربوع « صريف »
 بالصاد المهملة مفتوحة - الفضة « الخرف » بخاء وزاى معجمتين مفتوحتين - ما عمل
 من الطين وشوى بالنار فصار خفارا ، وبائمه خراف .

للمنى : هجاء غدانة ، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم ، وليسوا من
 أشراف الناس ، ولا بمن يقارب الأشراف ، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشراف ومن
 يدانهم ؛ وجعل الخرف مثلا لرذال الناس وحثالتهم .
 =

= الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وبنى مضاف و « غدانة » مضاف إليه « ما » حرف نفى « إن » زائدة « أنتم » مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الحذف » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » وقد رويت هذه العبارة برفع « ذهب » كما رويت بنصبه .

أما رواية الرفع فهي التي حكها المؤلف المحقق ههنا ، ووجهها أن « ما » نافية ، و « إن » حرف زائد ، وهذه الرواية تدل على أن « ما » إذا زيدت بعدها « إن » لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا .

وأما الرواية الثانية - وهي رواية النصب - فهي رواية أثرها يعقوب بن السكيت ، وخرجها على أن « إن » الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور ، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل « ما » بزيادة « إن » بعدها .

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه ، وقالوا : إنا إذا سلمنا رواية النصب التي حكها يعقوب لا نسلم أن « إن » الواقعة بعدها زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفى ما ، فالنفي التي عملت « ما » لدالتها عليه باق ، بخلاف ما لو جعلت « إن » نافية لنفى « ما » فإن الكلام يكون بعد ذلك موجبا مثبتا ؛ لأن نفي النفي إيجاب ، فيزول حينئذ سبب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقيا على إمادة النفي .
ومثل بيت الشاهد قول الشاعر ، وهو فروة بن مسيك :

فَمَا إِن طِبْنَا جُبْنًا ، وَلَكِنْ مَمَيَّا نَا وَدَوْلَةً آخَرِينَ

فإن قلت : فلماذا يبطل عمل « ما » إذا اقترن اسمها بإن الزائدة ؟
فالجواب أن « ما » عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه في موقعه الطبيعي ، فلم يتقدم معمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنما كانت عاملا ضعيفا لسببين .

الأول : أن القياس كان يقتضى إهمالها لاشتراكها بين الأسماء والأفعال ، فلما كانت في عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملا ضعيفا .
=

وأما رواية يعقوب « ذَهَبًا » بالنصب فَتُخَرَّجُ على أن « إِن نَافِيَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِمَا ، لا زائدة .

الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا^(١)، فلذلك وجب الرفع في (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)^(٢) (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٣) ، فأما قوله :

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

= السبب الثاني : أنها حين عملت إنما عملت حملا على فعل جامد لا يتصرف ، فالحمول عليه ضعيف في بابه ، فلم أن يسرى الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو « ما » وهذا نفسه هو السر في أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، وذلك واضح مما قررناه في السبب الأول .

(١) اختلف النحاة في هذا الموضوع على أربعة مذاهب : فجمهور البصريين على أنه إذا انتقض نفي خبر « ما » بإلا وجب رفع الخبر مطلقا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ بشرط كون الخبر وصفا ، نحو « ما زيد إلا قائما » ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون الخبر مشبها به نحو « ما زيد إلا أسدا » وكلام المؤلف صريح في أنه لو كان انتقاض نفي الخبر بغير إلا لم يبطل عمل « ما » فلو قلت « ما زيد غير شجاع » أو قلت « ما زيد سوى بطل » بقي العمل ، فنصبت « غير » في المثال الأول لفظا ، ونصبت « سوى » في المثال الثاني تقديرا .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الصمر

(٣) من الآية ١٤٨ من سورة آل عمران

١٠٢ - هذا بيت من الطويل ، وقد أنشد ابن جني هذا البيت ، ونسبه إلى بعض الأعراب ولم يعينه ، وقد بحث طويلا عنه فلم أعر له عن نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « منجئون » هي الدولاب التي يستقي عليها ، وقال ابن سيده : المنجئون أداة الساقية التي تدور . اهـ . والأكثر فيها التأنيث « معذبا » هو اسم مفعول من =

= التعذيب ، ويقال : هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملفاة لا عمل لها « منجنونا » خبر ما النافية « بأهله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون ، أو متعلق بالفعل العامل في منجنون ، عن اختلاف التحريك الذي ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأهل مضاف وضمير القائب مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « صاحب » اسم ما ، وهو مضاف و « الحاجات » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملفاة لا عمل لها « معذبا » خبر ما النافية ، هذا هو الظاهر ، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف مافيه من الفساد .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا منجنونا » وقوله « ما صاحب الحاجات إلا معذبا » فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه . وقد تمسك بهذا الظاهر بونس بن حبيب شيخ سيويه ، وتبعه الشلوبين على ذلك ، زعما أن انتقاض نفي خبر ما بالإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس ، استنادا إلى هذا الشاهد ونحوه . والجمهور يؤولون هذا البيت ، ولهم في تأويله وجهان .

الوجه الأول : أن يكون كل من قوله « منجنونا » وقوله « معذبا » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر عن المبتدأ ، فالنصب بعد ما ليس معمولا لها .

والوجه الثاني : أن يكون كل من « منجنونا » و « معذبا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف . وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا ، وهذا هو الوجه الذي ذكره المؤلف ، ومعذب على هذا مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، و « الدهر » و « صاحب الحاجات » مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدر فعلها بعده .

ومنهم من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه .

فمن باب « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً »^(١)، أى : إِلَّا يَسِيرُ سَيِّراً ، والتقدير :
إِلَّا يَدُورُ دَوْرَانِ مَنَجْنُونٍ ، وَإِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا ، أى : تعذيباً .
ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد « بل » و « لكن » في نحو « مَا زَيْدٌ
قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » أو « لَكِنْ قَاعِدٌ » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يجز
نصبه بالعطف لأنه مُوجَبٌ .

(١) يريد المؤلف أن المنصوب في البيت من باب المفعول المطلق عامله المحذوف
خبراً عن اسم ذات مبتدأ ، نحو قولهم « ما زيد إلا سيرا » فإن « سيرا » في هذا المثال
مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا ، والفعل المحذوف مع
فاعله المستتر فيه جملة في محل رفع خبر للمبتدأ ، ونظير « سيرا » من بيت الشاهد قول
الشاعر « منجنونا » فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف ، وقد حذف
العامل فيه وجوبا ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، على
ما ذكرناه في شرح البيت .

فإن قلت : فلماذا كان حذف العامل في قولهم « سيرا » وفي قول الشاعر « منجنونا »
واجبا على ما تقول ؟

فالجواب أن تقول لك : إنك ستعلم في باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصورا
بإلا أو بأمّا يحذف عامله حذفاً واجبا .

فإن قلت : فلماذا جعلت انتصاب « منجنونا » في البيت على المفعولية المطلقة بتقدير
مضاف ، وليس كذلك انتصاب « سيرا » في المثال الذي جعلت هذا نظيره ؟

فالجواب عن هذا أن ننبهك إلى أن الذي ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون
مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عددا - إلى آخر ما ستعرفه في باب المفعول
المطلق ، وقول الشاعر « منجنونا » ليس واحدا منها ، لأنه اسم للدولاب التي يستقى
عليها الماء ، وأسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة للفعل
كالسوط والعصا في قولك : ضربته سوطا ، وضربته عصا .

هذا ، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت * أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وخرجه
على زيادة « إلا » وكأن الشاعر قد قال : أرى الدهر منجنونا بأهله ، فمنجنونا - على
هذا - مفعول ثان لأرى ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في معنى البيت .

الثالث : أن لا يتقدم الخبر^(١) ، كقولهم « مَا مَسِيَ مِنْ أَعْتَبَ » وقوله :

١٠٣ — * وَمَا خُذَلْ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى *

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل ، مطلقا ، نعتي سواء أكان الخبر اسما مفردا نحو « ما قائم زيد » و « ما مَسِيَ مِنْ أَعْتَبَ » أم كان الخبر ظرفا نحو « ما عندك زيد » أو جارا ومجرورا نحو « ما في الدار زيد » وفي هذا مذهبان آخران ، أولهما - وهو مذهب الفراء - أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقا ، وثانيهما - وهو مذهب ابن عصفور - التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل العمل ، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا فيبطل العمل ، وجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما . وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لغة لقوم من العرب ، وهذا النقل يؤيد ما ذهب إليه الفراء .

١٠٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمْ فَهُمْ مُم *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولا حق .
اللفظة : « خذل » جمع خاذل ، مثل ركع في جمع راكع ، وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله - من باب قتل - إذا ترك نصرته ولم يكن عوناً له على عدوه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع والخشوع متقاربان « هم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول الهذلي :

رَفَوْتِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تَرْعُ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : مُمُّ مُمُّ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِمْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي

المعنى : يصف أنه من قوم لا يخذلونه إذا دعاهم ، ولا يسلمونه إذا جئ ، فهو من أجل ذلك لا يخضع لعداءه ، ولا يستكين لمن يبغي عليه .

الإعراب : « ما » نافية مهيأة « خذل » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « قومي » قوم : مبتدأ مؤخر ، وقوم مضاف وباء التوكيد مضاف إليه « فأخضع » =

فأما قوله :

* إِذْ هُمْ قَرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِنْهُمْ بَشْرٌ * — ١٠٤

= الفاء للسببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « للعدى » جار ومجرور متعلق بأخضع « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أدعوه » أَدْعُو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ما خذل قومي » حيث أبطل الشاعر عمل ما ، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين ، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ ، وفي المسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيما مضى وسنذكره في شرح الشاهد الآتي ، إن شاء الله .

١٠٤ — هذا عجز بيت من البسيط ، صدره قوله :

* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ *

وهذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التيمي ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين أعدل بن مروان عمر بن عبد العزيز .

اللفظة : « أصبحوا » معنى أصبح ههنا صار ، وقد وقع خبرها فعلا ماضيا على خلاف الكثير في خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال « أعاد الله نعمتهم » ردها عليهم ، وأراد بالنعمة البسط لهم في السلطان على سائر العرب « قريش » قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها بنو أمية قوم عمر .

الإعراب : « أصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمها « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » نعمة : مفعول به لأعاد ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد على قوم الممدوح مضاف إليه « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال : ظرف مبنى على السكون في محل نصب ، ويقال : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو =

= حرف عطف ، إذ : أداة تعليل كالأولى « ما » حرف نفي يعمل عمل ليس « مثلهم »
 مثل : خبر مانقدم على اسمها ، ومثل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بشر » اسم
 ما تأخر عن خبرها ، وهذا هو الظاهر ، وسترى ما للألماء فيه .

الشاهد فيه : قوله « ما مثلهم بشر » فإن بعض النحاة - ومنهم الفراء - قد ذهبوا
 إلى أنه يجوز إعمال « ما » النافية عمل ليس ، ولو تقدم خبرها على اسمها ، وقد
 ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال : إن ذلك لغة لبعض
 العرب ، وقد استدلل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق ؛ قالوا : مانافية
 عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها تقدم على اسمها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .
 والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستنهاد ، ولهم في الرد على هذا
 البيت وجوه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ،
 وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ،
 والسرف في ذلك الخطأ أنه تيمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم
 لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر .

الثالث : سلمنا أن الرواية كما تذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ ، لكننا لانسلم
 أن « مثل » معرب ، وأن هذه الفتحة علامة النصب ، بل ندعى أن « مثل » مبنى
 على التثنية في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر . وإنما بنيت « مثل » لأنها
 اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب . ولهذا شواهد كثيرة
 منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل في هذه الآية صفة لحق مع أن
 « حق » مرفوع ومثل مفتوح ، فوجب أن يكون مبتدأ على الفتح في محل رفع .

الرابع : سلمنا أن الرواية كما قلتم ، وأن « مثل » منصوب وليس مبني ، لكن
 لانسلم أنه خبر « ما » بل هو حال ، ولفظ « مثل » متوغل في الإيهام بإضافته لاتقيد
 تعريفه ، وبشر : مبتدأ أو اسم ما ، والخبر محذوف ، والتقدير : وإذا ما بشر موجود
 حال كونه مماثلاً لهم ، وهذا تخريج ينسب لأبي العباس المبرد .

فقال سيديويه : شاذ ، وقيل : غلط وإن الفرزدق لم يعرف شمرطها عند الحجازيين ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » مبتدأ ، ولكنه بُني لإيهامه مع إضافته اليه ، ونظيره (إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ)^(١) (لَقَدْ تَقَعَّامَ بَيْنَكُمْ)^(٢) فيمن فتحهما ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » حال ، والخبر محذوف ، أي : ما في الوجود بشرٌ مثْلَهُمْ .

الرابع : أن لا يتقدم معمولٌ خبرها على اسمها ، كقوله :

١٠٥ — * وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ *

= الخامس : أن « مثل » طرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور ، أو متعلق بمحذوف خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ، وما ههنا مهملة لأن إعمالها لغة تميم ، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت ، وينسب هذا إلى أبي البقاء :

وقد ذكر المؤلف أربعة الأجوبة الأولى في عبارة وجيزة فتأمل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

١٠٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنِّي *

وهذا البيت من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي — وهو من شواهد سيديويه (١ / ٣٦ و ٧٣) .

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها ، وأسأل الناس عنها « المنازل » جميع منازل ، وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن رواحلهم ليستريحوا من عناء السفر ، مثلاً « مني » مكان معروف قريب من مكة فيه نسك من مناسك الحج .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « تعرفها » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى المهيوبة مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وزعم قوم أنه منصوب على الظرفية ، وليس بشيء « من مني » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية =

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، كقوله :

١٠٦ — * فَمَا كُلَّ حِينٍ مِّنْ تَوَالِي مَوْالِيَا * *

= « كل » يروى منصوباً فهو مفعول به لعارف الآتى ، وكل مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « وافي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منى » مفعول به لوافى ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ . وروى برفع « كل » فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر ما ، ويجوز أن يكون « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ - أو اسم ما - وخبره محذوف ، والتقدير : وما كل الذى وافي منى أنا عارفه .

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافي منى أنا عارف » على رواية نصب « كل » حيث أبطل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً - وهما قوله « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافي منى » - قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، وقد عرفت مما ذكرناه فى إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع « كل » أن تكون ما مهيمة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر .

١٠٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَّدُ ، وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تتصل بها .

اللغة : « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء - هى التهيؤ للشيء والاستعداد للقيام به « حزم » هو ضبط الأمور وتجويد الآراء « لد » فعل أمر معناه الجأ ، وتقول : لا ذ فلان بفلان يلوذ به ليذا ، تريد أنه لجأ إليه « آمنا » غير خائف ولا متوقع شراً « توالى » فعل مضارع من الموالاة وهى المعاونة والمناصرة ، و « مواليا » اسم الفاعل منه .

وأما « لا » فأعمالها عملَ ليس قليل^(١)، ويُشترط له الشروطُ السابقة ، ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون المعمولان نكرتين ، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً ، حتّى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

= المعنى : ينصح باستعمال الحزم وتجويد الرأى فى كل ما يأخذ به المرء من أموره وبخاصة اصطفاء الإخوان ، ويعطى ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه فى وقت لم يكن يرتقب مجيئه فيه ، بمن يؤمل فيه الخير والمعونة من خلصانه .

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق بلذ الآتى ، وأهبة مضاف و « حزم » مضاف إليه « لد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم « آمنا » خبر كان « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : حرف نفى « كل » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتى ، وكل مضاف و « حين » مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية مبنى على السكون فى محل رفع « توالى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالى ، والتقدير : من توالى « مواليا » خبر ما النافية منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث أبقي عمل ما النافية عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو « من » ونصب بها الخبر وهو قوله « مواليا » مع أنه قد تقدم معمول الخبر - وهو قوله « كل حين » - على الاسم والخبر جميعاً ، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم لكون هذا المعمول المتقدم ظرفاً ، وقد عرفت بما ذكرناه مذكوره للؤلّف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها مالا يتوسع فى غيرها .

(١) يتفق النحاة على أن مجيء « لا » عاملة عمل ليس قليل جداً ، وهم فيما وراء ذلك مختلفون فى جواز إعمالها قياساً على ما سمع من ذلك ، فذهب سيويوه وطائفة من البصريين إلى جواز الإعمال ، وذهب الأخفش والبرد إلى منع إعمالها ، وهو الذى يقتضيه القياس ، من قبل أن « لا » حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ومن حق الحرف المشترك أن يكون مهيئاً .

١٠٧ - * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ *

١٠٧ - هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، صدره قوله :

* مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا *

والبيت من كلمة لسعد بن مالك ، يعرض فيها بالحارث بن عباد (بزنة غراب) فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهي الحرب الضروس التي سميت حرب البسوس ، وقبل البيت قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَحُوا

اللفظة : «صد» أعرض «نيرانها» الضمير راجع إلى الحرب ، وقد ذكرها في أبيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها «ابن قيس» نسب نفسه إلى جده الأعلى وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعنى قوله «أنا ابن قيس» أنا ذلك المشهور بالنجدة الذي طرق سمعك اسمه وعرفت بلاءه .

الإعراب : «من» اسم شرط جازم يحزم فعلين ، مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ «صد» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم «عن نيرانها» الجار والمجرور متعلق بصد ، ونيران مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «فأنا» الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر للمبتدأ ، وابن مضاف و «قيس» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «براح» اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لي ،

الشاهد فيه : قوله «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله «براح» - وحذف خبرها ، وقد قدرناه في الإعراب ، وقد استشهد سيويه بالبيت مرتين (٣٥٤ و ٢٨ / ١) على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات ، وقال المؤلف في شرح الشواهد «وقيل : لاشاهد في البيت على ما ذكر ، لجواز كون براح مبتدأ ، ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين : إما إعماها ، وإما تكرارها ، فلما لم تتكرر في البيت علمنا أنها عاملة ، وأجيب على هذا الكلام بأن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة . ورد بأن الأصل أن يجرى الكلام على غير الضرورة ، وألا يصار إليها إلا متى تعذر غيرها » اهـ
بإيضاح يسير .

والصحيح جواز ذكره ، كقوله :

١٠٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا

وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وإنما لم يُشترط الشرط الأول لأن « إن » لا تزداد بعد « لا » أصلا .

= ولا يجوز لك أن تزعم أن « لا » في هذا البيت عاملة عمل « إن » وأن « براح » اسمها وهو مبنى على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، لأن هذا يكون محتملا لو كانت القوافي ساكنة ، فكنت تقدر هذا التقدير ، لكن القوافي مرفوعة بالضمه بدليل البيت الذي أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله ، والوقوف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها وار ، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون « لا » عاملة عمل ليس ، إذ لم يصح كونها عاملة لما ذكرنا من المناقشة ، ولم يصح كونها عاملة عمل إن لهذا السبب .

١٠٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا .

اللفظة : « تعز » من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسلى عنه ، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة للموصول ، والمائد محذوف تقديره : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا « حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نسكرتان ، وذكرهما جميعا .

وأما «لَاتَ» فإن أصلها «لا» ثم زيدت التاء^(١)، وعملها واجب، وله شرطان : كون معموليها انتمى زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٢)، أى : ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله :

١٠٩ - * يَبْنِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ *

= هذا . وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً ، لا في الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا الذهبين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذکور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً .

(١) إما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء في «رَبَّتْ» وفي «نَمَتْ» ويقال : زيدت التاء للدلالة على المبالغة في النفي ، وزيادة التاء في «لَاتَ» : أحسن من زيادتها في «نَمَتْ» وفي «رَبَّتْ» لأن لا بمعنى ليس ومحولة عليها ، وليس تلحقها تاء التأنيث فنقول «ليست هند مفلحة» وما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل إن

(٢) من الآية ٣ من سورة ص

١٠٩ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ *

وهذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ونسبها إلى قائلها بقوله « وقال التيمي في منصور بن زياد » اهـ . فأما التيمي فهو عبد الله بن أيوب ، ويكنى أبا محمد ، وهو شاعر مولد عربي فصيح متكلم ، ومدح الفضل بن يحيى ، وفيه يقول :

لَمَمَرُكَ مَا الْأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ وَإِنْ عَظُمُوا إِلَّا لِفَضْلِ صَنَائِعٍ
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُشْعًا إِذَا مَا دَنَا وَالْفَضْلُ لِلَّهِ خَاشِعٌ =

== ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمردل اللقي ، وفي الشعراء جماعة لقبوا بالشمردل ، ذكر منهم المجد ثلاثة : الشمردل البربوعى ، والشمردل البجلي ، والشمردل الكعبى ، وذكر ثلاثهم الآمدى فى المؤلف والمختلف (١٣٩) وذكر عدة أبيات لـ شكل واحد منهم ، ولم يذكر بيت الشاهد فى شيء منها .

اللفظة : «لهفى» اللف - بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها - الحزن والأسى ويقال : هو الحزن على شيء يفوتك بعد أن تشارفه « للهفة » أى لأجل لهفة ، فاللام الأولى مكسورة وهى لام الجر ، واللهفة - بفتح فسكون - استفاضة ونداء المضطر «عجير» هو الناصر الذى يدفع الأذى ويمنع الاعتداء .

المعنى : إني أنحزن عليك وأظهر الأسى ، لأنك كنت تجبر من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجبر فيه أحد .

الإعراب : «لهفى» : لف : مبتدأ ، وهو مضاف ، وباء التكلم مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلهف «للهفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بلهفة أو بمحذوف صفة للهفة «يبغى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف «جوارك» جوار : مفعول به ليبغى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من يبغى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لخائف «حين» ظرف زمان متعلق بقوله يبغى «لات» حرف تنفى «عجير» فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : حين لا يحصل عجير له ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها ، وستعرف فى بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله «لات عجير» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم للمرفوع هو اسم «لات» وخبرها محذوف ، ولكن هذا غير مستقيم ؛ لأن «لات» لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان ، سواء أ كانت من لفظ الحين أم من معناه ، فإذا ورد بعدها اسم من غير أسماء الأحيان كانت مهجلة لا عمل لها ، وكان الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كما قدرناه فى الإعراب ، أو كان مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير هنا على هذا الوجه : حين لات عجير له ، والوجه الأول أولى ، لأن «حين» مضافة إلى الجملة التى صدرت بـ لات ، فلو قدرت ==

فارتفاع. «نجير» على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له نجير، أو يحصل له نجير، و«لات» مَهْمَلَةٌ؛ لادم دخولها على الزمان، ومثله قوله:

— ١١٠ — * لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ *

إذ المبتدأ «ذِكْرَى» وليس بزَمَانٍ.

= المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية، وإذا قدرت المرفوع فاعلا بفعل محذوف كانت الجملة فضلية، والأصل أن أساء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريبا، ومن أجل هذا قلنا: إن تقدير «نجير» فاعلا بفعل محذوف أولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف. ومن هنا تعلم أن «لات» لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً، سواء أ كانت عاملة أم كانت مهملة، وإنما يقتصر في الذكر معها على أحد جزئي الإسناد (واقراً شرح الشاهد الآتي).

١١٠ - هذه قطعة من بيت من الخفيف، وهو بكالته:

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أُمِّ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس.

اللمة: «هنا» بفتح الهاء وتشديد النون - في الأصل اسم إشارة إلى المكان، وقد أخرجه جماعة إلى الزمان «ذِكْرَى» تذكر «جيرة» اسم امرأة، وقد روى بضم الجيم مصغراً، وروى بفتح الجيم وكسر الباء مكبراً «طائف» هو الذي يطرق ليلاً، وأراد بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذي يطرقه عند نومه «الأهوال: جمع هول، وهو الخوف، وكأنه رآها وهي غشي فزع.

المنى: ليس هذا المكان الذي تقيم فيه مكاناً تذكر فيه حبيبك، أو تذكر خيالها الذي يفزعك ويخيفك.

الإعراب: «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له «هنا» ظرف مكان، أو زمان متعلق بذكرى الآتي «ذِكْرَى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من =

(١٩ - أوضح للسالك ١)

= ظهورها التعذر ، وذكرى مضاف و « جيرة » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قيل : لات ذكر اك جيرة في هذا المكان أو في هذا الزمان جائزة « أو » حرف عطف « من » اسم موصول : معطوف على جيرة « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة « منها » جار ومجرور متعلق بجاء « بطائف » جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً ، وطائف مضاف و « الأحوال » مضاف إليه .

قال قوم : ويجوز أن يكون « هنا » ظرف مكان أو زمان متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ويكون قوله « ذكرى جيرة » مبتدأ مؤخر ، ويكون قد ذكر طرفي الإسناد بعد « لات » المهمة ، وهو خلاف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من أن طرفي الجملة لا يذكران جميعاً مع لات ، وستعرف في بيان وجه الاستشهاد بالبيت وجهاً آخر من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « لات هنا ذكرى جيرة » والقول في بيان هذا الشاهد يحتاج إلى إيضاح أمرين :

الأول : أن أصل « هنا » اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم في بيان لغة البيت ومن قبل ذلك في باب اسم الإشارة .

والأمر الثاني : أن « لات » حرف نفى لا تعمل عمل ليس إلا في أسماء الزمان ، فإذا حاولت أن تجعل « لات » عاملة في « ذكرى » أو أن تجعلها عاملة في « هنا » مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها في مصدر أو في اسم مكان ، وهو غير الأصل في الموضعين ، فلم يكن لك بد من أحد أمرين :

أولهما : أن تحمل « لات » وعليه يكون قوله « هنا » ظرف مكان متعلقاً بذكرى أو بمحذوف خبر مقدم على ما قيل مع ضعفه ، و « ذكرى جيرة » مبتدأ على الوجهين ، وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا

والثاني - وإليه ذهب الرضى وسيبويه وغيرهما من النحاة - أن « هنا » التي تقع بعد « لات » في مثل هذا البيت تصير ظرف زمان ، فهي متعلقة بمحذوف خبر لات ، وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة ، واسم لات محذوف ، وكأنه قد قال : ليس الوقت وقت ذكرى جيرة .

وأما « إن » فإعمالها نادر^(١)، وهو لغة أهل العالية^(٢)، كقول بعضهم :
 « إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية » وكقراءة سعيد (إن الذين تدعون
 من دون الله عباداً أمثالكم)^(٣)، وقول الشاعر :

— ١١١ — * إن هو مستولياً على أحدٍ *

(١) اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » عمل ليس ، فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، إلى جواز إعمالها ، وذهب القراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف ثقل الطاء عن سيويه والمبرد ، فقل السهلي الجواز عن سيويه والنح عن أبي العباس المبرد ، ونقل النحاس عكس ما نقله السهلي ، فنسب الجواز للمبرد والنح إلى سيويه ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ، ثم قال ابن مالك : إن إعمال « إن » النافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام ، وقال غير ابن مالك : إن عمل « إن » النافية عمل ليس أكثر من عمل لا .

(٢) العالية : تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها .

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

١١١ — هذا صدر بيت من النسرحة ، وسند ذكر عجزه فيما بعد ، واعلم أنه يكثر

لشهادة النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

الرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة ، إحداها :

* إلا على أضف المجانين *

والثانية :

* إلا على حزيبه اللآعين *

والثالثة :

* إلا على حزيبه للناحيس *

اللقنة : « مستولياً » هو اسم فاعل فعله للآضى استولى ، ومضام كانت له الولاية على

الشيء ، ومالك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند

فصل : وَتَزَادُ الْبَاءُ بِكَثْرَةٍ فِي خَيْرِ « لَيْسَ » وَ « مَا » ^(١) ، نَحْوُ (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟) ^(٢)

= العرب من خبلته الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

اللعن : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .
الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستوليا » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستوليا » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله « مستوليا » ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » فإن الاسم فى البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح فى العمل ، لأنه استثنى بقوله « إلا على - إلخ » .

(١) اختلف النحاة فى السر الذى من أجله تزداد الباء فى خبر ليس وما ، فذهب البصريون إلى أن الذى يحمل التكلم على زيادة الباء فى خبرها قصده إلى رفع أن يتوهم السامع أن الكلام بنى على الإثبات لكونه لم يسمع أولاً ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائماً » فقد يفهل السامع فيظنه قد قال « كان زيد قائماً » أو نحوه ، لكن إذا قال قائل « ليس زيد بقائم » - وقد علم أن الباء لا تدخل إلا فى خبر منفي - فلن يتوهم الكلام مثبتاً ، وذهب الكوفيون إلى أن السر فى اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي ، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول : إن زيدا قائم ، مثلاً فهذا يحاج بليس زيد بقائم .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى (لست عليهم بمسيطر) من الآية ٢٢ من سورة الفاشية ، وقوله سبحانه (وأن الله ليس بظلام للعبيد) من الآية ١٨٣ من سورة آل عمران ، وقوله جلّت كلمته (أليس هذا بالحق) من الآية ٣٠ من سورة الأنعام ، وقوله تعالى (أليس الله بأعلم بالشاكرين) من الآية =

(وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ) ^(١) ،

= ٥٣ من سورة الأنعام ، وقوله (أليس الصبح بقريب) من الآية ٨١ من سورة هود
وقوله سبحانه (أليس الله بعزيز ذى انتقام) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقوله
(أليس الله بأحكم الحاكمين) من الآية ٨ من سورة التين . وقد ورد مثل ذلك في
الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول عمرو بن قيسة :

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ
ومثله قول الفرزدق :

وَلَيْسَ كُلِّبِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَحْدِ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمٍ
ومثله قول الشاعر :

لَيْسَ الْأَخِلَاءُ بِالْمُضْغَى مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ
ومثله قول الآخر :

إِنْ يَفْنَى عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِعَنٍ
(١) من الآية ٧٤ من سورة البقرة ، ومن آيات أخرى كثيرة ، وقد ورد في
الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول الشاعر ، وأنشده الأخفش :

فَمَا أُمُّ بَوٍّ هَالِكٍ بِتَنُوقَةٍ إِذَا ذَكَرْتَهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَفَّتِ
بِأَكْثَرِ مَنِي لَوْعَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي أَطَامِنُ أَحْشَانِي عَلَى مَا أَجَنَّتِ
ومنه قول بعض الأعراب :

فَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَمَعْتَا : صَبَرْتَ ، وَمَا هَذَا بِفِعْلِ شَجَى الْقَلْبِ
ومنه قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
ومنه قول الآخر ، وهو عبيد بن الأبرص :

مَا الظَّرْفُ مَنِي إِلَى مَا لَسْتُ أُنْكِكُهُ مِمَّا بَدَأَ لِي بِبَاغِي الْأَحْظِ طَمَاحٍ
وعلى هذا جاء قول المتنبي :

وَمَا أَنَا بِالْبَاغِي عَلَى الْحُبِّ رِشْوَةً ضَعِيفٌ هَوَى يُبْغِي عَلَيْهِ ثَوَابُ

وَقِيلَ فِي خَيْرٍ ^(١) « لا » وكل ناسخ مَنِي ، كقوله :

١١٢ - وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ

بِمَعْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

(١) وزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها ، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم ، وذلك قوله تعالى (ليس البر بأن تأتوا البيوت) في قراءة من نصب البر . ومنه قول الشاعر

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَسَى يُصَابُ بِبَعْضِ الْقِدَى فِي يَدَيْهِ

ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ المنفى بما ولو كان قدم تقدم على المبتدأ ، ومنه

قول الشاعر

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الصَّعِيقُ

١١٢ - البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي - وقيل ؛ الدوسي - مخاطب

به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقوله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ

وَأَنَّكَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى اللَّهِ يَا بْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَائِبِ

فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الْقَوَائِبِ

اللمعة : « فتيلًا » هو الحيط الدقيق الذي يكون في شق التولة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت

« لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعا » الآتي « شفيعا » خبر كن « يوم » منصوب

على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها

مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنهم أسماء الستة ، وهو مضاف ، و« شفاعا » مضاف

إليه « بمن » الباء زائدة ، بمن : خبر لا ، وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعولا ،

وقاعله ضمير مستتر فيه « فتيلًا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمن « ابن »

صفة لسواد ، وابن مضاف و « قارب » مضاف إليه .

الشاعر فيه : قوله « بمن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « لا » النافية كما

تدخل على خبر « ما » إلا أن دخولها في خبر لا قليل بالنسبة لدخولها في خبر ما .

وقوله :

١١٣ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ

= واعلم أن الباء كما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت - شذوذاً - في خبر لا التي تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لا خير بخير بعده النار» وهذا إذا لم يعمل الباء بمعنى في ، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى في كانت أصلية ، وكان الجار والمجرور متعلقاً بمعنوف خبر لا النافية للجنس

١١٣ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
والبيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأُمِيلُ
اللغة : «أقيموا صدور مطيئكم» هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي . يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقتكم «فإنني إلى قوم سواكم - الخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيك وإقراركم بالضمير لخلق بأن يزهدي في البقاء بينكم . الإعراب : «إن» شرطية «مدت» مد : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى للجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء للتأنيث «الأيدي» نائب فاعل لد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء رائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة لم أكن في محل جزم جواب الشرط «إذ» كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» و «أجشع» مبتدأ ، وهو مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ . =

وقوله :

* فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدَدٍ *

= الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين ، الأول : في قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان النفي بـ ، والثاني في قوله « بأعجلهم » أيضاً ، وذلك أنه على صورة أفعّل التفضيل ولكن المراد منه معنى الصفة الحالية من التفضيل ، وكأنه قد قال : لم أكن بعجلهم ، وذلك لأن مقام الفخر يقتضى أن ينفي عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفي الزيادة فيها عن غيره - على ما هو معنى صيغة أفعّل - لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، غاية ما في الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره ، وسيأتي ذلك موضعاً مفصلاً في بابه .

ومن دخول الباء على خبر مضارع « كان » النفي قول عبيد بن الأبرص :
يَا صَاحِبَ مَهْلًا ، أَقِلِّ الْعَذْلَ يَا صَاحِبَ
وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِاللَّائِمِ اللَّاحِي
وقول الحطيئة :

فَلَا يَكُنْ مَالِي بَاتٍ فَإِنِّي سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْدًا بَنَ مُهْلِمِلٍ
١١٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* دَعَانِي أَخِي وَالتَّحِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ *

وهذا البيت من كلة جيدة لدريد بن الصمة القشيري ، يرثى فيها أخاه أبا فرعان عبد الله بن الصمة .

اللغة : « دعاني » أراد استصرخني وطلب أن أغثه « والتحيل بيني وبينه » أي : وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا « قعدد » بضم القاف وسكون العين المهمل بعددها دال مهمل مفتوحة أو مضمومة - وهو الرجل الجبان اللئيم الذي القاعد عن الحرب والمكارم .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أخي » أخ : فاعل دعا ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « والتحيل » الواو واو الحال ، التحيل : مبتدأ « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « لما » ظرف بمعنى حين مبني =

وَيَنْدُرُّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرِ «إِنْ» وَ«لَكِنْ» وَ«لَيْتَ» فِي قَوْلِهِ :

١١٥ — * فَإِنَّكَ مِمَّا أُخْذَتْ بِالْمَجْرَبِ * .

== على السكون في محل نصب يبعد الآتي «دعائي» دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أخى ، والنون للوقاية ، وياء المنكلم مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يجدى» يجد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى أيضاً ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول ليجد «بقعد» الباء حرف جر زائد ، وقعد : مفعول ثان ليجد ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
الشاهد فيه : قوله «بقعد» حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليجد الذى بأصله الخبر .

١١٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حَقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا *

وهذا البيت من كلمة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وأولها قوله :

خَلِيلِي مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفَوَادِ الْمُعَذِّبِ

اللفظة : «تنأ» تبع ، والذأى : البعد «عنها» الضمير يعود إلى أم جندب ، وهو اسم امرأة ، وقد ذكرها باسمها في مستهل القصيدة الذى رويناه لك «الحرب» اسم فاعل من التجربة ، وهى الاختبار والابتلاء بواسطة التكرار ، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمي أو اسم مكان ، وستعرف وجهه «حقبة» مدة .
المعنى : يقول : إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لا تراها تمضت عهدهك ، وانخلت من مودتك ، وأنت خير بذلك من أخلاقها .

الإعراب : «إن» حرف شرط جازم «تنأ» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عنها» جار ومجرور متعلق بـ «تنأ» «حقبة» ظرف زمان منصوب بـ «تنأ» أيضاً «لا» نافية «تلاقها» تلاق : فعل مضارع بدل من تنأ ، وبديل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره ==

وقوله :

* وَلَسَكِنَّ أَجْرًا لَوْ قَعَلْتِ بِهِيْنِ * — ١١٦

= أنت . وضمير الغائبة العائد إلى أم جندب مفعول به « فإنك » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسم إن ، مبنى على الفتح في محل نصب « بما » من : حرف جر ، وما : مصدرية « أحدثت » أحدث : فعل ماض ، والتاء للتأنيت ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تفديره هي يعود إلى أم جندب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمجرى الآتى ، ويجوز أن تكون « ما » اسما موصولا في محل جر بمن ، وتكون جملة « أحدثت » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، والتقدير : من الذى أحدثته ، ومعنى من على كل حال التعليل « بالمجرب » الباء حرف جر زائد ، والمجرب : خبر إن ، مرفوع بضمزة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزء جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بالمجرب » حيث زاد الباء الجارة في خبر إن ، وهذا إنما يتم على جعل « المجرب » اسم فاعل . وكأنه قد قال : فإنك الذى جرب ما أحدثته أم جندب .

ومن العلماء من جعل « المجرب » بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلى ، وهى مع مجرورها متعلق بمحذوف خبر إن ، كأنه قد قال : فإنك كأن بمكان التجربة .

ومنهم من أبى « المجرب » مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل ، وجعل الباء حرف جر أصلى معناه التشبيه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً ، وكأنه قد قال : فإنك كأن مثل الشخص المجرب لها ولأفعالها . فاعرف ذلك وتدبره .

١١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ *

وقد أنشد أبو على الفارسى وأبو الفتح بن جنى هذا البيت ، ولم ينسباه إلى قائل =

وقوله :

• أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ الَّذِيذَ بِدَائِمٍ • ١١٧ -

= معين ، وقد بحثت طويلا فلم أعث له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق تصل به .

اللمة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء - سهل خفيف ، وأصله هيون - ياء ساكنة وواو مكسورة - لأنه من هان هون ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومثله سيد وميت .

الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » حرف شرط غير جازم « صلت » فعل : فعل ماض ، وتاء مخاطبة فاعله ، وهذه الجملة شرط لو ، وجوابها محذوف ، والتقدير : لو صلت لملت جزاءه ، مثلا . ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب « بهين » الباء حرف جر زائد ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » فعل مضارع مبني للمجهول « المعروف » نائب فاعل ينكر « في الناس » جار ومجرور متعلق بـ ينكر « والأجر » الواو عاطفة ، الأجر : معطوف على المعروف .

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء في خبر لكن للشدّة التون ، وزايتها في هذا للوضع نادرة .

١١٧ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• يَقُولُ إِذَا أَقْلَوَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ •

وهذا بيت من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطمي وقومه بني كليب ، ويعيرهم بأنهم يأتون الآن ، وقبل البيت للسّتشهد به قوله :

وَلَيْسَ كَلْبِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَحْذَرِجِ الْأَتَانَ بِنَائِمٍ

اللمة : « جن ليله » مضاه ستره وأظلم عليه « الأتان » هي أُنثى الحمار ، وجسها أُنثى ، مثل سحاب وسحب « أقلوى » فسرّه الصبي بقوله « أي ارتفع الكلبى عليها ، أى طى الأتان » اه . والذى فى اللسان تفسير أقلوى بانكش ، و« أقردت » هذلت وخضت =

وإنما دخلت في خبر « أن » في (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْنَىٰ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ)^(١) لما كان « أو لم يروا أن الله » في معنى « أو ليس الله » .

= الإعراب : « بقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « كلي » في البيت السابق عليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اقلولي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كلي أيضاً « عليها » جار ومجرور متعلق باقلولي ، وضمير المؤنثة عائد إلى الأنان ، وجملة اقلولي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « وأقردت » الواو حرف عطف ، أفرد : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأنان ، والجملة في محل جر معطوفة على جملة اقلولي « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « ذا » اسم إشارة اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « اللذيذ » نعت للعيش « بدائم » الباء حرف جر زائد ، دائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وجملة « ليت » واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « ليت ذا العيش بدائم » حيث زاد الباء في خبر ليت على ما عرفت في إعراب البيت ، وهذه الزيادة نادرة لا ينسج متسكلم على منوالها .

ونزوى هذه العبارة « ألا هل أخو عيش لذيد بدائم » وفيها زيادة الباء في خبر المبتدأ المسبوق بحرف الاستفهام ، أما المبتدأ فهو قوله « أخو عيش » وأما خبره فهو قوله « دائم » وقد زيدت الباء في هذا الخبر ، وقد دخل حرف الاستفهام - وهو قوله « هل » - على ذلك المبتدأ كما ترى ، وحرف الاستفهام هنا بمعنى النفي ، وكأنه قال : ما أخو عيش لذيد بدائم ، قاله شراح التفسير .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف ، وقد استدلل العلماء على أن معنى الآية الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحاً به في آية أخرى ، وهي قوله تعالى (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر) من الآية ٨١ من سورة يس .

هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلامَ كلمة .
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر ،
وهو ثلاثة : كَادَ ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَ ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ ، وهو
ثلاثة : عَسَى ^(٢) ، وَاخْلَوْلَقَ ، وَحَرَى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهو
كثير ، ومنه : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَجَمَلَ ، وَعَلِقَ ، وَأَخَذَ .

(١) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق في بيان علامات الفعل أن « عسى » فعل
دال على الرجاء ، وذكر في باب إن وأخواتها « عسى » حرفا من الحروف الثمانية ،
وقد نص المؤلف في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول الكوفيين
وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ،
وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى
لعل ، ولا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب
أن تكون عسى مثلها حرفا دائما ، لقوة الشبه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين : الأول كلمة تنصب الاسم وترفع
الخبر كإن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهد قول صخر بن العود الحضرمي
(وهو الشاهد رقم ١٣٢ الآتي في باب إن وأخواتها) :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَاسٍ وَعَلَهَا تَشْكِي فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا .
ومنه قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أُنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَكَ أَوْ عَسَاكَ
ومنه قول عمران بن حطان الخارجي :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
والضرب الثاني : يرفع البندأ وينصب الخبر - وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب
وهو باب أفعال المقاربة - وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كناء
الفاعل في نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض) وأما
جهودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكَم من الأفعال
يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعليته ، أليست =

وَيَقْمَنَ عمل « كان » ، إلا أن خبرَهُنَّ يجب كونه جملةً ، وَشَدَّ مجيئه مفرداً بعد « كاد » و « عسى » ، كقوله :

١١٨ - * فَأَبْتُ إِلَى فَنَّهُمْ وَمَا كِدْتُ آتِيَا *

حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها .

وهذا الذي ذكرناه - من أن « عسى » على ضريين ، وأنها في ضرب منها فعل ، وفي الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاة سيوبه (وانظر كتابتنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) . وقد ذكر المؤلف « عسى » هنا في باب أفعال للقاربة على أنها فعل ، وذكرها في باب « إن » على أنها حرف ، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة :

الأول : أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه للتأخرون .
والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها ، وهو قول جبهة الكوفيين وعلب وابن السراج .

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في الأبيات التي رويناهما لك في مطلع هذه الكلمة ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيوبه شيخ النحاة ، ولا يتسع وقتك للاحتجاج لكل رأي ، وتخرج الشواهد على كل مذهب (وانظر شرح الشاهدين ١٣٢ و ١٣٣ الآتين في باب إن وأخواتها) .

١١٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ *

والبيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام في حماسه ، وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَرَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرٌ

اللقية : « أبت » رجعت « فهم » اسمه قبلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد تأسف وتعتز على إفلاق منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على .

وقولهم : « عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا ^(١) » .

= وقصة ذلك أن بني لحيان - وهم حى من هذيل - وجدوا تأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخفى أن يقع في أيديهم ، فالتجى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب مامعه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للرييح ، فنجوا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الحطة فارتقتها وهى تتلف كيف ألفت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة . آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آثبا » خبره ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمثيل لكم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فارتقتها » فعل وفاعل ومفعول . والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كم « وهى » الواو واو الحال ، والضمير بعدها مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آثبا » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أنى بخبرها اسما مفردا ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آثبا » .

(١) هذا مثل تقوله العرب ، وأصله أنه كان قوم فى غار ، فانهار عليهم ، فماتوا جميعا ، فضر به مثلا لكل ما يخشى منه الشر ، ثم تمثلت به الزباء ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ، والأبؤس : جمع بأس أو بؤس . وقد خرج سيديويه وأبو على أن « أبؤسا » خبر عسى ، وذكرنا أن ذلك يجرى مجرى الضرورة ومراجعة الأصول للهجورة . وحمل ابن الأعرابى « أبؤسا » منصوبا بفعل محذوف وقدره : عسى الغوير يصير أبؤسا . وقدره الكوفيون : عسى الغوير أن يكون أبؤسا ، ولا فرق بين تقدير ابن الأعرابى وتقدير الكوفيين إلا فى ذكر « أن » المصدرية التى يغلب اقتران الفعل للمضارع الواقع خبرا لعسى بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل =

وأما (فَطْفِقَ مَسْحًا) ^(١) فالخبرُ محذوفٌ ، أى : يَمْسَحُ مَسْحًا .
وشرطُ الجملة : أن تكونِ فِعْلِيَّةً ، وَشَدَّ بحىءِ الأسمية بعد « جَعَلَ »
فى قوله :

١١٩ — وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ

= وذهب قوم إلى أن « أبؤسا » مفعول به لفعل محذوف ، وقدروه « يأتى بأبؤس »
ولو قدروه « يأتى أبؤسا » لقلت المحذوفات ، ولعلمهم غفلوا عن أن « أتى » يتعدى إلى
المفعول به بنفسه ، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال : « وأحسن من ذلك كله
أن يقدر : عسى الغوير يئأس أبؤساً ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، ويكون مثل قوله تعالى :
(فَطْفِقْ مَسْحًا) أى يمسح مسحاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ .
وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا المثل خمس تخریجات ،
قيل : خبر عسى ، وقيل : خبر يكون محذوفة ، وقيل : خبر يصير محذوفة ، وقيل :
مفعول به لفعل محذوف ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف .
(١) من الآية ٣٣ من سورة ص .

١١٩ — هذا البيت من الوافر ، وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولم
ينسبه إلى قائل معين ، وقد ذكر قبله بيتين .

اللغة : « قُلُوص » بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقة الشابة الفتية « بنى سهيل »
يروى فى مكانه « ابنى سهيل » وقوله « من الأكوار » فالأكوار : جمع كور ،
والكور - بضم الكاف - الرجل بأداته ، وقد يكون الكور بفتح الكاف ، وهو
الجماعة من الإبل « مرتعها » المرتع : المكان الذى نرعى النعم فيه .

المعنى : يقول إن هذه الناقة قد أصيبت بالكلال ، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق
الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعى ، فهى أبدا ترعى قريباً من الأكوار . وإنما
توضع الأكوار حيث ينزل القوم .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث
« قُلُوص » اسم جعل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ،
وبنى مضاف و « سهيل » مضاف إليه « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقريب =

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ :

أحدها : أن يكون رافعاً لضمير الاسم^(١) ، فاما قوله :

١٢٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي

ثَوْنِي

= الآتي « مرتعها » مرتع : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الفاعلة العائد إلى قلوص بنى سهيل مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر جعل . الشاهد فيه : قوله « جعلت قلوص . . . مرتعها قريب » حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية - وهى قوله « مرتعها قريب » - ولو أنى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال : وقد جعلت . . . يقرب مرتعها ، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية ، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله .

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن « جعل » في هذا البيت ليست هى التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولكن جعل فى هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره ، وعليه يكون قوله « قلوص » فاعلا ، وقوله « مرتعها قريب » جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال من الفاعل ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة ، وعلى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه . ومنهم من يجعل « جعل » فعلا ناقصاً بمعنى صار الذى هو من أخوات كان ، و « قلوص » اسمه . وجملة « مرتعها قريب » فى محل نصب خبره ، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً ، لأن كلامنا فى « جعل » التى معناها الشروع فى العمل ، لا فى « جعل » بمعنى التحول من حال إلى حال .

(١) الأصل فى أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل فى الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذى قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها ، أو شرع فيه ، فلنذا كان مما لا بد منه فى استعمالها أن يكون الضمير فى خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها ، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه .

= ١٢٠ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

(٢٠ - أوضح السالك ١)

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُتْتُ يُثْقَلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وهذا البيت من كلام عمرو بن أحرر الباهلي ، وقد ذكره المرزباني في كتابه
« الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء » و يروى بيت مثله في كلام أبي حية النخيري ،
وهو بتمامه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُتْتُ يُوَقِّعُنِي ظَهْرِي ، فَقُتْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
اللفظ : « يثقلني » يجهدني ويتعبني ويعييني « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض -
بفتح فسكون - كما في بيت الشاهد ، والنهوض كالقعود والجلوس « السكر » بفتح
السين وكسر الكاف - صفة مشبهة بمعنى التل وهو الذي أخذ منه الشراب
وأضعف قواه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء
المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قُتْتُ » قام ؛ فعل
ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يثقلني » يثقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، وتاء المتكلم مفعول به
ليثقل « ثوبي » ثوب : فاعل يثقل ، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهذا هو
الظاهر ، وستعرف ما فيه من الفساد « فَأَنْهَضُ » الفاء حرف عطف ، أنهض ؛ فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع ،
ونهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » نعت للشارب .

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلني ثوبي » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع
الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل ، وذلك غير
مرضى عند العلماء ، ولو جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ،
لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعا لضمير مستتر عائد إلى الاسم .

وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر ، وجعلوا فاعل يثقلني ضميرا مستترا يعود إلى اسم
جعل ، وكان حقه أن يقول « أثقل » لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له
هو الهمزة ، ولكنه أبدل من الضمير المتصل قوله « ثوبي » فلما أراد إعادة الضمير من
الخبر أعاده إلى البديل لا إلى المبدل منه ، وأصل الكلام : وقد جعلت ثوبي يثقلني ، فالتاء اسم =

وقوله :

١٢١ - وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تَكَلَّمْنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

= جعل ، وتوحي بدل منه ، وجملة يثقلني في محل نصب خبر جعل ، والضمير المستتر الذي هو فاعل يثقل عائد إلى توبي ، وفي هذه اللوحة الكفاية والمقنع . وتام الكلام في شرحنا على الأشعري .

١٢١ - هذا بيت من الطويل من كلمة طويلة لدى الرمة - غيلان بن عقبة - ومطلع هذه الكلمة قوله :

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لَيْمَةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

اللغة : « وقفت » تقول : وقفت الناقة تقف وقوفا ، ووقفها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة ، وهو في البيت متعد « ربع » الربع - بفتح الراء وسكون الباء - الدار حيث كانت « أسقيه » بضم الهمزة - أدعو له بالسقيا ، أى : أقول سقاك الله « أبثه » أظهر له من بئى ، والبث - بفتح الباء - الحزن « ملاعبه » الملاعب : جمع ملعب - بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة - وهو مكان اللعب .

الإعراب : « وأسقيه » الواو حرف عطف ، أسقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير القائب العائد إلى الربع مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب « حتى » حرف غاية وجر بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع « مما » جار ومجرور متعلق بقوله تكلمنى الآتي « أبثه » أبث : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير القائب العائد إلى الربع مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة للوصول المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بأبث على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : مما أبثه إياه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بمن ، والتقدير : من بئى إياه « تكلمنى » تكلم : فعل مضارع والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به « أحجاره » ظاهر الأمر أن « أحجار » فاعل تكلم ، وضمير الربع مضاف إليه « وملاعبه » الواو عاطفة ، وملاعب : معطوف على أحجاره ، والضمير مضاف إليه ، وجملة « تكلمنى أحجاره » من الفعل وفاعله =

فتوبى وأحجاره بدلان من استنى جعل وكاد ، ويجوز في «عسى» خاصة
أن ترفع السببي^(١) ، كقوله :

١٢٢ — * وَمَاذَا عَسَى الْحِجَابُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ * *

يروى بنصب « جهده » ورفعه .

= في محل نصب خبر كاد ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ، وستعرف وجه ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت ، إن شاء الله .

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد قد رفع السببي ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم . وهذا الظاهر غير مرضى كما ذكرناه في الإعراب وفي شرح الشاهد السابق ، وتوجيه الشاهد على ما يطابق الصحيح للرضى أن يجعل « أحجاره » بدلا من الضمير المستتر في « كاد » العائد إلى الرفع ، و « تكلمنى » فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجار ؛ لأن الارتباط بين البدل والبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل في حال إرادة البدل منه وأصل الكلام : كاد (هو) أحجاره تكلمنى .

(١) المراد بالسببي الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى ، وانظر إلى قوله « جهده » في رواية الرفع تجده اسما مرفوعا بعسى ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الحجاج وهو المرفوع بعسى .

١٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ *

وقد نسب العيني هذا البيت للفرزدق ، وتبعه على ذلك الشيعي خالد ، وليس ذلك بصحيح ، ولا هو مروى في شعره ، والصواب — كما قال ياقوت الرومي — أن البيت للبرج التميمي ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزارقة ، فهرب منه إلى الشام .

اللمعة : « حفير زياد » هو موضع على خمس ليال من البصرة .

اللمنى : ينكر أن يكون للحجاج يدتناله بضر ، أو سلطان يقهره ، إذا هو جاوز

= الإعراب : «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائي أن «ما» وحده اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» وحده اسم موصول خبر للمبتدأ ، وليس بشيء «عسى» فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره النعذر لاحتلاله من الإعراب «الحجاج» اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة «يلبغ» فعل مضارع «جهده» جهد : يروى مرفوعاً ومنصوباً ، فعلى الرفع هو فاعل يلبغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحجاج مضاف إليه ، هذا على رواية الرفع ، فأما على رواية النصب ففاعل يلبغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج ، وجهد مفعول به ، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يلبغ «نحن» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «جاوزنا» فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز ، وحفير مضاف و «زياد» مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهو فيه : قوله «عسى الحجاج يلبغ جهده» والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين : أحدهما — وليس هو مقصد المؤلف العلامة في هذا الموضع — في قوله «يلبغ» حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية .
وثانيهما — وهو المقصود للمؤلف — في قوله «يلبغ جهده» على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ، وهذا جائز في هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته .

وخالف في هذا الموضع العلامة أبو حيان في كتابه «النكت الحسان» حيث ذهب إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال الباب ، ومنع في جميع هذه الأفعال أن يكون فاعل الفعل للمضارع الواقع خبراً لهن غير الضمير العائد إلى الاسم ، وكأنه ينكر رواية رفع «جهده» في هذا البيت ، ولكن متى ثبتت الرواية عن العلماء الأثبات فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهور من العلماء ، وبها يبطل ما ذهب إليه ، كذا قيل ، ولأبي حيان أن يؤول البيت بمثل ما أول النحاة به البيتين السابقين ، فيجعل «جهده» بدلاً من ضمير مستتر في «يلبغ» تقديره هو يعود إلى الحجاج ، فاعرف ذلك وتأمله .

الثاني : أن يكون مضارعاً ، وَشَدَّ في « جَعَلَ » قولُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما : « لَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »^(١).

الثالث : أن يكون مقرونًا بأنَّ إن كان الفعل حرّى أو اخْلَوْلَقَ ، نحو « حَرَّى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ » و « اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ »^(٢) ، وأن يكون

(١) أنت تعرف أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، وتعرف - مع ذلك - أنها تضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها ، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط ، فإذا في عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة « لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ » ومنصوبة بقوله « أَرْسَلَ » وأنت تعلم - مع هذا - أن مرتبة العامل أن يكون قبل المفعول ، فعلى هذا يكون رتبة « أَرْسَلَ » قبل إذا ، ويكون تقدير الكلام ! لجعل الرجل أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج ، فصح ما ذكره المؤلف من أن خبر جعل في هذا الكلام جملة فعلية فعلها ماض ، وهو محل الشذوذ .

(٢) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبر ، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المفعى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد - وللعلماء في الجواب عن ذلك عدة وجوه .

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام .

وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس

القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات ، أو ينعت به اسم الذات ، أو يجيء حالاً منه .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ، فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام أحياناً ، وهي لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو لضرورة الشعر .

مُجَرَّدًا مِنْهَا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ دَلَالًا عَلَى الشَّرُوعِ ، نَحْوُ (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ)^(١) ،
وَالغَالِبُ فِي خَبَرِ « عَسَى » وَ « أَوْشَكَ » الْاقْتِرَانُ بِهَا ، نَحْوُ (عَسَى رَبُّكُمْ
أَنْ يَزِيحَ حَكْمُكُمْ)^(٢) ، وَقَوْلُهُ :

١٢٣ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَمِنَ الْآيَةِ ١٢١ مِنْ سُورَةِ طه .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .

١٢٣ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ فِي أَمَالِيهِ عَنْ ابْنِ

الْأَعْرَابِيِّ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَحَدٍ ، وَقَبْلَهُ .

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالتَّمَسْ بِكَفِّكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ
الْعَنَى : إِنْ مِنْ طَبَعِ النَّاسِ أَنَّهُمْ لَوْ سَأَلُوا أَنْ يُعْطُوا أَتَقَهُ الْأَشْيَاءَ وَأَهْوَنَهَا خَطَرًا
وَأَقْلَهَا قِيَمَةً لَأَجَابُوا ، بَلْ إِنَّهُمْ لَيَمْنَعُونَ وَيَمْلُونَ السُّؤَالَ .

الْإِعْرَابُ : « وَلَوْ » شَرْطِيَّةٌ غَيْرُ جَازِمَةٍ « سَأَلَ » فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ فَعْلُ
الشَّرْطِ « النَّاسِ » نَائِبٌ فَاعِلٌ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ « التَّرَابِ » مَفْعُولُ ثَانٍ « لَأَوْشَكُوا »
الْلَامُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ « لَوْ » وَأَوْشَكَ : فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ اسْمُهُ « إِذَا »
ظَرْفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الزَّمَانِ « قِيلَ » فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « هَاتُوا » فَعْلٌ أَمْرٌ
وَفَاعِلُهُ ، وَجُمْلَتُهُمَا فِي مَحَلِّ رَفْعِ نَائِبِ فَاعِلٍ لَقِيلَ ، وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ
جَرِّ بِإِضَافَةِ « إِذَا » إِلَيْهَا ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ لَامَحَلٌّ
لَهَا مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَوْشَكَ مَعَ مَرْفُوعِهَا وَخَبَرِهَا « أَنْ » مُصَدَّرِيَّةٌ « يَمْلُوا » فَعْلٌ مُضَارِعٌ
مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ فَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ أَوْشَكَ « وَيَمْنَعُوا »
مَعْطُوفٌ عَلَى أَوْشَكُوا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : يَسْتَشْهَدُ النِّعَاةُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ عَلَى أَمْرَيْنِ :

الْأَوَّلُ : فِي قَوْلِهِ لَأَوْشَكُوا حَيْثُ وَرَدَ « أَوْشَكَ » بِصِيغَةِ الْمَاضِي ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ
وَأَبِي عَلَى الَّذِينَ أَنْكَرُوا اسْتِمَالِ « أَوْشَكَ » وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ إِلَّا
« يَوْشَكَ » الْمُضَارِعَ ، وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ ذِكْرُ هَذَا ، وَسَيَقَرَّرُ أَنَّ الْمُضَارِعَ أَكْثَرَ اسْتِمَالًا . =

والتجرُّدُ قليلٌ، كقوله :

١٢٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَسْكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

= والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بـ « أو شك » جملة فعلية فعلها مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشُّعْبِيَّ وَلَمْ يُقَدَّرْ بِنِعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلبة اليربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِمَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

١٢٤ — هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت لهدبة بن خشرم العذري ، من قصيدة

قالها وهو في الحبس ، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسه منها أكثر مما رواه أبو علي القالي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبٌ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ الْمَشِيبُ؟

يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فَوَادِي إِذَا ذَهَبَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأْيُ »

البعد « الكرب » الهم والغم « أمسبت » قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم وكان معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم « عسى » مرفوع

بالضمة الظاهرة « اندى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض

ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من

أمسى واسمه وخبره لا محل لهاصلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر

فيه « وراءه » وراء : ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف والهاء

مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في =

وقوله :

١٢٥ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَاقِفُهَا

= محل نصب خبر يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » ولا يجوز أن يكون « فرج » اسم يكون ، و « وراه » متعلقا بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما أجنبيا وهو ممتنع بالإجماع .
الشاهد فيه : قوله « يكون وراه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية ، وذلك قليل .

ومثل هذا الشاهد في ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتي :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ مِنْهُمْ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ
وقول الآخر :فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَجَا ، وَلَكِنْ عَسَى يَفْتَرُّ بِي حَقِّ لَيْثٍ
وقول أعرابي ، أنشده الزجاج في أماليه ١٢٦ :

عَسَى خَيْرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً مُحَلَّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جَاهَرُهَا
(محلقة : حلقت شعرها في أعمال الحج . أوحيت ترى جارها : أي في مكان رمى الجمار)
١٢٥ - هذا بيت من المنسرح ، وهذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٢٧٩) .

اللفظة : « منيته » النية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

للغنى : إن من فر من الحرب في الحرب لقریب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته .
الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسمها « فر » فعل ماض ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه =

وكاد وكرب بالعكس ، فمن الغالب قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)^(٢) ،
وقول الشاعر :

١٢٦ — * كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ *

= « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذى للغاية مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر « يوشك » .
الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أنى بنجر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا قليل .

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

١٢٦ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبٌ *

وقيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكلعبة اليربوعي أحد فرسان بنى تميم وشعرأهم المجيدى .

اللفظة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهر النمام الساعى بالإفساد والذى يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال العذول » وهو اللأم فى المحبة « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر والمؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حين أبلغنى الوشاة الذين يسعون بالفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبة على .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة فى محل نصب خبر كرب « حين » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب « قال » فعل ماض « الوشاة » فاعله « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أنى بنجر « كرب » جملة فعلية ، وكان فعلها

فعلًا مضارعًا مجردًا من « أن » .

ومن القليل قوله :

١٢٧ — * كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ * *

١٢٧ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْطَةَ وَرُودِ *

وهذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وهو من كلمة لمحمد بن منذر مولى بني صير بن يربوع أحد شعراء البصرة ، أدرك للهدى العباسي ومدحه ، ومات في أيام المأمون ، والبيت من قصيدة له يرى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي . وكان ابن منذر يهواه ، وكان هو يحب ابن منذر ويشفق به ويعينه على دنياه .

وأول هذه القصيدة قوله :

كُلُّ حَيٍّ لَاقِيَ الْحِمَامِ فَمُودِ مَا لِحَيٍّ مُؤَمِّلٍ مِنْ خُلُودِ

وقبل البيت للمستشهد به قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُوْفِّي هَدًى رُكْنَا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ

كَتَبَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا طَلَى النَّفْسَ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى في مكانه « تفيض » ، وكل الرواة يجيزون أن تقول : فاضت نفسه ؛ إلا الأصمعي فأبى أن تقول إلا « فاض فلان » أو تقول « فاضت نفس فلان » وكلام غير الأصمعي أسد ، فهذا البيت الذي نشرحه دليل صحة ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا وَتَحْشَى حَامِمًا فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقوله « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء للثناة — لللاء إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد بها الألفان التي يلف فيها اللبت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسمه « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله « تفيض » السابق « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله =

وقوله :

١٢٨ - * وَقَدْ كَرَبَتْ أَغْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا *

ولم يذكر سيبويه في خبر كَرَبَ إلا التجردَ من أن .

= « تفيض » أيضا « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد الحميد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُفْنُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاتَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم رضى الله تعالى عنه : « كاد قلبي أن يطير » .

ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترنا بأن في الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين « إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا تجوز إلا في الشعر » غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم ، وهو في ذلك تابع لسيبويه .

١٢٨ - هذا عجز بيت : الطويل . وصدره قوله :

* سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا *

والبيت لأبي هشام بن زيد الأسدي . من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن إسماعيل ابن المغيرة وإلى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان - وكان قد مدحه من قبل ، فلم ترقه مدحته فلم يعطه ، وأمر به فضرب بالسياط - وأول هذه الكلمة :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلْفَدَى مَصَّتِ النَّرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا
تَفَايِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ أَضْرَعَا =

== اللغة : « بأن تترعرا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة . ويروى تترعرا بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك . ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدث لهم النعمة بعد البؤس والضيق ، فليس لهم في الكرم عرق ثابت ، فهم لا يتحركون للبذل ولا تهب نفوسهم للمعروف « نقاذ » جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أُنقذوا من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجل » - بفتح فسكون - الدلو مادام فيها الماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجل ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير ، ولا يقال حينئذ سجل . والعرب - بفتح العين المعجمة وسكون الراء المهملة - وكذلك الذنوب - بفتح الدال المعجمة - مثل السجل ، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثر وأنانية فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد على حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أُنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحابهم بنى مروان .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وهو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجل » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذف منه إحدى التائين ، وأصله تقطعا - منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مفترنا بأن =

فصل : وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي ، إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي « كاد » نحو (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)^(١) ، و « أوشك » كقوله :

• يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ •^(٢)

وهو أكثر استعمالا من ماضيها ، و « طَفِقَ » حكى الأخفش طَفِقَ يَطْفِقُ كضرب بضرب ، و طَفِقَ يَطْفِقُ كعلم يعلم ، و « جَمَلَ » حكى الكسائي « إِنَّ الْبَعِيرَ كَيْهَرَمَ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ نَجَهُ » .

واستعمل اسمُ فاعلٍ لثلاثة ، وهي « كاد » قاله الناظم ، وأنشد عليه :

١٢٩ - • وَإِنِّي ، يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَانِدٌ •

= وهو قليل ، حتى إن سيويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » . وفي هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَنْهَسَا مَثْبُورَا
(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) هذا البيت قد مضى قريبا (وهو الشاهد رقم ١٢٥) ، وعمل الاستشهاد فيه ههنا قوله « يوشك » حيث ورد فيه استعمال الفعل للمضارع من « أوشك » واستعمال هذا للمضارع أكثر من استعمال ماضيه . وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا في شرح الشاهد (١٢٣) .
١٢٩ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَمُوتُ أُمِّي يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَانِدٌ
وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن ، للعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عَيْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدٌ
قَدِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَانِدٌ =

و « كَرَبَ » قاله جماعة ، وأنشدوا عليه :

— ١٣٠ — * أُبْنِيْ إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِي * .

= فَإِنْ زُرْكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبَكِي

وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشَعَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقاً ، وسئل ابن عباس عن المستعاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » فذاها « تشرى » تلج « حشعنها » حركتها « المراود » جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي » حزنا وشدة فوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم : موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهمل .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسي » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره « أو قن يقينا » « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه .

الشاهد فيه : قوله « كائد » — بهمزة بعد ألف فاعل متقلبة عن وار — حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » . هذا توجيه كلام الناظم العلامة . وقد تبع فيه قوما من النحاة .

وقيل : إن الصواب أنه « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه ، وهو الذى صوبه فيما يلى العلامة المؤلف .

— ١٣٠ — هذا صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

=

= * فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ *

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمي ، أحد بني حنظلة ، وجمده قوله :

أَوْصِيكَ إِيصَاءَ أُمْرِيءَ لَكَ نَاصِحٍ طَبِينِ رَبِّبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُقْفَلِ
اللمعة : « أبني » هو تصغير ابن مضاف إلى ياء التكلم ، وقد دخلت عليه همزة النداء ، وأصله الأصيل قبل الإضافة بنو ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم أضيف إلى ياء التكلم فاجتمع ثلاث ياءات ، فحذفت الثانية منهن التي هي لام الكلمة ، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد أتى بها لغرض خاص ، ولم تحذف الثالثة التي هي ياء التكلم لأنها كلمة برأسها ، ويروى في مكان هذه الكلمة « أجيل » وهو اسم ابنه ، وأصله تصغير جبل « كارب يومه » يريد أن يوم وفاته قد دنا وأن أجله قد انتهى « إلى المكارم » المكارم : جمع مكرمة - بضم الراء المهملة - وهي الحصلة من خصال الكرم ، ويروى في مكانه « إلى العظام » والعظام : جمع عظيمة « فاعجل » لاتوان ولاتسوف ، بل أجب الداعي سرها . ويروى في مكانه « فارحل » وهو قريب منه « طين » بفتح الطاء وكسر الباء اللوحنة وبعدها نون - وهو الحاذق البصير بالأمور الحيز بوقاها ، ويروى في مكانه « طب » بتشديد الباء - وهو بمعناه « ريب الدهر » حوادثه .

الإعراب : « أبني » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « إن » حرف توكيد ولعب « أباك » أباً : اسم إن ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن ، وكارب مضاف ويوم من « يومه » مضاف إليه ، ويوم مضاف وضمير القائب مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » دعى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « فاعجل » الفاء واقعة في جواب إذا ، اعجل . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها من الإعراف جواب إذا .

=

و «أَوْشَكَ» كقوله :

١٣١ - * فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا * *

= الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعليه إضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه ، وفي كارب ضمير مستتر عائد إلى «أباك» وهذا الضمير للمستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام « إن أباك كارب (هو) في يومه يموت » وقد أنكر جهمرة العلماء - وتبعهم للصنف - هذا الذي ذهب إليه هؤلاء ، ودكروا أن كارباً في البيت اسم فاعل لكرب التامة ، فليس يحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل لحسب ، وفاعله هو قوله «يومه» فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

١٣١ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَتَمْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي * *

والبيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو يشبب في هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه .

اللفظة : «العوادى» عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان ، واحداها عادية وأصله اسم فاعل فعله عدا يعدو .

المعنى : قد قرب ارتحال هذه المرأة ، وسوف يعز عليك أن تراها ، وستحول دونها اللوانع ، وتصرف عن لقاءها الصوارف .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » حرف نفي « تراها » ترى . فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد على غاضرة مفعول به ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه ، كذا قبل « وتعدو » الواو للاستئناف ، تعدو : فعل مضارع مرفوع = (٢١ - أوضح السالك ١)

والصوابُ أن الذى فى البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - من المُكَابِدَةِ وَالْعَمَلِ ، وهو اسمٌ غيرٌ ^(١) جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب ^(٢) فى شرح ديوان كثير .

وأن كارباً فى البيت الثانى اسمٌ فاعلٌ كَرَبَ التامة فى نحو قولهم « كَرَبَ الشتاء » إذا قَرَبَ ، وبهذا جزم الجوهري .

وَأَسْتَعْمَلَ مَصْدَرٌ لائِنين ، وهما « طفق ، وكاد » حكى الأخفش طُفُوقاً

= بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو ، ودون مضاف و « غاضرة » مضاف إليه « العوادي » فاعل تعدو .

الشاهد فيه : قوله « موشك » حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل ما يعمل فعله ، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها .

وفى هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترن بأن المصدرية كما يقترن بها أصله .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لما ذكر المصنف ولما ذكرنا قول أبى سهم الهذلى :

فَمُوشِكُهُ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

الشاهد فيه : قوله « فموشكه » وهو اسم الفاعل المؤنث من أوشك ، واسمه قوله « أرضنا » وخبره « أن تعود » وقد رأيت أن المضارع الذى وقع خبراً له اقترن بأن كما يقترن بها خبر أوشك .

(١) فعل المكابدة هو « كابد » مثل قاتل وشارك ، واسم فاعل هذا الفعل هو « مكابد » مثل مقاتل ، لهذا كان « كابد » غير جارٍ على قياس الفعل المستعمل .

(٢) فى عامة النسخ « ابن يعقوب » وليس بشيء ، وهو أبو يوسف يعقوب ابن السكيت .

عن قال طَفَقَ بالفتح ، وطَفَقًا عن قال طَفِقَ بالسكسر ، وقالوا : كَادَ كَوْدًا
وَمَكَادًا وَمَكَادَةً .

فصل : وتختصُّ « عسى » و « اخلوق » و « أوشك » بجواز إسنادِهِنَّ
إلى « أَنْ يَفْعَلَ » مُسْتَقْفَى به عن الخبر ، نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا
شَيْئًا)^(١) ، وينبئ على هذا فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدَّم على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخَّرَ عنها
« أَنْ » والفعلُ نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » جاز تقديرُها خاليةً من ضمير
ذلك الاسم ، فتكون مُسْنَدَةً إلى « أَنْ » والفعل مُسْتَقْفَى بهما عن الخبر ، وجاز
تقديرُها مُسْنَدَةً إلى الضمير ، وتكون « أَنْ » والفعلُ في موضع نصب على الخبر .

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على تقدير
الإضمار « هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ » و « الزَّيْدَانِ عَسِيَا أَنْ يَقُومَا »
و « الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا » و « الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ » ،
وتقول على تقدير ائْتِلَوا من الضمير « عسى » في الجميع ، وهو الأَفْصَحُ ، قال الله
تعالى : (لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ
مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ)^(٢) .

الثاني : أنه إذا ولى إحداهن « أَنْ » والفعلُ وتأخَّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ
إليه في المعنى ، نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » جاز في ذلك الفعلُ أَنْ يُقَدَّرَ خالياً
من الضمير ؛ فيكون مُسْنَدًا إلى ذلك الاسم ، وعسى مُسْنَدَةً إلى أَنْ والفعلِ
مُسْتَقْفَى بهما عن الخبر ، وأن يُقَدَّرَ^(٣) مُتَحَمِّلاً لضمير ذلك الاسم ، فيكون الاسمُ

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١ من سورة الحجرات .

(٣) أى الفعل المنصوب بأن المصدرية .

مرفوعاً بمسى ، وتكون « أن » والفعلُ في موضع نصب على الخبرية ، ومنعُ الشَّوْبَيْنِ هذا الوجهُ لضمف هذه الأفعال عن توسطِ الخبر ، وأجازه المبرد والسَّيرافي والفارسي .

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على وجه الإضمار « عَسَى أَنْ يَقُومَ أَخَوَاكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » بالتأنيث لا غير^(١) ، وعلى الوجه الآخر تُوحَّدُ « يقوم » وتوث « تطلع » أو تُذَكَّرُهُ^(٢) .

مسألة — يجوز كسر سين « عَسَى » خلافاً لأبي عبيدة ، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي ، بل يقتيد بأن تُسندَ إلى التاء أو النون أو نا ، نحو (هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ)^(٣) (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)^(٤) ، قرأها نافع بالكسر ، وغيره بالفتح ، وهو المختار .

(١) لأن « تطلع » حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس — والشمس مجازى التأنيث — وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازى التأنيث وجب تأنيثه .
(٢) إنما وجب أن توحَّد « يقوم » لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالي له ، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع ، وإنما جاز في « تطلع » التذكير والتأنيث لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به ، وعدم إلحاقها .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة محمد (القتال) .

هذا باب الأحرُفِ الثمانيةِ

الداخلَة على المبتدأ والخبر ^(١)

(١) إن قلت : إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء ، وقد قررتم غير مرة أن الحرف المختص بعمل العمل الذي يخص ما اختص الحرف به ، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر ، لأن العمل الذي يخص الاسم هو الجر ، فما وجه خروج هذه الأحرُف عما هو الأصل الثابت المقرر ؟

فالجواب عن هذا أن الأصل هو ما ذكرت ، إلا أن يعرض عارض يقتضى الخروج عنه ، وهما قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأحرُف للفعل ، فاقضى هذا الأمر الذي عرض لها أن تعمل عمل الفعل .

فإن قلت : فما وجه مشابهة هذه الأحرُف للفعل ؟

قلت : قد أشبهت هذه الأحرُف الفعل شها قويا في اللفظ وفي المعنى جميعاً ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر ، فإن وليت على ثلاثة أحرف ، ولعل وكأن على أربعة ، ولكن على خمسة ، والثاني أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا يحيد له عنها ، والثالث أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل للماضى مبنى على الفتح ، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء للتكلم ، تقول : إني ، وأنى ، ولينى ، ولطنى ، وكأننى ، وقد علمنا أن الفعل تلتحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به بياء التكلم ، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أكد ، وكأن يدل على معنى شبهت ، وليت يدل على معنى تمنيت ، ولعل يدل على معنى رجوت ، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، فنسبت الاسم ، ورفقت الخبر .

فإن قلت : فإن هذا الكلام كان يقتضى أن يكون الأول من الاسمين مرفوعاً والثاني منصوباً كما كان ذلك مع الفعل ، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوباً وكان الثانى وهو خبرها مرفوعاً .

فالجواب أنه لما قوى شبهها بالفعل ، ولم تكن أفعالا في الحقيقة ، خافوا إذا هم جاءوا بمعمولها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب ، والزموا ذلك التزاماً لم يخالفوه ، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفاً وأنها أفعال ، فعكسوا ترتيب المعمولين ، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها .

ففنصب المبتدأ ويسمى أسماها ، وترفع خبره ويسمى خبرها^(١)

= فإن قلت : فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفى في الفرق بينها وبين الأفعال .

قلت : كان هذا يكفى لو لم يكن في العربية أفعال جامدة لا تصرف ، من سعى ونعم وبس وفعل التعجب وحذا ، فأما وفي العربية أفعال لا تصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفى في إعلان أنها حروف ، فلم يكن بد من شيء آخر ، فكان ما ذكرنا .
(١) ههنا أمران يجب أن تنتبه لهما .

(الأول) أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية مثل « ما » التعجيبة كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير : أى الوقوع في صدر الجملة ، كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إن » في قول الأخطل التغلبي :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظِيَاءً

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداها ، والمبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المصورون » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل « من » الجارة في قوله « من أشد » زائدة على مذهب السكسائي الذي يحيز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل على هذا - « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها . وهو مبنى على المذهب الضعيف . ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى : (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه : (إن الله نعماء يعظكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَأْمَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا =

= فإنها كلها - خلافا لابن عصفور - على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المفعول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول في شأنهم لاتحسبوا - إلخ ، وقدر قوم الخبر في هذا البيت : إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليلهم - إلخ ، وكذلك الباقي .

ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فما إذا خففت نحو قوله تعالى : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

والأمر الثاني : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والحير جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ ، وَلَتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز :

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول الآخر :

* يَا كَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِمَا *

وبقول الشاعر ، وينسب إلى امرئ القيس :

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئْنَا أَنَا رَسُـوْلُهُ

سِوَاكَ ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا

إِذْ نَرَدَدْنَاهُ ، وَلَوْ طَالَ مُكُتُّهُ لَدَبْنَا ، وَلَكِنَّا بِجَبِّكَ وَلَمَّا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزءين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة .

فالأول والثاني « إِنَّ » و « أَنْ » وهما لتوكيد النسبة وَنَفَى الشكِّ عنها والإنكارِ لها .

والثالث « لَكِنَّ » وهو للاستدراك والتوكيد ، فالأول نحو « زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ » والثاني نحو « لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيءْ » ^(١) .
والرابع « كَأَنَّ » وهو للتشبيه المؤكد ^(٢) ، لأنه مركب من الكاف وأن .
والخامس « كَأَنَّ » وهو للتمنى ، وهو : طَلَبُ مالا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ ^(٣) نحو « كَأَنَّ الشَّبَابَ عَائِدٌ » وقول مُنْقَطِعِ الرِّجَاءِ « كَأَنَّ لِي مَالًا فَأُحْيِ مِنْهُ » .

== وجهرة النحاة لا يسلّمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراستا يشبهون أسداً ، كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع ، وفي هذه الشواهد تخرجات أخرى غير ما ذكرنا .

(١) ومن ذلك قول الحماسي :

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

(٢) ولا تخرج « كَأَنَّ » عن التشبيه عند البصريين ، وزعم الكوفيون أن

« كَأَنَّ » كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق ، وجعلوا منه قوله :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

وزعم ابن السيد أنها تأتي للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات

أسمائها ، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب ، وزعم أبو على الفارسي أنها قد تأتي للنفي .

(٣) الفرق بين مالا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستحيلا في مجرى

العادة كرجوع الشباب لمن طعن في السن ، والثاني يكون ممكنا في مجرى العادة ولكنه

نادر الوقوع ، ومن ذلك تفهم أن « لبت » لاندخل على جملة يكون مضمونها واجب

الوقوع ، فلا تقول « لبت غدا يجيء » .

والسادس « لَعَلَّ » وهو للتوقع ، وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجى في المحبوب نحو (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)^(١) ، أو الإشفاق في المكروه نحو (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ)^(٢) ، قال الأخفش : وللتعليل نحو « أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى » ومنه (لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ)^(٣) ، قال الكوفيون : وللاستفهام نحو (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)^(٤) ، وَعَقِيلٌ تَجِبُ جَرَّ اسْمِهَا وكسر لامها الأخيرة^(٥) .

والسابع « عَسَى » في لُغِيَّةٍ ، وهى بمعنى لعل ، وشرطُ اسمِهِ أن يكون ضميراً ، كقوله :

١٣٢ — * فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَهَا *

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٦ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه

(٤) من الآية ٢ من سورة عبس

(٥) سيأتى شرح ذلك فى باب « حروف الجر » فانظر هناك شرح الشاهد

رقم ٢٨٨ .

١٣٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَشَكَّى فَاَتَنِ نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا *

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمى .

اللغة : « تشكى » أصله تشكى - بتاءين - خذف إحدى التاءين ، وذلك شائع كثير فى فصيح كلام العرب ، وفى التنزيل العزيز (فَأَنْذَرْتَكُمْ نَارًا تَلْظِي) ومعنى « تشكى » يصبىها المرض فتشكو آلامه « أعودها » العيادة : زيارة المريض خاصة ، وتقول : عاد فلان فلانا يعود عيادة ، إذا زاره وهو مريض .

المعنى : ترحى هذا الشاعر أن محبوبته يصبىها مرض فتشكو آلامه ، ليكون ذلك

=

وسيلة يراها بسببها ، وهى أمنية سخيفة

وقوله :

* أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي *

= الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « عساها » عسى : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « نار » خبر عسى ، ونار مضاف و « كأس » مضاف إليه « وعليها » الواو حرف عطف ، عل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « تشكى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر لعل « فأتى » الفاء عاطفة ، أتى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نحوها » نحو : ظرف منصوب بأتى . ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فأعودها » الفاء حرف عطف ، أعود : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به

الشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلا بعسى ، ورفع بها ما بعده على أنه الخبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إن » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر

وهذا رأى سيوبه رحمه الله ! فإنه ذهب إلى أن « عسى » قد يجيء حرفا دالا على الترجى فتعمل عمل إن ، فهي مثل لعل في أن كلا منهما يدل على الرجاء ، وبیت الشاهد يدل على صحة هذا المذهب ، ويلزمه أن يكون لفظ « عسى » مشتركا ، فتارة يكون فعلا يعمل عمل كان ، وتارة يكون حرفا يعمل عمل إن .

وخالف في هذا المبرد والفارسي ، وزعما أن « عسى » تكون دائما فعلا عاملا عمل كان ، وذكر أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه ، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر ، وهو فاسد ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردا وهو نادر أو ضرورة ، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأثموي ، وارجع إلى ما ذكرناه لك قريبا في مستهل باب أفعال المقاربة (في ص ٣٠١ من هذا الجزء) .

١٣٣ — قد روى هذا عجزا لبيت من الوافر من كلام عمران بن حطان الخارجي ، وصدره قوله :

= * وَلِي نَفْسٌ تَنَازِعُنِي إِذَا مَا *

= وقد روى بيت عمران على وجه آخر ، وهو بتمامه :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ كَمَا إِذَا مَا ۖ تَنَازَعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقا من صدر بيت وعجزه ، والبيت من شواهد سيويه (٣٨٨/١) ورواه على ما ذكرناه أخيراً ، وتبعه في ذلك الأعم .
اللمة : « تنازعني » أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت في القتال .
« لعل » أراد لعل أتورط في الملاذ المردية ، أو لعل أنال الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين .

الإعراب : « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نفس » مبتدأ مؤخر « تنازعني » تنازع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إذا » ظرف متعلق بتنازع ، مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « لعل » لعل : حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : لعل أتورط في مزالق الشرور ، مثلاً ، والجملة في محل نصب مفعول القول « أو » حرف عطف .
« عساني » عسى : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقديره نظير ما قدرناه في خبر لعل إلا أنه يقترب بأن المصدرية ، وجملة عسى واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره .

الشاهد فيه : قوله « عساني » فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل ، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميراً كما هنا ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام « عساني أن أرجع إليها » أو « عساني أن أنال ما أشتهى » ، مثلاً .

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد « عسى » في محل نصب مجيء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إنني ولعلني وليتني ، ولو كان الضمير خبراً لعسى ، وكان عسى فعلاً - كما يقول البرد والفارسي - لكان الشاغر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه . ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي .

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيداني ، ونقله عن سيبويه ، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بِفِعْلِيَّتِهِ ، ولابن السراج في إطلاق القول بحرفيته .
والثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتي .

ولا يتقدم خبرهن مطلقاً^(١) ، ولا يتوسط إلا إن كان الحرف غير « عسى » و « لا »^(٢) ، والخبر ظرفاً أو مجروراً ، نحو (إن لدينا

(١) قد عرفت - مما ذكرناه لك في مطلع هذا الباب - السر الذي من أجله تحاشى العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسماؤها ، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل ، وعلى أنها ليست أفعالا على الحقيقة ، وأهم التزموا ذلك التزاماً لم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلا حالة واحدة ، وهي أن يكون الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا ، وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا في الجار والمجرور وفي الظرف لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام .

(٢) السر في امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها ، وبين لا النافية للجنس واسمها ، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، هو أنه يشترط في عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شيء ، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها فجعلت الخبر تاليا لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها ، ففات شرط إعمالها .

وهذا بخلاف « عسى » العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها في باب أفعال المقاربة ، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها ، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه « أن » المصدرية والفعل المضارع ثم تلاهما اسم مرفوع فهو « عسى أن يلقاك الخير » وجهان ، أحدهما : أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى ، وتكون « أن » المصدرية والمضارع في تأويل مصدر خبر عسى ، ويكون فاعل المضارع ضميرا مستترا يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم في الرتبة ، والثاني : أن يكون اسم « عسى » ضميرا مستترا ، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعا على أنه فاعل الفعل المضارع ، ففي الوجه الأول قد توسط خبر « عسى » بينها وبين اسمها ، وبخلاف « لا » النافية للمهلة فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه ، ويجب مع =

« نِكَالًا »^(١) ، (« إن » فِي ذَلِكَ تَعْبِيرٌ)^(٢) .

فصل : تنعينُ « إن » المكسورة حيث لا يجوز أن يسدَّ المصدرُ مسدَّهاً ومسدَّ معموليها ، و « أن » المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوز أن إن صحَّ الاعتباران^(٣) .

= ذلك تكرار لا ، نحو قوله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها يزفون) ونحو قولك « لا في الدار زيد ولا في المسجد » وأما « لا » التي تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العاملة عمل « إن » .

هذا ، وقد يجب أن يتوسط خبر إن أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك في موضعين ، الأول : أن يقرن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قولك « إن في الدار مالٌ كذا » إذ لو قدمت الاسم في هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، والموضع الثاني : أن يقرن الاسم بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى (إن في ذلك لعبرة) وقوله جلَّتْ كَلِمَتُهُ (وإن لك لأجراً غير ممنون) . وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جاراً ومجروراً ، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ، نحو قوله سبحانه (وإنك لعلی خلق عظیم) .

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إن إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً له ثلاثة أحوال : وجوب التأخر ، وجوب التوسط ، وجواز الأمرين التأخر والتوسط .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) أنت تعلم أن « أن » المفتوحة الهمزة تؤول مع ما بعدها بمصدر . وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى ما يتم به كلام مفيد ، بخلاف « إن » المكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدي كلاماً مفيداً ، ومن أجل هذا وجب في أن المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها ، وهما أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأول : أن المصدر المنسبك من « أن » المفتوحة ومعموليها هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً مضافاً إلى اسمها ، وهو مصدر كاز مضافاً إلى اسمها ، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر الكون ، إذا كان جامداً ، =

فالأول في عشرة ، وهي :

(١) أن تقع في الابتداء نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(١) ، ومنه (أَلَا^(٢)) إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون^(٣) .

= فنحو « يسرنى أنك مجتهد » يكون التقدير : يسرنى اجتهدك ، ونحو « يسرنى أنك بأسد » يكون التقدير : يسرنى كونك أسدا . والأمر الثاني : أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى مفرد ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة « أن » تكون مفتوحة ، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفردا تكون همزة « إن » مكسورة ، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها .

فالفاعل ونائبه والبتدأ والمجرور بالحرف والمضاف إليه - إذا لم يكن المضاف مضافا مختص بالإضافة إلى الجمل - كل هذه لا تكون إلا مفردات ، وكذلك المخطوف على واحد من هذه الأشياء ، والبدل من واحد منها ، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة .

وجواب القسم وصلة الموصول ، والذي يحكى بالقول ، كل أولئك لا يكون إلا جملة ، والحال ، والصفة ، وخبر اسم الذات يكون جملة ، فإذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها .

وسننبهك في كل موضع من المواضع التي سيذكرها المؤلف إلى ما تتضح لك به هذه القاعدة غاية الوضوح .

(١) من الآية ١ من سورة القدر

(٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٣) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقيا بأن تقع « إن » في أول الكلام لا يسبقها شيء كآية الأولى ، وقد يكون ابتداء حكما ، وذلك إذا وقعت « إن » في أول الجملة وسبق عليها حرف لا يغير الابتداء مثل « ألا » الاستفتاحية كآية الثانية ، وإنما وجب الكسر هنا ليكون الكلام مفيدا ، إذ لو فتحت الهمزة لكانت « أن » وما بعدها في قوة مفرد فيكون مبتدأ بغير خبر .

- (٢) أو تالية لحيث نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ » .
 (٣٠) أو لإذ ، كـ « جِئْتُكَ إِذْ إِنْ زَيْدًا أَمِيرٌ »^(١) .
 (٤) أو لموصول ، نحو (مَا إِنْ مَقَامِيهِ لَتَنُوبِ)^(٢) ، بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصَّلَةِ ، نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ »^(٣) ، وقولهم : « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ حِرَاءَ مَكَانَهُ »^(٤) إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك ، فليست في التقدير تالية للموصول .

(١) إنما وجب كسر همزة « إن » إذا وقعت بعد « إذ » وبعد « حيث » لأن كل واحد من هذين الطرفين لا يضاف إلا إلى جملة ، فلو فتحت الهمزة لكنت قد أضفتها إلى المفرد ، وهذا في « إذ » مما لا خلاف فيه ، فأما في « حيث » فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد ، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن « حيث » مضافة إلى المفرد ، لكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة ، وعلى هذا يجب كسر همزة « إن » الواقعة في هذا الموقع .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص

(٣) صلة الموصول غير ال موصولة لا تكون إلا جملة ، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة « إن » الواقعة بعد الاسم الموصول ، وأما هذا المثال فليست « إن » ومعمولها صلة ، بل هي مع معمولها مبتدأ مخبر عنه بالظرف المتقدم ، وجملة المبتدأ والخبر هي جملة الصلة ، فهذا المثال بالنظر إلى « أن » من المواضع التي تقع فيها « أن » مع معمولها في موضع مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا .

(٤) هذا المثال مما وقعت فيه « أن » مع معمولها في موضع الفاعل ، غاية ما في الباب أن الفعل الرفع لهذا الفاعل محذوف لعلم به ، ونظيره قول العرب « لا أفعل هذا ما أن في السماء نجما » والتقدير : ما ثبت كون حراء في مكانه ، وما ثبت كون نجم في السماء ، يعنون لا أفعله أبدا ، لأن حراء لا يتصلح من مكانه ووجود نجم في السماء دائم ، ونظير ذلك « أن » الواقعة بعد « لو » الشرطية ، نحو قوله تعالى (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم) أي لو ثبت صبرهم - إلخ ، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الموضعين لأن الموصول الخرفي - وهو « ما » ههنا - لا تكون صلتة إلا فعلية ، ولأن « لو » الشرطية خاصة بالفعل على ما هو الراجح من مذاهب النحاة .

- (٥) أو جواباً لقسم نحو (حَمَّ وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ^(١) .
 (٦) أو محكية بالقول نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) ^(٢) .
 (٧) أو حالاً ^(٣) نحو (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) ^(٤) .
 (٨) أو صفة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ » .
 (٩) أو بعد عامل عُلِقَ باللام نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) ^(٥) .
 (١٠) أو خبراً عن اسم ذاتٍ ^(٦) نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » ومنه (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) ^(٧) .

(١) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان

(٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم

(٣) فإن قلت : كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال ، وقد علمنا أن الأصل في الحال أن يكون مفرداً ، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكر كـ بأن المصدر المنسبك من أن ومعمولها هو مصدر خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها ، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة ، فمن أجل هذا عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع ، والحال كما يكون مفرداً يكون جملة .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأنفال

(٥) من الآية ١ من سورة المنافقين

(٦) وإنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفرداً ، لأن المصدر لا يقع خبراً عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في ص ٣١٠) ، ولما كان لا يمحج إلى التأويل أولى التزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة .
 (٧) من الآية ١٧ من سورة الحج

والثاني في تسعة ، وهي :

- (١) أن تقع فاعلة نحو (أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)^(١).
- (٢) أو مفعولة غير محكية نحو (وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمُ أُشْرَكْتُمْ)^(٢).
- (٣) أو نائبة عن الفاعل نحو (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ)^(٣).
- (٤) أو مبتدأ نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ)^(٤) (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)^(٥).
- (٥) أو خبراً عن اسم مفعلي غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو « اَعْتَقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » بخلاف « قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « اَعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ ».
- (٦) أو مجرورة بالحرف نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)^(٦).
- (٧) أو مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْكُمُ تَنْطِقُونَ)^(٧).
- (٨) أو معطوفة على شيء من ذلك نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ)^(٨).
- (٩) أو مُبْدَلَةٌ من شيء من ذلك نحو (وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)^(٩).

- (١) من الآية ٥١ من سورة النكبات ، والتقدير : أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ إِزْنَانَا
 - (٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام (٣) من ١ من سورة الجن
 - (٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت (٥) من الآية ١٤٤ من سورة الصافات
 - (٦) من الآية ٦٢ من سورة الحج (٧) من الآية ٢٣ من سورة الداريات
 - (٨) من الآية ٢٧ من سورة البقرة (٩) من الآية ٧ من سورة الأنفال
- (٢٧ — أوضح المسالك ١)

والثالث في تسمية :

(١) أحدها : أن تَقَعَ بعد فاء الجزاء نحو (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ^(١) ، فَالْكَسْرُ على معنى فهو غفور رحيم ، والفتحة على معنى فَالْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ : أى حَاصِلَانِ ، أو فَالْحَاصِلُ الْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ ^(٢) .

كما قال الله تعالى : (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتَوْسَّلْ) ^(٣) ، أى فهو يَتَوْسَّلُ .
(٢) الثانى : أن تقع بعد « إذا » الفجائية ، كقوله :

— ١٣٤ — * إِذَا أَنَّهُ عَبْدٌ وَقَفًا وَاللَّهَازِمِ *

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام

(٢) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة « إن » الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوبا ، إلا أنهم في الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن في هذا الموضع ؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفاها المبتدأ والخبر جميعا ، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر ، ويحذف الطرف الآخر لأن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه ، وعلى هذا يجوز في هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب ، الأول أن يكون ما بعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة ، وذلك يوجب كسر همزة إن ، والثانى أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : فالغفران والرحمة حاصلان ، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبرا لمبتدأ محذوف للعلم به ، والتقدير : فجزاؤه الغفران والرحمة ، أو فالحاصل له الغفران والرحمة ، وعلى الوجهين الثانى والثالث يلزمك فتح همزة أن ، ومما يدل على صحة الوجهين الثانى والثالث أنه قد ورد في أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلا جملة ، فلا بد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به ، فليكن هذا هكذا .

(٣) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

— ١٣٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا * =

وهذا البيت من شواهد سيويه التي لم ينسبها ، وقال سيويه قبل أن ينشده (٤٢٢/١) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .

اللغة : « الالهازم » جمع لهزمة - بكسر اللام والزاى - وهى طرف الحلق ، ويقال : هى عظم نأتى تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا والالهازم » كناية عن الحسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصنع ، واللهزمة موضع الكسر ، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذله ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيِّداً كما قيل ، فإذا هو يقين لي من أمره أنه ذليل خسيس .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أرى » بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيِّداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « عبد » خبره ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « والالهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث يجوز في همزة « إن » الوجهان : الفتح ، والكسر .

فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد ، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتم بهما جملة على الراجح عند الناظم من أن « إذا » حرف لا ظرف .
وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة وهى في ابتدائها .

فَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا ، وَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا الْعَبوديةُ ،
أى : حاصلة ، كما تقول : خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ .

(٣) الثالث : أن تقع في موضع التعليل ، نحو (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ ؛ إِنَّهُ
هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)^(١) ، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة ،
والباقون بالكسر على أنه تعليل^(٢) مستأنف ، ومثله (صَلَّ عَلَيْهِمْ ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ
سَكَنٌ لَهُمْ)^(٣) ، ومثله « نَبِيِّكَ ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » .

(٤) الرابع : أن تقع بعد فعلٍ قَسَمٍ ولا لام بعدها ، كقوله :

١٣٥ - أَوْ تَخْلِنِي بِرَبِّكَ الْغَلِيَّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

= قال سيويه : « غال إذا ههنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللاهزم ، وإما
جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت
به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت
إن في هذا الموضع - جاز » ١١٠ .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع
للمبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تقدير المصدر المبتدأ
والإخبار عنه إذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا ، على تقدير :
فإذا العبودية شأنه » ١١٠ .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الطور

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة في موقع العلة كان المصدر المنسبك منها
ومن معموليها مجرورا بحرف جر محذوف دال على التعليل ، وأنت تعلم أن الجورور
بحرف الجر لا يكون إلا مفردا ، والتقدير : لكونه برا حبا ، وإذا كسرت الهمزة
كانت جملة جىء بها لتعليل ما قبلها ، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما في المفعول
لأجله ، ويكون كذلك بالجل ، فلا عجب أن يجوز الوجهان .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

=

١٣٥ - هذا بيت من الرجز ، وقبله قوله :

= لَتَقْمُدِينَ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِثْنَى ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلَى

والبيتان ينسبان إلى رؤية بن العجاج ، وقال ابن برى في شأنهما : « هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره » :

اللغة : « القصي » البعيد النائي « ذى القاذورة » المراد به القدي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذارجل قاذورة ، وهذارجل ذو قاذورة ، إذا كان الناس يتحامون محبته لسوء أخلاقه ودنى طباعه « للمقلى » للسكره ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقلبه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأتي واوى ، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم للفعل الذى معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليأى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو وغزا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياؤه المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدنين » حذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقي ساكنان حذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقاءهما ، وهى كالثابتة لذلك وللدلالة عليها بكسبر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه ، أو مفعول مطلق ، وهو مضاف و « القصي » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصي ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصي ، وهو مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان للقصي « أو » حرف عطف « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياؤه المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبره ، وأبو مضاف وذيامن « ذياك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « العصى » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز في همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر =

فَالْكَسْرُ عَلَى الْجَوَابِ ، وَالْبَصْرِيُّونَ يُوجِبُونَهُ ، وَالْفَتْحُ بِتَقْدِيرِ « عَلَى »^(١)
وَلَوْ أُضْمِرَ الْفِعْلُ أَوْ ذُكِرَتِ اللَّامُ تَمِينَ الْكَسْرُ إِجْمَاعًا نَحْوُ « وَاللَّهُ إِنْ
زَيْدًا قَائِمٌ » وَ « حَلَفْتُ إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ »^(٢) .

= مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبي ، وأما
الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا عمل لها من الإعراب جواب القسم .
وإيضاح هذا أن الجارى على السنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحد
شئين ، الأول المحلوف عليه ، والثانى جواب القسم ، فإذا ذكر إن ومعمولها فى هذا
الموضع جاز لك أن تقدرها مع معمولها جواب القسم وحينئذ يتعم كسر همزة إن لأن
جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وجاز أن تقدر أن مع معمولها المحلوف عليه ، وحينئذ
تفتح همزة إن لأنها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وقد عرفت تقدير
الكلام على هذا الوجه .

(١) مما ذكر المؤلف فى توجيه المسائل التسعة التى يجوز فى كل واحدة منها كسر
همز « إن » وفتحها تعلم أن الكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر ، وليس من
للممكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد ، ومنه تفهم أن عد النواة
للمواضع التى يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازها مع اتحاد التقدير .

والقاعدة العامة فى هذه المسألة ما قرناه لك فى أول هذا البحث ، وهو : أن كل
موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى وقوع المصدر والآخر يقتضى وقوع الجملة فى هذا
الموضع يجوز الفتح والكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد ، فإن كان
هذا الاعتبار يقتضى وقوع المصدر لم يجز إلا الفتح ، وإن كان هذا الاعتبار يقتضى
وقوع الجملة لم يجز إلا الكسر .

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور ، الأولى : أن يذكر فعل القسم وتقع اللام فى خبر
إن نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم)
وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) والثانية : أن
يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه
قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لئى خسر) ولا خلاف فى أنه يمين كسر همزة إن
فى هاتين الصورتين ، والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ولا تفتقر اللام بمجرده

(٥) الخامس : أن تقع خبراً عن قولٍ ومُخْبِراً عنها بقولٍ والقائلُ واحد ، نحو « قَوْلِي إِنِّي أَحَدُ اللَّهِ » ولو اتنى القولُ الأولُ فَتَحَتْ ، نحو « عَلَيَّ أَنِّي أَحَدُ اللَّهِ » ولو اتنى القولُ الثاني أو اختلف القائلُ كَسِرَتْ ، نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِن زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ » .

(٦) السادس : أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للمطف عليه ، نحو (إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَمْرَى ، وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) ^(١) قرأ نافع وأبو بكر بالكسر : إما على الاستثناف ، أو بالمطف على جملة إن الأولى ، والباقيون بالفتح بالمطف على « أَنْ لَا تَجُوعَ » .

(٧) السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختص الكسر بالابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُوْنَهُ » والفتح بالجارّة وإحاطة ، نحو « عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْتَ فَاضِلٌ » .

إِنْ ، كما في بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة الوجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التباويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما في شرح الشاهد السابق ، والصورة الراجعة : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) وفي هذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح همزة ويوجبون كسرها . والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع » اهـ ، وعلى الصورة الثالثة ينبغي أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا ، فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام .

(٨) الثامن : أن تقع بعد « أما » نحو « أما إنك فاضيل » فالكسرُ على أنها حرفُ استفتاح بمنزلة ألا ، والفتحُ على أنها بمعنى أحقاً .

(٩) التاسع : أن تقع بعد « لا جرم » والغالبُ الفتحُ ، نحو (لا جرم أن الله يعلم)^(١) ، فالفتح عند سيبويه على أن « جرم » فعلٌ ماضٍ ، و « أن » وصليتها فاعلٌ : أى وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لا جرم » بمنزلة لا رجل ، ومعناها لا بد ، ومن بعدهما مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : « لا جرم لا يندك » .

فصل : وتدخل لامُ الابتداء بعد « إن » المكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخراً ، ومُثَبَّتاً ، وَغَيْرَ ماضٍ ، نحو (إن ربى لسميع الدعاء)^(٢) ، (وإن ربك ليعلم)^(٣) ، (وإنك لعلى خلق)^(٤) (وإنا لنحن ننجي ونميت)^(٥) بخلاف (إن لدينا

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل

(٢) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) من الآية ٧٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الحجر

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع ، الأول أن يكون الخبر اسماً مفرداً مؤخراً ومثاله (إن ربى لسميع الدعاء) والثانى أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثاله (وإن ربك يعلم) والثالث أن يكون الخبر جاراً ومجروراً ، ومثاله (وإنك لعلى خلق عظيم) والرابع أن يكون ظرفاً ، نحو « إن زيدا لعندك » ويجب أن تقدر متعلق الظرف والجار والمجرور اسماً ، ولا يجوز لك أن تقدر المتعلق استقراً ، لأنه فعل =

أَنْكَالًا^(١) ونحو (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا)^(٢) ، وَشَدَّ قَوْلُهُ :

١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًَا لِلَّامِ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= ماض ، وستعلم أن معمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه ، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية ، ومثاله (وإنا لنحن نحي ونميت) فإن « نحن » مبتدأ ، وجملة « نحي » في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ، وفي هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزئين وهو المبتدأ كما في الآية الكريمة ، ويجوز لك أن تدخل اللام على الجزء الثاني وهو الخبر نحو « إن زيدا وجهه لحسن » وقد أنكر الرضى دخول اللام على الخبر ، ولكن ابن مالك حكى جوازه ، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما في الآية الكريمة ، وإعما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم ، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما في حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما ما الخبر أو تعلق كلا منهما باسم ، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبرا لإن .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٤٤ من سورة يونس

١٣٦ - هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلى .

اللمعة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ، لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ، لأن الذى يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها « وتركًا » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركًا » معطوف عليه « للمتشابهان » اللام لام الابتداء ، أو زائدة ، على ما ستعرف ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سواء » معطوف على خبر إن .

وبخلاف نحو (إِنَّ اللَّهَ اضْطَقَّ) ^(١)، وأجاز الأخفش والقراء - وتبعهما ابن مالك - «إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ» و«تَمَسَّى أَنْ يَقُومَ» لأن الفعل الجامد كالاسم ^(٢)، وأجاز الجمهور «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ» لشبه الماضي المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ زمانه من الحال ، وليس جَوَازُ ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء ، خلافاً لصاحب الترشيح ، وأما نحو «إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ» ففي الفرقة أن البصري والكوفي على منعها إن قُدِّرَت للابتداء ، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ .

الثاني : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضاً : تَقَدُّمِهِ على الخبر ، وكونه غيرَ حالٍ ، وكونِ الخبر صالحاً للام ، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرَأُ

= الشاهد فيه : قوله «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر للنفي بلا ، وهو شاذ وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : «إن بالكسر لدخول اللام في الخبر» اهـ . وهذا مبنى على ماهو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور تبعاً للقراء إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة على ماهو كلام ابن هشام - وهو الذي يجرى عليه كلام كثير من النحويين - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن للنفي ؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما دخوله على الخبر للنفي ، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في كثير من الشواهد . (١) من الآية ٢٣ من سورة آل عمران .

(٢) المراد بنعم كل فعل لا دلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة ، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان ، ولكنه نقل إلى الإنشاء ، وقد وافق الشاطبي على دخول اللام على نعم وبئس ، ولم يوافق على دخولها على عسى .

ضَارَبَ»^(١)، بخلاف «إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِي الدَّارِ» و «إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و «إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ» خلافاً للأخفش في هذه .

الثالث : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أَنْ يتأخر عن الخبر ، نحو (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)^(٢) ، أو عن معموله ، نحو «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا» .

الرابع : الفضل ، وذلك بلا شرط ، نحو (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)^(٣) إذا لم يُعَرَّبْ «هو» مبتدأ .

فصل : وتتصل «ما» الزائدة بهذه الأحرف إلا «عسى» و «لا» ؛ فتكتفئ عن العمل ، وتتهيأ للدخول على الجمل ، نحو (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٤) ، و (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)^(٥) ، بخلاف قوله :

(١) وإذا كان الخبر صالحا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كمثل المؤلف ، وثانيها دخول اللام على الخبر ، نحو قوله تعالى (إِنْ رِجْمَ بِهِمُ يَوْمَئِذٍ فَسَوْفَ يَكُونُ لَكُمُ الْغَوَاةُ مِنَ الْجِبَالِ كَذِبَتٌ عَلَيْكُمُ اللَّامَةُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) وثالثها أَنْ تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وقد حكى الكسائي والقراء أن العرب يقولون «إِنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ» وقد أجاز المبرد ذلك ، ومنعه الزجاج ، تشبيها لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها - في هاتين الحالتين - لا تدخل على الخبر .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال

١٢٧ - • وَلَكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ •

١٢٧ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ •

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودي ، وبجئت ديوان الأفوه الأودي فلم أجده فيه ، وأنشد أبو طي القالي في أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبي حاتم ، ولم يسم قائلها ، وانظر الأمالي (١ / ٩٩ ط دار الكتب) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (٤ / ٧٧ مصر) رابع أربعة أبيات ، ونسبها إلى أبي المطواع بن حمدان يقولها في دمشق .

اللفظة : « قاليًا » اسم فاعل فعله قلاه يقلبه ويقولوه قلى ، ومعناه كرهه وأبغضه .
 المعنى : يقسم أنه لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم ، ولكنه خضوع لأحكام القدر ، ونزول على ما قضاه ذو الجلال ؛ لأن ما تجرى به المقادير لا يمكن التعرّض منه ، ولا منر لأحد من وقوعه ،

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « ما » حرف نفي « فارقتكم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من الإعراب - جواب القسم « قاليًا » حال من تاء المتكلم « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « ولكنما » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « فسوف » الفاء زائدة في خبر لكن ، وسوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة .

الأول : في قوله « ولكنما » حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل ، بل عملت لكن في « ما » وهى اسمها على ما قررناه في الإعراب . وقدمها للمؤلف في كتابه « قطر الندى » فاعتبر « ما » هذه كافة ، وأنها أزالّت اختصاصها =

إلا « كَيْتَ » فتبقى على اختصاصها^(١)، ويجوز إعمالها وإعمالها^(٢)، وقد روى بهما قوله :

١٣٨ — • قَالَتْ أَلَا كَيْتَمًا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا •

= لكن بالجملة الاسمية، وتبعه على ذلك الأشموني، ونهنا على خطئهما في شرحنا على الكتابين .

الثاني في قوله « فسوف يكون » حيث زيدت الفاء في خبر لكن كما ذكرناه في الإعراب، والجمهور يجيزون زيادة الفاء في خبر الابتداء، وفي خبر « إن » المكسورة وخبر « أن » المفتوحة وخبر « لكن »، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه، ومنع الأخفش اقتران خبر « لكن » بالفاء الزائدة، وهو محجوج بهذا الشاهد، فاعرف ذلك .

(١) خالف في هذا الحكم ابن أبي الربيع وطاهر القزويني، فإنهما أجازا في « ليت » إذا اقترنت بها « ما » أن تدخل على الجملة الفعلية نحو « ليتا قام زيد »

(٢) وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلا الإعمال .

١٣٨ — هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله :

• إِلَى سَمَاتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِرْ •

وهذا البيت من كلمة للناطقة الذياني يعتبرها بعض العلماء في عداد المعلقات .

اللمعة : « ليتا هذا الحمام » قال الخطيب التبريزي : « يروى الحمام بالرفع والنصب، وكذلك نصفه، فإذا نصبته تكون ما زائدة، وإذا رفعته تكون ما كافة للبت عن العمل، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً، كما تقول : إنا زيد منطلق » اه كلامه . وسيظهر لك وجهه في الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت « قد » اسم فعل بمعنى يكفى أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : يحكى الناطقة عن امرأة أنها رأت سرباً من الحمام يطير فتمنت أن يكون لها مثل مقدار هذا الحمام ونصفه، فإذا حصل لها ذلك فقد كفهاها وأغناها .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « ألا » حرف استفتاح « ليتا » ليت : حرف تمن، وما : زائدة =

أو كافة على ما ستعرف « هذا » اسم الإشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة ، وإما أن يكون اسم ليت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة « الحمام » هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له ، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعا ، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم ليت ويكون الحمام منصوبا ، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت إن اعتبرت ما زائدة ، أو خبر المبتدأ إن اعتبرت ما كافة « إلى حمامتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير المستكن في خبر المبتدأ ، وحاماة مضاف ونا مضاف إليه « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » معطوف على اسم الإشارة ، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام » فإنه قد روى برفع « الحمام » وبنصبه ، ووجه الروایتين هو ما ذكرناه في الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال ليت عمل إن ، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها ، وأن الرفع على تقدير إعمال ليت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب الاسم مع بقاء اختصاصها بالجلل الاسمية .

وهذا البيت بروايته يدل على أن « ما » غير للوصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تكلفها عن العمل ، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلقاء مع أن الإلقاء في ذاته حسن .

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق « ما » بليت ، فإنه لا يعتبر « ما » المتصلة بليت هذه كافة ، بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم ليت ، وفي هذا البيت - على رواية الرفع - يعرب « هذا » خبرا لمبتدأ محذوف . و « الحمام » بدل منه أو نعت ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، و « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت . وتقدير الكلام على هذا الإعراب : ليت الذي هو هذا الحمام حاصل لنا ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى ، وقد ذكر هذا الوجه =

وَنَدَرَ الإِعْمَالُ فِي إِنَّمَا ، وَهَلْ يَمْتَنِعُ قِيَاسُ ذَلِكَ فِي الْبَوَاقِ مُطْلَقًا ؟ أَوْ يَسُوعُ مُطْلَقًا ؟ أَوْ فِي لَعْلٍ فَقَطْ ؟ أَوْ فِيهَا وَفِي كَأَنَّ ؟ أَقْوَالٌ^(١) .

فصل : يُعْطَفُ عَلَى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالنَّصْبِ : قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ ، وَبَعْدَهُ ، كَقَوْلِهِ :

١٣٩ - إِنَّ الرِّيحَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

= من الإعراب ابن هشام في معنى اللبيب ، وضعفه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الوصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا في صلة «أى» واسكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع - وهو طول الصلة - متحققا ، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بال ، فنفظن لهذا .

(١) ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة الهمزة ولا في كَأَنَّ وَلَعْلٍ وَلَكِنْ ، إِذَا اتَّصَلَتْ بِإِحْدَاهُنَّ «مَا» الْكَافَةُ ، فَالْإِعْمَالُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : وَاجِبٌ وَذَلِكَ فِي لَيْتَ ، وَنَادِرٌ وَذَلِكَ فِي إِنَّ ، وَمَمْتَنِعٌ وَذَلِكَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَوَاقِ ، وَحُجَّتُهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ الْوُقُوفُ عِنْدَ مَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ ، وَذَهَبَ الزَّجَاجُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَالزَّخَرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ الْإِعْمَالَ جَائِزٌ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مَعَ اتِّصَالِهَا بِمَا الْكَافَةُ ، قِيَاسًا لِمَا لَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ عَلَى مَا سَمِعَ ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْإِعْمَالَ جَائِزٌ فِي لَعْلٍ إِذَا اتَّصَلَتْ بِمَا الْكَافَةُ ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ شَبَهَا بَلِيَّتِ حَقٌّ إِنْ بَعْضُ النَّحَاةِ يَزْعُمُ أَنَّ لَعْلَ قَدْ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى لَيْتَ فَتَأْخُذُ حَكْمَهَا ، وَحَمَلَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَأُطْلِعَ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى) زَعَمَ أَنَّ نَصْبَ الْمَضَارِعِ الْمُقْتَرَنِ بِالْفَاءِ بِسَبَبِ تَضَمُّنِ لَعْلٍ مَعْنَى لَيْتَ ، لِأَنَّ قَبْلَ ذَلِكَ (لَعْلَى أَبْلَغَ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ إِلَى أَنَّ الْإِعْمَالَ جَائِزٌ مَعَ لَعْلٍ وَكَأَنَّ ، لِقَرَبِ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ لَيْتَ ، فَهَذِهِ هِيَ الْأَقْوَالُ الَّتِي يَشِيرُ الْمُؤَلِّفُ إِلَيْهَا .

١٣٩ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرِّجَزِ ، أَوْ بَيْتَانِ مِنْ مَشْطُورِهِ ، وَيَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى رُؤْبَةِ بْنِ الْعَبَّاجِ ، وَلَيْسَ هُوَ بَثَابَتٌ فِي دِيْوَانِهِ ، وَلَا فِي زِيَادَاتِ الدِّيْوَانِ . =

وَيُغَطَّفُ بالرفع بشرطين^(١) : استكمال الخبر ، وكون العامل « أن »

= اللغة : « الريح » أراد بالريح وبالخریف وبالصفوف وهو جمع صيف - أمطارهن ، وتقول العرب : ربحنا ، وخرقنا ، وصفنا - بالبناء للمجهول في ثلاثين - وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الريح ومطر الخريف ومطر الصيف ، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف ، وثانيها القيظ ، وفيه تكون حمارة القيظ ، وثالثها الخريف ، ورابعها الشتاء ، والصيف هو الذي يسميه أهل العراق الريح « الجود » - بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فдал مهملّة - هو للمطر - الغزير ، ويروى في مكانه « الجون » بالنون في مكان الدال - ومعناه الأسود ، والمراد سواد سحابه ، كناية عن كثرة مائه؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء « أبي العباس » يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسي .

المعنى : شبه مطر الريح ومطر الخريف ومطر الصيف يبدى للمدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه ، وهذا من التشبيه للقلوب لقصد المبالغة في وصف المدوح بالكرم . والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الريح » اسم إن « الجود » نعت للريح « والخريفا » معطوف بالواو على الريح « يدا » خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه متنى ، وهو مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « العباس » مضاف إليه « والصيوبا » الواو حرف عطف ، والصيوبا : معطوف على الريح ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « والخريفا » حيث عطفه بالنصب على الريح الذي هو اسم إن ، قبل أن يجيء بخبر إن الذي هو قوله « يدا أبي العباس » وقوله « الصيوبا » حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها .

(١) أنت تعلم أن التواضع خمسة : وهي النعت ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل - ومتأخرو النعاة يذكرون في هذا الفصل عطف النسق ، ولا يذكرون بقية التواضع ، وقد نقل الرضى وابن مالك عن الجرمي والزجاج والفراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وذكر الرضى أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع في غير عطف النسق =

أَوْ « إِنْ » أَوْ « لَكِنَّ » نَحْوُ (إِنَّ اللَّهَ بِرِئَايَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ ^(١)) وَقَوْلُهُ :

— ١٤٠ — * فَإِنْ لَنَا الْأُمُّ النَّجِيبَةُ وَالْأَبُ *

= يمنع نولا بإجازة ، وهالك عبارة ابن مالك في التسهيل « والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء » ١ هـ . وهالك نص عبارة الرضى (١٣٥٤/٣) « والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم في ذلك لامتناع ولا إجازة ، والأصل المحفوظ إذ لا فارق » ١ هـ ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النعاة قد أجازوا الإتيان على المحل في النعت وعطف البيان والتوكيد قياسا على ما صنع منى العرب في عطف النسق ، وليس بين أنواع التوابع فرق ؛ فحمل ما لم يسمع على ما سمع جائز ، وقد يقال : إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا : ومضى كان بينها فرق لم يتم القياس ، إذ لا قياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، وخذ لذلك مثلا النعت فإن الغرض منه بيان النعوت ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضى البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر كالتأنيق الحسك على مجهول .

ومما حمل الزجاج على هذا قوله تعالى (قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب) جعل جملة (يقذف بالحق) خبر إن ، وجعل (علام الغيوب) بالرفع - نعتا لربى الذى هو اسم إن ، نظرا إلى المحل .

وليس هذا الإعراب متعينا في هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون (يقذف) خاليا من الضمير ، ويكون (علام الغيوب) فعلا يقذف ، غاية ما في الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، لأن (ربى) و (علام الغيوب) معناها واحد ، فالرابط بين اسم إن الذى أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرا هو إعادة المبتدأ بمرادفه ، ولهذا نظائر كثيرة ، ومضى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال .

(١) من الآية ٣ من سورة التوبة (براءة)

١٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

= * فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ *

(١٣ — أوضح السالك ١)

= وقد أنشد أبو علي الفارسي هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولم تقف له على نسبة إلى قائل معروف ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « النجبة » أراد التي تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة يقولون : إن الفعل من هذا المعنى : أنجب ، والوصف منه : منجب ومنجاب ، وقال ابن منظور : « أنجبت المرأة فهي منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولداً نجيباً ، أى كريماً » اهـ . فأما النجبية في بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين ، أولهما : أنه أراد أن يقول « فإن لنا الأم النجبية أولادها » حذف المضاف - وهو الأولاد - وأقام المضاف إليه - وهو ضمير الغائبة - مقامه ، فارتفع واستر ، وثانيهما : أن يكون قد بناء على فصيحة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة .

المعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء ، إذا لم يكن في الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولدهم لثام الأولاد ، فليس أبونا وأماننا من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب .

الإعراب : « فمن » اسم شرط جازم مبتدأ : مبني على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط « لم ينجب » جازم ومجزوم « أبوه » أبو : فاعل ينجب ، وضمير الغائب مضاف إليه « وأمه » الواو حرف عطف ، أم : معطوف على الأب ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله في محل نصب خبريك « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد وتصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « الأم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « النجبية » صفة للأم « والأب » الواو حرف عطف ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً لأن ، أو هو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وتقدير الكلام على هذا : ولنا الأب النجيب ، وجملة إن واسمها =

وقوله :

١٤١ - * وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْعَلَى *

== توخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن «الأب» معطوف على محل «الأم» عطف مفرد على مفرد .
الشاهد فيه : قوله «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن المنصوب بعد أن جاء بخبر إن وهو «لنا» .

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك في النظم، وظاهر عبارة المؤلف ههنا جميعاً له : أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن المنصوب ، ولكننا أعزبنا البيت على غير هذا الظاهر، وجعلنا المرفوع إما معطوفاً على مرفوع وهو التضمير المستتر في «لنا» عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة معطوفة بالواو على محذوف إن واسمها وخبرها ، وإنما فعلنا ذلك لتوافق مذهب الجمهرة من النحاة ومذهب ابن مالك نفسه الذي حكاه في شرح التسهيل وانتصر له . وإن كان ظاهر عبارته في الألفية وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد .

وسنذكر مذاهب العلماء في شرح الشاهد الآتي ، وسنذكر لك عبارتي ابن مالك ، ونبين لك ما يفيد ظاهرها ، وما ينبغي أن تحمل عليه .
١٤١ - هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

* وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُوْلَةٌ *

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزه إلى قائل معين . وقد بحث فلم أعر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله قوله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُدْتَفَعَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

اللمة : «سباقاً» هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه «غاية» أراد بها نهاية للمفاخر والمراتب «يبتغى» يطلب «مجد» المجد : الكرم «إجلال» هو التعظيم «للتسامي» العظام والنعالي ، وأراد به العراقة في النسب . ويروى في مكانه «العالي» «خوْلَةٌ» الأطهر أنه في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خوْلَةٌ، ==

== ومثله : العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال ، والعمومة جمع عم .
 اللفظي : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى
 أعمامه لم يكن أحد أعلى منه فخرا ، يريد أنه كريم النسب من جهتيه .
 الإعراب : « ما ج حرف نفى » قصرت « تصر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث
 « بي ، في التسامى » جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خؤولة » فاعل قصر ، مرفوع
 بالضممة الظاهرة « لكن » حرف استدراك ونصب « عمى » عم : اسم لكن منصوب
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وياء التثنية مضاف إليه « الطيب » خبر لكن
 وهو مضاف و « الأصل » مضاف إليه « والحال » الواو حرف عطف ، الحال : مبتدأ
 وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : والحال الطيب الأصل ، وجملة المبتدأ وخبره
 معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها ، فهو على هذا من عطف الجملة على
 الجملة ، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعاله أن « الحال » معطوف على محل
 « عمى » عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله « والحال » حيث جاء به مرفوعا بالعطف على محل اسم لكن
 الذي هو قوله « عمى » بعد أن جاء بنحبر لكن الذي هو قوله « الطيب الأصل » .
 وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناطم في الألفية — وهو
 ما ذكره ابن هشام تبعاله — أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله ، عطف
 مفرد على مفرد ، ولكننا أعربنا البيتين على غير هذا الظاهر ، لأن مذهب الجمهور
 ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف
 الجمل ، أو للمرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن في الخبر المتقدم
 ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد ، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام
 ونسبه إلى المحققين ، بعد أن ذكر ما يفهم من كلام ابن مالك .
 وقد وعدناك آنفا بأن نبين لك مذاهب العلماء في هذه المسألة ، ونحن نرى لك
 بهذه العدة ، فنقول :

حاصل الأمر أن العرب قد جاءوا في جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق
 بالواو العاطفة مرفوعا ، بعد جملة إن واسمها وخبرها كما في الشاهد (١٤٠) وكما في ==

= هذا الشاهد ، وثبت ذلك عن العرب يعترف به النحاة جميعا ، ولكنهم يختلفون في تخرجه .

فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعا لفظا أو تقديرا أو محلا قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع . بالناسخ ، وإلى هذا الرأي ذهب الشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ، والزجاجي في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيويه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو ما يفيد ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول « يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن ، بعد الخبر بإجماع ، لاقبله مطلقا خلافا للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله » اهـ بحروفيه .

وذهب الحقوقيون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأي الفراء والبرد وابن السراج وابن أبي العافية وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح ، وهذا هو الظاهر للنساق إلى الذهن من كلام شيخ النحاة سيويه ، وإنما نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر - وهو الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال إن خبرها ، ومن البعيد أن يكون ابن مالك - على جلالة قدره وسعة اطلاعه - لم يطالع على كلام محققى البصريين .

وما ذكرناه من الآراء في هذه المسألة ينحصر - على سبيل الإجمال - في رأيين أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما : أن الكلام من قبيل عطف مفرد =

والمحققون على أن رَفَعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره ، أو بالمطف على ضمير الخبر ، وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لا بالمطف على محل الاسم مثل « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَأَةٍ » بالرفع ؛ لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ .

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأولَ تَمَسُّكاً بنحو (إن الذين آخفوا والذين هادوا والصَّابِثُونَ)^(١) ، وبقراءة بعضهم (إن الله وملائكته يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)^(٢) وبقوله :

— ١٤٢ — * فَإِنِّي وَفِيَّارٌ بِهَا لَفَرِيبٌ *

= على مفرد ، ولكنه ينحل - على سبيل التفصيل إلى أربعة آراء ، لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إن ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر في خبر إن متى كان مما يتحمل الضمير ، قال أبو حيان في شرح التسهيل ما نصه « وتلخص أن في العطف حالة الرفع مذهب ، أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، وثانيها أنه مرفوع بالمطف على اسم إن لأنه كان قبل دخول إن في موضع رفع ، والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه ، والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان مما يتحمل الضمير ، وكل من قال بشيء من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول ، ومن قال بالاستئناف أو بالمطف على الموضع قدر له خبراً محذوفاً مثل خبر الأول ، وعلى هذه المذاهب بفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم للفردات ؛ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ، ومن زعم أنه معطوف على اسم إن ، أو على إن وما عملت فيه ، اعتقد أنه من عطف للفردات » اهـ للقصود منه .

(١) من الآية ٦٩ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

١٤٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *

= وهذا البيت أول أربعة آيات رواها أبو العباس محمد بن يزيد البردق كامله ونسبها إلى ضاية بن الحارث البرجمي ، يقولها وهو محبوس في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه ١ .

اللفة ؛ « رحله » الرجل - بفتح الراء وسكون الحاء المهمل - المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل - بفتح فسكون - أهله وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة - ذكر العيني أنه اسم رجل ، وهذا غير ما قاله العلماء الأئبات ، فقد ذكر أبو زيد في نواتره أنه اسم جملة ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

المعنى : يتحسر على غربته ، ويتعزن على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فإني غريب في بلدنا عن الأهل والرفاق .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه « رحله » رحل : اسم أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب خبر بك « فإني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف نوكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « وقيار » الواو حرف عطف ، قيار : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : وقيار مثلى ، مثلاً « لغريب » اللام لام التوكيد ، غريب : خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فإني وقيار لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم للرفع الذي هو « قيار » على اسم إن المنصوب الذي هو ياء التشكلم ، قبل أن يحاء بنجر إن الذي هو قوله « لغريب » . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائي فأحازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه مظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل =

عليه خبر إن ، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف ، ويراعى فى كل كلام ما يناسبه ،
ففى بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر المبتدأ ، لأن
هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً ، والحمل على
الشاذ - ما أمكن غيره - لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام الابتداء مما
لا داعى إليه .

ولتحقيق أقوال النحاة فى هذه المسألة نقول لك :

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يحصده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب فى جملة
صالحة من الشعر وفى بعض النثر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب
وقبل خبرها ، ومنه قول ضابئ بن الحارث البرجمي وهو الشاهد الذى نشرحه :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَـا كَقَرِيبُ

ومنه قول رؤبة أو جران العود ، وهو الشاهد (١٤٥) الآتى :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فى بِلْدَةٍ لَيْسَ بِهَـا أَنْيَسُ

وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين : الأولى قوله
تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله
وملائكته يصلون) برفع (ملائكته) . وقد اختلف النحاة فى تخرج ذلك ، فذهب
الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ،
وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره
المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها
وخبرها . وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين
اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها
من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو فى التقدير
عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها ، وقد رأيت فى عبارة
ابن مالك التى أثرتها لك فى شرح الشاهد رقم (١٤١) أنه نقل مذهب الكسائى
والفراء ولم يوافقهما على ما ذهبوا إليه ، وأوماً إلى أن الشواهد التى يتوهم أنها موافقة لذهبهما
هى فى الحقيقة مخرجة على غير ما ذهبوا إليه ، وهو ما ذكرناه لك .

وقوله :

* وَإِلَّا فَأَعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ *

١٤٣ - هذه قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَإِلَّا فَأَعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقٍ

وهذا البيت من كلة لبشر بن أبي خازم - بحاء وزاى معجمتين - .

اللغة : « بغاة » جمع باغ ، وهو اسم الفاعل من البغى ، وهو مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك ، وتقول : بغى فلان يبغى بغيا ، وبغى فلان على فلان ، إذا ظلمه واعتدى عليه « شقاق » مصدر شاقه ، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة ، وكأن كل واحد من المتشاقين قد صار فى شق وناحية غير الشق والناحية التى صار فيها الآخر .

الإعراب : « إلا » كلة مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة لفعلين وثانيهما لا النافية ؛ وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : إلا تفعلوا ، مثلا « فاعلموا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اعلموا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، وأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنتم مثلنا ، مثلا « بغاة » خبر أن « ما » مصدرية ظرفية « بقينا » فعل وفاعل ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه ، والمضاف هو المدة التى تدل عليها « ما » الظرفية ، والتقدير : مدة بقاءنا « فى شقاق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن ، وكأنه قال : اعلموا أنا بغاة مدة بقاءنا فى هذه الحياة وأنا فى شقاق دائم .

الشاهد فيه : قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله « وأنتم » على محل اسم أن الذى هو « نا » قبل أن يأتى بخبر أن الذى هو قوله « بغاة » وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائى والفراء تليذه ، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن ، وإن لم يكن قد جاء خبرها ، أما الكسائى فيطلق فى هذا الكلام إطلاقا ، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبني ، وأما الفراء فيجيز هذا فى حال تقدم المعطوف على الخبر إذا =

ولكن اشترط الفراء — إذا لم يتقدم الخبر — خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة .

وخرّجها المانعون على التقديم والتأخير ، أى والصائبون كذلك ، أو على الحذف من الأول كقوله :

١٤٤ — فَإِنِّى وَأَنْتُمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى — دَفِنَانِ

= كان اسم إن خفي الإعراب ، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ،

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذى أعربنا البيت عليه ، وعلى ما شرحناه فى الشاهد السابق وفيما قبله .

١٤٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

خَلِيلِيَّ، هَلْ رِبٌّ؟ فَإِنِّى وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَفِنَانِ
وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، ومجئت عنه فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به .
اللغة : « طب » بثلاث الطاء المهملّة — هو : علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — يكسر الطاء فى المضارع أو ضمها — وتطبيب أيضاً « تبوحا بالهوى » ثعلناه وتظهره ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى — مثل علم يعلم — فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبابه ضرب « دفنان » مثنى دنف — بفتح الدال وكسر النون — صفة مشبهة من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وهو المرض الملازم الخمار ، وقيل : المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف — بفتح فكسر — ودنف — بفتح الدال والنون — ومدنف — بضم الميم وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة — والثانى من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بإلiale لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، أو هل طب لنا « فَإِنِّى » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وأنتما » الواو حرف عطف ، أنتما : مبتدأ « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : إن بحثتما بالهوى ، وإن لم تبوحا =

وبتعيين التوجيه الأول في قوله :

* فَإِنِ وَقَيَّارٌ بِهَا كَغَرِيبٌ * ^(١)

ولا يتأتى فيه الثانى لأجل اللام ، إلا إن قُدِّرَتْ زائدةً مثلها في قوله :

== بالهوى ، إن : حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « بالهوى » جار ومجرور متعلق بـ «تبوحا» «دنفان» خبر المبتدأ - الذى هو أتما - مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فإنى دنف وأتما دنفان .

ولا يجوز في هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لأن . ويكون خبر المبتدأ محذوفاً . لأن من شرط الخبر أن يطابق مبتدأه أفراداً وثنية وجمعا ، واسم إن هنا مفرد ، والخبر المذكور مثنى ، فهو مطابق للمبتدأ ، لا لاسم إن ، كما لا يجوز أن يكون «وأتما» معطوفاً على ياء المتكلم في « فَإِنِ » ويكون «دنفان» خبراً عن الجميع ؛ لذلك السبب نفسه ، واستعرف حقيقته في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « فَإِنِ وَأَتَمَانُ دَنْفَانُ » فإنه يتعين أن يكون قوله « أتما » مبتدأ خبره قوله «دنفان» ويكون خبر « إن » محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه . وأصل الكلام : فإنى دنف وأتما دنفان .

والسبب في ذلك أن قوله «دنفان» لا يصلح أن يكون خبراً لأن فقط ، من جهة أن اسمها مفرد والمثنى لا يصلح أن يكون خبراً عن المفرد ، ولا يصح أن يكون خبراً عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع ، فتعين ما ذكرناه أولاً - وهو أن يكون «دنفان» خبراً عن المعطوف الذى هو أتما ، ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة « إن » واسمها وخبرها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٣ الذى سبق شرحه قريباً ، ويريد المصنف أن يقول إن قوله « لغريب » يجب أن يكون خبر « إن » ويكون قوله « وقيار » مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه ، وأصل الكلام : فإنى لغريب وقيار غريب .

والسر في ذلك أن قوله « لغريب » مقترن بلام الابتداء ، وهى تدخل على خبر « إن » ولا تدخل على خبر المبتدأ ، كما سبق تقرير هذا في محله ، وكل ذلك مبنى على أن اللام لام الابتداء ؛ وفيها رأى آخر سنقرره قريباً .

* أمُّ الحُلَيْسِ لَمَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * (١)

والثاني في قوله تعالى (وملائكته) (٢) ولا يتأتى فيه الأول لأجل الواو في (يُصَلُّونَ) (٣) إلا إن قُدِّرَتْ للتمظيم مثلها في (قَالَ رَبُّ أَرْجُمُونَ) (٤) .

ولم يشترط الفراه الشرط الثاني (٥) تمسكاً بنحو قوله :

١٤٥ — يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق في مباحث تأخير الخبر عن الابتداء وجوبا (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول : إن اللام في قوله «لمعجوز» قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر «إن» المتأخر ، فإذا قلنا إن اللام في قوله «لغريب» في البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لأن على ما قررناه ، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال بزيادتها في «لمعجوز» صح أن يكون قوله «لغريب» خبر المبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه ، ولكن هذا مما لا داعي إليه كما قررناه .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٩ من سورة المؤمنين

(٤) الشرط الثاني هو كون العامل واحداً من ثلاثة : إن المسكورة ، وأن المفتوحة ، وكان ، يعني أنه لم يحمل جواز العطف بالرفع مخصوصاً بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة ، بل أجاز ذلك في أسماء غيرهن كليت .

١٤٥ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من شطوره ، وقد نسب جماعة من النحويين هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف قوله :

* إِلَّا الِيعْمَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ *

ووقع في ديوان جبران العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لَمَيْسُ يَمُتْسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجُرُوسُ
الذُّبُ أَوْ ذُو لِبْدٍ هُمُوسُ وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

= إَلا الِيسَافِيرُ وَإَلا الِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَعٌ كُنُوسُ
* كَأَنَّمَا هُنَّ الْجَوَارِي الِيسُ *

اللفظة : « ليس » اسم امرأة « يئس » يطلب ما يائ كل « الجروس » بزنة صبور - هو الشديد الصوت « الذئب » بدل من السبع الجروس « ذولبد » بمعنى به الأسد ، والبد - بكسر اللام وفتح الباء - جمع لبدة ، وهي ما بين كتفي الأسد من الشعر « هموس » هو الخفيف الوطء « ليس بها أنيس » يريد ليس بها إنسان « العيس » جمع أعيس أو عيساء ، وهي التي يخالط بياضها شيء من الشقرة ، وهي من كرائم الإبل « ملع » فيه لمع بياض وسواد « كنوس » داخلة في كناسها ، والكناس - بزنة الكتاب - بيت الظبي في وسط الشجر « الجوارى » جمع جارية « ليس » جمع ميساء ، وهي التي تلبحتر في مشيتها .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء وللنادى به محذوف ، والتقدير : يا هذه « ليتي » ليت : حرف تمن ونصب ، والنون للوقاية ، وياء التثنية اسم ليت « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنت معي ، وحجة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وذهب الفراء إلى أن الواو عاطفة ، وأنت : معطوف على ياء التثنية الواقعة اسم ليت ، وستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت « يا » حرف نداء « ليس » منادى مبنى على الضم في محل نصب « في بلدة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « ليس » فعل ماض ناقص « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس مؤخر عن الخبر ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل جر صفة لبلدة .

الشاهد فيه : قوله « وأنت » بكسر التاء - فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم ، وقد زعم الفراء أنه معطوف على اسم « ليت » المنصوب محلا وهو ياء التثنية ، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية « ليت » بـ « ليت » .

وهو عند الجمهور غير مسلم ؛ لأنهم قدرُوا « أنت » مبتدأ حذف خبره للعلم به من =

وخرج على أن الأصل « وأنت ممي » والجملة حالية ، والخبر قوله « في بلدة »^(١).

فصل : تُخَفَّفُ « إن » المكسورة لثقلها ، فيكثر إعمالها لزوال اختصاصها نحو (وإن كل لنا جميع لدينا محضرون)^(٢) ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل نحو (وإن كلنا ليوفيهمهم)^(٣) ، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهمة^(٤)

اللقام ، والتقدير « وأنت ممي » وجملة الابتداء والخبر في محل نصب حال ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين « ليت » مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله « في بلدة » .

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله « في بلدة » والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور ، وهو العامل في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك ، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بندور ذلك ، ومن ذلك قوله في الألفية « ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر » ولهذا رأى قوم أن خيراً من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسماً لليت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال ، فافهم ذلك .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يس ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، واللام في « لما » لام الابتداء ، وما : زائدة ، وجميع : خبر للبتداء ، ومعناه مجموعون ، ومحضرون : نعت

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكلا : اسم إن واللام من « لما » لام الابتداء ، وما : اسم موصول خبر ما ، وجملة ليوفيهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام ، فذهب سيويوه والأخفشان وأكثر البغداديين =

ظارقة بين الإثبات والنفي ، وقد تُفني عنها قرينة لفظية نحو « **إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ** » أو معنوية كقوله :

١٤٦ — • **وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ** •

= إلى أنها لام الابتداء ، وذهب أبو على الفارسي ، وابن جني ، وابن أبي العافية ، وابن أبي الريع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر . لكنها تدخل على المفعول به كافي « **إِنْ قُتِلَتْ لَمَسَا** » (ش ١٤٧)

١٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ** •

والبيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نقر » ، وهو شاعر طائي ، واستعرف نسه .

اللمعة : « **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ** » يروى فى مكانه « **وَمِنْ أَبَا الضَّمِيمِ** » وأبابة : جمع أب ، وهو اسم فاعل من أبى بأبى ، أى : امتنع ، تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضميم : الظلم « مالک » هو اسم أبى قبيلة الشاعر ؛ فإن ، الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نقر بن قيس بن جصدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالک بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن عمرو بن القوث بن طيء « **كرام المعادن** » طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : « **أَنَا** » مبتدأ « **ابن** » خبره ، وهو مضاف ، و « **أبابة** » مضاف إليه ، وأبابة مضاف ، و « **الضميم** » مضاف إليه « **من آل** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الضمير المستتر فى الخبر ، وآل مضاف ، و « **مالک** » مضاف إليه « **وإن** » مخففة من الثقيلة « **مالک** » مبتدأ « **كانت** » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مالک باعتبار القبيلة ، والتاء للتأنيث « **كرام** » خبر كان ، وكرام مضاف و « **المعادن** » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالک .

الشاهد فيه : قوله « **وإن مالک كانت** — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التى تجلب =

وإن ولي «إن» المكسورة المخففة فعل كثير كونه مضارعاً ناسخاً ، نحو
 (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) ^(١) (وإن ظنك لمن الكاذبين) ^(٢)
 وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو (وإن كانت أكبره) ^(٣) (إن كذبت
 لئزدبن) ^(٤) (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ^(٥) ، وندر كونه ماضياً
 خبر ناسخ كقوله :

١٤٧ - * شئت يمينتك إن قتلت مسلماً *

= في خبر الابتداء الواقع بعد «إن» المكسورة المهمزة المخففة من التثنية إذا أهملت ،
 فرفانا بينها وبين «إن» النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على السياق المعنى المقصود إلى
 ذهن السامع ، وثمة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجسد ، بقرينة أن الكلام تمدح
 وانتخار ، وهو صدر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على التثنية ، فلو حمل على البيت
 عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية
 لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المغان ، أى : فهى قبيلة دينية الأصول ،
 فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي
 ارتكبن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت - فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية - قول الشاعر :

إن كنت قاضي تحيى يوم بينكم

لو لم تمثوا بوعد غير مكذوب

ألا ترى أنه فى مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبائه ، فلو حملت
 «إن» فى صدر البيت على النفي فسد هذا المعنى ، ولم يستقم الكلام .

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم (ن)

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

١٤٧ - هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

ولا يُقاس عليه: «إِنْ قَامَ لَأَنَا، وَإِنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ» خلافاً للأخفش،
والكوفيين^(١)، وأندأ منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقولهم «إِنْ يَزِيئُكَ
لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ»^(٢).

* حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية — وهي بنت عم
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — ترضى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه، وتلدعو
على عمرو بن جرموز قاتله.

اللمعة: «حَلَّتْ» بفتح الحاءين، وأصل الفعل حَلَّتْ — بكسر الحاءين، وهي اللام
الأولى — «حَلَّتْ عَلَيْكَ» أى: نزلت بك، ويعزى في مكانه «وَجِبَتْ عَلَيْكَ».

الإعراب: «حَلَّتْ» شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «عَيْنُكَ» يمين: فاعل
شل، والكاف مضاف إليه «إِنْ» مخففة من الثقيلة «حَلَّتْ» فعل وفاعل «لَمُسْلِمًا»
اللام فارقة، مسلمان: مفعول به لقتل «حَلَّتْ» فعل: فعل ماض، والتاء للتأنيث
«عَلَيْكَ» جار ومجرور متعلق بحل «عُقُوبَةُ» فاعل لحل «المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها «إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا» حيث ولى «إِنْ» المخففة من الثقيلة فعل
ماض غير ناسخ، وهو «حَلَّتْ» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

(١) ظاهر كلام المؤلف أن الكوفيين يجيزون تخفيف «إِنْ» المؤكدة، ويجيزون
مع ذلك دخولها على الفعل الماضى غير الناسخ كهذين المثالين اللذين ذكرهما، ولكن
المعروف من مذهب الكوفيين — وهو الذى ذكره المؤلف نفسه فى معنى اللبيب —
أنهم لا يجوزون تخفيف إِنْ المؤكدة، وأنهم يحملون ما ظنه البصريون من تخفيفها
على أن «إِنْ» نافية، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلا، فعنى «إِنْ قَامَ لَأَنَا» هو
عين معنى «ما قام إلا أنا»، والتحقيق أن الكوفيين يجيزون هذا التعبير، لكن على
وجه آخر هو ما ذكرناه، لاعلى الوجه الذى ذهب إليه البصريون.

هذا، ومما وقع فيه بعد إِنْ فعل ماض غير ناسخ قراءة ابن مسعود «إِنْ لَبِثْتُ
لَقِيلًا» وقول امرأة من العرب «والذى يحلف به إِنْ جاء لحاطبا».

(٢) ومجئ المضارع غير الناسخ بعد إِنْ المخففة شاذ لا يقاس عليه، بإجماع من النحاة
على ذلك.

فصل : وَتُخَفَّفُ « أَنْ » المفتوحة فيبقى العمل ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً ، فأما قوله :

١٤٨ - بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا
فضرورة .

= وقد تلخص لك من هذا الكلام أن وقوع اللام بعد إن المخففة من الثقيلة على ثلاثة أضرب :

الأول : واجب ، وذلك في حال إهالها وكون اسمها وخبرها مفردين نحو « إن زيد لقائم » وقد قال ابن مالك في شأن هذا الضرب « وتلزم اللام إذا ما تهمل »
الثاني : ممتنع ، وذلك إذا كان خبرها مما لا تلحقه اللام ، نحو « إن زيداً يقوم »
والثالث : ما يجوز فيه ذكرها وحذفها ، وذلك فيما لو عملت نحو « إن زيداً قائم » ويجوز « إن زيداً لقائم »

١٤٨ - هذا بيت من المتقارب ، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى أخاها عمراً الملقب « ذا الكلب » ولجنوب هذه فيه مراث عديدة ، والنصا يستشهدون بأبيات من مراثيها فيه ، وفي ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مراثيها منهن (انظر الشاهد ٢٢ فيه) ، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان أختها ، والصواب ما ذكرناه أولاً .

اللغة : « بأنك ربيع » هذه الباء متعلقة بقولها « علم » في بيت سابق ، وهو قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا غُبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شِمَالَا

والذي في شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا :

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمَرِيعَ وَكُنْتَ لِمَنْ يَعْتَفِيكَ الشَّمَالَا

للمرملون : جمع مرمل ، وهو من لا زاد له ، وتقول : أرمل القوم ، إذا نقد زادهم . وشمالا - بفتح الشين - ربح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال من من الضمير المستتر في هبت الواقع فاعلا ، وأرادت بقولها « بأنك ربيع » أنه كثير نفعه ، واصل عطاؤه ؛ فهو للضيف ولبن لا زاد له بمنزلة الربيع « وغيث » أصل الغيث =

المطر ، ولكنها أرادت به ههنا الزرع الذى ينبعث المظهر ، بدليل وصفها إياه بقولنا « مريع » بفتح الميم أو ضمها - وهو الحصب ، وتقول : مرع الوادى - بفتح الراء أو ضمها أو كسرهما - مراعة ، إذا سارنا كلاً ، وتقول : « أمرع » أيضاً « الثمالة » بزنة الكتاب - وهو الدخر والقيث .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسمه « ربيع » خبر أن « وغيث » الواو حرف عطف ، غيث : معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم فى البيت السابق : أى علم الضيف بكونك ربيعاً « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسم أن مبنى على الفتح فى محل نصب « هناك » هنا : ظرف متعلق بتكون ، أو بالتمال الآتى ، والسكاف حرف خطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الثمالة » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة .

الشاهد فيه : قولها « بأنك ربيع » وقولها « وأنك تكون الثمالة » حيث جاءت باسم أن المؤكدة المخففة من الثقيلة فى الموضعين ضمير مخاطب ، وذكرته فى الكلام ، والأصل فى اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن ، وأن يكون محذوفاً ، والجمهور على أن ماخلف ذلك شاذ أو ضرورة ، وهو المنقول عن سيويوه ، وارتضاء ابن الحاجب ، فى كل من الجملتين - على هذا المذهب - شذوذ من وجيب : كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه مذكوراً ، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميراً غير ضمير الشأن ، لكنه أوجب حذفه بكل حال ، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهى ذكر الاسم ، وفى قولها « بأنك ربيع » شذوذ من جهة ثالثة عند سيويوه وابن الحاجب ، وهى ثانية عند ابن مالك ، وهى محيى خبر أن المخففة من الثقيلة مفرداً ، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة .

ويجب في خبرها : أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلمها جامد أو دعاء لم تحتج لفواصل نحو (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) .
 (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)^(٢) (وَالتَّحَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٣) ،
 ويجب الفصل في غيرهن^(٤) بقد ، نحو (وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا)^(٥) ، أو تنفيس
 نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ)^(٦) ، أو نفي بلا ، أو لن ، أو لم ، نحو (وَحَسِبُوا

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس ، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم ، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبي مرة للكي :

أَضْمَفَ وَجَدِي وَزَادَ فِي سَقَمِي أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الْهَوَى إِلَى أَحَدٍ
 (٣) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه الآية الكريمة مثال لمجيء الخبر جملة دعائية ، والدعاء إما أن يكون بشركا في هذه الآية ، وإما أن يكون بخير ، ومثاله قوله تعالى (أَنْ بورك من في النار ومن حولها) .

(٤) دعاهم إلى الزمام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها - أمران : أولهما أن يكون ذلك الفصل عوضا مما فقدته ، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها ، وثانيهما : مخافة الالتباس بأن المصدرية . وذلك كما ألزموا اللام مع المكسورة دفعا للالتباس بأن النافية ، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد ، ولا على فعل الدعاء ، لم يجئوا بفواصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم بأم من الالتباس الذي يحذرونه ، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأني فيه أن المصدرية كافيا عندهم ، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة المزمل ، وحرف التنفيس هو السين أو سوف ، وقد
 =
 استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة ، وشاهد سوف قول الشاعر :

أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً^(١)، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)^(٢)،
(أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)^(٣)، أو لو، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاكُمْ)^(٤)،
وَيَنْذُرُ تَرْكُهُ، كقوله:

• عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا • ١٤٩ -

= وَاعْلَمْ فَعِلَمْ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ بَأْنِي كُلِّ مَا قَدِرَا
وقول قيس بن رفاعه:

فَإِنْ عَصَيْتُمْ مَقَالِي الْيَوْمَ فَأَعْتَرَفُوا أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرًا الْعَارِ
(١) من الآية ٧١ من سورة اللأمة

(٢) من الآية • من سورة البلد

(٣) من الآية ٧ من سورة البلد

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف.

١٤٩ - هذا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

• قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ •

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» حرف توكيد ونصب مخففة من الثقيلة
واسمها ضمير شأن محذوف «يؤمنون» فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بثبوت النون،
وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففة «فجادوا» فعل وفاعل
«قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للجهول ونائب
فاعل، وقبل مضاف و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور مضاف إليه «بأعظم»
جار ومجرور متعلق بجاد، وأعظم مضاف و«سؤل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أن يؤمنون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة
وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤمنون»
ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفصل بين «أن»
وجملة الخبر.

ولم يذكر « لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين ، وقول ابن الناطم
« إِنَّ الْفَضْلَ بِهَا قَلِيلٌ » وَهَمْ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ ^(١) .

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن »
الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على
مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها ، وأوجبا الفصل
بواحد من الأمور التي ذكرها المؤلف للفرقة فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا
البيت مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب هنا
كألم تنصبه في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مِني السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وكألم تنصبه في قول الله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) في قراءة من قرأ
برفع « يتم » إلا أن يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في
البيت الشاهد مصدرية مهمله ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا »
فصب الفعل بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ،
فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع
الشاعر بين لغتين مختلفتين في بيت واحد .

(١) أصل هذا الوم أن الناطم ذكر في الخلاصة ما يفصل به بين أن المخففة وجملة
خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء ، وذكر من هذه الفواصل « لو »
ثم قال في ختام هذا الكلام « وقليل ذكر لو » ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه
العبارة أن مجيء « لو » في الكلام العربي فاصلاً قليل ، وليس هذا الفهم مستقيماً ،
بل مجيء « لو » فاصلاً في الكلام العربي الفصيح كثير ، ويكفي في الدلالة على فصاحته
أنه ورد في القرآن الكريم كآلية التي تلاها المؤلف ، ومثل قوله جل شأنه (وأن
لواستقاموا على الطريقة) ، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف في الفواصل
هذا تفسير وإيضاح كلام المؤلف رحمه الله والذي رأيته بعيني في شرح ابن الناطم على
ألفية والده مستقيم كل الاستقامة ، وهو صريح أبلغ الصراحة في الفهم الذي قرره =

فصل : وتخفف « كَان » فيبقى أيضاً إعمالها ، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها ، كقوله :

١٥٠ — * كَانْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَ حُلْبِ * .

= للؤلف ، وإليك نص عبارته ، قال : « وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن الحفظة وبين الفعل بلو ، وإلى ذلك أشار بقوله : وقليل ذكر لو » اهـ .

هذا ، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء - الواقع بعد أن المفتوحة الممزة إما مثبت وإما منفي ، وعلى كل حال إما أن يكون ماضياً وإما أن يكون مضارعاً ، فهذه أربعة أنواع .

فالماضى للثبوت بفصل بقى ، نحو (ونعلم أن قد صدقتنا) .

وللمضارع للثبوت يفصل بالسين نحو (علم أن سيكون) أو بسوف كما في البيت « أن سوف يأتي كل ماقدرا » .

وللماضى المنفى يفصل بلا النافية دون غيرها ، نحو قولك « علمت أن لا جاء على ولا أرسل كتابا » .

والمضارع المنفى يفصل بلا ، أولن ، أولم ، وقد مثل المؤلف للاثنتين .

وأما لو فتكون فاصلاً مع الماضى نحو (وأن لو استقاموا) ومع المضارع نحو (أن لو نشاء) وذلك لأنها في الامتناع شبيهة بحرف النفى ، وهو يحىء مع النوعين .

١٥٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، وقد وجدت في زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هَدَارٍ بَيْبَ إِذَا دَعَاَهَا أَقْبَلَتْ لَا تَتَّقِبْ

وفي اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما ، وذكر الشاهد وحده ، ولعل ذلك هو الصواب ، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما . وستعرف في رواية بيت الشاهد اختلافاً نذكره في لغة البيت .

اللغة : « يسوقها » الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق ، والضمير المستتر يعود إلى خلفها « أعيس » هو الذى لونه العيس - بفتح العين المهملة والياء المشناة جميعاً - =

= وهو يياض يخالطه شيء من الشقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفية ، وقالوا : رجل أعيس الشعر ، يريدون أبيضه ، وأراد الراجز جملاً أعيس « هدار » صيغة المبالغة من قولهم هدر البعير يهدر هدار - بوزان ضرب يضرب ضرباً - وهديراً ، إذا صوت في غير شقة شقة ، وفي أمثالهم « كالمهدر في العنة » يضرب للرجل يصيح ويحلب وليس وراء ذلك شيء « ييب » الباء جارة ، وبب : حكاية صوت البأية ، وهي هدير الفحل « لاتئب » لا تحزى ولا تستعى « ويرديه » مثني وريد ، وهو عرق في الرقبة ، وهما وريدان « رشاء » هو بكسر الراء بزنة الكتاب ، وهو الحبل ، وهو مفرد في رواية الديوان وفي رواية أكثر النحاة ، وقال الشبغ خالداً : « وهو مفرد لامثني ، وصحح الصغاني - بالغين المعجمة - أنه مثني » اهـ . قال أبو رجاء عفا الله عنه : وكأن الذي دعا الصغاني إلى تصحيح النثنية أنه رأى اسم كأن مثني فأراد أن يشبه المثني بالثني « حلب » أصله بضم الحاء وإسكان اللام ، ولكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام - وقد فسر قوم الحلب بالبشر البعيدة القعر ، فيكون الرشاء مضافاً إلى الحلب ، وفسر أبو إسحاق الحلب بالليف ، وعلى ذلك يجوز في « رشاء حلب » وجهان ، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الحلب كما يضاف للميز إلى التميز في نحو « خاتم حديد » إلا أن هذا الوجه لا يجوز في البيت ؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن ، والوجه الثاني أن يكون « حلب » نعتاً بتأويله بالمشق وكأنه قال : رشاء غليظ ، وشيء آخر لا يجوز في البيت بسببه أن يكون « حلب » تمييزاً ، على الراجح ، لأن التمييز منصوب ، وللنصب لا يوقف عليه بنقل الحركة ، ومن أجاز ذلك - وهم الكوفيون والأخفش - لا يمتنع على مذهبهم جملة تمييزاً كما تجعل حديداً في قولك « هذا خاتم حديد » . الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل « ويرديه » اسم كأن منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثني ، وضيمير الغائب مضاف إليه « رشاء » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « حلب » صفة لرشاء مرفوعة بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ويرديه رشاء » حيث خفف « كأن » وذكر اسمها وخبرها جميعاً ، وجاء بخبرها مفرداً : أي غير جملة كما هو معلوم ، وكل ذلك جائز في =

وقوله :

١٥١ - * كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ *
 يروى بالرفع على حذف الأسم - أى : كَأَنَّهَا - وبالنصب على حذف
 الخبر - أى : كَأَنَّ مَكَانَهَا - وبالجر على أن الأصل كظَنِيَّةٍ ، وَزَيْدَ
 « أن » بينهما .

= « كَأَنَّ » من غير ضرورة ولا شذوذ ، بخلاف « أن » التى يجب عند الجمهور فى اسمها
 ألا يكون مذكورا ، وفى خبرها أن يكون جملة ، كما عرفت فيما تقدم .
 ١٥١ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ *
 وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء - وقيل : علباء بن أرقم الشكرى - ويقال
 هو من كلام باغث بن صريم الشكرى . وباغث : بموحدة وغين معجمة وآخره ناء
 مثلثة ، وصريم : بضم أوله على زنة المصغر
 اللغة : « توافينا » تَجِئْنَا وتزورنا « وجه مقسم » جميل حسن « تعطو » تتناول
 « وارق السلم » أى شجر السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسلم :
 شجر الغضاه .

الإعراب : « يومًا » ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتى « توافينا » توافى :
 فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ،
 ونا : مفعول به لتوافى « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه
 « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب مخفف من الثقل « ظنية » بـ روى بالرفع وبالنصب وبالجر ،
 فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كأن محذوف وظنية خبر كأن ، والتقدير : كَأَنَّهَا
 ظنية ، وأما رواية النصب فعلى أن ظنية اسم كأن ، وخبره محذوف ، وقد قدر قوم
 الكلام على هذا الوجه : كأن ظنية هذه المرأة ، وهو من باب التشبيه القلوب ، وقدره
 قوم - وتبعهم المؤلف هنا - كأن ظنية مكانها وأما رواية الجر فعلى أن الكاف من
 « كَأَنَّ » حرف جر ، وأن : حرف زائد ، وظنية : مجرور بالكاف « تعطو » فعل
 مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود =

ولإذا حُذِفَ الأسمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتاج لفواصلٍ ، كقوله :

— ١٥٢ — * كَأَنَّ دَذَائَهُ حُقَّانٍ *
=

إلى ظبية ، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ ظبية » على روايتي الرفع والنصب ، فإنهما معا يدلان على أنه يجوز في اسم « كَأَنَّ » الخففة من الثقل أن يكون مذكوراً في الكلام ، وهذا ما تدل عليه رواية النصب ، وأن يكون محذوفاً من الكلام . من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن ، وهذا تدل عليه رواية الرفع ، لأن التقدير عليها : كأنها (أى المرأة) ظبية . قال الأعمى الشنتمرى : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كَأَنَّ ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبهاً بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو لم يك زيد منطلقاً ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كَأَنَّ ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اه كلامه .

١٥٢ — هذا عجز بيت من الهزج ، ويروى صدره هكذا :

* وَوَجْهِ مُشْرِقِ اللَّوْنِ *

ويروى صدره :

* وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ *

وهذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم ينسبوها للغة : « وصدر » قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة « ووجه » وروى غيره في مكانه « ونحر » وعنى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله « ثدييه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام على هذا : كَأَنَّ ثديي صاحبه ، لحذف المضاف — وهو صاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » . مضى لأنه ناصع البياض « حقان » تشية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفوا التاء في « خصية وألية » عند التثنية فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تشية حق — بضم الحاء — وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

=

وَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً فَصَاتَ يَلَمْ أَوْ قَدْ ، نَحْوُ (كَأَنَّ لَمْ تَقَنَّ بِالْأَمْسِ)^(١) ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

١٥٣ - لَا يَهْوُوكَنَّ اضْطِلَّاءًا لَطَى الْخَرَزِ

ب : فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلْمَا

= وَتَذَيَّا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِ سِينًا

والعرب تشبه التديين بحق العاج كما في بيت الشاهد ، وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « و صدر » يرويه بعضهم بالرفع ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « ولها صدر » والأكثر على روايته بالجر ، فالواو واو رب ، و صدر : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كَأَنَّ » مخففة من الثقيلة « ندييه » اسمها ، والضمير مضاف إليه « حقان » خبرها ، ومن روى « ندياه حقان » - وهي الرواية التي عليها استشهاد المؤلف هنا - فهذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر « كَأَنَّ » واسم كَأَنَّ ضمير شأن محذوف ، وجملة « كَأَنَّ » واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ ندييه حقان » فقد رويت هذه العبارة بروايتين : إحداهما بنصب « ندييه » بالياء المفتوح ما قبلها - على أنه اسم « كَأَنَّ » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة .

وثانيتها - وهي المعتبرة هنا عند المؤلف - برفع ندييه على ما ذكرناه في إعراب البيت ، فيكون البيت على هذه الرواية جاريا على الكثير الغالب .

ولا داعي لما أجازه بعض النحاة على رواية « كَأَنَّ ندياه » من أن يكون « ندياه » اسم كَأَنَّ أي به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن في ذلك شيئين : أحدهما أن مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ، وثانيهما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير المشهور .

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

١٥٣ - هذا بيت من الخفيف ؛ ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين . =

== اللغة : « يهولنك » مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول ، وهو أشد الخوف ، تقول : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعته وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلبها ، وتقول : اصطلى النار ، واصطلى بها ، وصليها ، وصلى بها - مثل رضى رضى « لظى » الحرب « نارها ، وأراد بها شدائدها ومكروهااتها « محذورها » ما يحذر من أمرها وما يتحذر عنه « ألما » ماض من الإلمام ، والألف للاطلاق ، وتقول : ألم فلان بفلان ، وألم به كذا ، إذا نزل به .

المعنى : يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والخوض في مكارهها ، ويقول له : لاتفرغ من دخول حومتها والاصطلاء بنارها ، فإن الذى تحذره وتتحذر منه من مشافها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجترأ عليها .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولنك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لاجل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل يهول مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « لظى » مضاف إليه ، ولظى مضاف و « الحرب » مضاف إليه « فمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل ، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كأن ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن الخفيفة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور ، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله ، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد ، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم ، ويلزم على ذلك =

مسألة - وتخفف « لَكِنَّ » فتهمل وجوباً ، نحو [وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ]^(١)
وعن يونس والأخفش جوازُ الإعمال .

= أن يكون الفعل مضارعاً ، لأن « لم » لا تدخل إلا عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى :
(مر كأن لم يدعنا إلى ضرر منه) وقوله عز شأنه : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الشاعر :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّفَا
أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول الغامدى :

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ وَعَيْشٍ لَذِيذٍ لِلْعُيُونِ أَنْيَقِ
مَضَى فَكَأَنَّ لَمْ يَغْنُ بِالْأَنْسِ أَهْلُهُ وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٍ إِخْلُوقِ
وقول الآخر ، وأنشده القالى فى أماليه ١ / ١٠ :

فَدَارَتْ رَحَانًا بِفُرْسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا رَمِيًا
وقول العطوى فى مراثية أخيه :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لِي خَيْرَ خَلٍّ وَصَاحِبٍ
وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَقْفِيهِ الْقَاوِلُ

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبراً لكان المخففة ، ومثاله بيت النابغة الذبياني :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ
أراد : وكأن قد زالت ، فحذف الفعل وهو ينويه .

ومما ذكره المؤلف من الشواهد ، وما ذكرناه فى شرحها تعلم أن اسم « كان »
المخففة ، لا يلزم فيه أن يكون ضميراً ، ولا أن يكون ضمير شأن ، بل قد يكون ضمير
شأن وقد يكون ضمير غيبة ذى مرجع ، وقد يكون اسماً ظاهراً .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الأول من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وكتاب « عدة السالك » إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	كلنا ابن خلدون عن ابن هشام	٢٩	يبقى الاسم إذا أشبه الحرف، وأنواع
٤	خطبة مؤلف « عدة السالك »		شبه الاسم للحرف ثلاثة
٦	ترجمة العلامة ابن هشام	٣٤	ما سلم من شبه الحرف فمغرب ، وهو
١٠	خطبة « أوضح المسالك »		ضربان : ما يظهر إعرابه ، وما لا
	باب شرح الكلام		يظهر إعرابه
	نوشرح مما يتألف الكلام منه	٣٦	الفعل ضربان : مغرب ، ومبني
١١	بيان معنى الكلام ، وأقل ما يتألف	٣٨	أنواع البناء أربعة
	منه ، ومعنى الكلم	٣٩	معنى الإعراب ، وأنواعه
١٢	النسبة بين الكلام والكلم	٣٩	لأنواع الإعراب علامات أصول ،
١٣	معنى القول : ومعنى لغوى للكلمة		ولها علامات فروع واقعة في سبعة
١٣	للأسم خمس علامات :		أبواب
١٣	إحداها الجر ، وبيان المراد به	—	أولها : الأسماء الستة ، ولغات العرب
١٤	ثانيها التنوين ، وهو أربعة أنواع		في إعرابها
١٩	ثالثها النداء ، وبيان المراد به	٥٠	ثانيها : المثنى ، وما ألحق به
٢٠	رابعها أل غير الموصولة	٥١	ثالثها : جمع المذكر السالم وما
٢٢	خامستها الإسناد إليه		ألحق به
٢٢	للفعل أربع علامات :	٦٣	حركة نون المثنى ونون جمع المذكر
٢٥	علامة الحرف عدم صلاحيته لشيء من		السالم ، وما فهما من اللغات
	علامات الاسم ولا علامات الفعل	٦٨	رابعها : الجمع بالالف والتاء وما ألحق به
٢٧	الفعل ثلاثة أنواع	٧٢	خامسها : الاسم الذي لا ينصرف
	باب المغرب والمبني	٧٤	سادسها : الأفعال الخمسة
٢٩	الاسم ضربان : مغرب ، ومبني	٧٦	سابعها : الفعل المضارع المعتل الآخر

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الإشارة إلى المكان	١٣٧	ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر	٨١
باب الموصول		فيه حركتان من الأسماء ، وما تقدر	
الموصول ضربان : حرفي ، واسمي	١٣٧	فيه حركتان ، وما تقدر فيه حركة	
الموصلات الحرفية	—	واحدة من الأفعال	
الموصول الاسمي ضربان : نصي ،	١٣٩	باب النكرة والمعرفة	
ومشترك ، وبيان النص منها		ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة	٨٢
الموصول المشترك ستة ألقاظ	١٤٧	المعرفة سبعة أقسام	٨٣
كل الموصلات تفتقر إلى صلة ،	١٦٤	أولها : الضمير	٨٣
وشروط الصلة		ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر ،	٨٣
الكلام في حذف العائد من الصلة	١٦٦	وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل	
إلى الموصول .		ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب	٨٦
باب المعرفة بالأداة		إلى ثلاثة أقسام	
أداة التعريف ، وبيان أنواعها	١٧٩	ينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا	٨٧
ترد أل زائدة ، وزيادة تها على نوعين	١٨٠	ومستتر جوازا	
باب المبتدأ والخبر		ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب	٨٩
تعريف المبتدأ ، وهو نوعان	١٨٤	إلى قسمين	
تعريف الخبر ، وأنواعه	١٩٤	مق تآنى اتصال الضمير لم يعدل إلى	٩٠
لا يبتدأ بنكرة إلا إن أفادت	٢٠٣	المنفصل	
تأخر الخبر وجوبا	٢٠٦	يستثنى من هذه القاعدة مسألتان	٩٧
تقدم الخبر وجوبا	٢١٢	نون الوقاية قبل ياء التكلم	١٠٦
جواز تقدم الخبر وتأخره	٢١٦	باب العلم	
جذب المبتدأ جوازا أو وجوبا	٢١٧	العلم نوعان : جنسى ، وشخصى	١٢٢
حذف الخبر جوازا	٢٢٠	العلم الشخصى ، ومسماه	١٢٢
حذف الخبر وجوبا	—	ينقسم العلم إلى مرتجل ، ومنقول	١٢٣
تعدد الخبر لمبتدأ واحد	٢٢٨	وينقسم إلى مفرد ومركب	١٢٤
باب كان وأخواتها		وينقسم إلى اسم وكنية ولقب	١٢٦
هذه الأفعال على ثلاثة أقسام بالنسبة	٢٣١	مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع	١٣٣
للعمل		باب أسماء الإشارة	
وهى على ثلاثة أقسام بالنسبة للتصرف	٢٣٨	ألقاظ الإشارة	١٣٤
		الإشارة إلى البعيد	١٣٦

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٤٢	توسط أخبارهن	٣٠٣	تعمل هذه الأفعال ، وشروطه
٢٤٤	تقديم أخبارهن	٣١٨	هذه الأفعال ملازمة للماضى إلا أربعة
٢٤٨	إبلاء هذه الأفعال ، معمول خبرها	٣٢٣	ما يختص به عى واخلاق وأوتك
٢٥٣	تجىء هذه الأفعال ثامة		باب إن وأخواتها
٢٥٥	تختص كان بالمفوز : منها زيادتها	٣٢٦	عملها ، وعددها
٢٦٠	ومنها : أنها تحذف ، وذلك على أربعة أضرب	٣٣٤	تتمين إن المكسورة فى عشرة مواضع
٢٦٨	ومنها : جواز حذف النون من مضارعها	٢٣٧	تتمين أن المفتوحة فى تسعة مواضع
	الظروف المشبهة بليس	٣٣٨	يجوز الوجهان فى تسعة مواضع
	ما ولا ولات وإن النافيات	٣٤٤	تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء
٢٧٤	تعمل ما عند الجعازيين بشروط	٢٤٧	دخول ما الزائدة على هذه الأحرف
٢٨٤	لا ، وشروط إعمالها عمل ليس	٣٥١	العطف على أسماء هذه الأحرف
٢٨٧	لات ، وشروط إعمالها ذلك العمل		بعد استيفاء الخير ، وقبله
٢٩١	إن ، وإعمالها نادر	٣٦٦	تحذف إن المكسورة فيكثر إعمالها
٢٩٢	زيادة الباء فى الأخبار	٣٦٥	وتحذف أن المفتوحة فيبقى عملها
	باب أفعال المقاربة		٣٦٨ تحذف كان فيبقى عملها أيضاً
٣٠١	هذه الأفعال على ثلاثة أنواع	٣٧٤	تحذف لكن فيجب إعمالها

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك «
نوالحمد لله أولاً وآخراً ، وسلامته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه